



حكومة إقليم كردستان/ العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة السلیمانیة
فاكلیة العلوم الإسلامیة
سكول العلوم الإسلامیة
قسم الدراسات الإسلامیة

أجناس العلل فی كتاب علل الدَّارَقُطْنِي

دراسة تطبیقیة
على نماذج من (مسانید الخلفاء الراشدين)

رسالة علمیة تقدم بها الطالب:

لقمان أمين حسن

إلى مجلس سكول العلوم الإسلامیة / جامعة السلیمانیة
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير فی علوم الحديث

بإشراف:

الأستاذ الدكتور / ضیاء محمد محمود المشهدانی

٢٠١٦م

٢٧١٦ك

١٤٣٧هـ

إقرار المشرف

أقرّ بأن رسالة الماجستير الموسومة (أجناس العلل في كتاب علل الدارقطني دراسة تطبيقية على نماذج من مسانيد الخلفاء الراشدين) من قِبَل الطالب (لقمان أمين حسن) جرت بإشرافي، وهي ذات قيمة علمية مهمة في اختصاصها، وقد أذنت له بالطباعة.

المشرف:

ضياء محمد محمود المشهداني

قال ﷺ :

﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي
التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ
الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ
عَلَيْهِمْ ۗ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ
أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

إهداء

- إلى من آتاه الله الحكمة والنبوة، وترك لنا ميراث العلم الشريف .. تركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها^(١)، إلى أنفس النفوس .. سيّد ولد آدم قدوتنا محمد ﷺ.
- إلى وارثي الحبيب المصطفى ﷺ من آله الأطهار، وأصحابه الأخيار ﷺ، وأتباعهم الأبرار إلى يوم القرار.
- وإلى من دلني ولو بشطر كلمة إلى طريق الخير عامة .. والعلم خاصة .. وعلم الحديث بالأخص، وفي مقدمتهم:
 - والديّ الموقرين ..
 - ومعلميّ، ومدرّسيّ، وأساتذتيّ، وزملائيّ .. في كل مراحل تعليمي، ودراستي، وحياتي العلمية، أهدي هذا العمل المتواضع.

(١) عبارة « على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها » مقتبس من حديث النبي ﷺ الذي رواه العرباض بن سارية ؓ، وأخرجه ابن ماجه، وجاء فيه: « قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها ».

ينظر: السنن، لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ)، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٠م، تحقيق: عصام موسى هادي، أبواب السنة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ص ٤٩، الرقم (٤٣).

شكر وعرفان

أحمد الله عزّ وجلّ على ما أنعم عليّ من التوفيق لاستكمال هذا العمل، وأشكره على ما يسّره لي من الصعاب، وأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ذي الجلال والإكرام، ولا يجعل لأحد فيه نصيباً.

ثمّ أشكر كل من أعانني على إخراج هذه الرسالة بقليل أو جليل، ولو بكلمة تشجيع، أو دعم معنوي، ومن صبر معي، أو عليّ، وأخص بالذكر:

أ - أفراد عائلتي كباراً وصغاراً.

ب - زملائي: الأخوة القائمين على مديرية المدارس الدينية .. ومدرسيّ مدرسة الإمام الشافعي .. وشيوخ مركز السليمانية للتحفيظ.

ج - عمادة كلية العلوم الإسلامية والأساتذة الكرام فيها، والقائمين على الدراسات العليا، وأخص من هم أصدقاء عمري.

د - الأستاذ الحبيب الدكتور المشرف (ضياء محمد محمود المشهداني) الذي أسدى إليّ توجيهاته القيمة وإرشاداته الثمينة، والأستاذ الدكتور (محمد إبراهيم خليل السامرائي) الذي كان يتفقدني في سير أعمالي ويعيش معي بقلبه المليء بالإخلاص والتفاني، والأستاذ الدكتور (محمد إبراهيم المشهداني) الذي لم يبخل عليّ بتصويباته اللغوية وملاحظاته العلميّة. أتوجه بالشكر إلى هؤلاء وغيرهم ممن لا أذكرهم ولهم عليّ فضل.

﴿ محتويات الرسالة ﴾

الصفحة	الموضوع
ث	إهداء
ج	شكر وعرfan
١	محتويات الرسالة
٥ - ٢٠	المقدمة: أهمية الموضوع، وسبب اختيار الموضوع، والجديد الذي تقدمه الرسالة، ومنهجي في الدراسة، وصعوباتها، وأسئلتها، والرموز المستخدمة فيها، وخطة الرسالة
٢١	القسم الأول: الدراسة النظرية
٢٢	الفصل التمهيدي لتحريير مفردات العنوان:
٢٢	المبحث الأول: معنى (الأجناس) ومفهومها
٢٢	المطلب الأول: تعريف الأجناس: لغة، واصطلاحاً
٢٤	المطلب الثاني: الفرق بين الجنس والنوع والصنف والقسم
٢٦	المطلب الثالث: مفهوم الجنس فيما يتعلق بموضوع العلل
٢٧	المبحث الثاني: معنى (العلل) ومفهومها
٢٧-٢٨	المطلب الأول: تعريف العلة: لغة، واصطلاحاً
٣٧-٦٠	المطلب الثاني: ما يلزم من تعريف العلة والحديث المعلّ
٦١	المطلب الثالث: أهمية علم العلل وصعوبته
٦٣-٧٦	المطلب الرابع: أشهر علماء (علم علل الحديث) وأهم مصادره
٧٧	المبحث الثالث: ترجمة موجزة بالإمام الحافظ الدارقطني
٧٧	المطلب الأول: تعريف بشخصيته
٨١	المطلب الثاني: علو منزلته، ومكانته العلمية
٩٢	المطلب الثالث: مذهبه العقدي والفقهي
٩٤	المطلب الرابع: ما أخذ عليه
٩٦	المطلب الخامس: آثاره ومصنفاته

الصفحة	الموضوع
١٠٣	المبحث الرابع: تعريف موجز بكتاب (العلل الواردة) وراويه
١٠٣	المطلب الأول: تعريف بكتاب العلل الواردة
١١١	المطلب الثاني: ترجمة موجزة لراوي كتاب العلل (الإمام البرقاني)
١١٣	المبحث الخامس: تعريف المفردات (النماذج، المسانيد، الخلفاء، الراشدين)
١١٣	المطلب الأول: تعريف (النماذج): لغة، واصطلاحاً
١١٣	المطلب الثاني: تعريف (المسانيد): لغة، واصطلاحاً
١١٤	المطلب الثالث: تعريف (الخلفاء): لغة، واصطلاحاً
١١٦	المطلب الرابع: تعريف (الراشدين): لغة، واصطلاحاً
١١٧	القسم الثاني: الدراسة التطبيقية (أجناس العلل في كتاب علل الدارقطني)
١١٨	تمهيد
١١٩	الفصل الأول: أجناس العلل التي تدور حول الإسناد
١٢٠	المبحث الأول: ما يتعلق بإبطال السماع أو نفيه
١٢٠	المطلب الأول: الإرسال
١٢٧	المطلب الثاني: التدليس
١٣٥	المطلب الثالث: الانقطاع
١٤٦	المبحث الثاني: ما يتعلق بإبدال الإسناد (كله أو بعضه)
١٤٦	المطلب الأول: القلب في الإسناد:
١٤٦	أ - ما كان السبب فيه سلوك الجادة
١٥٥	ب - تشابه الرواة والأسانيد
١٧٥	المطلب الثاني: الاضطراب في السند
١٨١	المطلب الثالث: التصحيف، والتحريف في السند
١٨١	أ - التصحيف في السند
١٨٢	ب - التحريف في السند
١٨٥	المطلب الرابع: القلب بين الإسناد والمتن
١٩٢	المطلب الخامس: الجمع بين الشيوخ وإبقاء اللفظ واحداً

الصفحة	الموضوع
١٩٢	المبحث الثالث: ما يتعلق بالمخالفة
١٩٢	المطلب الأول: الشذوذ:
١٩٢	أ - الشذوذ بالزيادة في الإسناد:
١٩٢	١. الزيادة على المسند
٢٠١	٢. رفع الموقوف والمقطوع
٢١٢	٣. إسناد المرسل
٢٢٣	٤. وصل المنقطع
٢٣٢	ب - الشذوذ بالنقص في الإسناد:
٢٣٢	أولاً: وقف المرفوع
٢٣٦	ثانياً: إرسال المسند
٢٤٤	ثالثاً: قطع المتصل
٢٥٦	رابعاً: إعضال المتصل
٢٦٢	المطلب الثاني: ما يتعلق بالاختلاف
٢٧٧	المطلب الثالث: ما يتعلق بجرح الراوي
٢٨١	الفصل الثاني: أجناس العلل التي تدور حول المتن
٢٨٢	المبحث الأول: ما يتعلق بإحالة المعنى كلياً أو جزئياً
٢٨٢	المطلب الأول: اختصار الحديث، أو سقط فيه
٢٨٤	المطلب الثاني: الرواية بالمعنى، والقلب في المتن
٢٩٠	المبحث الثاني: ما يتعلق بما لا يؤثر في تغيير المعنى
٢٩٠	مطلب: التصحيف في لفظ من ألفاظه
٢٩٣	المبحث الثالث: ما يتعلق بمخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه
٢٩٣	مطلب: زيادة لفظ من متن الحديث تخالف ما كان عليه الراوي

الصفحة	الموضوع
٢٩٥	المبحث الرابع: ما يتعلق بإدراج كلام آخر فيه ليس منه
٢٩٥	المطلب الأول: إدراج حديث آخر فيه
٢٩٨	المطلب الثاني: إدراج بعض الحديث فيه
٢٩٩	المطلب الثالث: إدراج كلام الراوي فيه
٣٠١	المطلب الرابع: إدراج ألفاظ غريبة فيه
٣٠٢	المبحث الخامس: ما يتعلق بأنه لا يشبه كلام النبوة
٣٠٣	الفصل الثالث: الأحاديث التي لا تندرج تحت مسائل العلل
٣٠٤	المبحث الأول: ما صححه العلماء وتجاوز العلة
٣٠٤	المطلب الأول: زيادة الثقة
٣٠٧	المطلب الثاني: ما سلك العلماء فيه مسلك الجمع
٣١١	المطلب الثالث: ما لا يعدّ معلا من إرسال الصحابي
٣١٦	المبحث الثاني: ما لا يعدّ معلا من أحاديث الضعفاء والمتروكين
٣١٦	المطلب الأول: ما كان الانقطاع فيه ظاهرا
٣٢٤	المطلب الثاني: ما رواه الضعفاء والمتروكون
٣٤١	ملحق: أجناس ليست ضمن ما ذكره الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والشيخ مصطفى بالحو
٣٤٢	خاتمة
٣٤٣	نتائج الدراسة
٣٤٦	فهرس المصادر والمراجع
	خلاصة الرسالة باللغة الكوردية
	خلاصة الرسالة باللغة الإنجليزية

﴿ مقدمة ﴾

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا. أمّا بعد:

إن شأن العلم جليل، وعلم الوحيين شأنه أجل؛ لأنَّ شرفه من شرف معلومه ألا وهو القرآن والسنة، وإن حفظهما لمن أهم ما يهمّ المؤمن الحق، لأنَّ ذلك من مقتضى إيمانه وحرصه على توكير كتاب الله عزّ وجلّ، ونصرة نبيه ﷺ والذبّ عنه، والحفاظ على بقاء هذا الدين الحنيف صحيحاً غصاً طرباً كما أنزل، كما أمر الله ﷻ به بقوله: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ (الفتح: ٨ - ٩).

• أهمية الموضوع:

إنَّه من المعلوم لدى الجميع أن الله عز وجل تكفل بحفظ كتابه بقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر: ٩)، وفعل، وإنَّه سبحانه أسند أمر الحفاظ على السنّة إلى العلماء من هذه الأمة، قال النبيّ الكريم ﷺ: « نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا، فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ »^(١).

(١) أخرجه أصحاب السنن في سننهم عدا النسائي، واللفظ للترمذي.

سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا، طبعة خاصة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، (١/٥٠١)، الرقم (٣٦٦٠)، وهو من حديث زيد بن ثابت ؓ.

سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط ١، بدون سنة الطبع، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ص ٥٩٩، الرقم (٢٦٥٧)، من حديث ابن مسعود، وقال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».

والسنن، لابن ماجه أبواب السنّة، باب من بلغ علماً، ص ٨٠، الرقم (٢٣٢).

وحكم عليه الشيخ الألباني في (صحيح الترغيب والترهيب) بالصحة.

ينظر: صحيح الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، كتاب العلم، الترغيب في سماع الحديث و تبليغه ونسخه، (١/١٤٧) رقم الحديث (١٨٩).

وإن من تتبّع جهود العلماء في هذا المضمار فإنه يندهش اندهاشاً شديداً من عِظَم ما قاموا به؛ كأنهم خلقوا لهذا، وما كان لهم همٌّ، ولا رغبةٌ، ولا شغلٌ إلا أداء هذه الأمانة، ووالله إنهم لكانوا في أرقى مستوى هذا الأداء، وإن توارىخهم وسيرهم الحميدة حافلة بنماذج واقعية مثالية، لا سيّما علم علل الحديث، فإنه لم يشتغل به إلا من أعطاه الله بصيرةً نافذةً وفكراً ثاقباً، وإنّ هذا العلم تُتابع فيه أحاديثُ الثقات والمقبولين، وينظر منه في الدقائق والخفايا، فهو كالحك لتمييز الصحيح من المغشوش، وإن أعجب ما رأيته وأعجبي؛ بل أدهشني ما قرأته للشيخ الجليل إمام هذا العصر ومحدّثه (محمد ناصر الدين الألباني) رَحِمَهُ اللهُ خلال دراستي لأحاديث كتاب (الفقه الميسر) للشيخ (أحمد عيسى عاشور)^(١)، ولدى حديث رواه « يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، أن النبي ﷺ حين قدم المدينة، سأل عن البراء بن معرور، فقالوا: توفي وأوصى بثلثة لك يا رسول الله، وأوصى أن يُوجّه إلى القبلة لما احتضر، فقال رسول الله ﷺ: أصاب الفطرة، وقد رددت ثلثه على ولده، ثم ذهب فصلّي عليه، فقال: اللهم اغفر له وارحمه، وأدخله جنتك، وقد فعلت ». فإن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ - بعد مئات السنين - قد بيّن أنّه وهم في تصحيحه جماعةً من فرسان علم العلل وأساطينه، وقال: « ... فإن عبد الله بن أبي قتادة أبا يحيى ليس صحابياً، بل هو تابعي ابن صحابي، وقد وهم في هذا الإسناد جماعة، توهموه متصلاً ... »^(٢).

(١) أحمد عيسى عاشور: هو داعية وشيخ مصري، ولد عام (١٨٩٨م) بقرية (الشناب) التابعة لمحافظة الجيزة، تخرج من الأزهر، أصدر مجلة الاعتصام سنة (١٩٣٨م)، لم مؤلفات عديدة، منها: (الفقه الميسر)، و(الدعاء الميسر)، و(برّ الوالدين)، و(حكم تارك الصلاة). توفي عام (١٤١٠هـ) الموافق (١٩٩٠م).

ينظر: ذيل الأعلام، أحمد العلاونة، دار المنارة، جدة - السعودية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ٣٦. ومقالة بعنوان: (من أعلام الدعوة والفكر الإسلامي الشيخ أحمد عيسى عاشور ...) بقلم: (د. خالد محمد نعيم)، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب/ جامعة المنيا، بمصر، نشرها: خالد توفيق عبده (أبو عمار)، بتاريخ (٧ يناير، ٢٠١٤) على شبكة النت، موقع ملتقى أهل الحديث، وعنوان الموقع: (www.ahlalhdeth.com/vb/showthread).

(٢) قد أظن الشيخ في كلامه وبيّن ما ذكره من الوهم الذي وقع فيه جماعة من العلماء الكبار قائلًا: « أولهم: الحاكم نفسه، ثم الذهبي؛ فإنهما لوتنباها لإرساله لما صححاه، ثم الزيلعي، فقد ساقه في (نصب الراية) من طريق الحاكم عن نعيم بن حماد به كما ذكرناه إلا أنه زاد في السند: (عن أبي قتادة) فصار السند بذلك متصلاً! ولا أصل لهذه الزيادة عند الحاكم أصلاً. وقد يقال: لعلها وقعت في بعض نسخ المستدرک. فالجواب: أن ذلك أمر محتمل، لكن يدفعه أن البيهقي قد رواه من طريق الحاكم بدونها كما تقدم. ثم جاء الحافظ ابن حجر فتبع الزيلعي على =

وإن علماء الكرد - منذ فجر الإسلام - كان فيهم رواد هذا العلم، وأعلام هذا المجال، ورايتهم كانت بارزة شاخحة من بين من سلكوا هذا الدرب من الأقوام والشعوب الذين اعتنقوا الإسلام، وفي مقدمتهم الشيخ الجليل أبو عمرو عثمان المعروف بـ (ابن الصلاح الشهرزوري ت ٦٤٣هـ) صاحب المقدمة المشهورة التي أولاهها العلماء بالاهتمام الشديد تدريساً وشرحاً وتعليقاً وتلخيصاً ونظماً، حتى قال فيها الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): « فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له، ومختصر، ومستدرک عليه، ومقتصر، ومعارض له، ومنتصر »^(١).

= هذا الوهم في (الدراية)! ثم زاد عليه فقال في (التلخيص): (رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة!) وتبعه على ذلك الشوكاني في (نيل الأوطار!) ثم أبو الطيب صديق حسن خان في (الروضة الندية)، وكذا الصنعاني فيما يتعلق بالحاكم! وأعجب من ذلك في الوهم وغلبة المتابعة عليه أن المعلق الفاضل على (نصب الراية) في هذا الموضوع أشار في تعليقه إلى مكان إخراج الحاكم والبيهقي للحديث فذكر الجزء والصفحة على ما نقلته آنفاً! وليس في ذلك تلك الزيادة! وأعجب من ذلك كله أن الشيخ أحمد شاکر رحمته الله نقل الحديث في تعليقه على (الروضة) عن المستدرک بالجزء والصفحة المتقدمين وساق، ووقع في (نصب الراية): (وعن نعيم، عن حماد بن عبد العزيز). وهذا خطأ مطبعي فحش. سنده كما سقناه تماماً، ثم قال: « إنه مرسل؛ لأن يحيى رواه عن أبيه، وأبوه تابعي ». فأصاب، ثم استدرك فقال: « وبعد البحث تبين لي أن الخطأ إنما هو من الناسخين، فقد وجدت الحديث في (السنن الكبرى) للبيهقي رواه الحاكم بإسناده وفيه: (عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه) فالحديث إذن من حديث أبي قتادة، وليس حديثاً مرسلًا، والحمد لله ». قلت: وأنا أقول الحمد لله على كل حال، غير أن ما نقله عن البيهقي هو عين ما نقله عن الحاكم وحكم بإرساله، كما يبدو بأدنى تأمل، فالحديث مرسل. وهذا الوهم الذي نقلته عن هؤلاء العلماء وكيف تتابعوا عليه من أغرب ما وقفت عليه حتى اليوم من الأوهام. وسبحان الله الذي لا يسهو ولا ينام! وذلك من الحوافز القوية لي ولأمثالي على نبذ التقليد، والأخذ بوسائل التحقق ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، والله تعالى هو الموفق والمعين، لا إله إلا هو ولا معبود غيره ».

إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، (٣/٢٣ - ١٥٤).

(١) نزهة النظر في توضیح نخبة الفكر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة سفير، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ص ٣٤.

وكذلك الحافظ (أبو الفضل عبد الرحيم الرازياني العراقي ت ٨٠٦هـ)، صاحب الألفية الثمينة (التبصرة و التذكرة) في مصطلح الحديث، والتي احتوت مقدمة ابن الصلاح، وصارت أنشودة طلبة العلم منذ أن نظمها إلى يومنا هذا.

ولم يزل هذا العلم في ازدهار في كوردستان، وكان موضع اهتمام علمائنا بالتدريس والتأليف، ولكن مع الأسف الشديد انكشبت هذه الجهود، وكاد أن يندثر هذا العلم في الآونة الأخيرة، بينما وصل الاهتمام بعلوم الآلة إلى ذروته وغاياته؛ ولكن العلم المتعلق بالوحي وبشخص النبي ﷺ كان موضع جفاء وهجر، وإن لم تخل بين آونة وأخرى من نخبة قليلة جليلة كأمثال الشيخ الراحل (حمدي عبد المجيد السلفي)^(١) صاحب عشرات التحقيقات الثمينة التي أثمنت المكتبة الإسلامية،

(١) الشيخ حمدي السلفي من عشيرة الحلّاجي، ولد في (٣/١٢/١٣٤٩هـ) الموافق لـ (٢١/٤/١٩٣١م) في قرية المصطفاوية بمحافظة الحسكة (الجزيرة) في سورية، أخذ فيها عن كثير من علماء الكرد، حصل في سنة (١٩٥٤م) على الإجازة العلمية من شيخه (إسماعيل بن إلياس الكردي) رَحِمَهُ اللهُ، ثم رحل في سنوات (١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٦٥م) إلى دمشق وحضر دروس الشيخ (محمد ناصر الدين الألباني) رَحِمَهُ اللهُ وتأثر به كثيراً، وفي خريف سنة (١٩٥٦م) سافر إلى كردستان العراق، وأجازه أيضاً (الملا عبد الهادي) المفتي في دهوك رَحِمَهُ اللهُ. ثم نال الإجازة على طريقة المحدثين من المشايخ: (عبيد الله الرحمان، وحبیب الرحمن الأعظمي) الهنديين، و(محب الله شاه، وبدیع الدين شاه) الباكستانيين، رحمهم الله، وعبد الله التليدي المغربي، وزهير الشاويش. توفي في (١١/١٨/١٤٣٣هـ) الموافق لـ (٤/١٠/٢٠١٢م). ألف بعض الرسائل، ونشر له مقالات، وحقق كتباً كثيرة، المطبوع منها نحو من خمسين (٥٠)، وغير المطبوع نحو من ثلاثين (٣٠)، والمطبوع منها على سبيل المثال:

- ١- المعجم الكبير للطبراني في عشرين مجلداً، وطبع طبعته الثالثة بمكتبة الأصالة والتراث في الشارقة.
 - ٢- مسند الشاميين للطبراني، طبع في مؤسسة الرسالة في (٤) مجلدات.
 - ٣- مسند الشهاب، طبع في مجلدين في مؤسسة الرسالة.
 - ٤- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي طبع في العراق، ثم في عالم الكتب، وفي مكتبة الأصالة والتراث.
 - ٥- خلاصة البدر المنير لابن الملقن، طبع في مجلدين في مكتبة الرشد.
 - ٦- تذكرة الحفاظ لابن طاهر المقدسي، طبع في دار الصمعي في الرياض.
 - ٧- كتاب الجروحين لابن حبان، طبع في مجلدين في دار الصمعي.
 - ٨- الضعفاء للعقيلي، طبع في أربع مجلدات في دار الصمعي.
- ينظر: (المنتدى الاسلامي العام — منتديات اهل السنة في العراق) على النت، وعنوانها: (<http://www.sunnti.com/vb/showthread>). بقلم أبي صديق الكردي.

والأستاذ (محمد صبحي بن حسن حلاق)^(١) الذي له أعمال جلييلة في هذا المجال، نسأل الله عز وجل أن يكثر من أمثالهم لخدمة هذا العلم الشريف.

• سبب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لموضوع أجناس العلل بالكتابة فيه إلى أمور، أهمها:

- ١- إنها بمثابة قواعد كلية تندرج تحتها أنواع وأفراد كثيرة من العلل، ولم أجد من أفردتها بالدراسة التطبيقية على كتاب معين من كتب العلل إلا على سبيل الانتقاء من كتب مختلفة.
- ٢- إن الدراسة فيها مقارنة بما أجريت لغيرها لا تزال في بدايتها، وإنها بحاجة إلى مزيد بحث ودراسة لبلورة مفهومها، وتحديد مدلولها.
- ٣- إن ما حُدد من الأجناس ليس هو آخر ما وجد، ولا ينحصر كلها في ذلك، بل هناك كثير من صور العلل مما يحتاج إلى إخراج أجناس أخرى له.
- ٤- إن الدراسة في أجناس العلل تلزمها الدراسة في مفهوم العلل، وكذلك في أقسامها بشيء من التفصيل.

وإننا حباً لهذه الخدمة الجليلة، وحرصاً على أداء جزء من هذه الأمانة، وطمعاً في أن نسير مع الركب الجليل لأهل الحديث وطلاب علومه، ورغبة في أن نشتغل بهذا العمل المبارك ولو بالنزر القليل، سلطنا طريق الحديث، وفيه اخترنا العلل.

(١) ولد أبو مصعب، محمد صبحي بن حسن حلاق في سوريا عام (١٣٧٢هـ الموافق ١٩٥٤م)، هاجر إلى اليمن وأقام بها. عمل إماماً وخطيباً ومدرساً، ألف أكثر من عشرة مؤلفات، منها: (اللباب في فقه السنة والكتاب) و(الأدلة الرضية لمتن الدرر البهية) و(رجال تفسير الطبري جرحاً وتعديلاً). وحقق سائر كتب الإمام الشوكاني، وكثيراً من كتب الإمام الصنعاني، وما يقارب ثلاثين كتاباً أخرى غير كتب الإمامين، ومن تحقیقاته المطبوعة ما يأتي:

- ١- سبل السلام الموصل إلى بلوغ المرام، للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني.
 - ٢- إيقاض الفكرة لمراجعة الفطرة، للإمام الصنعاني.
 - ٣- شرح الصدر بذكر ليلة القدر، للإمام ولي الدين بن الحافظ الزين العراقي.
 - ٤- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، للإمام محمد بن علي الشوكاني.
 - ٥- النبذ في أصول الفقه الظاهري، للإمام ابن حزم الظاهري.
- ينظر: مقال بعنوان: (الشيخ المحقق محمد صبحي حسن حلاق)، كتبه (أبو إسحاق الحضرمي) على النت، ملتقى أهل التفسير، بتاريخ (١٣/٥/١٤٣٠هـ) الموافق (٧/٥/٢٠٠٩م) وعنوانه: (vb.tafsir.net/tafsir).

ومَّا رأينا قلة الاهتمام به دراسةً من قبل الباحثين والمؤلفين (أجناس العلل)، فتوكلنا على
الباريء تبارك وتعالى، وأقبلنا على السفر الجليل لشيخ علماء العلل وإمام هذا العلم (أبي الحسن
علي بن عمر الدارقطني) رحمته الله في كتابه (العلل الواردة في الأحاديث النبوية)؛ كي نتعرف على
أجناس العلل عنده بدراسة تطبيقية على نماذج من مسانيد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

وإننا لنعلم أن بضاعتنا في هذا الموضوع مزجاة قليلة، وأن خبرتنا مقارنة بما لدى العلماء الأجلاء
فرسان هذا الميدان ضئيلة، وإن سيرنا إن لم يكن على هدي من الله تعالى، ثم على دليل خطاهم
يكون تلكواً وتخبطاً، ومع ذلك كله لا نستبعد أن نقع في أوهام وأخطاء؛ لأن طبيعة هذا الطريق هي
أنها وعرة وشائكة، فقد وهم فيها أساطين هذا العلم، وأخطأ فيها عباقرة هذا المجال، فكيف بنا
ونعرف من نحن منهم !!

نسأل الله سبحانه أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، ويلهمنا رشدنا، ويهدينا إلى الطريق الصحيح، وإلى
الصراط المستقيم، وأن يجنبنا الزلل، وأن يثبينا بالنية والأمل.

• الجديد الذي تقدمه الرسالة:

إن الله سبحانه هو صاحب الفضل كله في توفيقه إيانا لما يأتي:

- 1- لأن نأخذ ما وجد من الأجناس إلى يومنا هذا، ثم نطبّقها على نماذج من الأحاديث النبوية التي
أعلّت، وهي عينات متسلسلة غير مقصودة بالانتقاء؛ فهي تشمل عشرين حديثاً لكل خليفة راشد
رضي الله عنه؛ كي تمثّل مسحا تقريبياً في تحديد أجناس العلل على كتاب من أشهر كتب العلل.
- 2- لأن نعرف منهج عالم جليل من أحفظ أهل الدنيا في كيفية إعلاله الأحاديث المعلّة، وكيفية
جمعه الطرق المتعلقة بكلّ حديث، وأسلوب تعامله مع الآثار الواردة ضمن ما أعلّه من الأحاديث.

• الجهود والدراسات السابقة عن الموضوع:

إن للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري رحمته الله (ت ٤٠٥هـ) فضل السبق
في الكلام عن أجناس العلل، حيث فتح الباب وبين عشرة من تلك الأجناس خلال أمثلة ونماذج
تطبيقية دون تعريف بأيّ جنس منها^(١).

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دار ابن حزم، بيروت
- لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، ص ٣٦١ وما بعدها.

ثم بين العلماء بعده تلك الأجناس العشرة معرّفين بكل واحد منها، كما قام به الإمام سراج الدين البلقيني^(١) (ت ٨٠٥هـ) في كتابه (محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح)^(٢) (٣).

(١) البلقيني: هو العلامة أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير الشافعي. ولد سنة أربع وعشرين وسبعمائة (٧٢٤هـ) ببلقينة من قرى مصر، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وحفظ الشاطبية، والحرر للرافعي، والكافية الشافية لابن مالك، ومختصر ابن الحالج. أجازه كل من: الشيخ شمس الدين الأصفهاني، والشيخ أبو حيان، والحافظان المزي والذهبي، أقام مدرساً بمدرسة الزاوية بالقاهرة ستة وثلاثين سنة. كتب له ابن عقيل على بعض تصانيفه: أحق الناس بالفتوى في زمانه. وقال الحافظ ابن حجي: «... وحصل الفقه، والنحو، والفرائض، وشارك في الأصول وغيره، وفاق الأقران في الفقه، ثم أقبل على الحديث وحفظ متونه وحفظ رجاله». وقال الحافظ ابن حجر: «وكانت آلات الإجتهد فيه كاملة». توفي سنة خمس وثمانمائة (٨٠٥هـ)، ومن تصانيفه: (ترتيب كتاب الأم) و(محاسن الاصطلاح)، و(الفيض الباري على صحيح البخاري)، ولم يكمل أغلب تصانيفه.

ينظر: طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد الدمشقي، المعروف بابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد - الهند، ط ١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، (٤/٤٢-٥٢)، الرقم (٧٣٧).
والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دمشق - سوريا، وبيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد حسن حلاق، (١/٥٤٥-٥٤٧)، الرقم (٣٤٦).
(٢) ينظر محاسن الاصطلاح للبلقيني، ص ١٩٩ وما بعدها.

(٣) خلال البحث عن تفصيل لضوابط الأجناس العشرة التي ذكرها الإمام أبو عبد الله الحاكم رحمه الله وجدت أن الإمام السيوطي رحمه الله ظاهراً نسب ما كتبه الإمام البلقيني رحمه الله إلى نفسه، حيث قال: «وقد قسم الحاكم في (علوم الحديث) أجناس العلل إلى عشرة، ونحن نلخصها هنا بأمثلتها». تدريب الراوي للسيوطي، (١/٣٩٧).
ووجدت بعض الباحثين رأوا أن الإمام السيوطي رحمه الله هو الرائد في ذلك، ووهموا في أنه رحمه الله هو أول من عرف الأجناس العشرة وحررها، وذكر أمثلتها، فمنهم:

١- الشيخ (وصي الله بن محمد عباس)، في مقدمة تحقيقه كتاب (العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد (ت ٢٤١هـ)، حيث قال: «قد قسم الحاكم في معرفة علوم الحديث أجناس المعلل إلى عشرة أقسام وحررها السيوطي في (تدريب الراوي) وذكر لها أمثلتها».

العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، دار الخاني، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، (١/٣٧).

٢- محققوا كتاب العلل لابن أبي حاتم في مقدمة التحقيق، حيث قالوا: «وكنا نرغب في ذكر قرائن الترجيح والتعليل وأجناس العلة، لكن رأينا الاكتفاء برسالة أحنينا الدكتور عادل الزرقي في (قرائن العلة)، وبما ذكره =

ثم ناقش الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمته في نكته على مقدمة ابن الصلاح الشهرزوري الأمثلة العشرة التي ساقها الحاكم دون تعريف بأي من تلك الأجناس^(١). وذكر كثير من الأئمة - لاسيما شراح مقدمة ابن الصلاح - الأجناس العشرة التي ذكرها الحاكم رحمته، وذكروا ما بينه الإمام البلقيني وابن حجر - رحمهما الله - حولها^(٢).

= أبو عبد الله الحاكم في (معرفة علوم الحديث) عن أجناس العلة، ولخصه وهذبته السيوطي في (تدريب الراوي). كتاب العلل، لابن أبي حاتم الرازي، ص ٦.

٣- (هشام بن عبدالعزيز الخلاف) في بحث له بعنوان: (التعريف بعلم علل الحديث)، حيث قال: « وقد قسمها أبو عبد الله الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث إلى عشرة أقسام، ولم يذكر تعريفاً لكل نوع، وإنما اكتفى ببيان أمثلة لكل نوع. وجاء السيوطي بعده في (تدريب الراوي)، وذكر هذه الأنواع باختصار معرفاً كل نوع منها ». البحث المذكور على الشبكة العنكبوتية، ملتقى أهل الحديث، كتبه بتاريخ (٢٣/٣/١٤٢٤هـ)، على الرابط التالي: (www.ahlalhdeth.com/vb/showthread).

٤- (د. محمد عبد الرحمن طوالبه) في بحث له بعنوان: (مفهوم العلة عند المحدثين)، حيث قال: « وأما الحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) فشرح كلام النووي وأورد أجناس العلل العشر التي ذكرها الحاكم ملخصة ». البحث المذكور، وهو منشور في مجلة المنارة، جامعة آل البيت - الأردن، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٠٤. إنني ما تجرأت أن أعبر عن ذلك صريحاً لسببين: أولاً: رأيت أنه قد يكون للإمام جلال الدين السيوطي رحمته عذر في عمله ذلك ونحن لا ندرى. ثانياً: حتى لا أتفرد بتلك الجراءة، وإنني لست أهلاً لها.

حتى اطلعت على ما صرح به مؤلف كتاب (سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي) يوسف بن محمد النخيل النجدي (ت ١٤٣١هـ)، بقوله: « وإن من المؤسف جداً أن السيوطي في (تدريب الراوي) نسب صنيع البلقيني هذا لنفسه؛ والذي حدث عقب ذلك أن من جاء بعد السيوطي ولم يحقق في الموضوع أضاف ذلك الصنيع له، باعتبار أنه صاحبه وهو للبلقيني كما عرفت؛ لذا رأيت التنبيه على ذلك ... ».

الكتاب المذكور، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، (٤٢/١).

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الإمام أحمد، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، (٦٥٢/٢) وما بعدها.

(٢) منهم الشيخ طاهر الجزائري في كتابه (توجيه النظر)، والسيوطي في (تدريب الراوي).

ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري (ت ١٣٣٨هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب - سوريا، ط ١،

١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، (٦٠٥/٢) وما بعدها. وتدريب الراوي للسيوطي، (٣٩٧/١).

=

ونظم أجناس العلل العشرة كل من:

ولم أجد فيما بحثت أحداً ذكر أجناساً أخرى للعلل بعد الإمام الحاكم رحمته خلال القرون الماضية إلى عصرنا هذا عدا شيخين، وهما:

١- الشيخ (أبو سفيان مصطفى باحو)، حيث فصل في كتابه (العلة وأجناسها عند المحدثين) في بيان العلة وأقسامها وأجناسها، فذكر الأجناس العشرة التي ذكرها الحاكم، ثم أضاف إليها أجناساً أخرى حتى أوصلها إلى خمسة وعشرين جنساً^(١).

٢- الشيخ (عبد السلام علّوش)، فإنه ذكر أيضاً الأجناس العشرة التي ذكرها الإمام الحاكم في كتابه (تعليل العلل لذوي المقل)^(٢)، واجتهد في تقعيد أجناس أخرى، حتى بلغها إلى أربعين، وذكر أنه تبلور لديه نحو من خمسين إلا أنه أغفل عن البقية لقرب مخرج كل منها^(٣).

قبيل تقديم الرسالة وبعد أن أخذت صياغتها النهائية اطلعت على رسالة ماجستير بعنوان (منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل) للباحث (أبي عبد الرحمن يوسف بن جودة الداودي)، فوجدت أنه خصص الباب الثاني منها للعلة وأجناسها عند الإمام الدارقطني، وأنه عقد مبحثاً للأجناس العشرة التي استخرجها الإمام الحاكم، وانتقى لكل منها مثالين من ثانيا الكتاب، ثم عقد مبحثاً آخر للأجناس التي لم يذكرها الإمام الحاكم وجاء بعشرة أخرى، ومثل لكل منها بمثالين، ثم عقد مبحثاً ثالثاً لأجناس العلل الخفية، وكذلك جاء بعشرة أجناس أخرى، ومثل لكل منها أيضاً بمثالين، ثم عقد مبحثاً رابعاً لأجناس العلل الظاهرة، وجاء بخمسة أجناس أخرى، وأيضاً مثل لكل منها بمثالين من ثانيا الكتاب، ولكن هذه الأجناس التي ذكرها هي في الحقيقة عناوين أقسام العلة،

= ١- الترمسي في شرحه ألفية السيوطي في الحديث.

٢- وابن آدم الأثيوبي في ألفية علل الحديث المسماة (شافية الغلل).

ينظر: ألفية علل الحديث المسمى (شافية الغلل)، مع شرحها (مزيل الخلل) كلاهما محمد بن علي بن آدم الأثيوبي، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٥هـ، ص١٤ وما بعدها.

(١) ينظر: العلة وأجناسها عند المحدثين، لأبي سفيان مصطفى باحو، دار الضياء، طنطا - مصر، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص٢٨ وما بعدها.

(٢) قدر الله تعالى أن لم أجد الكتاب المذكور إلا بعد أن أشرف سائر أعمال الرسالة على الانتهاء، وبعد أن داهمني الوقت، وفاتني الفرصة، وأخذت الرسالة مجراها من حيث التطبيق.

(٣) تعليل العلل لذوي المقل، عبد السلام بن محمد بن عمر علّوش، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص١٦٨ وما بعدها.

جاء بها وأضاف إلى كل منها اسم الجنس، فمثلاً قال: (الجنس الأول: التصحيف والتحريف في متن الحديث) و(الجنس الثاني: ما كان علته أنه لا يشبه كلام النبي ﷺ) ... وهكذا^(١).

• منهجي في دراسة الموضوع:

أولاً: في اختيار الأحاديث:

إن كتاب (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) للإمام الحافظ يتضمن (٤١٢٨) أربعة آلاف ومائة وثمانية وعشرين سؤالاً، ومسانيد الخلفاء الأربعة ﷺ منها تتضمن (٥٠٦) خمسمائة وستة أسئلة، لا شك أن كلتا النسبتين كبيرة، لا يمكن استيفاء حق أي واحد منهما في دراسة محدودة، وضمن رسالة محدودة الحجم، لذلك اتبعت ما يأتي:

أ - اخترت نماذج من مسانيد الخلفاء الأربعة ﷺ، وهي عينة مكونة من (٨٠) ثمانين سؤالاً، أخذت لكل منهم العشرين الأول من الأسئلة حسب التسلسل الذي جاء في الكتاب، ثم حذفت (٨) ثمانية منها؛ لأنها متكررة في مواضعها، ومستغنيا عنها بأمثالها.

ب - ثم جزأت الأحاديث حسب طرقها موزعة على مواضيع العلل؛ لذلك قد يتكرر الحديث في مواضع متعددة، وإني ذاكر نصه وتخرجه في أول ذكري له.

ج - وذكرت لكل موضوع أمثله، وقد يكون موضوع لا يوجد له مثال، وقد يكون لواحد أكثر من عشرين مثلاً كما لكل من (القلب في الإسناد) و(الاختلاف) و(الشذوذ)؛ وحيث اكتفيت بخمسة أمثلة فقط تجنبا من الإطالة، وأعطيت الأولوية لحديث ليس فيه إلا الموضوع الذي ذكر فيه، ولم يتكرر.

ولكن ذكرنا لموضوع (ما لا يندرج تحت مسائل العلل) كل الأحاديث التي يشملها، وأغفلنا عن الطرق الجزئية التي تشملها من الأحاديث الأخرى.

ثانياً: في تخريج الأحاديث:

توفيراً للوقت، واختصاراً للطريق، التزمت في تخريج الأحاديث بما يأتي:

١- إذا كان الحديث مخرجا في الصحيحين أو أحدهما اقتصرنا عليهما.

(١) منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل، أبو عبد الرحمن يوسف بن جودة الداودي، دار الحديث

للبحث العلمي، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م، ص ١٨٩ - ١٩٠.

٢- وإذا كان مخرجا في السنن الأربع أو بعضها اقتصرت على واحد منها.
٣- وإذا كان الحديث خارجا عن الكتب الستة اقتصرت على واحد من موطأ مالك، ثم مسند أحمد، ثم مسند أبي يعلى.

٤- وما لم أجده فيما ذكر اقتصرت على مصدرين من مصادر السنة من الأجزاء وغيرها.
٥- أقتصر على مصدرين من مصادر التخريج إلا إذا دعا تنوع الطرق إلى ذكر أكثر منها.
٦- وما لم أجده له مصدرا عزوته إلى ما نقله الإمام الحافظ، فإنه نقل طرقا كثيرة بأسانيده في كتاب العلل.

٧- بعد البحث وعندما يئست من العثور على مخرج الحديث استفتدت من الجهود المشكورة لمخقيقي كتاب (العلل الواردة) الشيخين: (د.محموظ الرحمن زين الله السلفي)، و(خالد بن إبراهيم المصري).

٨- نقلت في المسودة نصوص كل طريق من طرق الأحاديث من مصادر التخريج بقصد المقارنة والوصول إلى حقيقة أمره، ولكن عند التنقيح حذف تلك النصوص، واقتصرت على بيان ما ورد فيها من التوضيحات المطلوبة.

ثالثا: في تعيين أجناس العلل:

بما أن الحكم على الرواة مسألة إجتهادية، وقد يختلف فيها علماء الجرح والتعديل بين توثيق الراوي وتضعيفه أو تليينه؛ فإنه يترتب على ذلك الاختلاف في كون الخلل علة أو ليس علة، وإذا كان علة فهي قاذحة أو غير قاذحة؟

وكذلك القول بالنسبة للمتن؛ فإنه قد يقع بين العلماء اختلاف في أنه أهو من لفظ الحديث، أو من قول الراوي؟ أمرفوع هو أو موقوف؟

لذلك يختلف تعيين جنس العلة من خلل إلى خلل، وعليه يكون التعيين اجتهاديا أيضا، فمثلاً: إذا كان الراوي ثقة، ومخالفته في الزيادة، فعند الإمام الحافظ الزيادة من الثقة مقبولة إذا كان حافظا، وحينئذ زيادته لا تعد علة قاذحة.

أما إذا كان الراوي ثقة ولكن لم يكن حافظا، فتكون زيادته شذوذا.
وأما إذا كان ممن اختلف العلماء فيه بين التوثيق والتضعيف فحينئذ يكون تعيين جنس العلة حسب ترجيح رأي على آخر، أو عدم الترجيح، والتعبير عن الأمر بالاحتمال، والله أعلم.

رابعاً: في ترجمة الرواة:

بما أن العلل تدور في الغالب على أحوال الرواة، وكشفها يعتمد على بيان تلك الأحوال من حيث الترجيح وغيره، فلا بد من ترجمة لكل راو يدور عليه بيان العلة وأجناسها، لذلك ترجمت لكل راو له تعلق ببيان العلة، ولم ألتزم بترجمة كل الرواة الذين ذكروا في طرق الإسناد، وسلكت في الترجمة ما يأتي:

أ- لم أتعرض لترجمة الصحابة الكرام رضي الله عنهم؛ لأنهم كلهم عدول ثقات بشهادة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع أهل السنة والجماعة.

ب. الترجمة النقدية لمن هو من الأئمة، وعليهم تدور الأسانيد كالزهري ومالك وغيرهما.

ج. الترجمة التعريفية مع بيان ما ورد من المآخذ:

١- لمن هو من رجال الصحيحين.

٢- لمن هو ثقة اتفاقاً.

٣- لمن هو ضعيف اتفاقاً.

واقترنت لهذه الأنواع على ما بينه الإمامان الحافظان الذهبي في (الكاشف)، وابن حجر في (تقريب التهذيب)، إن وجد، وإلا ففي (ميزان الاعتدال) للذهبي و(لسان الميزان) لابن حجر. د. الترجمة النقدية لمن هو محل النزاع، واتبعت ما يأتي:

١. ذكرت أقوال أشهر المعدلين والمجرحين، ثم تركت الحكم للحافظين الذهبي في (الكاشف)

- إن بين الحكم - وابن حجر في (التقريب) إن بينه كذلك، أو لأحدهما إن لم يحكم الآخر.

٢. وإلا فعندهما في (ميزان الاعتدال) للذهبي، و(لسان الميزان) لابن حجر.

٣. وما لم أجده حاولت حسب استقراء آراء العلماء، وضوابطهم في التعامل مع الرواة، وذكرت

الراجع تحت عنوان: (الحكم على الراوي).

وعند عرض المادة اكتفيت بذكر المصادر ومواطن ورود المعلومة فيها على العموم دون عزو كل

معلومة على الانفراد إلى موطنها في تلك المصادر.

و. استعملت ألفاظ التوقير والترضي والترحم في قسم الدراسة النظرية، ولكن لكثرة ورود

أسماء الرجال في الدراسة التطبيقية لم ألتزم بذلك خشية الإطالة، فرضي الله تعالى عن الصحابة

الكرام وأرضاهم، ورحم الله العلماء الأجلاء وأعلا منازلهم أجمعين.

خامساً: في ترتيب المصادر والمراجع:

١- رتبت المصادر والمراجع بحسب المواضيع، ثم جاء التسلسل على الحروف الهجائية بين كل مجموعة يربط بينها الموضوع الواحد.

٢- ذكرت بطاقة كل كتاب كاملة لأول ذكري له في الرسالة.

• صعوبات الدراسة:

لا يختلف اثنان من العلماء في أن علم العلل من أصعب مواضيع علوم الحديث، ولا يخفى أن كتاب العلل للإمام الحافظ موسوعة كبيرة، تناولت أغرب الطرق والأسانيد للأحاديث، وأن الإمام أبا الحسن من أحفظ أهل الدنيا في هذا العلم، وأنه تكلم عن علة كل طريق بأسلوبه الرفيع، وباصطلاحات زمانه، وعليه فإن صعوبة هذه الدراسة تأتي من أمور:

أولاً: أنها تتعلق بطبيعة هذا العلم وهو علل الحديث.

ثانياً: أنها تخص غرائب الأسانيد، وهي لا تكاد تجد واحدة منها يبسر وسهولة، ناهيك عنها كلها؛ في حين أن الإمام الحافظ قد يأتي ببضع طرق لحديث واحد.

ثالثاً: أنها مما خاضه قليل العلم والتجربة والخبرة مع سفر عظيم لإمام كالجليل في هذا الشأن، في حين أن الكلام في هذا العلم علاوة على الرسوخ في علم المصطلح يحتاج إلى ممارسة وخبرة جيدة.

رابعاً: أن الإمام الحافظ يتكلم غالباً عن العلل بطريقة الاختصار الشديد، وتكاد تكون كاللغز والرموز، يحتاج استيعابه إلى تأن وتدبر حادّين بطيئين، ثم إلى تتبع أقوال العلماء.

خامساً: أن تعقيد الموضوع يلجئ الباحث إلى الولوج في فجاج وجنات مصادر طرق الأحاديث لتخریجها حتى تمكن المقارنة بين ما قاله الإمام الحافظ وما هو موجود على أرض الواقع.

سادساً: أن كثرة الطرق تلزم منها كثرة الرجال، وعليه فإن ترجمتهم ليس بالأمر الهين لا سيما بقصد معرفة تأثير كل واحد منهم على حسم الأمر المتعلق بنوع العلة وجنسها.

سابعاً: أن تحديد نوع العلة له زوايا مختلفة، فقد تكون علة سببها المخالفة، ومن زاوية أخرى سببها الاختلاف على الراوي، ومن غيرها من النقص من الإسناد وإبطال السماع، وهكذا.

ثامناً: أن أجناس العلل بمثابة قواعد كلية، وعليه فإن تنزيلها على أمثلة جزئية تعتمد على خبرة كافية، ثم إن القرار في ذلك مسألة اجتهادية، فقد يرى بعض أن الخلل علة، ويرى آخرون خلافه.

تاسعا: إن الإمام الحافظ لم يبين علل الأحاديث تصرّيجا على الغالب، بل أشار أو ألمح إلى مواطن الخلل، وأسباب العلل خلال بسطه القول في بيان الأسانيد، ومقارنة المتون.

• أسئلة الدراسة:

إن ما يثير الحوافز لدراسة هذا الموضوع أسئلة عدة، منها:

- س١: ما هي حقيقة أجناس العلل؟ وما مفهومها؟
- س٢: ما علاقة الأجناس بالأقسام والأنواع؟
- س٣: كم هي تلك الأجناس؟ أهي محصورة في أجناس محددة، أم غير محصورة؟
- س٤: هل يمكن تنزيل هذه الأجناس على أحاديث معينة، وتطبيقها على نماذج في دراسة عملية تطبيقية؟
- س٥: هل استوعب كتاب من كتب العلل تلك الأجناس؟

• الرموز المستخدمة:

- ١- الإمام الحافظ: أقصد به الدارقطني.
- ٢- العلل الواردة: أعني كتاب (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) للإمام الحافظ الدارقطني.
- ٣- نقل: أعني بواسطة.
- ٤- روى: بغير واسطة.
- ٥- ط: طبعة.
- ٦- ح: عقب الأجناس أعني الإمام الحاكم النيسابوري.
- ٧- بح: الشيخ أبو سفيان مصطفى باحو، صاحب كتاب: (العلة وأجناسها عند المحدثين).
- ٨- (١ مكرر): الحديث الأول، مكرر.
- ٩- (ج حديث): جزء من الحديث (أعني: طريقا أو أكثر من طريق).

• خطتي في كتابة الرسالة:

إن الدراسة في أجناس العلل تلزمها الدراسة في مفهوم العلل، وكذلك في أقسامها بشيء من التفصيل؛ لذلك أفردت الكتابة فيها ضمن دراسة تطبيقية، وخطة دراسية في مقدمة، وقسمين، وخاتمة، ونتائج، كما بينها في (محتويات الرسالة) الآتية:

ضمّنت المقدمة: أهمية الموضوع، وسبب اختيار الموضوع، والجديد الذي تقدمه الرسالة، ومنهجي في الدراسة، وصعوباتها، وأسئلتها، والرموز المستخدمة فيها، وخطة الرسالة. وخصصت القسم الأول للدراسة النظرية في فصل تمهيدي لتحريرو مفردات عنوان الرسالة، وذلك في خمسة مباحث:

الأول: في معنى الأجناس ومفهومها.

والثاني: في معنى العلل ومفهومها.

والثالث: ترجمة موجزة بالإمام الحافظ الدارقطني.

والرابع: تعريف موجز بكتاب (العلل الواردة) وراويها.

والخامس: تعريف المفردات (النماذج، والمسانيد، والخلفاء، والراشدين).

والقسم الثاني للدراسة التطبيقية، وذلك في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أجناس العلل التي تدور حول الإسناد، وهو يتضمن ثلاثة مباحث:

الأول: ما يتعلق بإبطال السماع أو نفيه من: إرسال، وتدليس، وانقطاع.

والثاني: ما يتعلق بإبدال الإسناد (كله أو بعضه) من: القلب في الإسناد، والاضطراب فيه،

والتصحيف والتحريف فيه، والإبدال بين السند والمتن، والجمع بين الشيوخ وإبقاء اللفظ واحداً.

والثالث: ما يتعلق بالمخالفة، من: الشذوذ، والاختلاف، وما يتعلق بجرح الراوي.

والفصل الثاني: أجناس العلل التي تدور حول المتن، ويتضمن خمسة مباحث:

الأول: ما يتعلق بإحالة المعنى كلياً أو جزئياً، من: اختصار الحديث أو السقط فيه، والرواية بالمعنى

والقلب في المتن.

والثاني: ما يتعلق بما لا يؤثر في تغيير المعنى من: التصحيف في لفظ من ألفاظه.

والثالث: ما يتعلق بمخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه.

والرابع: ما يتعلق بإدراج كلام آخر فيه ليس منه.

والخامس: ما يتعلق بأنه لا يشبه كلام النبوة.

والفصل الثالث: الأحاديث التي لا تندرج تحت مسائل العلل، وذلك في مبحثين:

الأول: ما صححه العلماء وتجاوز العلة، من: زيادة الثقة، وما سلك العلماء فيه مسلك الجمع، وما لا يعد معلا من إرسال الصحابي.

والثاني: ما لا يعدّ معلا من أحاديث الضعفاء والمتروكين مما كان الانقطاع فيه ظاهرا، وما رواه الضعفاء والمتروكون.

وخصصت ملحقا لأجناس ليست ضمن ما ذكر.

وفي الخاتمة بينت خلاصة ما تضمنته الرسالة.

القسم الأول: الدراسة النظرية

الفصل التمهيدي

تحرير مفردات العنوان

المبحث الأول: معنى (الأجناس) ومفهومها

المطلب الأول: تعريف الأجناس

كلمة (أجناس) جمع (جنس)^(١)، ولها معنى لغوي، وآخر اصطلاحى.

١- المعنى اللغوي: وردت كلمة (جنس) في اللغة بمعان عدة، منها:

أ. بكسر الجيم، وسكون النون (جنس): الضرب من الشيء، فـ(الحيوان) أجناس، مثلاً: الناس ضرب من الحيوان، أي: جنس منه، وكذلك الطير، والإبل، والبقر^(٢)، وغيرها.

ب. (المجانسة): المشاكلة، ومنه: « فلان يُجانسُ البهائم »، إذا لم يكن له تمييز ولا عقل^(٣).

ج - بفتح الجيم والنون (جنس)، ومعناه:

١- نضج الشيء كله، ومنه قولهم: « جنست الرطبة » إذا نضج كلها، فكأنها صارت جنساً واحداً^(٤).

٢- جمود الماء^(٥).

(١) كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ترتيب وتحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، (١/٢٦٧).

ومعجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، (١/٤٨٦)، باب الجيم والنون وما يثلثهما، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

(٢) العباب الزاخر واللباب الفاخر، لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، ط ١، ١٩٨٧م، (حرف السين/٧٩ - ٨٠).

ولسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، (١/٦٧٤).

وتاج العروس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (١٥/٥١٥ - ٥١٦).

(٣) العباب الزاخر، حرف السين، ص ٨٠. ولسان العرب، (١/٦٧٤). وتاج العروس، (١٥/٥١٦).

(٤) المصادر نفسها.

(٥) العباب الزاخر، حرف السين، ص ٨٠. ولسان العرب، (١/٦٧٤).

وتهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد لأزهري (ت ٣٧٠هـ)، دار المصرية، القاهرة - مصر، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: علي حسن هلالى وآخرين، (١٠/٥٩٠).

والجامع بين هذه المعاني هو اتفاق أفراد شيء، وأجزائه، وأنواعه على نمط كلي معين.

٢- المعنى الاصطلاحي:

أخذ الحدّ المنطقي للجنس الصدارة من بين ما ورد حوله من الحدود في الاصطلاح^(١)، بحيث إذا ذكر الجنس مطلقاً يبادر إلى الذهن معناه المنطقي فحسب^(٢)، ونحن جانبناه لئلا نُدخل مباحث المنطق في علم الحديث، إلا ما يمسّ موضوعنا فينبأه بإيجاز؛ ولا يعول إلا عليه لتحديد معناه الاصطلاحي، فقال المنطقيون في حده: « هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو »^(٣) (٤). أو هو « ما يدلّ على كثيرين مختلفين بالأنواع »^(٥).

(١) ينظر ما يأتي:

١- كتاب التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، تحقيق: د. محمد عبدالرحمن المرعشلي، ص ١٤١.

٢- المطلع في شرح إيساغوجي، لأثير الدين الأبهري (ت حدود ٦٣٠هـ)، شرح القاضي زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ومكتبة أمير، كركوك - العراق، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، ص ٩٢ و ٩٣.

(٢) وهناك تعاريف أخرى لـ (الجنس) باعتبارات أخرى، منها:

أولاً: باعتبار التقابل: هو أحد شطري الأحياء المتعضية مميّزاً بالذكورة أو الأنوثة.

ثانياً: باعتبار الاتصال: هو اتصال شهبواني بين الذكر والأنثى.

ينظر: المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة - مصر، ط ٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص ١٤٠.

(٣) المطلع في شرح إيساغوجي للأبهري، ص ٩٣.

(٤) ما يُخرجه الحد المذكور كالاتي:

قوله « كَلِّي » يُخرج ما يدل على الجزئي. وقوله « كثيرين » يُخرج ما يدل على فرد بعينه، كالعَلَم. وقوله « مختلفين بالحقائق » يُخرج ما يدل على كثيرين متفقين بالحقائق، كالنوع.

وقوله « في جواب ما هو » يُخرج كلاً من: الخاصة: وهي ما يميّز به أفراد النوع في ذاته، كالنطق بالنسبة للإنسان؛ لأنه لا يقال فيه (ما هو؟)، بل يقال: (أي شيء هو؟). والعرض: وكذا ما يميّز به أفراد في عرضه الخاص، كالضاحك بالنسبة له أيضاً؛ لأنه لا يقال فيه (ما هو؟). أو في عرضه العام، كالتنفس؛ لأنه لا يقال في الجواب أصلاً.

التعريفات للجرجاني، ص ١٤١.

(٥) التعريفات، نفس الصفحة.

ويمكننا أن نحده بما هو معناه جامع ومقارب لما استعمله أئمة علوم الحديث، فنقول^(١):
هو اللفظ الجامع لنوعين من المخلوقات فصاعداً مختلفين بأشخاصهم وأنواعهم^{(٢)(٣)}.

المطلب الثاني: الفرق بين الجنس والنوع والصنف والقسم

١- الفرق بين الجنس والنوع:

يمكن التفريق بين الجنس والنوع من حيث المعنى الذي يفسر به كلاً منهما:

أ - باعتبار معناه المنطقي:

فالنوع - كما قال الجرجاني^(٤) رحمه الله - : « اسم دال على أشياء كثيرة مختلفين بالأشخاص »^(٥).

قوله (أشياء كثيرة) مشترك بين الجنس والنوع؛ لأن كلاً منهما يدل على أكثر من واحد.

(١) حاول الإمام ابن حزم الأندلسي رحمه الله أن يُخرج حدَّ الجنس من طوقه المنطقي، فقال: « وهو اللفظ الجامع لنوعين من المخلوقات فصاعداً، وليس يدل على شخص واحد بعينه كزيد وعمرو، ولا على جماعة مختلفين بأشخاصهم فقط، كقوله: الناس، أو كقوله الإبل، أو كقولك القبلة، لكن على جماعة تختلف بأشخاصهم وأنواعهم، كقولك (الحي) الذي يدل على الخيل، والناس، والملائكة، والحي كل حي ».

رسائل ابن حزم الأندلسي، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، تحقيق: إحسان عباس، ط ٢، ١٩٨٧، (٤/١١٤ - ١١٥).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ما يخرج الحد المذكور كالاتي:

يُخرج قوله (نوعين فصاعداً) ما يدل على الأفراد، وكذلك يُخرج النوع نفسه، لأن الجامع لنوعين فصاعداً لا يكون نوعاً واحداً. وقوله (من المخلوقات) يشمل الحسي، كالأحياء، والجمادات، وغيرهما، وكذلك يشمل المعنوي، كالأقوال، والأفعال. ويُخرج قوله (مختلفين بأشخاصهم) ما يدل على شخص واحد، كزيد. ويُخرج قوله (وأنواعهم) ما يدل على جماعة مختلفين بأشخاصهم فقط دون أنواعهم، كالناس. رسائل ابن حزم، (٤/١١٤ - ١١٥).

(٤) هو أبو الحسن، علي بن مُحَمَّد بن علي المعروف بالسيد الشريف الجرجاني، ولد سنة (٧٤٠هـ) بجرجان، وتوفي سنة (٨١٦هـ) بشيراز. له مصنفاته كثيرة، منها: (شرح مفتاح العلوم) و(تفسير الزهراوين) و(كتاب التعريفات)، (حاشية على المطول) و(فن أصول الحديث).

ينظر: طبقات المفسرين لأحمد الأذنه وي، (١/٣١٠ - ٣١١)، الرقم (٣٩٣). والبدر الطالع، للشوكانبي، (١/٥٢٧ - ٥٢٩)، الرقم (٣٢٩).

(٥) التعريفات للجرجاني، ص ٣٣٩. وقال الأبهري رحمه الله: « هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو ». فقوله (مختلفين بالعدد) يعني: مختلفين بالأشخاص. المطلع في شرح إيساغوجي للأبهري، ص ٩٤.

ولكن قوله (مختلفين بالأشخاص) يخرج الجنس؛ لأنه يدل على أشياء كثيرة مختلفة بالحقائق، ولكن النوع يشمل أشياء كثيرة متفقة بالحقائق. فمثلاً:

(الحيوان) جنس، يدل على أشياء وأصناف كثيرة، منها: الطيور، والبقر، والغنم، فكل منها حقيقته مختلفة عن الآخر.

و(الطيور) نوع، يدل على أشياء وأشخاص كثيرة، ولكنها غير مختلفة الخواص؛ إذ كل منها مشترك مع الآخر في الطيران، ولكنها مختلفة الأشخاص؛ فالطائر الفلاني مختلف عن الآخر، وإن كانا متفقين في الطيران وغيره من الخواص التي تكون للطيور^(١).

إذاً النوع أخص من الجنس، وأكد على ذلك أهل اللغة أيضاً، فقال الجوهري رحمته: «النوع أخص من الجنس»^(٢). وقال العلامة مجد الدين الفيروزآبادي رحمته: «النوع: كل ضرب من الشيء، وكل صنف من كل شيء، وهو أخص من الجنس»^(٣).

ب - باعتبار التقابل بين الذكر والأنثى^(٤):

الجنس أخص من النوع؛ لأن الجنس يعني أحد شطري الأحياء، ومعلوم أن كلا الشطرين معاً نوع واحد.

ج - باعتبار الاتصال الشهواني^(٥):

فلا يدل على اندراج الجزئيات تحت الكليات، كالتصنيف أو التنوع أو غيرهما، فليس مما نحن بصدد بيانه.

(١) رسائل ابن حزم الأندلسي، (٤/١١٥-١١٦).

(٢) الصحاح للجوهري، فصل النون، (٣/١٢٩٤).

(٣) القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ٢،

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ترتيب وتوثيق: خليل مأمون شيحا، ص ١٣٣٥.

(٤) ينظر: المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرين، ص ١٤٠.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

٢- الفرق بين الجنس والصنف والقسم:

إن الاختلاف بين الأشياء التي تندرج تحت الجنس - كما مرّ - يكون بالحقائق، فحقيقة الإبل غير حقيقة الشاة مثلاً.

أمّا الاختلاف بين أصناف الشيء يكون بالعرضيات والأوصاف كاللون، فمثلاً السود صنف من الإنسان، والحممر صنف آخر وهكذا.

وأما بين أقسام الشيء يكون بالحقائق والعرضيات معاً^(١). لذلك:

ميّز بعض الأئمة بين الجنس والقسم، كما قال الإمام سراج الدين البلقيني رحمته: « وما أشار إليه الحاكم من الأجناس يدخل تحت القسمين السابقين »^(٢).

فجعل الجنس أخص من القسم وداخلاً تحته، أي: أنّ الأجناس العشرة داخلة تحت قِسْمِي العلة، وهما: العلة الواقعة في الإسناد، والعلة الواقعة في المتن.

وعبّر بعضهم عن الأجناس بأنها تنقسم، ولها أقسام، فمثلاً: قال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمته: « وقد قسّم الحاكم في علوم الحديث أجناس المُعلَّل إلى عشرة »^(٣).

المطلب الثالث: مفهوم الجنس فيما يتعلق بموضوع العلل

إنّ لفظ (الجنس) بالنسبة للعلل الواردة في الأحاديث النبوية أعمّ من النوع والصنف؛ حيث تندرج تحته أنواع العلل، فمثلاً:

ما يتعلق بالزيادة نوع من العلل، يندرج تحت عنوان (أجناس العلل)، وما يتعلق بالتفرد نوع آخر يندرج تحته كذلك، وما يتعلق بالتدليس نوع آخر يندرج تحته أيضاً، وهكذا، ويندرج تحت كل نوع أفراد العلل وأقسامها.

* * *

(١) ينظر: التعريفات الجرجاني، ص ٢٥٦، فقال: « واعلم أن الجزئيات المندرجة تحت الكلّي؛ إما أن يكون تباينها بالذاتية، أو بالعرضيات، أو بهما، والأول يسمى أنواعاً، والثاني أصنافاً، والثالث أقساماً ».

(٢) محاسن الاصطلاح، وتضمن كتاب ابن الصلاح، لأبي حفص عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٠٥هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، تحقيق: د. عبدالقادر مصطفى الحمدي، ص ٢٠٩ و ٢١٠.

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار ابن الجوزي، الدمام - السعودية، ط ١، ١٤٣١هـ (٤٠٣/١).

المبحث الثاني: معنى (العلل) ومفهومها

المطلب الأول: تعريف العلة

كلمة (العلل) جمع (علة)، ولها معان لغوية، وأخرى اصطلاحية.

١- المعنى اللغوي:

العلة لغة: مصدر (عَلَّ) ^(١)، ومادة (علل) تأتي في اللغة بحسب اشتقاقاتها على معانٍ منها:
(أ) العَلَّةُ (بكسر العين):

١- المرض، والعليل: المريض ^(٢).

٢- حدث يشغل صاحبه عن وجهه ^(٣). ومنه: (عَلَّه به)، أي: لَهَاه به وشغله ^(٤).

٣- السبب: ومنه قولهم: (هذا عِلَّةٌ لهذا)، أي: سَبَبٌ ^(٥).

وَالْعَلَّةُ (بفتح العين): الضَّرَّةُ ^(٦).

(ب) العُلَّالَةُ (بضم العين): بقية كل شيء، كبقية اللبن ^(٧)، وبقية جري الفرس ^(٨).

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ج ٤، ص ١٤، نقل عن ابن الأعرابي قوله: « عَلَّ المريض، يَعِلُّ، عِلَّةٌ، فهو عليل ».

(٢) ينظر: كتاب العين للخليل، (٣/ ٢٢٠ - ٢٢١).

والصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ٤، ١٩٩٠م، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، (٥/ ١٧٣). ومعجم مقاييس اللغة، (٤/ ١٤).

(٣) العين، (٣/ ٢٢٠ و ٢٢١). والصاحح، (٥/ ١٧٣).

والمحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، (١/ ٩٥).

(٤) الصحاح، (٥/ ١٧٤). والمحكم والمحيط الأعظم، (١/ ٩٣). والقاموس المحيط للفيروزآبادي، ص ٩٠٦.

(٥) المحكم والمحيط الأعظم، (١/ ٩٥). والقاموس المحيط، ص ٩٠٧.

(٦) المحكم والمحيط الأعظم، (١/ ٩٤). والقاموس المحيط، ص ٩٠٦.

(٧) الصحاح، (٥/ ١٧٤). والمحكم والمحيط الأعظم، (١/ ٩٣). والقاموس المحيط، ص ٩٠٦.

(٨) المصادر نفسها، وكذا الصفحات.

(ج) العَلَّ (بفتح العين):

١- المسن، والضخم^(١).

٢- الشربة الثانية^(٢).

٣- الضعيف من كبر أو مرض^(٣).

(د) العَلَّات (بكسر العين): الأحوال، ومنه: (على عِلَّاتِه) أي: على كل حال^(٤).

وَالعَلَّات (بفتحها): الأمهات، ومنه: (بَنُو العَلَّاتِ)، أي: بَنُو الأمَّهات الشَّتَّى^(٥).

(هـ) العَلَّل: المأكول منه، ومنه (طَعَامٌ قد عَلَّ منه)، أي: أُكِلَ^(٦).

(و) العَلِيلَة: المرأة المُطَيِّبة طيباً بعد طيب^(٧).

(ز) العَلِيَّة (بكسر العين وضمَّها، وشدة اللام والياء): الغرفة^(٨).

والجامع لهذه المعاني: هو أن العلة هي الشيء الذي يحول غيره عن وجهه الذي جُبلَ عليه، فيجعله مريضاً أو ضعيفاً أو مشغولاً، أو ناقصاً، أو غيرها، والله أعلم.

٢- المعنى الاصطلاحي: إذا تتبعنا استعمال العلماء لكلمة (العلة) نرى أنهم تناولوها بمعنيين:

الأول: بالمعنى العام: أطلق المتقدمون^(٩) من علماء الحديث كلمة العلة على ما يُردُّ به الحديث

مطلقاً، من الأسباب الظاهرة والخفية، وما تحتاج معرفته إلى بحث ونظر، وما كان واضحاً جلياً للناظر دون أيِّ عناء وتعب. وعلى مخالفة لا تقدح في صحة الحديث، فمثلاً:

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، (٤/١٤). والحكم والخيطة الأعظم، (١/٩٤). والقاموس المحيط، ص ٩٠٦.

(٢) الحكم والخيطة الأعظم، (١/٩١). والقاموس المحيط، ص ٩٠٦.

(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، (٤/١٤).

(٤) الصحاح، (٥/١٧٤). والقاموس المحيط، ص ٩٠٧.

(٥) الحكم والخيطة الأعظم، (١/٩٤). والقاموس المحيط، ص ٩٠٦.

(٦) الحكم والخيطة الأعظم، (١/٩٣). والقاموس المحيط، ص ٩٠٦.

(٧) ينظر: القاموس المحيط، ص ٩٠٧.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) أطلق المحدِّثون لفظ (المتقدمين) و(المتأخرين)، واختلفوا في الحد الفاصل بينهما على اعتبارات، منها:

الأول: اعتبار الزمن والتحديد بالقرن: فمن أوائل من ذهب إلى ذلك الحافظ شمس الدين الذهبي رحمته، وقال بصريح العبارة: « فلحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة ». أي: نهاية القرن الثالث. =

= ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، (١/١١٥).

فإنه حدّد نظرياً وعلى العموم نهاية القرن الثالث هو الحدّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين، ولكّنه عملياً وبالنسبة لبعض من كان على منهج المتقدمين اعتبر القرن الرابع إلى نهايته هو الحدّ الحقيقي، حيث أدرج (الإسماعيلي) صاحب (المستخرج على صحيح البخاري) المتوفى سنة (٣٧١هـ) ضمن المتقدمين، فقال: « صنف - يعني الإسماعيلي - مسندَ عمر رضي الله عنه، طالعه وعلقت منه وانبهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت بأن المتأخرين على إياسٍ من أن يلحقوا المتقدمين ».

تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تصحيح: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، (٣/٩٤٨)، الرقم (١٩٧).

كذلك جعل أبو عمرو بن الرباط (ت ٧٥٢هـ) أمر التدوين والجرح والتعديل إلى نهاية القرن الرابع، فقال: « قد دونت الأخبار، وما بقي للتجريح فائدة، بل انقطعت من رأس الأربع مئة ». أي: نهاية القرن الرابع.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار المنهاج، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٣٢هـ تحقيق: عبدالكريم بن عبدالله الخضير ومحمد بن عبدالله آل فهيد، (٤/٤٤٥).

وعدّ الخطيب في ترجمة (أحمد بن جعفر بن حمدان) كلاً من (الدارقطني، وابن شاهين) من المتقدمين بقوله: « روى عنه من المتقدمين: الدارقطني وأبو حفص بن شاهين » وهما متوفيان سنة (٣٨٥هـ).

تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام)، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (٥/١١٦)، الرقم (١٩٦٦).

الثاني: اعتبار الرواية بالأسانيد وغيرها: سُمّي د. حمزة الملباري عصر المتقدمين بـ(مرحلة الرواية)، ويرى أنها تبدأ بمرحلة الصحابة رضي الله عنهم وتمتد إلى نهاية القرن الخامس الهجري على التقريب، وأن أبرز ملامحها كون الأحاديث تنقل بواسطة الأسانيد والرواية المباشرة. وسُمّي عصر المتأخرين بـ(مرحلة ما بعد الرواية) التي آلت فيها ظاهرة الرواية إلى التلاشي، واعتمد العلماء على الكتب التي صنفها المتقدمون. فإنه وإن حدّد بداية ونهاية مرحلة المتقدمين إلا أنه جعل الرواية بالأسانيد هي الحدّ الفاصل بين المرحلتين.

نظرات جديدة في علوم الحديث، د. حمزة الملباري، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ص ١٣.

الثالث: اعتبار المنهج: إنّ د. عبد العزيز صغير دخان - وإن حدّد (نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع) لمرحلة المتقدمين - إلا أنه أبرز منهج كل من المتقدمين والمتأخرين، وجعله الحدّ الفاصل بينهما، كما ننقل فيما يأتي ملخص ما ذهب إليه:

الملاحح العامة لمنهج المتقدمين

١ - النظر الدقيق والتفتيش العميق في أحوال الرواة؛ وقد ساعدتهم على ذلك أمران:
الأول: قريتهم الزماني من الرواة، حيث لم تكن الأسانيد قد طالت كثيراً كما حدث فيما بعد، مما جعلهم يشهدون شهادة حاضر يرى ويسمع.

الثاني: الحفظ الوافر والفهم العميق والإحاطة الشاملة التي فاقت كل وصف، وكانت مضرب الأمثال.

٢ - المقارنة وإمعان النظر ودقة ملاحظة الأسانيد لتحديد موضع العلة القادحة وتمييز صحيح الروايات من سقيمها، وتبين صدق الراوي من كذبه.

٣ - إنهم لم يكونوا يلتزمون قاعدة مطردة في الحكم على الراوي أو الرواية، بل لهم في ذلك نظرات وأحكام مختلفة لا تنسجم في معظمها مع قواعد المتأخرين، بل تقوم على اعتبار القرائن والأحوال.

ومن أجل ذلك كثر في منهجهم الانتقاء، يعمدون إلى حديث الراوي، فيأخذون منه ما غلب على ظنهم أو ترجح لديهم أنه أصاب فيه ولم يخطئ، ويتركون من حديثه ما يرون أنه لم يضبطه.

ولذلك فإن الملاحظ أن أحكام المتقدمين على الرواة هي أحكام نسبية وليست مطلقة، يعني أنه إذا قال (شعبة بن الحجاج) أو غيره في راوٍ إنّه ثقة أو ضعيف فهو ليس حكماً مطلقاً يُوجب قبول جميع مروياته أو ردّها، بل يكون هذا الحكم خاصاً بمجاله معينة أو بشيخ معين أو ظرف خاص أو حديث بعينه، فيضعفون من حديثه ما يرون أنه أخطأ فيه ولو كان ثقة، ويصححون من حديث الضعيف ما يرونه أنه ضبطه. ويبقى سائر حديثه خاضعاً للنظر والتدقيق. ولعلّ هذا يفسّر لنا مجيء تعارض ألفاظ الجرح والتعديل عن الإمام الواحد، كيجيى بن معين مثلاً، وكتابه (التاريخ) حافل بأمثلة لهذه.

وهذا في الحقيقة تأكيد واضح على الفرق بين المتقدمين والمتأخرين، ليس فقط من الناحية النظرية، وإنّما أيضاً من الناحية التطبيقية، حيث لم يعد في مقدور المتأخرين أن يحيطوا بأحوال الرواة، بعد أن آل الأمر إلى النظر في الكتب وتعدّد الاطلاع على العلل الخفية التي لا تدرك غالباً إلاً بالملاحظة الميدانية والفحص الدقيق والنظر الثاقب والتجربة الطويلة.

الملاحح العامة لمنهج المتأخرين

ورث المتأخرون أقوالاً كثيرة وعلماً غزيراً عن المتقدمين، لذلك وضعوا قواعد عامة، وضوابط محددة، وتعريفات جامعة مانعة؛ تحكم على تلك الأقوال الكثيرة في الرواة والروايات التي ورثوها عن المتقدمين، وتفسر كلامهم، رغم أن أكثر أقوال المتقدمين وأحكامهم كان يدور مع القرائن والأحوال، وهذا ما أدّى إلى محاكمة أقوال المتقدمين حسب قواعد المتأخرين؛ وبالتالي تصويبها أو تخطئتها بناء على انسجامها مع تلك القواعد أو مخالفتها لها، ومن هنا بدأ التحول الكبير. ومن تلك القواعد:

١ - (زيادة الثقة مقبولة بشرط عدم الشذوذ).

هذه القاعدة طردها المتأخرون - والمعاصرون أيضاً - في جميع الرواة. فإذا عثروا على تضعيف من المتقدمين لراو بسبب تفرده - والحال أنه لم يخالف - لم يجدوا بداً من توهين هذا القول، وردّ الأمر إلى القاعدة التي وضعوها، وهي أنّ زيادة الراوي الثقة مقبولة، ولا يضره تفرده. وبسبب هذا نشأ عند المتأخرين جملة من الآراء المخالفة بسبب محاكمة أقوال المتقدمين حسب قواعد المتأخرين، فصرنا نجد البعض يصحّح ما تكلم فيه المتقدمون، بل فيها ما صرّحوا بطلانه أصلاً. إنّ المسألة عند ذلك لا تصبح مجرد قضية اختلاف في الاجتهاد في تطبيق قواعد معلومة عند الجميع، وإنّما يصبح الأمر في الحقيقة اختلافًا في المنهج.

٢ - (تعدّد الطرق ينفع في تقوية الحديث الضعيف، ما لم يكن الضعف شديداً).

إنّ كثرة الطرق أو قلّتها عند المتقدمين ليست هي المدار في الحكم على الحديث الضعيف، وإنّما المدار هو القرائن والأحوال التي تحتفّ بهذا الحديث فتقتضي تقويته بهذه الطرق، أو تقتضي أن تكون هذه الطرق سببا في توهين الحديث أكثر إذا كشفت عن علل أخرى في الحديث، أو كانت في النهاية ترجع إلى طريق واحد. ومن هنا يتبيّن خطأ من يعمد إلى الحكم على ضعف حديث بناء على كونه جاء من طريق واحد، فإنّ للعلماء في ذلك مناهج، ولهم نظرات تقتضي تحسين الحديث - ولو جاء من طريق واحد - إذا دلّت جملة من القرائن على ضبط راويه، أو عضده من النصوص العامّة ما يوجب قبوله والاحتجاج به.

٣ - (إنّ بعض المصطلحات التي تواطأ عليها المتأخرون وجعلوها دالة على معنى معيّن محدّد كانت عند المتقدمين أوسع وأشمل). فمن ذلك مثلا مصطلح (الثقة) الذي استقرّ عند المتأخرين على توثيق الراوي، كان يرد عند المتقدمين مقرونا بما يدلّ على الضعف أو الضعف الشديد. فمن ذلك مثلاً ما قاله يعقوب بن شيبة في (عبد الرحمن بن زياد بن أنعم): « ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح » تهذيب الكمال، (١١/١٨٨).

وهذا يدلّ على أنّ لفظ الثقة لم يكن اصطلاحاً يراد به دائماً ما استقرّ عليه معنى الثقة عند المتأخرين، بل هو يستعمل عندهم استعمالاً واسعاً، وقد يراد به جانب الصلاح في الراوي دون المعنى المستقر في اصطلاح المتأخرين.

٤ - (القاعدة في الراوي المجهول: أنّه لا يخرج عن حدّ الجهالة إلاّ أن يروي عنه اثنان فصاعداً).

فقد وجد في تصرفات المتقدمين وكلامهم ما لا ينضبط بهذه القاعدة؛ فقد أورد ابن أبي حاتم، قال: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة: مما يقوّه - يعني: هل هذا يقوّه - ؟ قال: « إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوّه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه » انتهى.

ينظر: علوم الحديث: واقع وآفاق، ندوة علمية دولية (عقدت بكلية الدراسات الإسلامية في دبي) بتاريخ: (٦ صفر ١٤٢٤هـ) الموافق (٨/١٠/٢٠٠٣م)، مطبعة المعارف، الإمارات العربية، دبي، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، بحث بعنوان:

علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين، د. عبد العزيز صغير دخان، ص ١٧٦ وما بعدها.

= ويمكن الجمع بين تلك الأقوال بما يأتي:

١- إنَّ ما ذهب إليه (د. حمزة الملباري) من اعتبار الرواية بالأسانيد للحدِّ بين المتقدمين والمتأخرين له وجه من القوة؛ لأنها وإن امتدَّت إلى العصور المتأخرة إلا أنها ليست بالدقة والاهتمام والانتشار الذي كان عند المتقدمين. ويؤيده ما تأسف الإمام الحاكم على تلك الظاهرة بقوله: « نبع في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها، فمن يسمع منهم من غير أهل الصنعة فمعدور بجهله، فأما أهل الصنعة إذا سمعوا من أمثال هؤلاء بعد الخبرة ففيه جرحهم وإسقاطهم ... ».

معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري (ت ٤٥٥هـ)، النوع الثالث: معرفة صدق المحدث وإتقانه، ص ١٣٤. فالتقدمون هم الذين كانت رواية الأحاديث عندهم بالأسانيد المتصلة، وكانت من الملامح البارزة فيهم، وإن وجد الإسناد عند غيرهم إلا أنه ليس بالثقل الذي كان عندهم.

٢- وما أبرزه (د. عبد العزيز صغير دخان) من الملامح الواضحة في منهج المتقدمين وتمييزه عن المنهج المتأخرين هو حقيقة جلية لا تقبل الإنكار؛ ومن ثمَّ كانت الرواية بالإسناد لها تأثير كبير في التفريق بين المنهجين؛ لقرب عهد المتقدمين من كانوا في زمانهم أو قبلهم بخلاف المتأخرين.

٣- وما صرَّح به الإمام الذهبي رحمته الله في تحديد الحدِّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين بنهاية المائة الثالثة إلى نهاية المائة الرابعة هو في الحقيقة تلك المدة التي تغير فيها المنهج بسبب طول المدة وعسر ضبط الرواية بالإسناد، فإنه برَّر تحديده بالسنن بقوله: « ومن هذا الوقت - أواخر المائة الرابعة من الهجرة - تناقص الحفظ، وقلَّ الاعتناء بالأثار، وركن العلماء إلى التقليد، وكان التشيع والاعتزال والبدع ظاهرة بالعراق؛ لاستيلاء آل بُوَيْه ثُمَّ بمصر والشام والمغرب؛ لاستيلاء بني عُبيد الباطنية ».

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث)، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ٥، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، اعتنى به: عبدالفتاح أبو الغلة، الطبقة العاشرة، الرقم (٥٠٠)، ص ٢٠٩.

وشهد له ما نقله الإمام ابن الصلاح الشهرزوري عن الحافظ البيهقي - رحمهما الله - قوله: « توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعتهم، ووجه ذلك بأن الأحاديث التي قد صحت أو وقفت بين الصحة والسقم قد دوت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها، قال البيهقي: فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه ... ».

علوم الحديث، لابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: نور الدين عتر، ص ١٢١.

أ- سَمِيَ الإمام الترمذي رحمته الله النَّسْخَ عِلَّةً^(١).

قال العلامة الزركشي^(٢) رحمته الله: « لعل الترمذي يريد أنه علة في العمل بالحديث، لا أنه علة في صحته لاشتمال الصحيح على أحاديث منسوخة »^(٣).

ب - أورد كلٌّ من الإمام الحافظ الدارقطني رحمته الله في (العلل الواردة)، والإمام محمد بن أبي حاتم الرازي رحمته الله في (العلل) كثيراً من الأحاديث التي سبب القدرح فيها ظاهر، ككذب الراوي، أو غفلته، أو سوء حفظه^(٤).

(١) ذكر في (العلل الصغير) هذين الحديثين:

١- « جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر. »

٢- « من شرب الخمر فجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه. »

ثم قال: « وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب »، يعني في سننه، حيث ذكر بعد الحديث الأول حديثاً آخر وهو: « من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر » ثم قال: « والعمل على هذا عند أهل العلم: أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة ». فألح ضمناً إلى أن الحديث الأول منسوخ. وقال عن الحديث الثاني - « من شرب الخمر فجلدوه ... » - : « وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد ».

سنن الترمذي، كتاب مواقيت الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، ص ٥٦، الرقم (١٨٨). وكتاب العلل - وهو الصغير - ملحق بالكتاب نفسه، ص ٨٦.

(٢) الزركشي: هو أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، التركي الأصل، المصري الإقامة، ولد سنة (٧٤٥هـ)، وتوفي سنة (٧٩٤هـ). له تصانيف في مختلف العلوم، منها: (البرهان في علوم القرآن) و(تخريج أحاديث الرافعي) و(البحر المحيط) في أصول الفقه، و(النكت على مقدمة ابن الصلاح).

ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الجليل، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. (٣/٣٩٧ - ٣٩٨)، الرقم (١٠٥٩).

وطبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأذنه وي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ص ٣٠٢، الرقم (٣٨٣).

والأعلام لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ١٥، ٢٠٠٢م، (٦٠/٦ - ٦١).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: د. زين العابدين بلا فريج، (٢/٢١٥)، الرقم (٢٠٥).

(٤) مثلاً قال الدارقطني في حديث: (نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ في المسح على الخفين): « والاضطراب في هذا من عاصم بن عبيد الله، لأنه كان سيء الحفظ ».

ج - أطلق الحافظ أبو يعلى الخليلي رحمته الله اسم العلة على حديث أوصله ثقة وأرسله غيره، فقال: « اعلّموا رحمكم الله أن الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه »^(١).

ومثّل بحديث مالك رحمته الله أنه بلغه أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق »^(٢). فإنه أورده في « الموطأ » معضلاً^(٣)، ورواه عنه إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام موصولاً^(٤).

الثاني: بالمعنى الخاص:

استقر اصطلاح المتأخرين على معنى خاص للعلّة غير الذي استعمله المتقدمون، فاختلّفت عبارات المتأخرين في تعريف العلة، فمنهم من عرف الحديث المعلّ، وتضمّنته معنى العلة، ومنهم من عرفها بصريح العبارة.

فممن عرف (الحديث المعلّ):

= العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، دار طيبة، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، وخالد بن إبراهيم المصري، (٢/ ٢٢)، الرقم (٩٢).

وقال ابن أبي حاتم عن حديث: (رواه عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن معاوية بن قرة، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه توضأ مرة مرة ...): « فقال أبي: عبد الرحيم بن زيد: متروك الحديث، وزيد العمي: ضعيف الحديث، ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ».

كتاب العلل، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، مؤسسة الجريسي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، علل أخبار رويت في الطهارة، (١/ ٥٥١)، الرقم (١٠٠).

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، ط ١، ١٤٠٩هـ، (١/ ١٥٧).

(٢) المصدر نفسه، (١/ ١٦٤).

(٣) ينظر: الموطأ، لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، مؤسسة زايد بن سلطان، أبو ظبي، الإمارات، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (٥/ ١٤٢٧)، باب الاستئذان، الأمر بالرفق بالمملوك، الرقم (٣٥٩٣/ ٨٠٩).

(٤) ينظر: الإرشاد للخليلي، (١/ ١٥٧).

١- الحافظ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري^(١) رحمته، فقال: « فَإِنَّ المَعْلُولَ^(٢) مَا يُوقَفُ عَلَى عِلَّتِهِ، أَنَّهُ دَخَلَ حَدِيثًا فِي حَدِيثٍ، أَوْ وَهَمَ فِيهِ رَاوٍ، أَوْ أَرْسَلَهُ وَاحِدًا، فَوَصَلَهُ وَاهِمٌ ». «

٢- الإمام أبو عمرو ابن الصلاح رحمته بقوله: « فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تفدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها^(٣) ».

٣- العلامة بدر الدين ابن جماعة^(٤) رحمته عرفه بقوله:

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٣٧٥.

(٢) اختلف الأئمة في استعمال صيغة (معلول) على أقوال، منها:

الأول: عدّها بعضهم مردولاً، قال الإمام ابن الصلاح الشهرزوري رحمته في مقدمته: « وَيُسَمِّيهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ (المعلول)، وذلك منهم ومن الفقهاء - في قولهم في باب القياس: (العلة والمعلول) - مردولٌ عند أهل العربية واللغة ». علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٨٩.

الثاني: ويرى الآخر بأنها لحنٌ؛ قال الإمام يحيى النووي رحمته: « ويسمونه المعلول وهو لحن ».

التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، يحيى الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ص ٤٣.

الثالث: وغيرهم دافع ضمناً، فرأى أنها وإن كانت ضعيفة قياساً، وأن الأولى أن يقال في الحديث الذي فيه علة: (معللٌ) باللام الواحدة، إلا أنها مقبولة من حيث الاستعمال، وأن التعبير عن هذا النوع بـ(المعلول) موجود في كلام كثير من أهل الحديث. قال الحافظ العراقي رحمته: « والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث، في كلام الترمذي في جامعه، وفي كلام الدارقطني، وأبي أحمد بن عدي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي يعلى الخليلي ». التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، تحقيق: د. أسامة بن عبد الله الخياط، النوع الثامن عشر: معرفة الحديث المعلل، (١/٥٠٥).

وهذا القول ظاهر الانصاف، وفيه تفصيل وافٍ؛ إذ فيه ترجيح ما هو مستعمل ومتداول في اللغة، وفيه الأخذ بما عبّر به العلماء بالاعتبار، فمن استعمل ما عبّر به العلماء تيمناً بهم فلا بأس به، والله تعالى أعلم.

(٣) علوم الحديث، لابن الصلاح، ص ٩٠.

(٤) هو أبو عبد الله، بدر الدين، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي، ولد في مدينة حمّة، بسوريا سنة (٦٣٩هـ)، كان من خيار القضاة، توفي بمصر سنة (٧٣٣هـ) وقد جاوز التسعين، له تصانيف عديدة، منها: تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم) و(القول السوي شرح المنهل الروي) و(مختصر في السيرة النبوية) و(كشف المعاني في التشابه المثاني) و(غرة التبيان لمن لم يُسم في القرآن).

« وهو ما فيه سبب قادح غامض مع أن ظاهره السلامة منه »^(١).

٤- وقال الشريف الجرجاني رحمته: « المَعْلَل: ما فيه أسباب خفية غامضة قادحة، والظاهر السلامة »^(٢).

٥- وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمته: « ثُمَّ الْوَهْم ... إِنْ أَطَّلَعَ عَلَيْهِ بِالْقِرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى وَهْمٍ رَاوِيهِ مِنْ وَصَلٍ مُرْسَلٍ أَوْ مُنْقَطِعٍ، أَوْ إِدْخَالِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ نُحُوِّ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْقَادِحَةِ، وَتَحْصُلُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ التَّبَعِ، وَجَمْعِ الطَّرُقِ؛ فَهَذَا هُوَ الْمَعْلَلُ »^(٣).

٥- وقال الحافظ شمس الدين السخاوي رحمته: « الْمَعْلَل ... وَهُوَ مَا فِيهِ عِلَّةٌ وَهِيَ سَبَبٌ قَدَحٌ غَامِضٌ مَعَ ظُهُورِ السَّلَامَةِ مِنْهُ »^(٤).

وَمَنْ عَرَّفَ الْعِلَّةَ نَفْسَهَا:

١- الإمام النووي رحمته، فقال: « وَالْعِلَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ قَادِحٍ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةَ مِنْهُ »^(٥).

٢- والعلامة البلقيني رحمته: « وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِيهِ »^(٦).

٣- والحافظ العراقي رحمته في ألفيته (التبصرة والتذكرة):

وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ طَرَتْ فِيهَا غُمُوضٌ، وَخَفْلَةٌ أَثَرَتْ^(٧)

ويبدو لي أن التعريف المختار الذي يشمل ما قاله الأئمة هو ما يأتي:

هي عبارة عن أسباب خفية غامضة، قادحة في الحديث، مع أن الظاهر سلامته منها.

= الدرر الكامنة لابن حجر، (٣/ ٢٨٠ - ٢٨٣)، الرقم (٧٤٦). والأعلام للزركلي، (٥/ ٢٩٧ - ٢٩٨).

(١) القول السوي شرح المنهل الروي، لأبي عبدالله بدر الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٣م - ٢٠١١م، تحقيق: عبدالحفيظ قطاش، ص ١٠٣.

(٢) فن أصول الحديث، للشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، مطبعة الأحمدي، الدهلي - الهند، ١٣٦٦هـ ص ٤.

(٣) نزهة النظر، لابن حجر العسقلاني، ص ١١٣.

(٤) الغاية شرح متن ابن الجزري (الهداية في علم الرواية)، محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، رسالة الماجستير، تحقيق: محمد سيدي محمد الأمين، ص ٢٤٠ و ٢٤١.

(٥) التقريب والتيسير، للنووي، ص ٤٤.

(٦) محاسن الاصطلاح، للبلقيني، ص ١٩٥.

(٧) ألفية العراقي المسماة بـ (التبصرة والتذكرة)، لأبي الفضل عبدالرحيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، مكتبة دار المنهاج، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٢٨هـ تحقيق: العربي الدائر الفرباطي، ص ١١١.

والجامع بين تلك العبارات - مما تضمنه تعريف الحديث المعلول، وتعريف العلة - هو ما يأتي:
١- أنَّ العلةَ أساسها الوهم.

٢- وأنها أسباب متعددة، كما أشار إليها الحاكم بذكر إدخال حديث في حديث أو وصل ما هو مرسل، وكما صرح به الجرجاني، والحافظ العراقي في منظومته، والعلامة البلقيني رحمهم الله تعالى.
٣- أنها سبب غامض خفي، كما ألمح كل من الحافظ أبي عبدالله الحاكم والإمام أبي عمرو ابن الصلاح - رحمهما الله تعالى - إلى ذلك:

فقال الحافظ أبو عبدالله الحاكم رحمته: « ما يوقف على علته » أي: بعد التتبع والاستقراء والتفقد، وصرح بخفاء العلة أيضاً من قبل في بيان معرفة علل الحديث بقوله: « وعلة الحديث، يكثر في أحاديث الثقات أن يُحدِّثوا بحديث له علة، فيخفي عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً »^(١).
وقال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح رحمته: « مع أن ظاهره السلامة منها » أي: وفي باطنه العلة. وصرح بالخفاء والغموض الآخرون.

٤- أنَّ العلة التي تجعل الحديث معللاً هي ما كان قادحاً، كما صرح بذلك غير الحاكم.
٥- أنها تدرك بالقرائن.

٦- وتحصل معرفة ذلك الإدراك بكثرة التتبع، وجمع الطرق.

* * *

المطلب الثاني: ما يلزم من تعريف العلة والحديث المعلل

يلزم من تعريف العلة على ما اصطاح عليه العلماء بالمعنى الخاص الكلام على ما يأتي:

- ١- إنَّ العلة لها أجناس وأنواع.
 - ٢- خفاء العلة وظهورها، والاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين في استعمال مصطلح (العلة).
 - ٣- العلة منها قادحة، ومنها غير قادحة، والقادحة هي التي تجعل الحديث معللاً.
 - ٤- هناك مسالك عدة لإدراك العلة.
 - ٥- إن كشف العلة له وسائل مختلفة.
 - ٦- لإعلال الأحاديث أسباب عدة.
- وسنفرد لكل منها فقرة.

(١) معرفة علوم الحديث، ص ١٧٥.

١- أقسام العلة : تنقسم العلة باعتبارات عدة إلى أجناس وأنواع كثيرة، وفيما يأتي بيانها:

أ. أقسام العلة من حيث صورها (أجناس العلة):

تنقسم العلة من حيث صورها إلى أجناس مختلفة، وهي غير محددة في عدد، فإن الإمام الحافظ أبا عبدالله الحاكم النيسابوري حدد عشرة من تلك الأجناس خلال أمثلة ونماذج تطبيقية استقراءً دون تعريف بأي جنس منها^(١).

ثم بين الإمام العلامة أبو حفص عمر بن رسلان المعروف بسراج الدين البلقيني رحمته (ت ٨٠٥هـ) في كتابه (محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح) تلك الأجناس العشرة معرفاً بكل واحد منها^(٢). وهي كما يأتي:

الجنس الأول: « أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه ».

الثاني: « أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسند من وجه ظاهره الصحة ».

الثالث: « أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن غيره؛ لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين ».

الرابع: « أن يكون محفوظاً عن صحابي فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته بل ولا يكون معروفاً من جهته ».

الخامس: « أن يكون روى بالعننة، وسقط منه رجل دل عليه طرق أخرى محفوظة ».

السادس: « أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد ».

السابع: « الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله ».

الثامن: « أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، لكن لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه من غير ذكر واسطة تبينت علتها ببيان أنه لم يسمعها منه ».

التاسع: « أن يكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريقة؛ فيقع من رواه من تلك الطريقة بناء على الجادة، في الوهم ».

العاشر: « أن يكون الحديث موقوفاً، ويروى مرفوعاً من وجه آخر ».

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٣١ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب المذكور، ص ١٩٩ وما بعدها.

ولكن لا تحصر الأجناس في العشرة التي ذكرها الإمام الحاكم رحمته الله، بل إنها أكثر من ذلك كما قال هو نفسه: « فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثلاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم »^(١).

ثم فصل الشيخ (أبو سفيان مصطفى بالحو)، في بيان العلة وأقسامها وأجناسها، فذكر الأجناس العشرة التي ذكرها الحاكم، ثم أضاف إليها أجناساً أخرى حتى أوصلها إلى خمسة وعشرين جنساً^(٢)، وهي ما يأتي:

الجنس الأول: « أن يدرج الثقة في الحديث ما ليس منه، فيغتر بظاهره من وقف عليه مدرجاً، فيصححه ».

الثاني: « أن يدخل على الثقة حديث في حديث آخر ».

الثالث: « أن يكون بين متنين تقارب، فينتقل ذهنه من حديث لآخر ».

الرابع: « أن يزيد الثقة في متن حديث لفظة أو جملة ليست منه ».

الخامس: « أن يكون الحديث موقوفاً على صحابي، فيهم بعض الرواة الثقات فيرفعه ».

السادس: « أن يكون الحديث في أصله مراسلاً، فيهم بعض الثقات فيصله ».

السابع: « أن يزيد أحد الثقات في السند راوياً فأكثر وهماً ».

الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح الحديث السند الناقص لسلامته الظاهرة واهماً، خصوصاً إذا كان الشيخ كثيراً عن شيخ شيخه »

التاسع: « أن يتفرد الراوي بحديث، أو لفظة، في متن أو سند لم يتابع عليه، وليس له شاهد، أو جب ريبة في أمره ».

العاشر: « أن يروي الثقة حديثاً، فيشد بزيادة في سنده أو متنه، مخالفاً للأوثق ».

الحادي عشر: « أن يروي الحديث من طريق أو طرق محفوظة، فيشد أحد الثقات بإسناد له، يخالف فيه باقي الحفاظ ».

الثاني عشر: « أن ينقلب على الثقة سند، أو متن حديث، فيرويه واهماً، فيغتر من وقف على ظاهره صحته، وليس الأمر كذلك ».

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٣٧٤.

(٢) ينظر: العلة وأجناسها عند المحدثين، لأبي سفيان مصطفى بالحو، ص ٢٨ وما بعده.

الثالث عشر: « أن يتصحَّف على الثقة راوٍ بآخر، أو لفظ بآخر، فيرويه مصحِّفاً، على التوهم، فيغتر بظاهر سنده الواقف عليه، ولا تتميز علة إلا بجمع الطرق ».

الرابع عشر: « أن يختصر الثقة الحديث اختصاراً مخلاً، فيتوهم من يقف عليه صحته لثقة نقلته واتصاله ».

الخامس عشر: « أن يروي الثقة الحديث بالمعنى، فيخطيء في لفظه ».

السادس عشر: « أن يشتبه اسم الراوي بغيره: إما لاتفاقهم في الاسم، أو تقاربهم في ذلك، أو غير ذلك، فيظن من وقف عليه صحته، وليس كذلك ».

السابع عشر: « أن يروي الثقة حديثاً بسند ظاهره الصحة، ثم يتبين بجمع الطرق أنه لم يضبط سنده أو متنه كما ينبغي، فرواه بألفاظ أخر متعارضة متدافعة ».

الثامن عشر: « أن يجمع الراوي بين روايات شيوخ عدَّة له، فيحمل حديث بعضهم على بعض، فيقع الوهم ».

التاسع عشر: « أن يخطأ الراوي الثقة في تسمية الصحابي، ويكون المحفوظ عن صحابي آخر ».

العشرون: « أن يكون الحديث محفوظاً من رواية صحابي من طريق أو طرق، ثم يُروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة ».

الحادي والعشرون: « أن يروي الرواي الحديث يريد أصله ويذكر في ضمنه أشياء تجوزاً، فيوهم أنها على ظاهرها ».

الثاني والعشرون: « أن يسقط للثقة حرف أو شبهه من السند يوقعه في الوهم ولا يتنبه له ».

الثالث والعشرون: « أن يكون المتن لسند ما، فيرويه بعض الثقات، فيجعل ذلك السند لمتن آخر ليس له ».

الرابع والعشرون: « أن يروي الثقة حديثاً، فيهم في لفظه منه، لاشتباهاً عليه من نفس الحديث ».

الخامس والعشرون: « أن يشتبه على الراوي راوٍ بآخر ذكر في نفس الحديث، فيرويه عنه، وليس الحديث من روايته ».

وسنفضل في المباحث القادمة إن شاء الله القول في تلك الأجناس عند تنزيل الأحاديث التي

أعلها الإمام الدارقطني رحمته على أجناسها.

ب. أقسام العلة من حيث موقعها وتأثيرها:

تنقسم العلة من حيث موقعها إلى قسمين، وهما:

أولاً: العلة الواقعة في الإسناد.

ثانياً: العلة الواقعة في المتن.

وتنقسم من حيث تأثيرها إلى قسمين أيضاً، وهما:

أولاً: العلة القادحة. وثانياً: العلة غير القادحة.

وبحسب الاعتبارين جميعاً تنقسم العلة إلى ستة أقسام^(١):

(١) ما وقع في الإسناد، ولم يكن قادحاً فيه، ولا في المتن.

(٢) ما وقع في الإسناد، وهو قادح فيه، دون المتن.

(٣) ما وقع في الإسناد، وهو قادح في الإسناد والم متن.

(٤) ما وقع في المتن، وهو غير قادح فيه ولا في الإسناد.

(٥) ما وقع في المتن، وهو قادح فيه، دون الإسناد.

(٦) ما وقع في المتن، وهو قادح في الإسناد والم متن^(٢).

(١) قال الإمام النووي رحمته الله في التقریب والتيسير: « وتقع العلة في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن، وما وقع في الإسناد قد يقدح فيه وفي المتن كالإرسال والوقف، وقد يقدح في الإسناد خاصة ويكون المتن معروفاً صحيحاً ». التقریب والتيسير للنووي، ص ٤٤.

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله: « إذا وقعت العلة في الإسناد: قد تقدح، وقد لا تقدح، وإذا قدحت: فقد تخصه، وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في المتن سواء، فالأقسام على هذا ستة ». النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، (٢/ ٦٨٠).

(٢) كان القياس منطقياً أن تكون الأقسام ثمانية، إلا أنه لم توجد علة واقعة في الإسناد وهي قادحة في المتن فحسب، ولا علة واقعة في المتن وهي قادحة في الإسناد فحسب.

ج. أقسام العلة من حيث موضعها^(١):

أ - علل الإسناد: تنقسم علل الإسناد باعتبار تعلقها بأي موضوع إلى أنواع عدة، منها:

أولاً: ما يتعلق بإبطال السماع أو نفيه.

ثانياً: ما يتعلق بإبدال الإسناد: كله أو بعضه:

أ- سلوك الجادة.

ب - إبدال راوٍ بآخر.

ج - تغيير أو تصحيف اسم.

ثالثاً: زيادة أو نقص في الإسناد:

(١) الزيادة:

أ- الزادة على المسند.

ب - رفع الموقوف.

ج - وصل المرسل.

د - وصل المنقطع.

(٢) النقص:

أ - وقف المرفوع.

ب - إرسال المسند.

ج - قطع المتصل.

ثالثاً: ما يتعلق بجمع الشيوخ وإبقاء اللفظ واحداً.

(١) هذه الأقسام استخلصتها استقراءً مما ذكره الباحثون في المصادر الآتية:

١- مقدمة د. همام سعيد لشرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)،

مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، د. بشير علي عمر، وقف السلام الخيري، الرياض - السعودية، ط١،

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٣- العلة وأجناسها عند المحدثين، لأبي سفيان مصطفى بالحو.

٤- قواعد العلل وقرائن الترجيح، لعادل بن عبد الشكور الزريقي، دار المحدث، ط١، ١٤٢٥هـ.

رابعاً: ما يتعلق بجرح الراوي.

خامساً: ما يتعلق بالمخالفة (الشذوذ).

سادساً: ما يتعلق بالاختلاف.

ب - علل المتن:

الأول: ما يتعلق بإحالة المعنى كلياً أو جزئياً.

الثاني: ما يتعلق بالتحريف في لفظ من ألفاظه.

الثالث: ما يتعلق بمخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه.

الرابع: ما يتعلق بإدراج كلام آخر فيه، ليس منه:

أ. إدراج حديث آخر فيه.

ب. إدراج بعض الحديث فيه.

ج. إدراج كلام الراوي فيه.

الخامس: ما يتعلق بأنه لا يشبه كلام النبوة.

* * *

٢- خفاء العلة وظهورها، والاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين في استعمال مصطلح (العلة):

استقر اصطلاح المتأخرين على معنى خاص للعلة غير الذي استعمله المتقدمون، فإنها - كما قلنا - لا تطلق على خلل ظاهر بين لا تحتاج معرفته إلى تتبع وبحث ونظر، كوجود الراوي المتروك والوضاع وغيرهما في السند ممن هو معروف عند علماء الجرح والتعديل. بل تطلق على خلل في حديث مقبول الرواية، سواء كان ممن لا بأس به، أو كان صدوقاً، أو ثقة ثبتاً.

قال الحافظ أبو عبد الله الحاكم رحمته: « وإنما يُعَلَّل الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخل، فإنَّ حديث المجروح ساقط وإه، وعلّة الحديث تكثُر في أحاديث الثقات أن يحدّثوا بحديث له علّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً »^(١).

وقال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح رحمته: « ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر »^(٢).

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٣٥٩ و ٣٦٠.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٩٠.

وقال الحافظ ابن حجر رحمته تعقيباً على كلام الحافظ أبي عبدالله الحاكم رحمته: « فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مضعّف معلولاً ... وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود »^(١).

أما المتقدمون، فمنهم من أطلقها على الخلل الظاهر الذي يُردُّ به الحديث، ولا يحتاج إلى البحث والتتبع لكي يعرف، كحديث الراوي الكذاب، والمغفل، وسيء الحفظ. قال الإمام ابن الصلاح رحمته: « ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح »^(٢).

٣- العلة منها قادحة، ومنها غير قادحة؛ والقادحة هي التي تجعل الحديث معلاً :

إنَّ العلة في اصطلاح المتأخرين هي ما كان قادحاً في صحّة الحديث - كما مرّ معنا في تعريف العلة - وإن كانت هناك علة غير قادحة، فهي لا تسمى في اصطلاحهم العلة، بل تحمل اسماً آخر، كالنسخ، والإرسال، والانقطاع.

ولكن من المتقدمين من أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح، كالنسخ، وإرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة.

قال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح رحمته: « وسمي الترمذيُّ النسخ علة من علل الحديث . ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط ... »^(٣).

قال الحافظ شمس الدين الذهبي رحمته: « فإن كانت العلة غير مؤثرة، بأن يرويه الثبُّ على وجهه، ويُخالفه وإه فليس بمعلول . وقد ساق الدارقطني كثيراً من هذا النمط في كتاب (العلل) فلم يُصِب، لأنَّ الحُكم للثبِّ. فإن كان الثبُّ أرسله مثلاً والواهي وصله، فلا عبرة بوصله لأمرين: لضعف راويه، ولأنه معلول بإرسال الثبِّ له »^(٤).

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، (٢/٦٤٧).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٩٢ و ٩٣.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٩٣.

(٤) الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب - سوريا، ط ٨، ١٤٢٥هـ، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غلة، ص ٥٢.

ما تقع فيه العلة بمعناها الاصطلاحي:

إنّ العلة بالمعنى الذي حدده المتأخرون تقع في الحديث الشاذ، وزيادات الثقات، والمفرد، والمرسل الخفي، والمدلس، والمقلوب، والمصحف، والمدرج، والمضطرب؛ لأن هذه الأنواع من الأحاديث لا يلزم من ضعفها كون راويها مردود الرواية.

أما الحديث المرسل الذي إرساله ظاهر، والمنقطع ظاهر الانقطاع، والمعضل، والمعلق، والمنكر، فهذه لا تقع تحت اسم المعلّ، إلا ما كان ظاهره القبول، ولكن آل أمره بعد كشف العلة بالتتبع والنظر إلى الإرسال أو الانقطاع، أو غيرهما.

قال الحافظ ابن حجر رحمته: « وإنما يسمى - يعني: الحديث المنقطع، والذي راويه مجهول، أو ضعيف - معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك. وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كلّ مردود ^(١)».

٤- مسالك إدراك العلة:

لا شك أنّ علل الحديث متفاوتة في الخفاء والدقة، فمنها ما هو أغمض وأدقّ، ومنها ما هو دون ذلك. ومن هناك أعلّ بعض الأئمة الحديث ولم يستطع أن يعبر عن العلة بعبارة واضحة، بل قال إنّه إلهام ^(٢). ومما تدرك به العلة ما يأتي:

أولاً: التفرد.

ثانياً: المخالفة.

ثالثاً: القرائن ^(٣). وفيما يأتي تعريف بكل منها:

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، (٢/٦٤٧).

(٢) الحديث المعلول: قواعد وضوابط، د. حمزة عبدالله المليباري، المكتبة المكية، مكة المكرمة - السعودية، ودار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص ١٨ و ١٩.

(٣) قال ابن الصلاح في مقدمته: « ويستعان على إدراكها: بتفرد الراوي، وبخالفه غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك ... ». علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٩٠.

أولاً: التّفردُ:

أ. تعريفه: في اللغة:

مصدرٌ، ماضيه (تَفَرَّدَ)، من الثلاثي المزيد فيه بالتاء وتضعيف الراء، من باب (التفَعَّلُ)، ومنه: « تَفَرَّدْتُ بكذا، واستفردته، إذا انفردت به »^(١). والمعنى: أخذته فَرْدًا لا ثاني له ولا مثل^(٢). والفردُ: ما يتناول شيئاً واحداً دون غيره^(٣).

ب. تعريفه في الاصطلاح:

التّفردُ: هو أن ينفرد راو بحديث ؛ فلا يتابعه أحد، أي: لا يشاركه في روايته آخرون^(٤). إمّا مطلقاً، أو عن شيخ معين، أو من أهل بلد معين^(٥). ولا اعتبار بمتابعة الهلكى والمتروكين، لأن روايتهم لا يتقوى بها غيرها، ولا تتقوى غيرها^(٦).

(١) الصحاح تاج اللغة، للجوهري، (٥١٩/٢).

(٢) نقل الإمام الأزهرى رحمته الله عن أبي زيد قوله: « فَرَدْتُ بهذا الأمر أفرد به فروداً إذا تَفَرَّدْتَ به، ويقال: استفردتُ الشيء إذا أخذته فرداً لا ثاني له ولا مثل ». تهذيب اللغة، للأزهري، (٩٨/١٤).

(٣) التعريفات، للجرجاني، ص ٢٤٤.

(٤) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، للدكتور حمزة عبدالله المليباري، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٧١.

(٥) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ص ٤٣.

وشرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، (٢٦٨/١).

(٦) قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: « قال الشيخ أبو عمر: لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة - كحديث (الأذنان من الرأس) - أن يكون حسناً؛ لأن الضعف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات، يعني لا يؤثر كونه تابعاً أو متبوعاً، كرواية الكذابين والمتروكين ... ».

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، شرحه أحمد محمد شاكر، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، (١/١٣٤ - ١٣٥).

وقال العلامة المعلمي اليماني رحمته الله: « فإن من استقر الحكم عليه بأنه متهم بالكذب لا يتقوى بروايته أصلاً ».

الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة)، لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ)، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٤هـ تحقيق: علي بن محمد العمران، (١٢/٣٥٩).

فالمراد بالملق هو ما كان في أصل السند^(١)، أي: من الصحابي، وتفرد به سنداً ومتمناً^(٢)، ويسمى غالباً بـ(الحديث الفرد)^(٣).

والمراد بالنسبي(المعين) هو ما تفرد بالسند أو بالمتن عن شيخ معين ممن يجمع حديثه كالزهري^(٤)، دون بقية التلاميذ عن ذلك الشيخ، أو عن أهل بلد معين، كمكة والمدينة والبصرة، دون بقية الرواة من أهل ذلك البلد، ويسمى غالباً بـ(الحديث الغريب)^(٥).
هناك أمران ينبغي أن يؤخذوا بالاعتبار، وهما:

الأول: التمييز بين استعمال المتقدمين لعبارة (التفرد)، واستعمال المتأخرين لها.
فالغالب بالنسبة للمتقدمين عند استعمالهم تلك العبارة^(٦) هو عدة أمور^(٧):

وقال الدكتور عبد الرزاق الجلي في (عمر بن إسماعيل بن مجالد) وهو متروك: « فهذا الراوي تالف بيقين ولا يتقوى بالمتابعة ».

علوم الحديث: واقع وآفاق، ندوة علمية دولية، كيفية إفادة المتأخرين من المتقدمين في علوم الحديث، ص ٣٨٢.
(١) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢هـ)، دار ابن الحزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، ص ١.

(٢) ينظر: الموقظة للذهبي، ص ٤٣.

(٣) ينظر: نزهة النظر لابن حجر، ص ٦٥. ومنهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها(من خلال الجامع الصحيح)، لأبي بكر كافي، دار ابن حزم بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م، ص ٢٢٥.

(٤) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح، نقله عن ابن منده، ص ٢٧٠.

(٥) ذهب الحافظ ابن حجر رحمته الله إلى أنه لا فرق بين الحديث الفرد والحديث الغريب، مع أنه فرق بينهما عملياً، وهو الذي سار عليه العلماء حيث فرقوا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته.

ينظر: نزهة النظر، ص ٦٥. ومنهج الإمام البخاري رحمته الله في تصحيح الأحاديث وتعليقها، لأبي بكر كافي، ص ٢٢٥.

(٦) كأن يقولوا: « تفرد به فلان » أو « هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه » أو « لا نعلمه يروي عن فلان إلا من حديث فلان » أو « حديث غريب » أو « لا يتابع عليه ».

ينظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي(ت ٧٩٥هـ)، (٢/ ٥٧٣ - ٥٧٤). والموازنة بين المتقدمين والمتأخرين للمليباري، ص ٧١.

(٧) ينظر: لسان المحدثين، لمحمد خلف سلامة، معجم منشور على النت، موقع (ملتقى أهل الحديث)، (٢/ ٣٤٤)،

وعنوانه: www.ahlalhdeth.com/vb/showthread.php.

١- إعلال للحديث، واستغراب لذلك التفرد^(١)، وقد يقصد به إعلال متابعاته وعدم الاعتداد به أحياناً قليلاً^(٢).

٢- الإشارة إلى وهم ذلك المتفرد، أو إلى عدم احتمال حاله^(٣) مثل ذلك التفرد.

٣- وإذا أطلقوا التفرد يقصدون به غالباً النسبي منه.

٤- الحكم على الحديث الفرد ليس له ضابط كلي وقاعدة مطردة يُحكم بها على كل الأحاديث الأفراد بميزان واحد، بحيث يكون التفرد إن كان من ثقة يكون صحيحاً وإن لم يكن له متابع اعتماداً على ثقته، وإن كان من ضعيف يكون مردوداً اعتماداً على ضعفه، وإن كان من خفيف الضبط يكون حسناً؛ بل الأمر مرهون بالقرائن المصاحبة للرواية وحال الراوي، فكان لهم على كل حديث حكم خاص^(٤). قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمته الله: « وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه: (إنه لا يتابع عليه)، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»^(٥).

وأما بالنسبة للمتأخرين عند إطلاقهم واستعمالهم عبارة (التفرد) فالأصل ما يأتي:

١- ذكر الغرائب وتفقدتها.

٢- بيان عدم وجود المتابعة.

٣- إن التفرد عندهم لا يكون إلا في حالتين^(٦):

أ) إذا كان المتفرد ضعيفاً.

ب) إذا كان المتفرد مخالفاً لمن هو أوثق منه بحيث لا يمكن الجمع بين روايتهما.

٤- لهم قواعد وضوابط كلية محددة يحكم بها على التفرد بصورة عامة:

(١) ينظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة، لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان،

ط ٣، ١٤٠٥هـ تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، ص ٢٩.

(٢) ينظر: لسان المحدثين، (٢/ ٣٤٤)، العنوان المذكور آنفاً.

(٣) لكونه ضعيفاً، أو نحوه.

(٤) ينظر: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، لحمزة المليباري، ص ٧٤ و ٧٥.

(٥) شرح علل الترمذي، (٢/ ٥٨٢). والموازنة، ص ٧٥.

(٦) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٧٩.

فإن كان من ثقة ولم يخالف فيه من هو أوثق منه قبل منه من غير أن يقدح فيه تفرده. وإن كان من ضعيف من غير أن يتابعه غيره فيه يردّ حديثه، ويعتبر انفراده مع ضعفه قلدحاً آخر. وإن كان من خفيف الضبط استحسّن حديثه^(١).

وهذا التعييد إنّما هو شأن من لم يدرك غير أحوال الرواة من التوثيق والتحسين والتضعيف، ولا يمكنه أن يأخذ القرائن بالاعتبار، وإلا فمن الثقات من لا يتحمل منه التفرد في شيء معين^(٢). والعكس صحيح، فغيرهم من الضعفاء من يقبل منه تفرده لقريضة دالة على ضبطه لتلك الرواية كما كان شأن المتقدمين رحمهم الله تعالى^(٣).

الثاني: التمييز بين التفرد في الطبقات المتقدمة، والتفرد في الطبقات المتأخرة.

إذا كان الراوي الثقة من طبقة متقدمة، كطبقة التابعين، وتفرد بحديث، يحتاج بحديثه؛ لأن من شأن تلك الطبقة عدم اشتهاار الحديث وتعدد الروايات فيها؛ لانعدام الوسائل وصعوبة التنقل بين البلدان الإسلامية، بحيث لا تيسر للرواة فرصة التلاقي وتبادل الروايات فيما بينهم. أمّا إذا كان من طبقة متأخرة، ومن شأن تلك الطبقة أن تكون الروايات فيها منتشرة، والمدارس الحديثية فيها معروفة، وفرص التلاقي بين الرواة متوفرة، فمع كل ذلك تفرد برواية حديث، من غير أن يتابعه غيره فيه، فحينئذ يثير التفرد تساؤلاً، لاسيما إذا كان الراوي ممن لا يتحمل منه التفرد، أو خالف الأوثق منه، فلا يحتاج بحديثه^(٤).

ثانياً: المَخالفة:

أ. تعريفها في اللغة: وهي مصدر (خالف)، أصله (خلف)، وجاء بصيغته على معان مختلفة، منها:

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٩. والموازنة، ص ٧٤.

(٢) روى الحافظ الخطيب البغدادي رحمته الله بسنده عن الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله قوله: « إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب، أو فائقة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى عن شعبة وسفيان ».

الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الهدى، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم آل بحدج الدمياطي، (١/ ٤٢٢ - ٤٢٣).

(٣) ينظر: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين للمليباري، ص ٧٤ و ٧٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٨ - ٧٩. ومنهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث، لأبي بكر كافي، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

١- (الخَلْف) بفتح الخاء وسكون اللام: ضدُّ قُدَّام^(١). والرديء^(٢). ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَدِّهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ﴾ (مريم: ٥٩). والخَلْف هو الذي يخلف بالسوء^(٣). وهنا يعني: الرديء من القوم^(٤). والقرن يأتي بعد القرن^(٥).
و(الخَلْف) بفتح الخاء واللام: الصالح^(٦). وما استخلفته^(٧)، أي: جعلته مكانه^(٨). ومنه قولهم: «هو من أبيه خَلَفَ»^(٩). والعوض، ومنه قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا»^(١٠)، أي: عوضاً^(١١).

- (١) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، عن (الليث)، (٣٩٣/٧). والحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، (١٩٦/٥).
- (٢) ينظر: تهذيب اللغة، (٣٩٤/٧).
- (٣) ينظر: تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار هجر، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: د. عبد الله بن عبد الحسَن التركي وغيره، (١٠/٥٣٤).
- (٤) ينظر: تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد السَّمْعَانِي (ت ٥٦٢هـ)، مدار الوطن، الرياض - السعودية، ط٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، (٢/٣٠١ - ٣٠٢).
- (٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، (١٩٧/٥).
- والنهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية، ط٥، ١٤٣٠هـ تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، ص ٢٧٩.
- (٦) قال الإمام السمعاني رَحِمَهُ اللهُ: «الخَلْف: الرديء من القوم. والخَلْف الصالح في القوم. والخلف هو الذي يخلف غيره، وذكر الفراء والزجاج أنه يجوز أن يستعمل أحدهما مكان الآخر». ينظر: تفسير السَّمْعَانِي، (٢/٣٠١ - ٣٠٢).
- (٧) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، (٣٩٦/٧).
- (٨) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، (١٩٧/٥).
- (٩) تهذيب اللغة، (٤٠٠/٧).
- (١٠) أخرجه البخاري ومسلم، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
- صحيح البخاري، (المسند الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان، ط الجديدة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢هـ تحقيق: عز الدين ضلي، وغيره، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْتَفَى﴾ (الليل: ٥)، (١/٤٧٣).
- وصحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، دار قرطبة، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، كتاب الزكاة، باب في المنفق والممسك، ص ٤٤٩، الرقم (١٠١٠).
- (١١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ص ٢٧٩.

و(الخُلْف) بكسرها: أصغر ضلع يلي البطن^(١).

و(الخِلْفَة): المتغاير، ومنه قولهم: « ولد فلان خِلْفَةً، أي: نِصْفٌ صَغَارٌ، ونصف كبار. ونصف ذكور، ونصف إناث »^(٢). والبقية^(٣)، ومنه: « خِلْفَةٌ من نهار ». أي: بقيته. وما يجيء بعد شيء^(٤)، منه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً ... ﴾ (الفرقان: ٦٢).

٢- (الخُلُوف) بضم الخاء واللام مع واو زائدة: تغيّر طعم الفم لتأخير الطعام^(٥).

٣- (الخِلَاف، والمخالفة) بكسر الخاء مع ألف زائدة بعد اللام:

• المضادة، والمعاندة، والحادة، ومنه المثل: « إنّما أنت خِلَافُ الضَّبْعِ الرَّاكِبِ ». والمعنى: تخالف خِلاف الضبع إذا رأت الراكب هربت منه، كأنه خالف هواه^(٦).

• وترك الموافقة، ومنه: « قعد خِلافَ أصحابه، إذا لم يخرج معهم »^(٧).

• والعصيان، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَكُم عَنْهُ ﴾ (هود: ٨٨).

وكذلك قولهم: « خالفه إلى الشيء ». إذا: عَصَاهُ إِلَيْهِ، أو قَصَدَهُ بعد ما نهاه عنه^(٨).

٤- (الخَالِف، والخالفة): بألف زائدة بعد الخاء وكسر اللام فيهما: يُخَالِف، وذو خِلاف^(٩).

٥- (التخالف) يكون بين شيئين إذا لم يتفقا ولم يتساوا^(١٠).

(١) ينظر: كتاب العين للخليل، (١/ ٤٣٥).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، (٧/ ٣٩٨).

(٣) المصدر نفسه، (٧/ ٣٩٨).

(٤) المصدر نفسه، (٧/ ٣٩٨ و ٣٩٩).

(٥) المصدر نفسه، (٧/ ٤٠١) عن أبي عبيد.

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، (٥/ ٢٠٠).

(٧) المصدر نفسه، (٥/ ١٩٩). وكتاب الكلبيات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، مؤسسة الرسالة،

بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، ص ٨٠٤.

(٨) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، (٥/ ٢٠١). والكلبيات لأبي البقاء، ص ٤٢٦.

(٩) ينظر: كتاب العين للخليل، (١/ ٤٣٦).

(١٠) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، (٥/ ٢٠١).

٦- (الاختلاف) التأخر والتقدم، وعدم التنسيق، ومنه قوله ﷺ: « اسْتَوُوا وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَحْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ »^(١). أي: إذا تقدّم بعضكم على بعض في الصفوف تأثرت قلوبكم^(٢).

والجامع بين تلك المعاني: هو التغيّر من حال إلى حال، والتّغيير بتقديم وتأخير، أو تبديل أو تنويع، أو متابعة، أو تضاد، أو عصيان، والله أعلم.

ب. تعريف المخالفة في الاصطلاح:

- أولاً: بمعناه العام: أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في فعله أو حاله^(٣).
- ثانياً: بمعناه الخاص: هي أن يترك راو في روايته موافقة غيره. وذلك بواحد مما يأتي:
- ١- بتغيير سياق الإسناد، ويسمى (مدرج الإسناد).
 - ٢- أو بدمج موقوف بمرفوع، ويسمى (مدرج المتن).
 - ٣- أو بتقديم أو تأخير في الأسماء، ويسمى (المقلوب).
 - ٤- أو بزيادة راو، ويسمى (المزيد في متصل الأسانيد).
 - ٥- أو بإبدال راو بآخر بلا مرجح، ويسمى (المضطرب).
 - ٦- أو بتغيير نقط كلمة، ويسمى (المصحّف). أو شكلها، ويسمى (المحرّف)^(٤).

(١) أخرجه مسلم، والنسائي، وأحمد، وغيرهم عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، ص ٢٠٤، الرقم (٤٣٢).

وسنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط ١، بدون سنة الطبع، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، كتاب الإمامة، باب ما يقول الإمام إذا تقدم في تسوية الصفوف، ص ١٣٤، الرقم (٨١٢).

والمسند، للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، دار الحديث، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، (١٣/ ٢٦٥)، الرقم (١٧٠٣٩).

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ص ٢٨٠.

(٣) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (ت حدود ٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق - سوريا، ودار الشامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: صفوان عدنان داودي، ص ٢٩٤.

(٤) لم أجد فيما بحثت تعريفاً للمخالفة بمعناها الخاص إلا ما صاغه صاحب كتاب (أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء) وهو (د. ماهر ياسين فحل)، حيث عرف (الاختلاف) بأنه: « ما اختلف الرواة فيه سنداً أو متناً ».

ثالثاً: القرائن:

أ. تعريفها في اللغة: (القرائن) جمع (قرينة)، وهي لغة: (فعيلة) بمعنى (فاعلة)^(١)، مأخوذة من مادة (قرن)، التي تأتي بحسب اشتقاقاتها على معانٍ مختلفة، منها:

(أ) القَرْن (بفتح القاف والراء):

١- الجَعْبَة^(٢).

٢- الحَبْل يُقَرَن فيه البعيران^(٣).

٣- الجَمَل المقرون بأخر^(٤).

٤- الرجل الذي التقى طرفاً حاجبياً^(٥).

(ب) القَرِين:

١- صاحب الرجل الذي يقارنه^(٦).

٢- كل من الملائكة، والجن المصاحب للرجل^(٧)، والشيطان الذي قيض له^(٨).

= أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، للدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت -

لبنان، بدون رقم الطبعة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص ١٠.

وما أثبتناه أعلاه خلاصة ما ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه (نخبة الفكر) وفصله في (نزهة النظر).

ينظر: نخبة الفكر، ص ٨١. ونزهة النظر، ص ١١٨ و ١١٩.

(١) ينظر: التعريفات للجرجاني، ص ٢٥٥.

(٢) كتاب العين للخليل، (٣/٣٨٣). وتهذيب اللغة للأزهري، (٩/٩٠).

(٣) تهذيب اللغة، (٩/٩١).

(٤) تهذيب اللغة للأزهري، (٩/٩١).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) العين للخليل، (٣/٣٨٣). وتهذيب اللغة، (٩/٩٣).

(٧) كما ورد في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « ما منكم من أحد إلا وقد وكلُّ به قرينه

من الجنِّ وقرينه من الملائكة » قالوا: وإياك يا رسول الله: قال: « وإيائي، ولكن الله أعانني عليه، فلا يأمرني إلاَّ

بحقّ ». رواه مسلم وأحمد واللفظ له.

صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة، باب تحريش الشيطان، حديث (٢٨١٤)، ص ١٢٩٥. ومسند أحمد، (٣/٦٣)، مسند

ابن عباس رضي الله عنه، رقم الحديث (٢٣٣٣).

(٨) روى البخاري في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَىٰ عَيْنِي ﴾ (ق: ٢٣): « الشَّيْطَانُ الَّذِي قِيضَ لَهُ ». =

ج) القَرينة: المرأة^(١).

د) القارن:

١- الذي مَعَهُ النَّبْلُ وَالسَّيْفُ^(٢).

٢- والذي جمع بين الحج والعمرة^(٣).

والجامع بين تلك المعاني هو: المصاحبة، والمقاربة بين شيئين.

ب. تعريفها في الاصطلاح: هي أمر يُشير إلى مطلوب^(٤).

وفي باب علل الحديث يقصد بها: الأمر المصاحب للحديث من ملابسات أو أحوال تُؤدّن بوجود علة، والله أعلم.

فكل من (التفرد) و(المخالفة) يؤدّن باحتمال وجود علة في الحديث، وكل منهما له قرائن تدلّ عليه^(٥).

وإذا عرفنا أنّ هناك روايات مختلفة، ووجوهاً متعددة، حينئذ نحتاج إلى قرائن للترجيح بين تلك الروايات، ولمعرفة الرواية المعلّة على التحديد^(٦).

= صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة ق، (٢/٢٦٦).

(١) ينظر: العين، (٣/٣٨٤). وتهذيب اللغة، (٩/٩٣).

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري، (٦/٢١٨٠). ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، (٥/٧٧).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، (٩/٩٣).

(٤) التعريفات للجرجاني، ص ٢٥٥.

(٥) ذكر صاحب كتاب (التفرد) من القرائن المتعلقة بالمروي ما يأتي:

١- تأخر طبقة الراوي المتفرد.

٢- تفرد المقلّ أو خفيف الضبط عن إمام مشهور عليه مدار الأسانيد.

٣- التفرد بسلوك الجادة المشهورة.

ينظر: التفرد في رواية الحديث، لعبد الجواد حمام، دار النوادر، دمشق - سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، رسالة علمية،

تقدم بها المؤلف لنيل درجة الماجستير، ص ٥٨٤ إلى ٥٩٣.

(٦) القرائن التي يُرجح بها إحدى الروايتين على الأخرى كثيرة، وهي تنقسم بحسب الاستعمال إلى نوعين:

الأول: قرائن عامة. ومنها:

=

ومأ أخذ به علماء العلل من القرائن نوعان:

١- قرائن تتعلق بالإسناد: وهي حينئذ كما يأتي:

١- العدد.

٢- الحفظ.

٣- الاختصاص، كطول الملازمة للشيخ، والقراءة معه.

٤- غرابة السند وعدم سلوك الجادة.

٥- اتفاق البلد.

الثاني: قرائن خاصة. ومنها:

أ - رواية الراوي عن أهل بيته.

ب - الرواية باللفظ مقابل الرواية بالمعنى.

ج - اختلاف المجلس.

د - سعة رواية المختلف عليه.

هـ - شذوذ السند.

و - فقدان الحديث من كتب الراوي.

ز - مخالفة الراوي لما روى.

ح - وجود تفصيل أو قصة في السند أو المتن.

ط - التفرد.

ي - غرابة المتن.

ك - اختلاف ألفاظ الروائين.

ل - اضطراب إحدى الروائين.

م - وجود أصل للرواية.

ن - وجود رواية تجمع الوجهين المختلفين.

س - تصحيح الحفظ لإحدى الروايات.

ع - تشابه الاسمين.

ف - رواية أهل المدينة.

ص - احتمال التدليس ممن وصف به.

ق - التصريح بالسماع.

ينظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح، لعادل بن عبد الشكور الزرقى، ص ٥٥ وما بعدها.

أ. أن يُروى الحديث بإسنادين: مرفوع، ومرسل، والمرسل أقوى^(١).

ب. أن يكون الرواي قد رواه عمّن لم يجتمع به^(٢)، ويعرف ذلك بطريقتين:

الأول: بطريق التاريخ، كأن تتقدم وفاة الشيخ عن ميلاد من يروي عنه.

الثاني: بطريق الجهة، كأن يروي الخراساني عن المغربي، ولم ينقل أن الخراساني سافر إلى المغرب

ولا المغربي سافر إلى خراسان^(٣).

٢- قرائن تتعلق بالمتن: وحينئذ تدرك العلة بقرائن أخرى، منها:

أ. وقوع تغيير في لفظ، أو عبارة.

ب. وقوع زيادة باطلة.

ج. حدوث مجازفة^(٤).

(١) قال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح رحمته الله: « وكثيراً ما يعلّلون الموصول بالمرسل مثل أن يجيء الحديث بإسناد

موصول ويجيء أيضاً بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول ». علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٩٠.

اعترض الحافظ ابن حجر رحمته الله على هذا بأنّ المعلّ في اصطلاح العلماء مقيد بالخفاء؛ بخلاف الانقطاع والارسال

اللذين علتها ليست خفية. ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٢/٦٧٩).

وهذا الاعتراض ليس على اطلاقه مقبولاً؛ لأن الإرسال والانقطاع قد يفهما غموض وخفاء بحيث لا يدركهما إلا

المختص في كشف العلل. ينظر: تعقيب د. ربيع المدخلي على كلام ابن حجر في حاشيته على النكت، (٢/٦٧٩).

(٢) يرى الحافظ ابن حجر رحمته الله أن جعل الانقطاع قيداً في تعريف المعلّ أمر ظاهر الفساد؛ لأنه يجعل سبب ردّ

الحديث ظاهراً ولا خفاء فيه؛ فحينئذ لا يعدّ الحديث معلّ كما هو مقرر في الاصطلاح. ينظر: النكت على كتاب

ابن الصلاح، (٢/٦٨٠).

(٣) ذكر هذه القرينة العلامة بدر الدين الزركشي رحمته الله في نكته، ونسبه الإمام ابن الملقن رحمته الله في كتابه (المقنع) إلى

ابن خُشَيْش. ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، (٢/٧٦٣).

والمقنع في علوم الحديث، لسراج الدين عمر بن علي المشهور بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، دار الفواز، الإحساء -

السعودية، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، ص ٢١٣.

(٤) قال الحافظ ابن كثير رحمته الله: « فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ، أو زيادة

باطلة، أو مجازفة، أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة ». الباعث الحثيث، لابن كثير، ص ١٩٧.

ذكر صاحب كتاب (التفرد) من القرائن المتعلقة بالمروي ما يأتي:

١- أن يكون نسق السند فريداً، لا يروى به إلا حديث واحد، ولا يُعهد عند الحفاظ.

٢- أن تكون المرويات التي سمعها من شيخه معروفة مضبوطة، فيتفرد عنه راو فيروى عنه غيرها. =

٥- وسائل كشف العلة:

إنَّ العلة ما دامت غامضة خفية، فلا بدَّ من استخدام وسائل وأساليب لكشفها، ومن هنا حاول علماء هذا الشأن من خلال استقراءاتهم لما كشف من العلل، ومن خلال تجاربهم في هذا المجال تحديد أمور تعدّ وسائل كشف العلة، منها:

(١) جمع طرق الحديث على الأبواب أو المسانيد: قال الخطيب البغدادي: « والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواياته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتيان والضبط »^(١).

وروى بسنده عن الإمام يحيى بن معين رحمته الله قوله: « لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه »^(٢).

وروى عن الإمام علي بن المديني رحمته الله: « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه »^(٣).

(٢) الموازنة بين الطرق: روى الحافظ الخطيب البغدادي رحمته الله بسنده عن الإمام ابن المبارك رحمته الله قوله: « إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض »^(٤).

(٣) معرفة من دار عليهم الإسناد، وأوثق الناس فيهم، وتمييز أصح الأسانيد من أضعفها.

(٤) الترجيح بين الرواة، أو الجمع بين الروايات على الأسس التي سار عليها جهابذة هذا العلم^(٥).

= ٣- التفرد بما فيه ركافة لفظ أو فساد معنى.

٤- التفرد بما فيه مخالفة ما هو ثابت من الشرع دون إمكان الجمع.

٥- التفرد بما فيه مخالفة العقل أو الحس أو الواقع أو التاريخ.

٦- التفرد بأمر يحتاج إليه الناس، لا يحتمل أن يخفى مثله.

ينظر: التفرد في رواية الحديث لعبد الجواد حمام، ص ٥٩٤ إلى ٦٠٨.

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، مكتبة

المعارف، الرياض - السعودية، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: د. محمود الطحان، (٢/ ٤٥٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي، (٢/ ٣٦٥).

(٣) المصدر نفسه، (٢/ ٣٦٦).

(٤) المصدر نفسه، (٢/ ٤٥٢).

(٥) ينظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح، لعادل بن عبد الشكور الزرقعي، ص ٥٠ و ٥١.

٥) الخبرة والممارسة وكثرة الإطلاع على الطرق والروايات، والنظر إلى كل حديث بمفرده لتحديد علته^(١).

٦) معرفة المدارس الحديثية، ونشأتها، ورجالها، ومذاهبها العقدية والفقهية، وما تميزت به عن غيرها، كمدرسة المدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، والشام، ومصر.

٧) معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب.

٨) معرفة مواطن الرواة.

٩) معرفة الوفيات والولادات.

١٠) معرفة أهل البدع والأهواء^(٢).

(١) نقل الحافظ ابن حجر رحمته في نكته عن العلامة العلائي رحمته قوله: « ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده، والله أعلم ».

النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، (٢/٧٠٧ و٧٠٨).

(٢) ينظر: مقدمة د. همام عبدالرحيم سعيد لكتاب شرح علل الترمذي، (١/١٢٨ إلى ١٣٦).

٦- أسباب العلة (إعلال الحديث): علل المتقدمون من أئمة علم العلل الحديث بأمر تشمل الأحاديث المرذودة كلها، سواء أكانت عللتها ظاهرة ولا تعدّ من المعلّ بحسب اصطلاح المتأخرين، أو كانت عللتها خفية وهي مما نحن بصدد بيانه. ومنها^(١):

أولاً: بالطعن في الراوي:

١. بالجهالة.

٢. بما يخل بالعدالة:

أ - بالكذب، أو التهمة به.

ب - بالبدعة.

٣. بما يخل بالضبط :

أ - بسوء الحفظ الملازم:

الأول: سوء الحفظ المطلق.

الثاني: سوء الحفظ المقيد:

○ عن بعض الشيوخ.

○ عن أهل بعض البلدان.

○ عند جمع الشيوخ في الإسناد.

○ عند الرواية بالمعنى.

ب - بسوء الحفظ الطاريء:

الأول: الاختلاط لكبر السن.

الثاني: ذهاب البصر.

ج - بشدة الغفلة، وعدم التيقظ.

(١) هذه الأسباب التي جمعتها هنا هي خلاصة ما ذكره الباحثون في كتبهم الآتية:

١- علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية، لوصى الله بن محمد عباس، دار الإمام أحمد، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص٣٤ وما بعدها.

٢- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، د. ماهر ياسين فحل، دار عمار، عمان - الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص٢٤ وما بعدها.

٣- مقدمة د. همام عبدالرحيم سعيد لكتاب شرح علل الترمذي، (١/٩٣ وما بعدها).

- د - بسبب طريقة التحمل.
هـ - بما يخل بضبط الكتاب.
و - بسبب عدم التحديث من الكتاب فيقع الوهم.

الثاني: بما يخل باتصال الأسانيد:

١- بالإرسال.

٢- بالتدليس.

الثالث: بالشذوذ، وبالعلل الخفية:

١. بالتفرد:

أ - تفرد الثقة.

ب - تفرد الصدوق.

ج - تفرد الموصوف بسوء الحفظ .

د - تفرد المجهول.

٢. بالمخالفة:

○ لرواية الأحفظ.

○ لرواية الأكثر عدداً.

○ لرأيه.

○ مخالفة المتن للثابت المعروف.

٣. بالعلل الخفية:

أ - الأخطاء :

(١) في الأسماء.

(٢) في الألفاظ.

(٣) التصحيف.

(٤) القلب.

(٥) رفع الموقوف، ووصل المرسل.

(٦) الإدراج.

ب - مراتب الرواة.

المطلب الثالث: أهمية علم العلل وصعوبته

أ - أهميته:

إنَّ علم العلل علم مستقلّ داخلَ علوم الحديث، وهو غير المصطلح، وغير الجرح والتعديل^(١)، وإن كان الكلّ متداخلاً ومتكاملاً فيما بينها، وإنّه من أجلّ علوم الحديث وأشرفها؛ لما يأتي:
أولاً: إنه هو صاحب القرار في الأخذ بأيّ حديث أو عدم الأخذ به، وكذلك هو الحارس اليقظ على أبواب السنة؛ فيقبل ما هو مقبول، فيحفظه من الضياع والأفول، ويردّ ما هو مردود، فلا يسمح له بالتسلل والولوج، ولا يدع الطريق مسلوفاً للوضاعين والمفتريين.

ثانياً: إنّه من أدق علوم الحديث وأعمضها، وأشرفها؛ لذلك اضطلع به أهل الخبرة والفهم الثاقب^(٢)، وتمكّن منه الحفاظ المتقنون بجمع الطرق وتمييز الصفات^(٣)، واهتدى إليه الجهابذة النقاد^(٤).
وإن علم العلل مباحته دقيقة وغامضة، وأسباب علة الحديث غير واضحة؛ لذلك خفيت تلك الأسباب على كثير من علماء الحديث؛ فلم يستطيعوا الإفصاح عنها، وإقامة الحجة على دعوى وجود العلة غالباً، لذلك شبهوا معرفتها بالإلهام^(٥)، وبعمل الصيرفة الذي يعتمد على التجربة والظنون والتأمل، دون إمكان إعطاء دليل ملموس على القول بزيف عملة أو مغشوشها^(٦).

(١) قال الحافظ أبو عبدالله الحاكم رحمته الله: « وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل ».

معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٣٥٩.

(٢) ينظر: علوم الحديث، لابن الصلاح، ص ٩٠. والتقريب والتيسير للنووي، ص ٤٣. والقول السوي شرح المنهل الروي، لابن الجماعة، ص ١٠٣.

(٣) ينظر: رسوم التحديث في علوم الحديث، لبرهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: إبراهيم بن شريف الملي، ص ٧٧.

(٤) ينظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ص ١٩٦.

(٥) روى الحافظ الخطيب رحمته الله بسنده عن ابن النمير أنه سمع الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمته الله يقول: « معرفة الحديث إلهام »، قال ابن نمير رحمته الله: « صدق لو قلت: من أين؟ لم يكن له جواب ».

الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي، (٢/ ٢٥٥).

(٦) قال الحافظ الخطيب رحمته الله: « ... أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدرهم فإنه لا يعرف جودة الدينار والدرهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر =

ب - صعوبة علم العلل:

لما سبق ذكره من خفاء العلة ودقة مباحثها وغموضها فإن هذا العلم من الصعوبة بمكان، ولم يشتغل به إلا أكابر علماء الحديث وجهابذتهم الذين أعطاهم الله تعالى الفهم الدقيق، والاطلاع الواسع، والمعرفة الثابتة بمراتب الرواة، والملكة القوية بدقائق الأسانيد، والسليقة الدقيقة بالمتون^(١)، وهذا الإمام الشافعي مع إمامته وجلالة قدره يعول القرار في صحة الحديث إلى أهل هذا الشأن من أئمة العلل، ويقول في كتبه: « وفيه حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث »^(٢).

= ولا إلى ضيق أو سعة وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به ». المصدر نفسه، (٢/٢٥٥).

وقال الإمام العلامة محمد بن عبدالرحمن السخاوي رحمته الله: « لو قلت للقيم بالعلل من أين لك هذا لم تكن له حجة - يعني يعبر بها - غالباً، وإلا ففي نفسه حجيج للقبول وللرفع ». فتح المغيث، للسخاوي، (٢/٦٧).

ذكر الحافظ الخطيب البغدادي رحمته الله قصتين تدلان على اختصاص من رزقه الله بهذا العلم ودقته، وهما:

الأولى: روى بسنده عن الإمام علي بن المديني رحمته الله، يقول: « أُخِذَ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة - لا أسميه - حديثاً. قال: فغضب له جماعة قال: فأتوه فقالوا: يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبد الرحمن بن مهدي، وقال: رأيت لو أن رجلاً أتى بدينارٍ إلى صيرفي، فقال: انتقد لي هذا فقال هو بهرج يقول له: من أين قلت لي إنه بهرج؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم ». الثانية: وروى بسنده عن محمد بن صالح الكيليني، قال: « سمعت أبا زرعة، وقال له رجل: ما الحجة في تحليلكم الحديث؟ قال: « الحجة أن تسألني عن حديث له علة، فأذكر علته، ثم تقصد محمد بن مسلم بن وارة فتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعطله ثم تميز كلامنا على ذلك فإن وجدت بيننا خلافاً في علته فاعلم أن كلامنا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم. قال: ففعل الرجل ذلك، فاتفقت كلمتهم عليه فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام ».

الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب، (٢/٢٥٦).

(١) ينظر: فتح المغيث للسخاوي، (٢/٦٧). ومحاسن الاصطلاح للبلقيني، ص ١٩٥. والنكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٢/٦٤٨). ونزهة النظر له، ص ١١٣ و ١١٤.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٢/٦٤٨).

المطلب الرابع: أشهر علمه علل الحديث، وأهم مصادر العلة

بدأت باكورة التنقيب عن الرجال، والتمييز بين صحيح الأحاديث النبوية وسقيمها منذ عهد الصحابة الكرام، وفي مقدمتهم أبو بكر الصديق^(١)، وعمر بن الخطاب^(٢)، ثم علي بن أبي طالب^(٣)، ثم سلك طريقهم التابعون وتابعوهم في التفتيش عن الاسناد في الرواية ورجاله. إن العلماء المشهورين المختصين في علم علل الحديث كثيرون، ومصادر هذا العلم كثيرة، عدّها بعض الباحثين، فذكر منها قريباً من مائتين^(٤). وهنا نذكر جلّ هؤلاء العلماء، وتلك المصادر:

(١) مصداق ذلك أنه ثبت في ميراث الجدة. كما روى أحمد عن قبيصة بن ذؤيب، أن أبا بكر، قال: هل سمع أحد منكم من رسول الله ﷺ فيها شيئاً؟ فقام المغيرة بن شعبه فقال: شهدت رسول الله ﷺ يقضي لها بالسدس، فقال: هل سمع ذلك معك أحد؟ فقام محمد بن مسلمة، فقال: شهدت رسول الله ﷺ يقضي لها بالسدس. فأعطاها أبو بكر السدس. مسند أحمد، (٢٥/١٤)، حديث محمد بن مسلمة الأنصاري ﷺ، الرقم (١٧٩٠١).

(٢) إنه طلب من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن يأتي بالبينة على حديث رواه عن النبي ﷺ. كما روى البخاري ومسلم عن عبيد بن عمير أن أبا موسى استأذن على عمر ثلاثاً، فكأنه وجده مشغولاً فرجع، فقال عمر: ألم تسمع صوت عبد الله بن قيس ائذنوا له. فدعى له، فقال ما حملك على ما صنعت؟ قال: إنا كنا نؤمر بهذا. قال لتقيمن على هذا بينة أو لأفعلن. فخرج فانطلق إلى مجلس من الأنصار فقالوا لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا. فقام أبو سعيد فقال كنا نؤمر بهذا. فقال عمر: خفى عليّ هذا من أمر رسول الله ﷺ أهانى عنه الصفق بالأسواق. صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب الخروج للتجارة، (٥٩٦/١)، الرقم (٢٠٦٢). وصحيح مسلم، كتاب الآداب، باب الاستئذان، ص ١٠٣٠، الرقم (٢١٥٣).

(٣) إنه كان يستحلف من يروي عن النبي ﷺ الحديث. كما روى أبو داود عن أسماء بن الحكم الفزاري قال سمعت علياً ﷺ يقول: كنت رجلاً إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني وإذا حدثني أحد من أصحابه استحلفته فإذا حلف لي صدقته قال وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر ﷺ أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: « ما من عبد يذنب ذنباً فيحسن الطهور ثم يقوم فيصلى ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر الله له ».

سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني، تفريع أبواب الوتر، باب الاستغفار، ص ٢٦١، الرقم (١٥٢١). قال ابن أبي حاتم: « وتبع عمر علياً باستحلاف من يحدثه عن رسول الله ﷺ وإن كانوا ثقات مأمونين؛ ليعلم به توقي الكذب على رسول الله ﷺ فيرتدع من لا دين له عن الدخول في سخط الله عز وجل فيه ».

مقدمة كتاب الجروحين من المحدثين، لمحمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، دار الصميعي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (٣٨/١).

(٤) ومنهم:

أولاً: العلماء الذين أشاد الأئمة بتمكنهم في علم العلل ولم تعرف لهم مصنفات:

١- عامر بن شراحبيل الشعبي رحمته الله (ت ١٠٤هـ) ^(١).

٢- محمد بن سيرين رحمته الله (ت ١١٠هـ) ^(٢).

٣- محمد بن شهاب الزهري رحمته الله (ت ١٢٤هـ) ^(٣).

٤- أيوب السختاني رحمته الله (ت ١٣١هـ) ^(٤).

= أ. محققوا كتاب (علل ابن أبي حاتم) في مقدمتهم.

ب. الدكتور ماهر ياسين الفحل، في بحث له تحت عنوان (علل الحديث) نشره في صفحته على شبكة النت.

ج. أبو سفيان مصطفى باحو، في كتابه (العلة وأجناسها عند المحدثين).

د. عادل بن عبد الشكور الزرقي في كتابه (قواعد العلل وقرائن الترجيح).

(١) روى الحافظ الرامهرمزي بسنده إلى الإمام عامر الشعبي عن الربيع بن خثيم - رحمه الله - قال: « من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد فله كذا وكذا »، قال الشعبي: فقلت: من حدثك؟ قال: عمرو بن ميمون، فلقيت عمرو بن ميمون وقلت: من حدثك؟ فقال: أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ. قال الإمام يحيى بن سعيد القطان رحمته الله: « وهذا أول ما فُتسَّ عن الإسناد ».

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت ٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ص ٢٠٨.

(٢) نقل الحافظ ابن رجب في شرحه لعلل الإمام الترمذي عن الإمام يعقوب بن شيبه - رحمه الله - قوله: « قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال - برأسه - : أي لا ». شرح علل الترمذي، (١/٣٥٥).

(٣) روى الإمام ابن أبي حاتم الرازي رحمته الله بإسناده إلى خالد بن نزار قال: سمعت مالكا - رحمه الله - يقول: « أول من أسند الحديث ابن شهاب الزهري » (ت ١٢٤هـ).

الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بميدراآباد - الهند، ط ١، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م، (٢٠/١).

(٤) نقل الحافظ ابن رجب عن يعقوب بن شيبه - رحمه الله - قوله: « وسمعت علي بن المديني يقول: كان ابن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أول منه، ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي. قلت لعلي: فمالك بن أنس فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: ما كان أشد انتقاء مالك للرجال! ». شرح علل الترمذي، (١/٣٥٥).

- ٥- عبدالله ابن عون رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ١٥١هـ)^(١).
- ٦- شعبة بن الحجاج رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ١٦٠هـ)^(٢).
- ٧- مالك بن انس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ١٧٩هـ)^(٣).
- ٨- أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف ابن الأخرم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ٣٤٤هـ)^(٤).
- ٩- أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ٤٤٦هـ)^(٥).
- ١٠- أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ٤٨٨هـ)^(٦).
- ١١- الحسين بن محمد بن فيره أبو علي الصّديقي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ٥١٤هـ)^(٧).
- ١٢- أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد اليعمريّ ابن سيّد الناس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ٧٣٤هـ)^(٨).

(١) المصدر نفسه.

(٢) روى الخطيب عن عبد الملك بن قريب الأصمعي - رحمهما الله - أنه قال: سمعت شعبة، يقول: « ما أعلم أحداً فتش الحديث كتفتيشي وقفت على أن ثلاثة أرباعه كذب »، الجامع لأخلاق الراوي للخطيب، (٢/ ٢٩٥).

(٣) ينظر: شرح علل الترمذي، (١/ ٣٥٥).

(٤) نقل الإمام الذهبي عن الإمام الحاكم - رحمهما الله - قوله: « وله كلام حسن في العلل والرجال » تذكرة الحفاظ، (٣/ ١٦٥)، الرقم (٨٣٦).

(٥) قال الحافظ الذهبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: « وكان ثقة حافظاً عارفاً بكثير من علل الحديث ورجاله عالي الإسناد كبير القدر، ومن نظر في كتابه عرف جلالته ». يعني: الإرشاد في معرفة علماء الحديث. تذكرة الحفاظ، (٣/ ١١٢٤)، الرقم (١٠٠٨).

(٦) نقل الحافظ الذهبي عن يحيى بن إبراهيم السلماسي عن أبيه - رحمهما الله - قوله: « لم تر عينا مثل الحميدي في فضله ونبله وجزارة علمه وحرصه على نشر العلم ... وكان ورعاً ثقة إماماً في الحديث وعلله ورواته » تذكرة الحفاظ، (٤/ ١٢١٩)، الرقم (١٠٤١).

(٧) قال الحافظ الذهبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: « وله الباع الطويل في الرجال والعلل والأسماء والجرح والتعديل » تذكرة الحفاظ، (٤/ ١٢٥٣)، الرقم (١٠٥٩).

(٨) قال الحافظ الذهبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: « وكتب بخطه المليح كثيراً، وخرّج، وصنّف، وعلّل، وفرّع، وأصلّ ».

المعجم المختص بالمحدثين، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مكتبة الصديق، الطائف - السعودية، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، ص ٢٦١.

ثانيا: العلماء الذين أشاد الأئمة بمكانتهم في علم العلل، ولهم فيه مصنفات مفقودة:

- ١- عبدالله بن المبارك رحمته الله (ت ١٨١هـ)^(١).
- ٢- يحيى بن سعيد القطان رحمته الله (ت ١٩٨هـ)^(٢).
- ٣- عبدالرحمن بن مهدي رحمته الله (ت ١٩٨هـ)^(٣).
- ٤- سفيان بن عيينة رحمته الله (ت ١٩٨هـ)^(٤).
- ٥- أبو بكر أحمد بن محمد الأثرم رحمته الله (ت بعد ٢٦٠هـ)^(٥).
- ٦- أبو يوسف يعقوب بن شيبة بن الصلت رحمته الله (ت ٢٦٢هـ)^(٦).
- ٧- عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي رحمته الله (ت ٢٦٤هـ)^(٧).

(١) ذكر الحافظ علاء الدين مغلطي رحمته الله في (إكمال تهذيب الكمال) أنه صنف كتاب (العلل)، فقال في ترجمة (مسحاج بن موسى): « وقال عبد الله بن المبارك في كتاب (العلل): مَنْ مسحاج حتى أقبل منه هذا الحديث؟ ». إكمال تهذيب الكمال، لأبي عبد الله علاء الدين مغلطي بن قليج بن عبد الله البكجري (ت ٧٦٢هـ)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، (١٤٨/١).

(٢) ذكر الحافظ ابن رجب رحمته الله في شرح علل الترمذي أنه صنف كتاب (العلل). شرح علل الترمذي، (١/٣٥٥).

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) له كتاب (العلل)، قال الإمام أبو عيسى الترمذي رحمته الله: « علل حديث ابن عيينة، ثلاثة عشر جزءاً ».

شرح علل الترمذي، (١/٤٨٦). وفتح المغيث، للسخاوي، (٣/٣٣٣).

(٥) قال الحافظ الذهبي رحمته الله: « وله كتاب في العلل وكان من أفراد الحفاظ ». تذكرة الحفاظ له، (٢/٥٧١)، الرقم (٥٩٥).

(٦) له كتاب (المسند الكبير المعلن). قال الحافظ الذهبي رحمته الله: « يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور الحافظ العلامة أبو يوسف السدوسي البصري نزيل بغداد صاحب المسند الكبير المعلن ما صنف مسند أحسن منه ولكنه ما أتمه ». تذكرة الحفاظ (٢/٥٧٧)، الرقم (٦٠١).

(٧) له كتاب (العلل)، ذكره صاحب كتاب (موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد) الدكتور: أكرم ضياء العمري، نقلاً عن كتاب (تسمية ما ورد به الخطيب دمشق) للمالكي.

ينظر: موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٣٢٢.

- ٨- محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي رحمته الله (ت ٢٧٧هـ)^(١).
- ٩- أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني رحمته الله (ت ٢٧٣هـ)^(٢).
- ١٠- أبو علي عبد الله بن محمد البلخي الحافظ رحمته الله (ت ٢٩٤هـ)^(٣).
- ١١- أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي رحمته الله (ت ٣٠٣هـ)^(٤).
- ١٢- أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن السلجبي رحمته الله (ت ٣٠٧هـ)^(٥).

(١) له كتاب (العلل) أيضاً، ذكره الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي رحمته الله في كتابه (توضيح المشتبه)، فقال: « ووقع في كتاب العلل لأبي حاتم الرازي رواية محمد بن إبراهيم الكتاني عنه: قلت - يعني لأبي حاتم - ما تقول في عمران بن مسلم القبي يروي عنه حفص بن غياث؟ فقال: شيخ كوفي يكتب حديثه ». توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة، لابن ناصر الدين شمس الدين بن محمد بن عبد الله الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، (١٧٤/٧).

(٢) له كتاب (العلل) أيضاً، ذكره الإمام أبو عبدالله بدرالدين الزركشي رحمته الله في كتابه (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) في كلامه على حديث (مثل امتي مثل المطر)، فقال: « ورواه ابن ماجه في كتاب العلل له من حديث ابن عبيد الله حدثنا مالك عن الزهري عن انس به ».

اللآليء المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ص ٢١٨.

(٣) قال الحافظ الذهبي رحمته الله في (السير): « وجمع وصنف كتاب العلل، وكتاب التاريخ، عظمه الحاكم وفخمه ». سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، (١٣/٥٢٩)، الرقم (٢٦١).

(٤) له كتاب (مسند حديث الزهري بعلمه). ذكره أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي رحمته الله في كتابه (فهرسة). ينظر: فهرسة ابن الخير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ١٢٢، الرقم (١٩٣).

(٥) له كتاب (العلل)، ذكره الحافظ الذهبي رحمته الله في (تذكرة الحفاظ)، فقال: « وللسلجبي كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن » تذكرة الحفاظ (٢/٧٠٩ - ٧١٠)، الرقم (٧٢٧).

وذكره ابن خير الإشبيلي رحمته الله في (فهرسة)، فقال: « والعلل لأبي يحيى زكريا بن يحيى السلجبي ». فهرسة ابن خير الإشبيلي، (١/١٧٨)، الرقم (٣٤٣).

- ١٣- أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي رحمته الله (ت ٣٢٢هـ)^(١).
- ١٤- الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي النيسابوري رحمته الله (ت ٣٤٩هـ)^(٢).
- ١٥- أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي رحمته الله (ت ٣٥٤هـ)^(٣).
- ١٦- أبو علي الحسين بن محمد الماسرجسي (ت ٣٦٥هـ)^(٤).
- ١٧- أبو أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد الكرايسي (ت ٣٧٨هـ)^(٥).

(١) له كتاب (العلل)، ذكره في كتابه (الضعفاء) في معرض كلامه عن (الهيثم بن الأشعث) وحديث: « إذا بلغ المرء المسلم أربعين سنة صرف الله عنه أنواع البلاء، الجنون والجذام والبرص »، ثم قال: « وفيه اختلاف واضطراب، سنأتيه على تمامه في كتاب العلل إن شاء الله ».

كتاب الضعفاء، لأبي جعفر العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، دار الصميعي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: حملي بن عبدالمجيد السلفي، (١/١٤٦٩)، الرقم (١٩٦٢).

(٢) له كتاب (العلل)، ذكره الحافظ الخطيب البغدادي رحمته الله في (الجامع لأخلاق الراوي) بقوله: « ثم الكتب المتعلقة بعلل الحديث فمنها كتاب أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وأبي علي الحافظ النيسابوري ». الجامع لأخلاق الراوي للخطيب، (٢/١٨٦)، الرقم (١٥٦٤).

(٣) له عدة كتاب في (العلل)، ذكرها الحافظ الخطيب البغدادي رحمته الله في (الجامع)، بقوله: « مصنفات أبي حاتم محمد بن حبان البستي ... ولم يقدر لي الوصول إلى النظر فيها لأنها غير موجودة بيننا ولا معروفة عندنا ... كتاب علل أوهام أصحاب التواريخ عشرة أجزاء، كتاب علل حديث الزهري عشرون جزءاً، كتاب علل حديث مالك بن أنس عشرة أجزاء، كتاب علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه عشرة أجزاء، كتاب علل ما أسند أبو حنيفة عشرة أجزاء ». الجامع لأخلاق الراوي، (٢/٣٠٢ - ٣٠٣)، الرقم (١٩١٥).

(٤) قال الحافظ الذهبي رحمته الله: « وعمل المسند الكبير في نحو من قر بعير. فقال أبو عبد الله الحاكم في تاريخه: صنف المسند الكبير في ألف جزء، وثلاث مائة جزء، يعني: مهذباً معللاً » سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٦/٢٨٨)، الرقم (٢٠٣).

وقال العلامة السخاوي رحمته الله: « ثم بعدهم أبو علي الحسين بن محمد الماسرجسي النيسابوري وله مسند معلل في ألف وثلاثمائة جزء ». فتح المغيث للسخاوي، (٤/٤٤١).

(٥) نقل الحافظ الذهبي عن الحافظ أبي عبد الله الحاكم - رحمهما الله - قوله: « وصنف أبو أحمد كتاب العلل » تذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/٩٧٧)، الرقم (٩١٤).

- ١٨- أبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت ٤٠١هـ)^(١).
١٩- أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)^(٢).
٢٠- أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ)^(٣).
٢١- أبو محمد عبد الحق الإشبيلي المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١هـ)^(٤).

(١) قال الإمام الذهبي: « وقد وقفت على جزء له في أحاديث معللة تنبئ بحفظه ونقله » تذكرة الحفاظ له، (٣/ ١٠٦٩)، الرقم (٩٧٧).

(٢) أشار في كتابه (المدخل إلى الصحيح) بأن له كتاب العلل في معرض كلامه عن الأخبار التي فيها دلائل أن النبي ﷺ علم ما يكون بعده في أمته من القائلين عليه ما لم يقل بقوله: « وأما الأخبار الواردة فيه عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وإلى وقتنا هذا، فإني أوردتها في أول كتاب العلل ».

المدخل إلى الصحيح، لأبي عبدالله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دار الإمام أحمد، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، (١/ ١٤٠).

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: « واتفق له من التصانيف ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء من تخريج الصحيحين، والعلل، والتراجم، والأبواب، والشيوخ ... ». تذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/ ١٠٤٣)، الرقم (٩٦٢).

(٣) قال الحافظ الذهبي رحمه الله: « وصنف التصانيف، وجرح، وعدل، وصحح، وعلل ».

تذكرة الحفاظ له، (٣/ ١٠٩٠)، الرقم (٩٩٠).

(٤) روى الحافظ الذهبي عن الحافظ أبي عبد الله الأبار - رحمهما الله - قوله: « كان فقيهاً حافظاً عالماً بالحديث وعلله، عارفاً بالرجال ... وله كتاب: المعتل من الحديث » تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٥١)، الرقم (١١٠٠).

ثالثاً: العلماء الذين لهم مصنفات مطبوعة في علم العلل، وذكر مصنفاتهم:

أ) من لهم مصنفات في العلل خاصة:

- ١- علي بن عبدالله بن المديني (ت ٢٣٤هـ)^(١)، وله كتاب (علل ابن المديني)^(٢).
- ٢- أحمد بن محمد بن حنبل رحمته الله (ت ٢٤١هـ)، له كتاب (العلل ومعرفة الرجال)^(٣) برواية ابنه عبدالله، والمروزي، والميموني، وغيرهم - رحمهم الله - .
- ٣- مسلم بن حجاج النيسابوري رحمته الله (ت ٢٦١هـ)^(٤). وكتابه (التمييز)^(٥) خير شاهد على جلالته قدره في هذا العلم.

(١) قال الحافظ الذهبي رحمته الله: «إليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، واسع اللفظ والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه». ميزان الاعتدال، (١٧٠ / ٥)، الرقم (٥٨٠).

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله في شأن العلل: «... ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي ابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبه، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني».

نزهة النظر لابن حجر، ص ١١٣ و ١١٤.

(٢) له كتاب (علل الحديث ومعرفة الرجال)، مطبوع بدار ابن الجوزي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٦هـ. ودار المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، تحت عنوان (العلل)، ط ٢، ١٩٨٠م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

(٣) وهو مطبوع، بروايتين:

١. رواية ابنه عبد الله بن أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، دار الخاني، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: وصي الله عباس.

٢. رواية المروزي وغيره، الدار السلفية، بومباي - الهند، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس.

قال فيه: «جزء فيه كلام أبي عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل رحمته الله، في علل الحديث ومعرفة الرجال، مما رواه عنه: أبوبكر أحمد بن محمد المروزي، وأبو الحسن عبد الملك الميموني، وأبو الفضل صالح بن أحمد ابنه»، ص ٣٥.

(٤) ذكروا أن له كتاب (العلل)، و(المسند بعلله).

ينظر: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، لأبي عمرو بن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ص ٦١.

وتذكرة الحفاظ للذهبي، (٢ / ٥٩٠)، الرقم (٦١٣). وفتح المغيث للسخاوي، (٣ / ٣٣٣).

(٥) طبع بدار ابن حزم، بيروت - لبنان، مع مكتبة الإمام الألباني، صنعاء - اليمن، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: صالح بن أحمد بن ثابت ديان.

٤- أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي رحمته الله (ت ٢٧٩هـ)، له كتابان في العلل، وهما:

أ - (العلل الصغير)^(١).

ب - (العلل الكبير)^(٢).

٥- أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد المعروف بالبزار رحمته الله (ت ٢٩٢هـ)، له كتاب (مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار)، بين فيه صحيح الأحاديث من غيره، مع ذكر العلل المتعلقة بها^(٣).

٦- أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال رحمته الله (ت ٣١١هـ)، له كتاب العلل، فاختر موفق الدين ابن قدامة المقدسي مسائل منه تحت عنوان (المنتخب من العلل للخلال)^(٤).

٧- أبو الفضل محمد بن عبد الله بن عمّار الشَّهيد الموصلِي رحمته الله (ت ٣١٧هـ)^(٥)، وله كتاب (علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج)^(٦).

٨- أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمته الله (ت ٣٣٧هـ)، له كتاب (العلل)^(٧).

(١) وهو ملحق بجامعه (سنن الترمذي)، مطبوع معه، وله طبعات عدة، منها طبعة دار المعارف، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢) وهو مطبوع بالدار العثمانية، عمان، والمكتبة الإسلامية، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، رتبه على كتاب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: محمود محمد خليل، والسيد صبحي السامرائي.

(٣) قال محمد بن جعفر الكتاني: « وله مسندان: الكبير المعلن وهو المسمى بالبحر الزخار يبين فيه الصحيح من غيره ... والصغير ».

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط٨، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: محمد المنتصر، ص٦٨.

(٤) وهو مطبوع بدار الراية، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله.

(٥) قال الحافظ الخطيب البغدادي رحمته الله في تاريخه: « وروى عنه: الحسين بن إدريس الهروي كتابا في علل الحديث ومعرفة الشيوخ » تاريخ مدينة السلام، (٣/٤١٩).

(٦) وهو مطبوع بدار الهجرة، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، تحقيق: علي بن حسن الحلبي.

(٧) وهو مطبوع بمؤسسة الجريسي، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: فريق من الباحثين.

٩- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمته الله (ت ٣٨٥هـ) الذي نحن بصدد خدمة كتابه (العلل الواردة في الأحاديث النبوية)^(١).

١٠- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي رحمته الله (ت ٤٦٣هـ)^(٢)، له كتابان بارزان في العلل، وهما: (تميز المزيد في متصل الأسانيد)، و(الفصل للوصل المدرج في النقل)، وهذا الأخير موجود^(٣).

١١- أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي رحمته الله (ت ٥٩٧هـ)، وكتابه (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) خير دليل على رفعة شأنه في علم علل الحديث.

١٢- أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبد الهادي رحمته الله (ت ٧٤٤هـ)^(٤).

له كتاب (تعليقة على العلل لابن أبي حاتم)^(٥) كما سماه الحافظ ابن رجب^(٦) رحمته الله ؛ أو (شرح كتاب العلل على ترتيب كتب الفقه)^(٧) كما سماه إسماعيل باشا الباباني البغدادي^(٨) رحمته الله .

(١) وهو مطبوع عدة مرات، منها طبعة دار طيبة، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، وأبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري.

(٢) نقل الحافظ الذهبي عن (ابن ماكولا) - رحمهما الله - قوله: « كان أبو بكر الخطيب آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة وحفظاً وإتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله ﷺ وتفناً في علله وأسانيده وعلماً بصحيحه وغريبه وفرده ومنكره ومطروحه » تذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/١١٣٧)، الرقم (١٠١٥).

(٣) وهو مطبوع بدار ابن الجوزي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، قام د. عبد السميع محمد الأنيس بتحقيقه كأطروحة لنيل درجة ماجستير.

(٤) قال الحافظ الذهبي رحمته الله: « واعتنى بالرجال والعلل وبرع وجمع » تذكرة الحفاظ للذهبي، (٤/١٥٠٨). ونقل الحافظ ابن حجر رحمته الله في (الدرر الكامنة) عن الحافظ ابن كثير رحمته الله قوله: « كان حافظاً علامة ناقداً حصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ ولا الأكابر وبرع في الفنون وكان جبلاً في العلل والطرق والرجال ». الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، (٣/٣٣٣).

(٥) وهو مطبوع بدار أضواء السلف، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله.

(٦) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، (٥/١٢٠).

(٧) وهو مطبوع بهذا العنوان بدار الفاروق الحديثة، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(٨) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي على طبعة وكالة المعارف الجليلة، استانبول - تركيا، ١٩٥١م، (٢/١٥١).

١٣- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي رحمته الله (ت ٧٩٥هـ)^(١)، له كتاب (شرح علل الترمذي)^(٢).

(ب) من لهم مصنفات تضمنت مباحث في العلل:

- ١- محمد بن إسماعيل البخاري رحمته الله (ت ٢٥٦هـ)^(٣)، له مباحث قيمة في (التاريخ الكبير)^(٤) وإجاباته عن سؤالات الترمذي في علله شاهد حي على علو شأنه فيه.
- ٢- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني رحمته الله (ت ٢٧٥هـ)، له كتابان، وهما: (المراسيل مع الأسانيد)^(٥)، و(التفرد في السنن)^(٦).

= يبدو لي أنّ الراجح منهما هو (تعليقة على العلل لابن أبي حاتم) بدليل:

أولاً: أنّ الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمته الله هو الأقدم، حيث توفي (٧٩٥هـ)، والأقرب إلى عهد الحافظ ابن عبد الهادي. ثانياً: يبدو أنّ إسماعيل باشا رحمته الله أخذ عنوان الكتاب من ذكر الحافظ ابن حجر رحمته الله للكتاب بوصفه دون علمه كما قال: « وشرع في كتاب العلل على ترتيب كتب الفقه وقفت منه على المجلد الأول»، والله تعالى أعلم. الدرر الكامنة، (٣/ ٣٣٢)، الرقم (٨٨).

(١) قال العلامة جلال الدين السيوطي رحمته الله: « وأكثر الاشتغال حتى مهر وصنف (شرح الترمذي) و(شرح علل الترمذي) وشرح قطعة من البخاري، و(طبقات الحنابلة) وغيرها ».

طبقات الحفاظ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبقة الثالثة والعشرون، ص ٥٤٠، الرقم (١١٧٠).

(٢) وهو مطبوع بدار عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: صبحي السامرائي.

وبمكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد.

(٣) شهد له الأئمة بإمامته في علم العلل، وذكر ابن حجر العسقلاني في (تجريد أسانيد الكتب المشهورة)، والسخاوي في (فتح المغيث) أنه صنف كتاب (العلل).

ينظر: المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ص ١٥٨، الرقم (٥٨٢). وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (٣/ ٣٣٣).

(٤) مطبوع بدار الفكر، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة، ١٩٨٦م، عن الطبعة الثانية لدائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد - الدكن، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م، ثمانية مجلدات، مراجعة: السيد هاشم الندوي.

(٥) وهو مطبوع بدار القلم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: عبدالعزيز عز الدين السيروان.

(٦) ذكره القاضي عياض في كتابه (الغنية). وإسماعيل باشا البغدادي في (هدية العارفين).

ينظر: الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض (ت ٥٤٤هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢، تحقيق: ماهر زهير جزار، ص ٢١٨.

- ٣- أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي رحمته الله (ت ٣٢٢هـ)^(١)، له كتاب (الضعفاء)^(٢)، وله فيه مباحث نفيسة عن علل الأحاديث التي أوردتها فيه مما يدل على طول باعه في هذا الفن.
- ٤- أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني رحمته الله (ت ٣٦٥هـ)^(٣)، له كتاب (الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث) أو (الكامل في ضعفاء الرجال)^(٤).
- ٥- أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي رحمته الله (ت ٤٥٨هـ)^(٥)، له في ثنايا كتبه - لا سيما (السنن الكبرى)^(٦) - دقائق لطيفة ومباحث نفيسة في العلل.
- ٦- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر رحمته الله (ت ٤٦٣هـ)^(٧). وجهوده في كتابيه (التمهيد)^(٨) و(الاستذكار)^(٩) تشهد بتمكّنه في علم العلل.

= وهدية العارفين لإسماعيل باشا، (١/ ٣٩٥).

- (١) ذكرناه أيضاً فيمن لهم مصنفات في العلل مفقودة.
- (٢) وهو مطبوع بدار الصميعي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: حملي بن عبد المجيد السلفي.
- (٣) قال الحافظ الذهبي رحمته الله: « وهو مصنف في الكلام على الرجال عارف بالعلل » ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/ ٩٤١)، الرقم (١٩٣).
- (٤) أثبت العنوان الأول المحققان: (عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض). وذكر الثاني على شهرة، وذكره الحافظ ابن كثير رحمته الله بعنوان: (الكامل في الجرح والتعديل).
- ينظر: البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، دار هجر، جيزة - مصر، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (١٥/ ٣٦٥).
- (٥) قال الحافظ الذهبي رحمته الله: « وتواليه تُقارب ألف جزء مما لم يسبقه إليه أحد، جمع بين علم الحديث والفقه وبيان علل الحديث ووجه الجمع بين الأحاديث » تذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/ ١١٣٣)، الرقم (١٠١٤).
- (٦) وهو مطبوع بدار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا. وبتدار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- (٧) نقل الحافظ الذهبي عن فتوح الحميدي - رحمهما الله - قوله: « أبو عمر فقيه حافظ مكثّر، عالم بالقراءات وبالخلاف وبعلم الحديث والرجال » تذكرة الحفاظ، (٣/ ١١٣٠)، الرقم (١٠١٣).
- (٨) مطبوع من قبل وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية للمغرب، ١٣٨٧هـ بعنوان (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.
- (٩) مطبوع بدار الوعي، القاهرة - مصر، ودار قتيبة، دمشق - سوريا، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، بعنوان (الإستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي.

- ٧- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي رحمته الله (ت ٤٧٤هـ)^(١)، وكتابه (التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح)^(٢) فيه نكت قيمة حول العلل.
- ٨- أبو علي الحسين بن محمد الجياني رحمته الله (ت ٤٩٨هـ)^(٣)، وله مباحث نفيسة عن العلل في كتابه (تقييد المهمل وتمييز المشكل)^(٤).
- ٩- أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الفاسي المعروف بابن القطان رحمته الله (ت ٦٢٨هـ)، له كتاب (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) الذي انتقد به كتاب (الأحكام الشرعية الكبرى) لعبد الحق الأشبيلي رحمته الله^(٥)، وقد ذكر فيه فوائد نفيسة في العلل^(٦).
- ١٠- أبو عبدالله محمد بن عبد الواحد الضياء المقدسي رحمته الله (ت ٦٤٣هـ)^(٧)، له كتاب (الأحاديث المختارة) أو (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما). وقال في مقدمته: « فهذه الأحاديث اخترتها مما ليس في (البخاري) و(مسلم) إلا أنني ربما ذكرت بعض ما أورده البخاري معلقا، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد جياد لها علة، فنذكر بيان علتها حتى يعرف ذلك»^(٨).

- (١) قال الحافظ الذهبي رحمته الله: « فبرع في الحديث وعلله ورجاله، وفي الفقه وغوامضه وخلافه » تذكرة الحفاظ له، (٣/ ١١٧٩)، الرقم (١٠٢٧).
- (٢) مطبوع بدار اللواء، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦، تحقيق: د. أبو لبابة حسين.
- (٣) نقل الحافظ الذهبي عن ابن بشكوال - رحمهما الله - قوله: « سمعت أبا الحسن بن مغيث قال: كان أبو علي الجياني من أكمل من رأيت علما بالحديث، ومعرفة بطرقه، وحفظا لرجاله ». سير أعلام النبلاء، (١٩/ ١٥٠).
- (٤) مطبوع بدار عالم الفوائد، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ثلاثة مجلدات.
- (٥) كما قال الحافظ الذهبي رحمته الله: « وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق » تذكرة الحفاظ له، (٤/ ١٤٠٧)، الرقم (١١٣٠).
- (٦) قال الحافظ الذهبي رحمته الله: « علقت من تأليفه كتاب (الوهم والإيهام) فوائد تدل على قوة ذكائه، وسيلان ذهنه، وبصره بالعلل » سير أعلام النبلاء له، (٢٢/ ٣٠٧)، الرقم (١٨٣).
- (٧) قال الحافظ الذهبي رحمته الله: « وحصل الأصول الكثير، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وقيد وأهمل، مع الديانة والأمانة » المصدر نفسه، (٢٣/ ١٢٧)، الرقم (٩٧).
- (٨) الأحاديث المختارة، لضياء الدين، أبي عبدالله، محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، دار خضر، بيروت - لبنان، ط ٤، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله دهيش، (١/ ٦٩ - ٧٠).

١١- أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي رحمته الله (ت ٧٤٨هـ)^(١)، وله كتاب (تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي) و(تلخيص المستدرک) حيث ضمنه تعليقات وتعقيبات نفيسة مما يدور حول أحوال الرجال، والحكم على الأحاديث.

١٢- أبو سعيد خليل بن كيكلي العلاءي رحمته الله (ت ٧٦١هـ)^(٢).

١٣- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رحمته الله (ت ٨٥٢هـ)^(٣).

* * *

(١) قال فيه صلاح الدين الصفدي رحمته الله في (الوافي بالوفيات): « حافظ لا يُجَارَى، ولا فظ لا يُبَارَى، أتقن الحديث ورجاله، ونظر عله وأحواله، وعرف تراجم الناس، وأزال الأبهام في تواريخهم ». الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، (٢/ ١١٤)، الرقم (٥٢٥).

(٢) قال الحافظ الذهبي رحمته الله: « وحفظ كتباً، وقرأ، وافاد، وانتقى، ونظر في الرجال والعلل، وتقدم في هذا الشأن » المعجم المختص بالحدثين له، ص ٩٢.

وقال الصفدي رحمته الله في (أعيان العصر): « وأما نقد الصحيح من الحديث فذاك فن تفرد بخاصته، وشهد له أهل زمانه في أفراده وعامته ». له كتب لها تعلق بالعلل، منها: (جامع التحصيل لأحكام المراسيل) و(تحقيق ثبوت الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة) و(كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب).

أعيان العصر وأعيان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سوريا، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: د. علي أبو زيد وآخرون، (٢/ ٣٢٨).

وقال تاج الدين السبكي رحمته الله: « وكان حافظاً ثباتاً ثقةً عارفاً بأسماء الرجال والعلل ». طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر السبكي (٧٧١هـ)، دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي، القاهرة - مصر، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م، (١٠/ ٣٦).

(٣) صنف كتباً كثيرة في العلل خاصة، وفيما يعدُّ أساساً لها، منها ما ذكره السيوطي، وهي: « تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، وتقريب المنهج بترتيب المدرج، و الإفنان في رواية الأقران، والمقترَّب في بيان المضطرب، وشفاء الغلل في بيان العلل، والزهر المطلول في الخبر المعلول، والتعريح على التدبيح، ونزهة الالباب في الألقاب ».

نظم العقيان في أعيان الأعيان، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحرير: د. فيليب حتي، ص ٤٧.

المبحث الثالث: ترجمة موجزة بالإمام الحافظ الدارقطني رحمته الله

المطلب الأول: تعريف بشخصيته:

أولاً: اسمه وكنيته وألقابه:

أ- اسمه: هو علي بن عمر^(١) بن أحمد بن مهدي^(٢) بن مسعود^(٣) بن النعمان بن دينار بن عبدالله^(٤).

ب - كنيته: أبو الحسن^(٥).

(١) ورد في كتاب (المنتظم) لابن الجوزي رحمته الله زيادة (محمد) بين اسمه واسم أبيه، وهي محتملة لأمرين:

الأول: إنها خطأ من النساخ.

الثاني: إنها خطأ مطبعي، وهو الراجح، بدليل اختلاف الطبعين دار الصادر، ودار الكتب العلمية، والله أعلم. ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، الرقم (٣٧٨/١٤)، الرقم (٢٩١٥).

(٢) ينظر: الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، دار ابن تيمية، القاهرة - مصر، ط ٢، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (٥/٢٤٥).

وتذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/٩٩١)، الرقم (٩٢٥). والرسالة المستطرفة للكتاني، ص ٢٣ بعد المقدمة. والأعلام، للزركلي (٤/٣١٤).

(٣) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، دار ابن كثير، دمشق - سوريا، وبيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (٤/٤٥٢).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (١٣/٤٨٧)، الرقم (٦٣٥٧). والأنساب للسمعاني، (٥/٢٤٥). وسير أعلام النبلاء للذهبي، (١٦/٤٤٩)، الرقم (٣٣٢).

والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، (٤/١٧٣).

(٥) ينظر: تاريخ بغداد، (١٣/٤٨٧)، الرقم (٦٣٥٧). والأنساب، (٥/٢٤٥). والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (١٤/٣٧٨)، الرقم (٢٩١٥). وسير أعلام النبلاء للذهبي، (١٦/٤٤٩). وتذكرة الحفاظ له أيضاً، (٣/٩٩١)، الرقم (٩٢٥).

والعبر في خبر من خبر، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، (٢/١٦٧).

ج - ألقابه: ذكر العلماء للإمام الحافظ ألقاباً مختلفة، وهي:

١- الحافظ^{(١)(٢)}.

= والنجوم الزاهرة لابن تغري، (١٧٣/٤). وشذرات الذهب لابن عماد، (٤٥٢/٤). والرسالة المستترفة للكتاني، ص ٢٣. والأعلام للزركلي، (٤/٣٦٤).

(١) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٤٨٧/١٣). الرقم (٦٣٥٧). والأنساب للسمعاني، (٥/٢٤٥). والمنتظم لابن الجوزي، (٣٧٨/١٤)، الرقم (٢٩١٥). وسير أعلام النبلاء للذهبي، (٤٤٩/١٦). وتذكرة الحفاظ له، (٣/٩٩١)، الرقم (٩٢٥).

(٢) اطلق المتقدمون اسم (الحافظ) و(المحدث) على معنى واحد، كما قال أبو زرعة الرازي رحمته الله: « سمعت أبا بكر بن أبي شيبة رحمته الله يقول: من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاءً لم يعد صاحب حديث ». وقال النفيلى رحمته الله: « سمعت هُشَيْمًا يقول: من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث ».

الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، (١/١٨١).

ولكن المتأخرين من المحدثين أطلقوا لفظ (الحافظ) على معنى خاص، واختلفوا في حده على أقوال: الأول: هو من روى ما يصل إليه، ووعى ما يحتاج إليه. وفسر هذا الوصف بأن يكون ما يعلم من الأحاديث والرجال أكثر مما يجمله، كما نقله ملا علي القاري عن ابن الجزري - رحمهما الله - .

ينظر: جمع الوسائل في شرح الشمائل، لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ)، المطبعة الشرفية، القاهرة - مصر، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي وإخوته، (٦/١)، خطبة الكتاب.

وكما سأل تقي الدين السبكي رحمته الله جمال الدين المزي رحمته الله عن حدّ الحفظ الذي إذا بلغ إليه الرجل جاز أن يطلق عليه الحافظ، فقال: « أقلّ ما يكون أن يكون الرجل الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم، ليكون الحكم للغالب ». تدريب الراوي للسيوطي، (١/٨٤).

الثاني: هو من توسع في الاشتغال بالحديث رواية ودراية، حتى عرف شيوخه، وشيوخ شيوخه، طبقة بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجمله، كما نسبه الإمام السيوطي إلى ابن سيد الناس - رحمهما الله - . ينظر: المصدر نفسه، (١/٨٥).

الثالث: هو من أحاط علمه بمائة ألف حديث. وفسرت الإحاطة بأن يكون حافظاً لها متناً وإسناداً. ينظر: شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الأرقم، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة، وسنة الطبع، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، ص ١٢١.

وهذا هو الحد الأدنى، بدليل أن الحافظ أبا عبدالله الحاكم النيسابوري رحمته الله قال: « كان الواحد من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث ». ينظر: المصدر السابق، (١/٨٩).

= الرابع: هو العدل في ذاته، الضابط لحديثه، المكثّر من الرواية، العالم بالفقه.

٢- شيخ الإسلام^(١)^(٢).

٣- أمير المؤمنين في الحديث^(٣)^(٤).

= والراجح الذي يتفق مع رتبة الإمام الدارقطني رحمته الله هو القول الأول والثاني، والله أعلم.
(١) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (٤٤٩/١٦). وتذكرة الحفاظ له، (٣/٩٩١)، الرقم (٩٢٥). وشذرات الذهب لابن عماد، (٤/٤٥٢).

(٢) ذكر ابن ناصر الدين أنّ لفظة (شيخ الإسلام) لها معانٍ مختلفة، ومن أهم ما ذكره:

١- أنه شاب في الإسلام وصار شيخاً فيه، وهو منفرد بين أقرانه الأتراب بذلك، فهم مضوا وهو بالغ بسلامة وحصل على البشارة: أنه من شاب شبيبة في الإسلام فهي له نور يوم القيامة. أي: قوله ﷺ: «من شاب شبيبة في الإسلام، أو قال: في سبيل الله، كانت له نورا يوم القيامة»، الذي أخرجه الترمذي، كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل من شاب شبيبة في الإسلام، ص ٣٨٤، الرقم: (١٦٣٤). والنسائي، كتاب الجهاد، ثواب من رمى بسهم في سبيل الله، ص ٤٨٥، الرقم (٣١٤٢). وأحمد، حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه، (١٣/٢٣٩)، الرقم (١٦٩٥٩).
٢- أنه بسلوكه طريقة أهل الإسلام - حيث اشتهر بين الناس بكمال فرضه ونفله، وبسلامته من شر الشباب وجهله - صار شيخ الإسلام.

٣- أنه المتبع لكتاب الله ﷻ، المقتفي لسنة النبي ﷺ، الذي تقدم بمعرفة أحكام القرآن وعلومه، والرسوخ في لغة العرب، وعلم السنة نقلاً وإسناداً وعملاً واعتقاداً، وله القدرة على استنباط الأصول والفروع من الكتاب والسنة، وهو قائم بما فرض الله عليه ما استطاع، ومتواضع لله تعالى، لا يدعي العصمة، ويعلم أن ما أوتي من العلم قليل. هذا الأخير هو المعروف عند الجهابذة النقاد، وأئمة الإسناد من معاني (شيخ الإسلام)، ومن كان بهذه المنزلة يستحق أن يكون إماماً ويقال له شيخ الإسلام.

ينظر: الردّ الوافر على من زعم بأن من سُمّي ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر، لمحمد بن أبي بكر ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، تحقيق: زهير الشاويش، ص ٤٩ و ٥٠.
(٣) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (١٣/٤٨٩)، الرقم (٦٣٥٧). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/٩٩٣)، الرقم (٩٢٥). والعبر له أيضاً، (٢/١٦٧). وشذرات الذهب لابن عماد، (٤/٤٥٢). والرسالة المستطرفة للكتاني، ص ٢٣.

(٤) أطلق علماء الحديث ألقاباً على المحدثين بحسب درجات رسوخهم في الحديث، فأعلاها (أمير المؤمنين) تشبيهاً له بأعلى سلطة في الدولة الإسلامية وهو أمير المؤمنين (الخليفة).

فأمير المؤمنين في الحديث: هو من عدّ من أئمة الحديث، ومن الجهابذة النقاد الذين وصلوا أعلى درجات التوثيق، حتى نال مرتبة الإمامة في الجرح والتعديل. لذلك لم يظفر بهذا اللقب إلا النوادير الأفاضال الذين هم المرجع لغيرهم من المحدثين، كشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والدارقطني من المتقدمين، وابن حجر العسقلاني من المتأخرين رحمهم الله تعالى.

ثانياً: نسبته، وولادته، ووفاته:

أ- نسبته: نسب العلماء الإمام أبا الحسن بنسبتين، وهما: البغدادي^(١)، الدارقطني^(٢)؛ نسبة إلى دار القطن، وهي كانت محلة كبيرة ببغداد^(٣)، وكان ﷺ من أهلها^(٤).

ب - ولادته: ولد سنة ست^(٥) وثلاثمائة^(٦)، كما أخبر نفسه بذلك^(٧).

ج - وفاته: توفي - رحمه الله تعالى رحمة واسعة - يوم الأربعاء^(٨)، في الثامن من ذي القعدة^(٩)،

= ينظر: تعليق الشيخ أحمد محمد شاكر على ألفية السيوطي - رحمهما الله - عند قوله:

وَب(أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ) لَقَبُوا	أُتِمَّ الْحَدِيثُ قَدَمًا نَسَبُوا
--------------------------------------	-------------------------------------

ألفية السيوطي في علم الحديث، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ص ١٣١ و ١٣٢، رقم البيت (٥٨٣).

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (٤٤٩/١٦). وتذكرة الحفاظ له، (٩٩١/٣)، الرقم (٩٢٥). والعبر له أيضاً، (١٦٧/٢). والنجوم الزاهرة لابن تغري، (١٧٣/٤). وشذرات الذهب لابن عماد، (٤٥٢/٤). والرسالة المستطرفة للكتاني، ص ٢٣.

(٢) بفتح الراء، وضّم القاف، وسكون الطاء. الأنساب للسمعاني، (٢٤٥/٥).

(٣) ينظر: المصدر نفسه، (٢٤٥/٥). وشذرات الذهب لابن عماد، (٤٥٢/٤). والرسالة المستطرفة للكتاني، ص ٢٣.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (٤٤٩/١٦).

(٥) وقيل: سنة خمس، كما قال الإمام ابن الجوزي ﷺ في المنتظم، (٣٧٩/١٤)، الرقم (٢٩١٥). ولكن الأول هو الذي جزم به الأئمة - رحمهم الله تعالى - وهو الراجح، والله أعلم.

(٦) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٤٩٣/١٣)، الرقم (٦٣٥٧). والأنساب للسمعاني، (٢٤٧/٥). والمنتظم لابن الجوزي، (٣٧٩/١٤)، الرقم (٢٩١٥). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (٩٩١/٣)، الرقم (٩٢٥).

(٧) حدّث الحافظ الخطيب البغدادي عن أبي الحسين بن الفضل - رحمهما الله - : أن الدارقطني قال له في المحرم سنة خمس وثمانين وثلاثمائة: « يا أبا الحسين اليوم دخلت في السنة التي توفي لي ثمانين ». أي: أنه ولد سنة ست وثلاثمائة. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٤٩٣/١٣ - ٤٩٤)، الرقم (٦٣٥٧). وسير أعلام النبلاء للذهبي، (٤٤٩/١٦).

(٨) ذكر في يوم وفاته روايات، وهي:

أ - نقل الإمام ابن الجوزي ﷺ أنه توفي يوم الثلاثاء، ودفن يوم الأربعاء.

ب - وجزم العلامة ابن السبكي ﷺ أنه توفي يوم الخميس.

ج - وذكر الحافظ الخطيب ﷺ وغيره أنه توفي يوم الأربعاء. يبدو أن هذا هو الرأي الأقرب، والله أعلم.

(٩) روى الحافظ الخطيب عن عبد العزيز الأزجي ما أثبتناه أعلاه، ونقل عن العتيقي قولين:

سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، في ثمانين^(١) من عمره، ودفن قرب قبر معروف الكرخي رحمته الله^(٢).

* * *

المطلب الثاني: علو منزلته، ومكانته العلمية:

قال الخطيب البغدادي: « كان أبو الحسن الدارقطني رحمته الله فريد عصره، وإمام وقته في الحفظ والفهم والورع^(٣)، وكان رحمته الله - مع الصدق والأمانة، والثقة والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب - من محور العلم ». وما يدل على رفعة شأنه وعلو مكانته أمور كثيرة نجملها في الفقرات الآتية:

١- حفظه وذاكؤه:

كان الإمام الدارقطني رحمته الله أحد الحفاظ المتقنين الكثيرين، وكان يضرب به المثل في الحفظ^(٤) حيث أملى علل المسند على أبي بكر البرقاني رحمته الله^(٥).

الأول: أنه توفي يوم الأربعاء الثاني من ذي القعدة.

والثاني: أنه توفي ليلة الأربعاء، ودفن يوم الأربعاء الثامن من ذي الحجة سنة خمس وثمانين.

ثم قال: « وقوله الأول هو الصحيح، وقد ذكر مثله محمد بن أبي الفوارس ». تاريخ بغداد للخطيب، (٤٩٤/١٣)، الرقم (٦٣٥٧).

ونقل الإمام ابن الجوزي رحمته الله في (المنتظم) رواية أبي القاسم الحريري عن أبي طالب العشاري أنه توفي الدارقطني آخر نهار يوم الثلاثاء سابع ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ودفن في مقبرة معروف يوم الأربعاء. المنتظم لابن الجوزي، (٣٨٠/١٤)، الرقم (٢٩١٥). قلت (الباحث): هذا توفيق جيد بين القولين المشهورين، والله أعلم. (١) ذكر كل من ابن الجوزي، والقاضي ابن شعبة، وابن كثير - رحمهم الله تعالى - أنه كان يوم وفاته له تسع وسبعون سنة ويومان. المنتظم، (٣٨٠/١٤)، الرقم (٢٩١٥). وطبقات الشافعية، لابن شعبة، (١٤٩/١)، الرقم (١٢١). وطبقات الشافعيين لابن كثير، (٣٣٤/١)، الرقم (٢٥).

ولكنه أخبر بنفسه أنه دخل الثمانين من عمره، كما روى الخطيب عن أبي الحسين بن الفضل أن الدارقطني قال له في الحرم سنة خمس وثمانين وثلاثمائة في يوم الجمعة: يا أبا الحسين اليوم دخلت في السنة التي توفي لي ثمانين. وذكر الخطيب رحمته الله وغيره أنه دخل الثمانين. ينظر: تاريخ بغداد، (٤٩٣/١٣ - ٤٩٤)، الرقم (٦٣٥٧).

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٤.

(٣) ينظر: شذرات الذهب لابن عماد، (٤٥٣/٤).

(٤) ينظر: الأنساب للسمعاني، (٢٤٦/٥).

(٥) سير أعلام للذهبي، (٤٥٥/١٦). روى عن البرقاني قوله: « كان الدارقطني يُملي عليَّ العلل من حفظه ». »

قال الحافظ الذهبي رحمته الله عن هذا: « وهذا شيء مدهش كونه كان يُملي (العِلَل) من حفظه، فمن أراد أن يعرف قدر ذلك، فليطالع كتاب (العلل) للدارقطني، ليعرف كيف كان الحفظ »^(١).
 إنه لم ير مثل نفسه في التبحر والسعة في العلوم المختلفة مجتمعة؛ كما روى رجاء بن محمد الأنصاري المعدل أنه سأل الدارقطني هل رأى الشيخ مثل نفسه، فأجابه بأنه رأى الراسخ في علم واحد من هو أفضل منه، ولكنه لم ير مثل نفسه فيما اجتمع فيه من العلوم^(٢).
 ونقل الإمام أبو ذرّ الهروي رحمته الله عن الحافظ أبي عبد الله الحاكم رحمته الله أنه قال فيه: « ما رأى مثل نفسه »^(٣).

إنّ الإمام الحافظ الدارقطني كان ذكياً، بحيث إذا سُئل عن موضوع علمي في أيّ علم كان وُجد عنده تفصيلاً غزير ونصيب وافر منه^(٤).

روى الإمام أبو عمرو ابن الصلاح عن أبي الفتح ابن أبي الفوارس الحافظ - رحمهما الله - قوله فيه: « ... وما رأينا في الحفظ في جميع علوم الحديث، والقراءات، والأدب مثله، وكان متفنناً »^(٥).

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م، تحقيق: د. بشار عوَّاد معروف، (٨/ ٥٧٨ - ٥٧٩)، الرقم (١٧٣).
 (٢) حدّث الحافظ الخطيب عن محمد بن علي الصوري أنه سمع رجاء بن محمد - رحمهما الله - يقول: « سألت أبا الحسن الدارقطني، فقلت له: رأى الشيخ مثل نفسه؟ فقال لي: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾. فقلت له: لم أرد هذا، وإنما أردت أن أعلمه لأقول رأيت شيخاً لم ير مثله، فقال لي: إن كان في فن واحد، فقد رأيت من هو أفضل مني، وأما من اجتمع فيه ما اجتمع فيّ، فلا ». تاريخ بغداد للخطيب، (١٣/ ٤٨٩)، الرقم (٦٣٥٧).
 (٣) المصدر نفسه.

(٤) كما نقل الخطيب عن الأزهري - رحمهما الله - أنه قال: « كان الدارقطني ذكياً، إذا ذوكر شيئاً من العلم، أي نوع كان وجد عنده منه نصيب وافر » المصدر نفسه.

(٥) طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عمرو عثمان ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٢م، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، (٢/ ٦١٦)، الرقم (٢٤٠).

٢- شيوخه، ورحلته في طلب العلم، وتلاميذه:

أ - شيوخه: أخذ الإمام الحافظ الدارقطني رحمته الله عن خلق كثير ببغداد، والكوفة، والبصرة، وواسط^(١)، فسمع في صباه^(٢) أبا القاسم البغوي، وأبا بكر بن أبي داود، ويحيى بن محمد بن صاعد، وبدر بن الهيثم القاضي، وأبا عمر محمد بن يوسف القاضي الأزدي، وأبا جعفر أحمد بن إسحاق بن البهلول^(٣)، وأحمد بن القاسم الفرائضي^(٤)، وأبا سعيد الحسن بن علي العدوي، ويوسف بن يعقوب، وأبا بكر بن زياد النيسابوريين، وأبا حامد محمد بن هارون الحضرمي، وأحمد بن عيسى بن السكين البلدي، وإسماعيل بن العباس الوراق، وعبد الله بن محمد بن سعيد الجمال، وأبا طالب أحمد بن نصر الحافظ^(٥)، وكثيرين غيرهم^(٦) رحمهم الله أجمعين.

ب - رحلته: ارتحل في كهولته^(٧) إلى الشام ومصر، فأخذ من ابن حيوية النيسابوري، وأبي الطاهر الدهلي، وأبي أحمد بن الناصح، وغيرهم^(٨).

(١) ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/٩٩١)، الرقم (٩٢٥). والنجوم الزاهرة لابن تغري، (٤/١٧٣).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٦/٤٤٩).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (١٣/٤٨٧)، الرقم (٦٣٥٧). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/٩٩١)، الرقم (٩٢٥).

(٤) قال الحافظ الخطيب البغدادي رحمته الله: «أخا أبي الليث»، تاريخ بغداد، (١٣/٤٨٧)، الرقم (٦٣٥٧).

(٥) ينظر: تاريخ بغداد، (١٣/٤٨٧)، الرقم (٦٣٥٧). والأنساب للسمعاني، (٥/٢٤٦). وسير أعلام النبلاء للذهبي،

(١٦/٤٤٩ و ٤٥٠). وتذكرة الحفاظ له، (٣/٩٩١)، الرقم (٩٢٥). والنجوم الزاهرة لابن تغري، (٤/١٧٣).

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء، (١٦/٤٥٠). وتذكرة الحفاظ، (٣/٩٩١)، الرقم (٩٢٥). وذكر فيهما من شيوخه: محمد بن

نيروز الأنماطي، وعلي بن عبد الله بن مبشر، وأحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطيين، وأبا علي محمد بن سليمان

المالكي، ومحمد بن القاسم الحاربي، وأبا بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي، وإسحاق بن محمد الزيات، وجعفر

بن أبي بكر، والحسين بن إسماعيل المحاملي، وأبا العباس بن عقدة، ومحمد بن مخلد العطار، وأبا صالح عبد الرحمن

بن سعيد الأصبهاني، ومحمد بن إبراهيم بن حفص، وجعفر بن محمد بن يعقوب الصيدلي، والحسين بن يحيى بن

عيّاش، ومحمد بن سهل بن الفضيل، والحسين بن محمد المطبقي، وأبا جعفر بن البختري، وإسماعيل الصفار.

(٧) الكهولة: مرحلة من العمر، تبدأ من الثلاثين إلى الخمسين، وقيل ليس له حد، مأخوذ من قولهم: «اكتهل

النّبات» إذا تمّ وقوي قبل أن يهيج.

ينظر: غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، مطبعة العاني، بغداد - العراق،

ط ١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، (١/٢٣٦ - ٢٣٣). والصحاح، للجوهري، (٥/١٨١٣).

(٨) ينظر: سير أعلام النبلاء، (١٦/٤٥٠). وتذكرة الحفاظ، (٣/٩٩١)، الرقم (٩٢٥). والنجوم الزاهرة لابن تغري،

(٤/١٧٣).

ج - تلاميذه: إن الإمام الحافظ كان منارا شامخا في العلم والعطاء، تربى على يديه شيوخ كثيرون من خيرة العلماء الربانيين الذين اشتهروا في التاريخ بالعلم، والتقوى، والتصنيفات، والتزام طريق السنة الصحيحة، منهم: أبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني، وأبو القاسم بن بشران، وحمزة بن محمد بن طاهر، وأبو القاسم الأزهرى، وأبو محمد الخلال، وأبو محمد الجوهري، وأبو القاسم التنوخي، وعبدالعزیز بن علي الأزجي، وأبو بكر محمد بن عبدالمك بن بشران، وأبو الحسن العتيقي، والقاضي أبو الطيب الطبري^(١)، وأبو طالب بن العشاري، وأبو الحسين بن المهدي بالله، وأبو الغنائم عبد الصمد بن المأمون، والحافظ أبو عبدالله الحاكم، والفقير أبو حامد الأسفرايني، وتام بن محمد الرازي، والحافظ عبدالغني الأزدي، وأبو ذر الهروي، وأبو القاسم بن الحسن، وأبو القاسم حمزة السهمي، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو حازم أخو القاضي أبي يعلى بن الفراء، وأبو عبدالرحمن السلمي^(٢)، وغيرهم، رحمهم الله تعالى.

٣ - نبوغه في مختلف العلوم والفنون:

أولا: رسوخه في علوم الحديث والأثر خاصة: انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلم الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة^(٣). وسلم ذلك له أنه:

أ) انفراد بالحفظ، فأملى (علل المسند)^(٤) من حفظه على البرقاني رحمته الله^(٥).

فقال الحافظ الذهبي رحمته الله: « قلت: إن كان كتاب (العلل) الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه - كما دللت عليه هذه الحكاية - فهذا أمر عظيم يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه، فهذا ممكن... »^(٦).

(١) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٤٨٧/١٣)، الرقم (٦٣٥٧). والأنساب للسمعاني، (٢٤٦/٥). وسير أعلام النبلاء

للذهبي، (٤٥١/١٦). وتذكرة الحفاظ له، (٩٩١/٣)، الرقم (٩٢٥). والنجوم الزاهرة لابن تغردى، (١٧٣/٤).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء، (٤٥١/١٦). وتذكرة الحفاظ (٩٩١/٣)، الرقم (٩٢٥).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد، (٤٨٧/١٣ - ٤٨٨)، الرقم (٦٣٥٧). والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي، (٣٧٩/١٤)،

الرقم (٢٩١٥). وسير أعلام النبلاء، (٤٥٠/١٦ - ٤٥٢).

(٤) أي: علل الأحاديث على ترتيب المسند.

(٥) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (٣٧٨/١٤)، الرقم (٢٩١٥).

(٦) المصدر نفسه. وإن التشكيك الذي عبّر به الذهبي رحمته الله حول إملاء الدارقطني كتاب العلل من حفظه سببه أن

الأمر أكبر من تصور طبيعي لحفظ إنسان عادي، لذلك استبعده؛ وإلا أقره في غير هذا الموضوع، وأقره غيره =

ب) نقل الحافظ الحاكم النيسابوري رحمته الله أن (أبا عبد الرحمن السلمي)^(١) شهد له بأنه فريد عصره، فقال: « شهدت بالله إن شيخنا الدارقطني لم يخلف على أديم الأرض مثله في معرفة حديث رسول الله ﷺ وكذلك الصحابة والتابعين وأتباعهم »^(٢).

ج) تميز بعلوِّ سنده رحمته الله في الحديث - مع تأخر زمانه - حيث كان له رباعيات في الحديث. منها: حدثنا البغوي، حدثنا طالتوت، حدثنا فضال بن جبير، عن أبي أمامة الباهلي . وكان بينه وبين (شعبة بن الحجاج)، وبينه وبين (سفيان الثوري) اثنان^(٣).

د) روى الحافظ الخطيب البغدادي رحمته الله مواقف كلها تدل على نبوغ الإمام الدارقطني رحمته الله وإمامته في الحديث وعلو شأنه فيه وحفظه الفريد، منها:

١- نقل عن أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري رحمته الله ما بلغه أن الإمام الدارقطني رحمته الله حضر في حديثه مجلس إسماعيل الصفار رحمته الله ، فجلس ينسخ جزءاً كان معه، وإسماعيل يُملي، فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك، وأنت تنسخ، فقال له الدارقطني: فهمي للإملاء خلاف فهمك، ثم قال:

= من علماء هذا الشأن من غير تشكيك أو استبعاد؛ لأن الدارقطني أحفظ أهل الدنيا بشهادة الذين عاصروه ولقوه كالحاكم، فلا يستبعد منه تلك القدرة العجيبة، والله أعلم.

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد النيسابوري. ولد سنة خمس وعشرين وثلاث مائة (٣٣٥هـ). روى عن: أبي العباس الأصم، وأبي علي النيسابوري، وغيرهما. وروى عنه: القشيري، والبيهقي، وعلي بن أحمد بن الأخرم المؤذن، وآخرون. كان صوفياً، وله اهتمام بأخبار الصوفية، قال الحافظ الخطيب: « وصنف لهم سنناً وتفسيراً وتاريخاً ». وروى عن (محمد بن يوسف الفطان النيسابوري) قوله: « كان أبو عبد الرحمن السلمي غير ثقة، ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئاً يسيراً، ... وكان يضع للصوفية الأحاديث ». وقال الحافظ الذهبي: « وللسلمي سؤالات للدارقطني عن أحوال المشايخ الرواة سؤال عارف، وفي الجملة ففي تصانيفه أحاديث وحكايات موضوعة، وفي (حقائق تفسيره) أشياء لا تسوغ أصلاً، عدها بعض الأئمة من زندقة الباطنية ». توفي سنة اثني عشرة وأربعمائة (٤١٢هـ) بنيسابور.

ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٣/ ٤٢ - ٤٤)، الرقم (٦٦٦). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/ ١٠٤٦ - ١٠٤٧)، الرقم (٩٦٣). وسير أعلام النبلاء له، (١٧/ ٢٤٧ - ٢٥٥)، الرقم (١٥٢).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء، (١٦/ ٤٥٧).

(٣) كما ذكره الحافظ الذهبي رحمته الله في السير، (١٦/ ٤٦٠ - ٤٦١).

تحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال: لا، فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثاً، فعدت الأحاديث، فوجدت كما قال، ثم قال الدارقطني: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ومنتنه كذا. والحديث الثاني عن فلان عن فلان، ومنتنه كذا، ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها، فتعجب الناس منه^(١).

٢- نال مرتبة (الحافظ) و(أمير المؤمنين في الحديث). روي عن القاضي أبي الطيب طاهر بن عبدالله الطبري رحمته الله قوله: « كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد إلا مضى إليه، وسلم له، يعني: سلم له التقدمة في الحفظ، وعلو المنزلة في العلم »^(٢).

٣- اقترن اسمه باسم (علي بن المديني) شيخ البخاري، و(موسى بن هارون) - رحمهم الله - في حسن الكلام على حديث رسول الله ﷺ^(٣).

٤- كان أستاذ الأستاذين، كما أقر له الحفاظ بذلك:

أ - روى الإمام البرقاني عن شيخه حافظ مصر (عبد الغني بن سعيد) - رحمهما الله - أنه سمعه كثيراً إذا حكى شيئاً عن الدارقطني يقول: « قال أستاذي .. وسمعت أستاذي »، فلما سأله عن ذلك، قال: « وهل تعلمنا هذين الحرفين من العلم إلا من أبي الحسن الدارقطني »^(٤).

(١) ومنها: ما حكاه عن البرقاني أنه سمع من الدارقطني ما حدث له أنه كتب ببغداد من أحاديث السوداني أحاديث يتفرد بها، ثم ذهب إلى الكوفة؛ ليسمع منه هناك، فلما جاء إليه، كان عنده (أبو العباس بن عقدة)، فدفع إليه الأحاديث في ورقة، فنظر فيها أبو العباس، ثم رمى بها، واستنكرها، وأبى أن يقرأها، وقال: هؤلاء البغداديون يجيئوننا بما لا نعرفه. ثم قرأ أبو العباس عليه، فقرأ في جملة ما قرأه حديثاً منها، فقال له الدارقطني: هذا الحديث من جملة الأحاديث، ثم قرأ آخر، فقال: وهذا أيضاً من جملتها، ثم قرأ ثالثاً، فقال: وهذا أيضاً منها، وانصرف، وانقطع عن حضور المجلس لحمى نالته، فكان الدارقطني في الموضوع الذي نزله إذا بشخص يلق الباب، فخرج، فوجد أنه أبو العباس، فقبله، وقال: يا سيدي لم تجشمت الحجيء؟ فقال: ما عرفناك إلا بعد انصرافك، وجعل يعتذر إليه، فكان بعد ذلك إذا حضر أكرمه ورفع في المجلس. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (١٣/٤٨٩ - ٤٩٠)، الرقم (٦٣٥٧).

(٢) المصدر نفسه، (١٣/٤٨٩).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

ب - ذكر الإمام أبو بكر أحمد بن محمد الخلال رحمته الله أنه كان في مجلس بعض شيوخ الحديث، فحضر معهم : أبو الحسين بن المظفر، والقاضي أبو الحسن الجراحي، وأبو الحسن الدارقطني، فحان وقت الصلاة، فقدموا الدارقطني إماماً دون غيره، مع أنه كان فيهم عدة هم أكبر أسناناً منه^(١).

ج - قال الإمام عبدالرحمن السخاوي رحمته الله : « وبه ختم معرفة العلل »^(٢).

٥- إنه ضبط النوادر من الأحاديث والرجال واختلاف الوجوه فيهما ما ليس عند غيره، كما يدل على ذلك ما رواه الحافظ الخطيب رحمته الله عنه:

أ. روى عن الإمام الأزهري أنه رأى محمد بن أبي الفوارس، وقد سأل الإمام الحافظ الدارقطني - رحمهم الله - عن علة حديث، أو اسم فيه، فأجابه، ثم قال له: « يا أبا الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري »^(٣).

ب. روى عن أبي بكر البرقاني أنه أكثر ذكر الدارقطني بحضرة (أبي مسلم بن مهران الحافظ) - رحمهم الله - فقال له أبو مسلم: « أراك تفرط في وصفه بالحفظ، فسله عن حديث الرضراض^(٤) عن ابن مسعود؟ ». فذهب البرقاني إلى الدارقطني، وسأله عنه، فأملى عليه الدارقطني حديث الرضراض باختلاف وجوهه^(٥)، وذكر خطأ البخاري فيه^(٦).

(١) المصدر نفسه، (١٣/٤٩٢).

(٢) فتح المغيث للسخاوي، (٤/٤٤١).

(٣) تاريخ بغداد للخطيب، (١٣/٤٩٣).

(٤) يراد به (رضراض بن أسعد)، كما في الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (٣/٥٢١)، الرقم (٢٣٥٤). ويقال: أبو الرضراض. كما في الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال، لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي (ت ٧٦٥هـ)، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، الرقم (٢٦٠)، ص ١٤٤.

(٥) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (١٣/٩١ - ٤٩٢).

(٦) يشير إلى أن البخاري رحمته الله قال: « سمع قيس بن ثعلبة، عن عبدالله: كنت أسلم على النبي ﷺ في الصلاة ». التاريخ الكبير، لأبي عبدالله محمد بن إساعيل البخاري، نشره دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، بدون رقم وسنة الطبعة، (٣/٣٤٠ - ٣٤١)، الرقم (١١٥٣).

وخطه الحافظ ابن أبي حاتم الرازي رحمته الله بقوله: « وإنما هو رضراض عن عبد الله » يعني: ابن مسعود رضي الله عنه . =

ثانيا: مكانته في علوم أخرى عامة:

وكان للإمام الدارقطني رحمته الله الإمام الكبير بعلوم أخرى، منها:

- ١- القراءات: إنه كان أول من صنف مختصراً في القراءات، وعقد في أول الكتاب أصولها على طريقة لم يسبق إليها أحد قبله، حتى صار إماماً في القراء، بحيث يسلكون طريقته في تصانيفهم^(١). تلا على شيوخ كبار في القراءات، منهم:
 - أ. أبو الحسين أحمد بن بويان^(٢).
 - ب. أبو بكر النقاش^(٣).

= بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الرقم (١٥٣)، ص٣٤. وهو مطبوع ضمن كتاب التاريخ الكبير، وأخذ الجزء العاشر منه. قال المحقق رحمته الله: « وقد أشار البخاري رحمته الله إلى الصواب »، يقصد قوله: « قال بعضهم: من بني قيس بن ثعلبة » يعني: لم يرو عن قيس، وإنما رضراض هو من بني قيس بن ثعلبة. المصدر نفسه، الهامش (٢). (١) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٤٨/١٣).

(٢) هو أبو الحسين أحمد بن عثمان بن بويان المقرئ البغدادي القطان، ولد سنة ستين ومائتين (٢٦٠هـ). أخذ القراءة عن أحمد بن محمد بن الأشعث، عن أبي نشيط محمد بن هارون المروزي، عن قالون. تصدر للإقراء فقرأ عليه إبراهيم بن أحمد الطبري، وعبيد الله بن أبي مسلم الفرضي، وأبو الحسن الدارقطني وغيرهم. روى عن محمد بن علي الوراق المعروف بمحمدان، وموسى بن هارون الحافظ. وروى عنه أبو الحسن بن رزقويه، وأبو نصر بن حسنون النرسي، وابن الفضل القطان. قال الحافظ الخطيب: « وكان ابن بويان ثقة »، وقال الداني: « هو ثقة، حافظ، ضابط، مشهور ». توفي سنة أربع وأربعين وثلاث مائة (٣٤٤هـ).

تاريخ بغداد للخطيب، (٤٨/٥ - ٤٨٩)، الرقم (٢٣٣٩). وتاريخ الإسلام للذهبي، (٧٩٥/٧ - ٧٩٦)، الرقم (١٠٨). وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين، (١١٠/٢).

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد المقرئ النقاش، الموصلية الاصل، البغدادي المسكن. ولد سنة ست وستين ومائتين (٢٦٦هـ). سمي بالنقاش لأنه كان في بداية كسبه يتعاطى صنعة نقش السقوف والحيطان. قرأ على هارون الأخفش، وأحمد بن أنس بدمشق، وعلى الحسن بن الحباب ببغداد، وآخرين. وقرأ عليه: أبو بكر بن مهران، وأبو الحسن بن الحمامي، وإبراهيم بن أحمد الطبري، وغيرهم. روى عن: أبي مسلم الكجي، ومطين، وابن خزيمة، ومحمد بن علي الصائغ، وغيرهم. روى عنه: ابن مجاهد - وهو من شيوخه - والدارقطني، وابن شاهين، وأبو أحمد الفرضي، وغيرهم. =

ج. أحمد بن محمد الديباجي^(١).

د. علي بن ذؤابة القزّاز^(٢).

= كان علماً بالقرآن والتفسير، صنف في التفسير (شفاء الصدور) و(الإشارة في غريب القرآن) و(الموضح في القرآن ومعانيه) وصنف في القراءة (المعجم الكبير في أسماء القراء)، و(كتاب السبعة بعلمها الكبير)، و(كتاب السبعة الأوسط)، و(كتاب السبعة الأصغر) وغيرها. قال أبو بكر البرقاني: « كل حديث النقاش مناكير، وليس في تفسيره حديث صحيح ». وقال الخطيب: « وكان علماً بجروف القرآن، حافظاً للتفسير ... في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة ». وقال الذهبي: « العلامة، المفسر، شيخ القراء ... وهو في القراءات أقوى منه في الروايات. ولو ثبت في النقل، لصار شيخ الإسلام ». توفي رحمته الله سنة إحدى وخمسين وثلثمائة (٣٥١هـ).

تاريخ بغداد، (٦٠٢/٢ - ٦٠٧).

ووفيات الأعيان وأبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، دار صادر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٧١م، تحقيق: د. إحسان عباس، (٤/٢٩٨ - ٢٩٩)، الرقم (٦٢٧).

وسير أعلام النبلاء، (١٥/٥٧٣ إلى ٥٧٦)، الرقم (٣٤٨).

(١) هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن علي الواسطي الديباجي الضريير. روى عن أحمد بن عبد الله التستري، ومحمد بن خلف المروزي. وروى عنه: الدارقطني، وابن شاهين، وأبو حفص الكتاني، وغيرهم. روى القراءة عن إدريس بن عبد الكريم، ومحمد بن أحمد بن البراء، عن خلف. وروى القراءة عنه صالح بن إدريس، والحافظ الدارقطني. نقل الخطيب عن الإمام الحافظ قوله: « أحمد بن محمد بن علي الديباجي شيخ فاضل »، كفّ بصره زمناً، توفي سنة ثمان وعشرين وثلث مائة (٣٢٨هـ).

تاريخ بغداد للخطيب: (٦/٢٢٩). وغاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، (١/١١٤).

(٢) هو أبو الحسن علي بن سعيد بن الحسن المقرئ البغدادي القزّاز. أخذ القراءة عرضاً عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن علي، وأبي جعفر محمد بن محمد بن أحمد، وأبي العباس أحمد بن محمد اللهبين، ثلاثتهم عن البزي، وأحمد بن فرح الضريير، وأحمد بن سهل الخطاب، وأحمد بن الأشعث، وأبي بكر بن مجاهد. تصدر للإقراء مدة، قرأ عليه الدارقطني، وصالح بن إدريس، وعمر بن إبراهيم الكتاني، وعمامة البغداديين. قال الحافظ الذهبي: « كان من جلة أهل الأداء، مشهوراً ضابطاً محققاً ». ونقل عن أبي عمرو الداني قوله: « مشهور بالضبط والإتقان، ثقة مأمون ». وقال ابن الجزري: « مقرئ مشهور ضابط ثقة ». توفي قبل الأربعين وثلث مائة.

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مطبعة تركية، استانبول، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: د. طيار آلي قولاج، (٢/٥٨٥) وما بعده، الرقم (٣٠٢). وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، (١/٤٨٠ - ٤٨١)، الرقم (٢٢٢٦).

أخذ القراءات السبع سماعاً من أبي بكر بن مجاهد^(١). وتصدّر في آخر أيامه للإقراء^(٢).

٢- الفقه:

وكان للإمام أبي الحسن الدارقطني رحمته الله اعتناء كبير بالفقه، وله معرفة واسعة بمذاهب الفقهاء، والشاهد على ذلك:

أولاً: ما تضمنه كتابه (السنن) الذي جمع فيه أدلة المذاهب على وجوهها المختلفة في الأحكام؛ إذ لا يقدر على جمعها إلا من له مشاركة كبيرة في الفقه، ومعرفة واسعة باختلافات الأحكام فيه. وثانياً: ما رواه الحافظ الخطيب رحمته الله عن القاضي أبي الطيب الطبري رحمته الله، قوله: « حضرت أبا الحسن الدارقطني، وقد قرئت عليه الأحاديث التي جمعها في الوضوء من مس الذكر، فقال: لو كان أحمد بن حنبل حاضراً، لاستفاد هذه الأحاديث^(٣) ».

(١) ابن المجاهد هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المقرئ، البغدادي، مصنف كتاب القراءات السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين (٢٤٥هـ). قرأ القرآن على عبد الرحمن بن عبدوس عشرين ختمة، وعلى قنبل المكي، وعبد الله بن كثير المؤدب، وروى الحروف سماعاً عن خلق كثير، منهم: محمد بن يحيى الكسائي الصغير، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وعبد الله بن أبي داود، وابن جرير الطبري، ومحمد بن يحيى المروزي. وقرأ عليه وروى عنه القراءات جم غفير، منهم: أحمد بن جعفر الخلال، وعلي بن سعيد القزاز، وأبو الحسن الدارقطني. حدث عن زيد بن إسماعيل الصايغ، ومحمد الصاغانى، وعباس الدوري، وغيرهم. وحدث عنه أبو حفص، عمر بن شاهين، وعمر بن إبراهيم الكتاني، وأبو الحسن الدارقطني، وغيرهم.

كان شيخ القراء في عصره، وأول من سبع السبعة، تصدر للإقراء في حياة محمد بن يحيى الكسائي الصغير، وازدحم عليه أهل الأداء، ورحل إليه من الأقطار، واشتهر أمره، وفاق أقرانه. قال الحافظ الخطيب: « وكان ثقة مأمونا ». وقال الحافظ الذهبي: « وكان ثقة حجة »، ونقل عن أبي عمرو الداني قوله: « فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظائره من أهل صناعته، مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه ». وقال الإمام ابن الجزري رحمته الله: « ولا أعلم أحداً من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه، ولا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحامهم عليه ». توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة (٣٣٤هـ) رحمه الله تعالى.

تاريخ بغداد للخطيب، (٦/٣٥٣). ومعرفة القراء الكبار للذهبي، (٢/٥٣٣) وما بعدها، الرقم (٢٦٦). وغاية النهاية لابن الجزري، (١/١٢٨) وما بعدها، الرقم (٦٦٣).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٦/٤٥١).

(٣) تاريخ بغداد، (١٣/٤٩٢)، الرقم (٦٣٥٧).

درس الفقه الشافعي على أبي سعيد الاصطخري^(١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وقيل: درس الفقه على صاحب لأبي سعيد، ولكنه أخذ الحديث عن أبي سعيد نفسه^(٢).

٣- النحو: اجتمعت للإمام الدارقطني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المعرفة بالعلوم الشرعية وما يدور حولها من علوم الآلة، فارتفعت مكانته فيها، حتى صار أوجد عصره. ومنها النحو، حتى بلغ الإمامة فيه، كما شهد له بذلك الحافظ الحاكم النيسابوري، بقوله: « صار الدارقطني أوجد عصره في الحفظ، والفهم، والورع، وإماماً في القراء والنحويين »^(٣).

٤- الأدب والشعر: وهب الله تعالى للإمام أبي الحسن الدارقطني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قدرة الفصاحة والرغبة في الأدب والشعر حتى حفظ ديوان الحميري^(٤)، وقيل: كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء^(٥)، فبرز بين الناس بعربيته ولغته الرفيعة^(٦).

* * *

(١) أبو سعيد الأصطخري: هو الحسن بن أحمد بن يزيد، منسوب إلى إصطخر بلدة معروفة من بلاد فارس، ولد سنة (٢٤٤هـ). روى عن عيسى بن جعفر الوراق، وعباس بن محمد الدوري، وحنبل بن إسحاق وغيرهم. روى عنه: أبو الحسن الدارقطني، وأبو حفص بن شاهين، ويوسف بن عمر القواس، وغيرهم. وكان قاضي (قم)، صنف كتاباً في أدب القضاء، وولي الحسبة ببغداد، قال الخطيب: « وكان الإصطخري أحد الأئمة المذكورين، ومن شيوخ الفقهاء الشافعيين، وكان ورعاً زاهداً متقللاً »، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (٣٢٨هـ).

ينظر: تاريخ بغداد، (٢٠٦/٨)، الرقم (٣٧٠٦).

طبقات الفقهاء، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٧٠م، تحقيق: إحسان عباس، ص ١١١. وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، (٢٣٧/٢ - ٢٣٧)، الرقم (٧٩٦).

(٢) ينظر: المصدر السابق، (٤٨٨/١٣)، الرقم (٦٣٥٧).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (٤٥٠/١٦). وشذرات الذهب لابن عماد، (٤٥٣/٤).

(٤) ستأتي ترجمته فيما بعد.

(٥) تاريخ بغداد للخطيب، (٤٨٨/١٣)، الرقم (٦٣٥٧).

(٦) دلت على ذلك قصة رواها الأزهري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وخلاصته: أن الدارقطني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لما دخل مصر كان بها شيخ اسمه (مسلم بن عبيد الله) من أهل المدينة المنورة، وكان مطبوعاً على العربية وموصوفاً بالفصاحة، وعنده كتاب النسب (عن الخضر بن داود، عن الزبير بن بكار)، فأخذ الكتاب عن الشيخ سماعاً فقرأه عليه في مجلس اجتمع فيه أهل العلم والأدب والفضل، وكانوا يرصدون له أن يجدوا منه لحنه أو سقطه، فلم يقدروا حتى أعجب منه الشيخ، واعترف له بذلك قائلاً: « وعربية أيضاً ». ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٤٨٨/١٣)، الرقم (٦٣٥٧).

المطلب الثالث: مذهبه العقدي والفقهية:

١- مذهبه العقدي: كان أبو الحسن الدارقطني رحمته الله صحيح العقيدة، سليم المذهب^(١)، والذي كان سبب سلامة عقيدته - والله تعالى أعلم - هو حرصه على صفاء ذهنه وقلبه، وعدم تخليطهما بالكلام، كما قال هو بنفسه رحمته الله: « ما شيء أبغض إليّ من علم الكلام »^(٢).

وروى عنه أبو عبد الرحمن السلمي رحمته الله أنه لم يدخل أبداً في علم الكلام ولا الجدل، ولا خاض فيهما، بل كان على منهج السلف الصالح - رحمهم الله تعالى -، ويدل له ما حكاه بنفسه: أنه اختلف قوم من أهل بغداد في تفضيل بعض الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم على بعض، فقال بعضهم: عثمان رضي الله عنه أفضل، وقال آخرون: عليّ أفضل، فتحاكموا إلى الإمام الدارقطني رحمته الله، قال: « فأمسكتُ وقلتُ: الإمساكُ خيرٌ، ثمّ لم أر لديني السكوت، وقلتُ للذي استفتاني: ارجع إليهم، وقل لهم: أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من عليّ باتّفاق جماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، هذا قول أهل السنة، وهو أوّل عقد يُحلّ في الرّفص »^(٣).

إنّ الإمام الدارقطني رحمته الله كان على مذهب أهل السنة والجماعة في الأخذ بآيات الصفات والأحاديث والآثار الواردة فيها كما جاءت؛ من غير تحريف، ولا تأويل، ولا تكييف، ولا تمثيل، ولا تعطيل، ولا تفويض^(٤)، ويدل لذلك ما رواه بسنده فيها من الأحاديث النبوية الدالة على إثبات القدم (الرجل)، واليد (اليمين)، والإصبع، والضحك، والتعجب، وغيرها، والآثار الواردة عن أئمة

(١) قال الحافظ الخطيب رحمته الله: « انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلم الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصلوق والأمانة، والثقة والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب ».

تاريخ بغداد للخطيب، (١٣/٤٨٧ و ٤٨٨)، الرقم (٦٣٥٧).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٦/٤٥٧).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٦/٤٥٧).

(٤) روى الإمام الدارقطني رحمته الله عن (سفيان بن عيينة) رحمته الله قوله: « كلّ شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره؛ لا كيف، ولا مثل ». وعن وكيع بن الجراح أنه قال: « نسلم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول: كيف هذا؟ ولمّ جاء هذا؟ ». ونقل عن (محمد بن مصعب العابد) قوله - مخاطباً الله تبارك وتعالى -: « من زعم أنك لا تتكلم ولا تُرى في الآخرة فهو كافر بوجهك ولا يعرفك، أشهد أنك فوق العرش فوق سبع سموات، ليس كما يقول أعداؤك الزنادقة ».

كتاب الصفات، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ تحقيق: د. عبدالله الغنيمان، ص ٤١ إلى ٤٣.

أهل السنة، أمثال (أبي عبيد القاسم بن سلام)، و(سفيان بن عيينة) و(الأوزاعي) و(مالك بن أنس) و(سفيان الثوري) - رحمهم الله تعالى - وجمعها في كتبه الثلاثة، وهي: (الصفات) و(النزول) و(الرؤية)، وأقرها من غير تعقيب وأمرها كما جاءت.

٢- مذهبه الفقهي:

ذكر المصنفون في طبقات الشافعية أنّ الإمام الدارقطني رحمته الله كان على مذهب الإمام الشافعي رحمته الله وسلك طريقه في الفروع، منهم:

١- أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ) رحمته الله في كتابه (طبقات الفقهاء الشافعية) ^(١).

٢- تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧١هـ) رحمته الله في كتابه (طبقات الشافعية الكبرى) ^(٢).

٣- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٤هـ) رحمته الله في كتابه (طبقات الشافعيين) ^(٣).

٤- أبو بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ) رحمته الله في كتابه (طبقات الشافعية) ^(٤).
ترجم كل منهم للإمام الحافظ الدارقطني رحمته الله، من غير ذكر شيء من آرائه الفقهية، أو نص منه على أنه سلك مذهب الإمام الشافعي رحمته الله.

والذي يبدو للباحث - والله أعلم - أنّ الدارقطني رحمته الله كان على منهج المتقدمين من المحدثين، وهو منهج الاتباع لا التقليد، كغيره من الأئمة: البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود والنسائي - رحمهم الله تعالى - وغيرهم، بدليل ما يأتي:

١- إنّ من العرف المتبع عند العلماء المتأخرين - رحمهم الله تعالى - التصنيف على أساس مذهب معين من المذاهب المعتمدة، فأدرجوا الإمام الدارقطني رحمته الله ضمن المذهب الشافعي حسب استقراء ظني لما ورد في سننه من العناوين والأبواب، لا على أساس دليل صريح.
٢- إنّ الإمام الدارقطني رحمته الله نفسه لم ينص على اعتناق مذهب معين.

(١) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (٢/٦١٦) وما بعدها، الرقم (٢٤٠).

(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة - مصر، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلوي، (٣/٤٦٢ إلى ٤٦٦)، الرقم (٢٢٨).

(٣) ينظر: طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - مصر، بدون رقم الطبعة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، ود. محمد زينهم محمد عزب، (١/٣٢٣).

(٤) ينظر: طبقات الشافعية، لأبي بكر ابن قاضي شهبة، (١/١٤٧ إلى ١٤٩)، الرقم (١٢١).

٣- لم يرد في أقواله الاستدلال للمذهب والترجيح على أساسه، كما هو عادة كبار علماء المذاهب - رحمهم الله تعالى - حيث يقولون: « عندنا » و« لنا » ويعنون بذلك قول المذهب.

٤- إنه يسرد الأدلة على طريقة أهل الحديث، أي: يعرض الأدلة، ويبين الاختلاف فيها، ويسلك طريق الجمع والترجيح في حل الخلاف، كما هو مسلك العلماء في التعارض والترجيح من غير انحياز إلى رأي أو مذهب معينين.

٥- سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله عن الأئمة من أهل الحديث ومذاهبهم واجتهادهم أجاب بقوله: « ... والدارقطني هو أيضاً يميل إلى مذهب الشافعي وأئمة السنة والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير من المسائل، واجتهاد الدارقطني أقوى منه، فإنه كان أعلم وأفقه منه »^(١). ومعلوم أن الميل شيء واعتناق المذهب بأصوله شيء، وإن ميله إلى بعض المسائل التي رجحها الإمام الشافعي رحمته الله بحسب قوة الدليل لا يعني التقليد واتباع المذهب، والله أعلم.

المطلب الرابع: ما أخذ عليه:

أبى الله العصمة لكل أحد إلا لأنبيائه الكرام - على نبينا وعليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم - ولكل جواد كبوة، فلا تنقص من شأنه وجلالته، سواء ثبت عليه أو لا؛ ومنه أخذ أيضاً على الإمام الدارقطني رحمته الله شيئان، وهما:

أ- اتهامه بالتشيع:

ذكر الحافظ الخطيب رحمته الله في معرض بيان قوة حفظ الإمام الدارقطني أنه سمع حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق، يقول: « كان أبو الحسن الدارقطني يحفظ ديوان السيد الحميري^(٢) في جملة ما يحفظ

(١) مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، دار الصفوة، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٠م، مجلد الثالث، (٨٦٢/٢٠).

(٢) هو إسماعيل بن محمد بن يزيد الحميري الملقب بـ(السيد)، كنيته: أبو هاشم، معروف بـ(شاعر الشيعة)، كان أبواه إباضيين، واعتنق هو مذهب الكيسانية التي تفرقت إلى فرق عدة، منها (الكربية) أتباع أبي كرب الضرير، وهم يزعمون أن الإمامة من بعد عليّ حقّ لمحمد بن الحنفية، وهو حي لم يمت، وكان الحميري على هذا الرأي. قال الإمام ابن حزم: « وقالت طائفة من الكيسانية بتناسخ الأرواح وبهذا يقول السيد الحميري الشاعر ».

ينظر: كتاب الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، دار صادر، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، تحقيق: د. إحسان عباس ود. إبراهيم السعافين وبكر عباس، (١٧٨-١٧٧).

من الشعر، فنسب إلى التشيع لذلك»^(١). ولكن القصة التي ذكرها بنفسه، ورواها عنه الذهبي رحمته أنه أمسك عن تفضيل (علي بن أبي طالب) أو (عثمان بن عفان) عليهما السلام بعضهما على البعض، ثم أبدى معتقده وبين أنه - كجمهور أهل السلف - يفضل (عثمان) على (علي) عليهما السلام، تدل على بطلان نسبة التشيع إليه، لذلك قال الحافظ الذهبي رحمته: « ما أبعد من التشيع !! »^(٢).

ب - نسبته إلى شيء من التدليس: روى الخطيب عن محمد بن طاهر المقدسي قوله: « كان للدارقطني مذهب في التدليس خفي »^(٣)، يقول فيما لم يسمعه من أبي القاسم البغوي: قُرِيءَ عليّ أبي القاسم البغوي: حدّثكم فلانٌ »^(٤). فيوهم أنه سمع منه، من غير أن يصرّح بالسماع^(٥). ولكن من المعلوم أنّ المدلسين على مراتب^(٦)، فأولها - على ما رتبته ابن حجر العسقلاني رحمته - من لم يدلس إلا نادراً، وليس لتدليسه تأثير في الاحتجاج بحديثه.

والفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبدالرحمن عميرة، (٥/ ٤٠).

(١) تاريخ بغداد للخطيب، (٤٨٨/١٣)، الرقم (٦٣٥٧).

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي، (٩٩٢/٣)، الرقم: (٩٢٥).

(٣) التدليس: هو أن يروي عن من عرف لقاءه إياه، ما لم يسمع منه، بلفظ موهم للسماع.

والإرسال الخفي: هو أن يروي عن من عاصره ولم يعرف أنه لقيه بطريق معتبر، بل بينه وبينه واسطة.

ينظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي، (٥٧٩/٨)، الرقم (١٧٣).

(٥) ينظر: طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) لأحمد بن علي بن حجر

العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط ١، بدون سنة الطبع، تحقيق: د. عاصم القريبوتي، ص ٢٢.

(٦) قسمه الحافظ ابن حجر رحمته إلى خمسة مراتب، وهي:

الاولى: من لم يوصف بالتدليس الا نادراً.

الثانية: من احتمال الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح، لواحد من أمرين:

١- إمّا لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى. ٢- أو كان لا يدلس الا عن ثقة.

الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم.

الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل.

ذكر الحافظ ابن حجر رحمته الله في كتابه (طبقات المدلسين) ضمن هذه المرتبة ثلاثة وثلاثين شخصاً، وذكر في التاسع عشر منهم الإمام الدارقطني رحمته الله، فقال: « علي بن عمر بن مهدي الدارقطني الحافظ المشهور ... »، ونقل قول ابن طاهر المقدسي فيه ^(١).

فإنّ تدليسه لم يحطّ من جلالته وإمامته شيئاً، ولم يؤثر في الاحتجاج بحديثه، والله أعلم.

* * *

المطلب الرابع: آثاره ومصنفاته ^(٢):

إن الإمام الحافظ الدارقطني رحمته الله لمع اسمه واشتهر من بين العلماء بمصنفاته النادرة، وآثاره الغزيرة، كما نقل الحافظ الذهبي عن الإمام الحاكم - رحمهما الله - قوله: « ... وله مصنفات يطول ذكرها » ^(٣)، ومن تصانيفه وآثاره ما يأتي:

أ - مصنفاته المطبوعة: وهي قسمان:

الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع الا أن يوثق من كان ضعفه سيراً. ينظر: طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ١٣ - ١٤.

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢) ذكر مصنفوا كتاب (موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله) اثنين وثمانين (٨٢) مصنفاً للدارقطني، من غير عزو إلى المصادر التي ذكرتها. ولكن أفاد وأجاد مؤلف كتاب (الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية)، (د.عبد الله بن ضيف الله الرحيلي)، حيث ذكر مؤلفات الدارقطني على أصناف خمسة، وهي:

أولاً: مؤلفاته المطبوعة وأوصافها، وهي ستة وعشرون (٢٦) مؤلفاً.

ثانياً: مؤلفاته المخطوطة، وأوصافها، وهي أحد عشر (١١) مؤلفاً.

ثالثاً: مؤلفاته المفقودة كلّها، وهي اثنان وعشرون (٢٢) مؤلفاً.

رابعاً: مؤلفاته المفقود بعضه، وهي أربع: (كتاب الإخوة والأخوات) و(الأفراد والغرائب)، و(فضائل الصحابة ومناقبهم) و(مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين).

خامساً: ما نسب إليه خطأً، وهو ثلاثة: (غريب الحديث)، و(غريب اللغة)، و(مذاهب الفقهاء).

ثمّ فصلّ في بيان كتابه (السنن)، من حيث: نسبه، وأهميته، والكتب التي ألّفه حوله، ومنهج الإمام الدارقطني فيه، وأقواله في الجرح والتعديل، وغيرها من المباحث المفيدة.

ينظر: الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، د.عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، دار الأندلس الخضراء، جدة، السعودية، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، ص ١٧٢ وما بعدها.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي، (١٦/٤٥٢).

الأول: المطبوعة كلها:

- ١- (أحاديث الموطأ واتفق الرواة عن مالك)، مطبوع في مجلد واحد^(١).
- ٢- (أخبار عمرو بن عبيد)^(٢). ذكر صاحب كتاب (الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية) أنه طبع بالمعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٦٧م، نشره وترجمه إلى الألمانية المستشرق (يوسف فان إس)^(٣).
- ٣- (أربعون حديثاً) من مسند بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرَيْدة، ذكره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة)^(٤)، والسيد الكتاني رَحِمَهُ اللهُ فِي (الرسالة المستطرفة)^(٥)، مطبوع في مجلد واحد^(٦).
- ٤- (الإلزامات على صحيحى البخارى ومسلم).
- ٥- (التَّبَع)، وهو ما أخرج على الصحيحين وله علة. هذا والذي قبله مطبوعان في مجلد واحد^(٧).
- ٦- (تخريج الفوائد الشهير بالغيلانيات). ذكره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة)^(٨)، وذكره السيد الكتاني رَحِمَهُ اللهُ فِي (الرسالة المستطرفة)، فقال: « وهي أحد عشر جزءاً تخريج الدارقطني من حديث أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي البزار »^(٩). طبع بمطبعة أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. فاروق بن عبد العليم بن مرسي.

(١) طبع بمكتبة أهل الحديث، الشارقة - الإمارات، تحقيق: هشام بن علي السعيدني.

(٢) الإمام أبو الحسن الدارقطني، للرحيلي، ص ١٨٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٤) المعجم المفهرس لابن حجر، ص ٢١١.

(٥) الرسالة المستطرفة للكتاني، ص ١٠٢.

(٦) طبع بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - السعودية، حققه: محمد بن عبد الكريم بن عبيد.

(٧) طبع بدار الآثار، الصنعاء - اليمن، ط٤، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، حققه: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي.

(٨) المعجم المفهرس لابن حجر، (١/ ٣٣١).

(٩) الرسالة المستطرفة للكتاني، ص ٩٢.

- ٧- (ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم من صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم). طبع في جزئين بمؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٨- سؤالات ابن بكير للدارقطني (ذكر أقوام أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء)، مطبوع في مجلد واحد، دار العمار، عمان - الأردن.
- ٩- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني، مطبوع في مجلد واحد^(١).
- ١٠- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، مطبوع في مجلد واحد.
- ١١- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني، مطبوع في مجلد واحد^(٢).
- ١٢- سؤالات السلمي للدارقطني، مطبوع في مجلد واحد^(٣).
- ١٣- (السنن)، وهو مطبوع في ستة مجلدات^(٤).
- ١٤- (العلل الواردة في الأحاديث النبوية)، وهو ما نحن بصدده، ومطبوع في ستة عشر مجلداً^(٥).
- ١٥- (الضعفاء والمتروكون)، ذكره ابن خير الإشبيلي في (فهرسة) بعنوان: (كتاب الضعفاء والمتروكين من الحديثين)^(٦)، وهو مطبوع في مجلد واحد^(٧).
- ١٦- (المؤتلف والمختلف)، ذكره الحافظ ابن حجر في (تجريد أسانيد الكتب المشهورة)^(٨)، والسيد الكتاني رحمته الله في (الرسالة)^(٩)، وهو مطبوع في خمسة أجزاء^(١٠).

- (١) نشرته دار الفاروق الحديثة، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، وحققه: أبو عمر محمد بن علي الأزهري.
- (٢) هذا والذي قبله نشرتهما مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، وحققهما: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.
- (٣) نشرته دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، وحققه: أبو عمر محمد بن علي الأزهري.
- (٤) نشرته مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، وحققه: شعيب الأرنؤوط وآخرين.
- (٥) نشرته دار طيبة، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م، وحققه: د. محفوظ الرحمن السلفي.
- (٦) ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص ١٧٨.
- (٧) نشرته مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، وحققه: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.
- (٨) ينظر: المعجم المفهرس لابن حجر، ص ١٥٦.
- (٩) ينظر: الرسالة المستطرفة للكتاني، ص ١١٥.
- (١٠) نشرته دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وحققه: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.

١٧- (كتاب الرؤية). ذكره ابن حجر في (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة)^(١)، وهو مطبوع في مجلد واحد^(٢).

١٨- (كتاب الصفات). ذكره الحافظ ابن حجر رحمته الله في (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة)، وهو مطبوع بمفرده^(٣).

١٩- (كتاب النزول). هذا والذي قبله مطبوعان في مجلد واحد^(٤).

٢٠- (فوائد المزكي تخريج الدارقطني)، مطبوع في مجلد واحد^(٥).

٢١- (جزء في الأحاديث التي خولف فيها مالك في الموطأ).

ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمته الله في كتابه (المعجم المفهرس)^(٦). وذكره ابن خير الاشبيلي رحمته الله في كتابه (فهرسة)^(٧). وذكر صاحب كتاب (الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية) أنه طبع بمكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م^(٨).

٢٢- (الجزء الثالث والعشرون من حديث أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي القاضي، انتقاء أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني). ذكر صاحب كتاب (الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية) أنه طبع بدار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي^(٩).

٢٣- (المستجد من فعل الأجواد). وهو مطبوع^(١٠).

(١) ينظر: المعجم المفهرس لابن حجر، ص ٥٥.

(٢) نشرته مكتبة المنار، الرزقاء - الأردن، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، حققه: إبراهيم محمد العلي، وأحمد فخري الرفاعي.

(٣) نشرته مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ، حققه: عبدالله الغنيمان.

(٤) نشرت بتحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٥) نشرته دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، بعنوان (المزكيات)، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٦) المعجم المفهرس لابن حجر، ص ١٦٠، الرقم (٥٩٣).

(٧) ينظر: فهرسة ابن خير الاشبيلي، ص ١٥٢، الرقم (٢٧٥).

(٨) الإمام أبو الحسن الدارقطني للرحيلي، ص ١٨١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(١٠) طبعته دار سعد، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، حققته: أم عبدالله بنت محروس العسلي.

٢٤- (تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان)، ذكر صاحب كتاب (الإمام الدارقطني وآثاره العلمية) أنه طبع بمطبعة الفاروق الحديثة، القاهرة - مصر، ودار الكتاب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م^(١).

٢٥- (الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح)، وهو مطبوع^(٢).

الثاني: المطبوع بعضها:

١- (الإخوة والأخوات). ذكره الحافظ ابن حجر رحمته الله في (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة)^(٣). وذكر صاحب كتاب (الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية) أنه طبع جزء صغير منه^(٤).

٢- (الأفراد والغرائب)، وهي تقع في مائة جزء، ذكره ابن حجر في (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة)^(٥)، وذكره ابن خير الأشبيلي في (فهرسة)^(٦).

ولم يوجد الآن سوى الجزء الثاني، والثالث، والثالث والثمانين، وهي مطبوعة في ذيل الجزء الثاني من كتاب أطراف الغرائب والأفراد لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي^(٧).

٣- (فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض)، في أحد عشر جزءاً، والموجود منها الجزء الحادي عشر وهو مطبوع في مجلد واحد^(٨).

ب - مصنفاته المفقودة:

ذكر العلماء في مصنفاتهم عدة مؤلفات للإمام الحافظ، ولكنها مفقودة، منها:

(١) ينظر: الإمام أبو الحسن الدارقطني للرحيلي، ص ١٩٧.

(٢) نشرته دار الصميعي، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد.

(٣) المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة، لابن حجر، ص ١٧٧.

(٤) طبع بدار الراجية، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، حققه: د. باسم فيصل الجوابرة. ينظر: الإمام أبو الحسن الدارقطني، ص ١٨٧.

(٥) المعجم المفهرس لابن حجر، ٢٢٨.

(٦) فهرسة ابن خير الأشبيلي، (١/١٩٥).

(٧) طبع بدار التدمرية، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ، صححه: جابر بن عبد الله السريغ.

(٨) نشرته مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١- (المجتبى من السنن المأثورة)^(١).

٢- القراءات^(٢).

٣- الجهر بالبسملة في الصلاة، ذكره الإمام الحافظ الدارقطني رحمته الله نفسه في كتابه (السنن)، فقال: « وروي الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه ومن أزواجه غير من سمينا كتبنا أحاديثهم بذلك في كتاب الجهر بها مفردا ... »^(٣).

٤- (غرائب مالك). ذكره الإمام عبدالرحمن السخاوي رحمته الله في (الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ)^(٤). وذكره السيد الكتاني رحمته الله في (الرسالة المستطرفة) بقوله: « كتاب غرائب مالك - أي: الأحاديث الغرائب التي ليست في الموطأ - للدارقطني قال ابن عبد الهادي: وهو كتاب ضخم »^(٥).
٥- (صلاة التسييح). ذكره الحافظ ابن ناصر الدين^(٦).

٦- (جزء من حدث ونسي). ذكره الحافظ ابن حجر رحمته الله في (المعجم المفهرس)^(٧)، والسيد الكتاني رحمته الله في (الرسالة المستطرفة)^(٨).

(١) الأعلام للزركلي: (٤/٣٦٤).

(٢) قال الخطيب رحمته الله: « فإن له فيها - يعني في القراءات - كتاباً مختصراً موجزاً، جمع الأصول في أبواب عقدها أول الكتاب »، تاريخ بغداد له، (٤٨٨/١٣). وذكره ابن نديم في كتابه (الفهرست). ينظر: الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: إبراهيم رمضان، ص ٥٥.

(٣) سنن الدارقطني، للحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسن عبدالمنعم شليبي، وجمال عبداللطيف، (٢/٨٤)، الرقم (١١٨).

(٤) ينظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، لمحمد بن عبد الرحمن شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، نشره (فرانز روزنثال)، وترجمه (د. صالح أحمد العلي)، ص ١١٣.

(٥) الرسالة المستطرفة، ص ١١٣.

(٦) ينظر: الترجيح لحديث صلاة التسييح، لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمود سعيد ممدوح، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ص ٤٠.

(٧) ينظر: المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة، ص ١٥٧.

(٨) ينظر: الرسالة، ص ٩٠.

٧- الرباعيات للامام الشافعي من تخريج أبي الحسن الدارقطني، ذكره السيد الكتاني في رسالته، وقال: « وهي الجزء الرابع والثامن من فوائد أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي وهي جزء ضخمة وقد تكون في جزئين »^(١).

٨- فوائد أبي سعد الإسماعيلي تخريج الدارقطني، ذكره الحافظ ابن حجر رحمته الله في (المعجم المفسر)^(٢).

٩- (تصنيف المحدثين)، ذكره ابن خير الأشبيلي في (فهرسة)^(٣).

١٠- (الاستدراكات)، ذكره ابن خير الأشبيلي في (فهرسة)^(٤).

١١- (المذبج)، ذكره ابن خير الأشبيلي في (فهرسة)^(٥).

١٢- (أسماء المدلسين)، ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه (طبقات المدلسين) بقوله: « وقد أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف من القدماء الحسين بن علي الكراييسي صاحب الامام الاعظم الشافعي ثم النسائي ثم الدارقطني »^(٦).

هذا ما اطلعنا عليه، ولا يعني اقتصار جميع مؤلفات الإمام الحافظ في ذلك، ولا حصر كل آثاره فيه.

* * *

(١) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٢) ينظر: المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة، ص ٢٩٦.

(٣) ينظر: فهرسة، ص ١٨ في المقدمة و ص ١٧٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٦) طبقات المدلسين لابن حجر، ص ١٤.

المبحث الرابع: تعريف موجز بكتاب (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) وراويه

المطلب الأول: تعريف بكتاب العلل الواردة

أولاً: أهمية الكتاب خلال ثناء العلماء عليه:

أثنى كثير من علماء الحديث على كتاب العلل للدارقطني^(١)، منهم:

١- الإمام أبو عمرو ابن الصلاح: في معرض كلامه عما يحتاج إليه صاحب الحديث من المصنفات في علوم الحديث المختلفة قال: « ومن كتب علة الحديث، ومن أجودها كتاب العلل عن أحمد بن حنبل، وكتاب العلل عن الدارقطني »^(٢).

٢- أبو عبد الله فتوح الحميدي (ت ٤٨٨هـ): نقل الحافظ الذهبي في ترجمته عن ابن طرخان - رحمهم الله - قوله: « سمعت الحميدي يقول: ثلاثة كتب من علوم الحديث يجب الاهتمام بها؛ كتاب العلل وأحسن ما وضع فيها كتاب الدارقطني، وكتاب المؤلف والمختلف وأحسن ما وضع فيه الإكمال للأمير ابن ماکولا، وكتاب وفيات المشايخ، وليس فيه كتاب »^(٣).

٣- الحافظ شمس الدين الذهبي: قال في ترجمة الإمام الدارقطني - رحمهما الله - : « وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له فإنك تندعش ويطول تعجبك »^(٤).

٤- الحافظ ابن كثير رحمته الله : عند كلامه عن العلل وأشهر ما صنف فيها، قال: « وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجل كتاب، بل أجل ما رأيته وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مشواه »^(٥).

(١) ينظر: نظرية العلة عند المحدثين، رضا أحمد صمدي، كتاب منشور على النت بتاريخ (٨/١٤٢٦هـ)، موقع مكتبة صيد الفوائد، على الرابط التالي: (https://saaid.net/book/open).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٢٥١.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي، (٤/١٢٢٠)، الرقم (١٠٤١).

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/٩٩٣ - ٩٩٤)، الرقم (٩٢٥).

(٥) اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص ١٩٨.

٥- الإمام العلامة البلقيني رحمته الله قال: « أجل كتاب صنف في المعلل كتاب ابن المديني وابن أبي حاتم، والخلال، وأجمعها كتاب الدارقطني »^(١).

٦- العلامة عبدالرحمن السخاوي رحمته الله خلال ذكره أهم المصنفات في علل الحديث قال: « (و) [العلل] لأبي الحسن (الدارقطني)، وهو على المسانيد مع أنه أجمعها »^(٢).

ومن وجوه اعتناء العلماء بكتاب علل الدارقطني أنهم استخرجوا منه مباحث نفيسة، وأفردوا كل مبحث بمصنف في فن^(٣)، فمنها:

أفرد الحافظ ابن حجر رحمته الله كلاً من (المقلوب) و(المدرج) و(الموقوف) و(المضطرب) بمؤلف أخذه وانتقاه من كتاب (العلل)^(٤).

ثانياً: كيفية تأليف الكتاب:

إن كيفية تأليف الكتاب أثارت لدى العلماء تساؤلات واستفسارات، نحاول توضيحها خلال الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: إشكال وردّه: هل استخرج الإمام الحافظ كتاب العلل من كتاب يعقوب بن شيبه؟ ذكر العلامة السخاوي أنّ الحافظ أبا الفضل بن طاهر نقل في كتاب (فوائد الرحلة) له قول الإمام أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي: « إن كتاب (العلل) الذي خرج الدارقطني إنما استخرجه من كتاب يعقوب بن شيبه، واستدل له بعدم وجود مسند ابن عباس فيهما »^(٥).

ويمكن الردّ على هذا الزعم بما يأتي:

(١) محاسن الاصطلاح للبلقيني، ص ٢١٠.

(٢) فتح المغيث للسخاوي، (٣/ ٣٣٣).

(٣) ينظر: الإمام أبو الحسن الدارقطني للرحيلي، ص ٢٠٨ و ٢٠٩.

(٤) قال السخاوي: « وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب ما له لقب خاص؛ كالمقلوب، والمدرج، والموقوف، فجعل كلا منها في تصنيف مفرد، وجعل العلل المجردة في تصنيف مستقل ». فتح المغيث، (٣/ ٣٣٥).

فالمقلوب منها سماه (جلاء القلوب في معرفة المقلوب). وقال أيضاً: « ولمضطرب المتن والسند أمثلة كثيرة، فالذي في السند - وهو الأكثر - يؤخذ من (العلل) للدارقطني، ومما التقطه شيخنا منها مع زوائد وسماه (المقترّب في بيان المضطرب) ». ينظر: المصدر نفسه، (٢/ ٧٠).

(٥) فتح المغيث للسخاوي، (٣/ ٣٣٤).

- ١- إنَّ الإمام الدارقطني يذكر كثيراً من أحاديث ابن عباس رضي الله عنهما في ثنايا الكتاب، كما في الأسئلة الآتية: (١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢) من مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه .
- (٨٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢) من مسند عمر رضي الله عنه .
- (٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥) من مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
- (٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨) من مسند عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه .
- (٥٨٣) من مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .
- (٩٤٢) من مسند أبي طلحة رضي الله عنه .
- (١١٧١) من مسند أبي رافع رضي الله عنه .
- (١٢٠٣) من مسند معاوية رضي الله عنه .
- (١٣٣٦، ١٦٦٢، ١٦٦٣) من مسند أبي هريرة رضي الله عنه .

وهذه ثلاثة وثلاثون (٣٣) سؤالاً - عدا ما ذكره ضمن أسئلة أخرى - مما يعادل مسنداً من أوسط الأسانيد التي ذكرها الإمام الدارقطني بعلمها.

- ٢- تعقّب الحافظ ابن حجر قول الإمام أبي الفتح نصر بن إبراهيم - رحمهما الله - بأمور:
- أ - إن القول بأن الحافظ أبا الحسن الدارقطني رحمته الله استخرج عله من علل يعقوب بن شيبة ليس على عمومه، نعم قد استخرج بعضاً منه، وهذا أمر معروف من العلماء؛ حيث أخذوا من شيوخهم ومن العلماء الذين سبقوهم.
- ب - والدليل على أن أخذ الدارقطني من يعقوب - رحمهما الله - ليس على عمومه أنه يذكر كثيراً من اختلاف الأسانيد عن شيوخه أو شيوخ شيوخه الذين لم يدركهم يعقوب أصلاً، ويذكر كثيراً منها بأسانيد^(١).

الفقرة الثانية: تساؤل آخر: هل أملى الإمام الحافظ كتابه إملاء أم كتبه تصنيفاً؟

أكد راوي العلل أبو بكر البرقاني رحمته الله أن أبا الحسن الدارقطني رحمته الله أملى عليه العلل من حفظه، كما روى عنه الحافظ الخطيب رحمته الله: « سألت البرقاني، قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملئ عليك العلل من حفظه؟ فقال: نعم ». إذاً كيف أُلّف الكتاب؟

(١) ينظر: فتح المغيبي للسخاوي، (٣/ ٣٢٤ - ٣٢٥).

استفسر لنا الخطيب رحمته الله ، ثم بين لنا حقيقة الأمر - كما قصه له البرقاني بأن الشيخ أبا منصور الكرجي^(١) أراد جمع مسند معلل، فعرض أبو منصور الأحاديث الأصول على الإمام الدارقطني، وهو يعين له المعلل منها، ثم كان أبو منصور يدفعها إلى الوراقين، فيكتبون له كل حديث في رقعة.

وكان البرقاني رحمته الله يتناول الأحاديث، فيعرضها على الإمام الدارقطني رحمته الله ويطلب منه التعليق عليها، فينظر فيها أبو الحسن رحمته الله ، ثم يملئ عليه الكلام على كل حديث من حفظه، فيقول مثلاً: « حديث الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث » ثم يقوم البرقاني رحمته الله بنقل كلامه وكتابته في رقعة مفردة عن أحاديث مسند أبي منصور، ثم يعرض البرقاني على الإمام الدارقطني أن يؤكد له صحة ما في المكتوب من الأحاديث الأصول قائلاً: « لم تنظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث؟ ». وهو يؤكد له بأنه حافظ لها، فيقول: « أتذكر ما في حفطي بنظري؟ »^(٢).

إلى هنا نفهم أن أبا منصور رحمته الله كتب بواسطة الوراقين الأحاديث معللة في الرقاع، وأن البرقاني رحمته الله نقل ما أملى عليه شيخه الدارقطني رحمته الله من العلل على كل حديث في الرقاع مفردة عن مسند أبي منصور.

الفقرة الثالثة: كيف رتب كتاب العلل؟

ذهب العلامة السخاوي رحمته الله إلى أن البرقاني ألفه ورتبه مستقلاً بذلك الأمر، ثم نسبه إلى شيخه الدارقطني رحمته الله، قائلاً: « فلما مات الدارقطني وجد البرقاني قمطره امتلأ من صكوك تلك الأجوبة، فاستخرجها وجمعها في تأليف نسبه لشيخه »^(٣).

فإذا كان الأمر كذلك، أفصح نسبة الكتاب إلى الإمام الحافظ الدارقطني؟ أم الأصح أن يقال

سؤالات البرقاني للدارقطني؟

(١) هو أبو منصور إبراهيم بن الحسين بن حكمان الصيرفي، المعروف بابن الكرجي. روى عن أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار، وأبي بكر الشافعي، وأبي علي ابن الصواف. قال الإمام البرقاني: « ولم أر مثل أبي منصور، صحبته نحواً من عشرين سنة أدام فيها الصيام، قال: وكان وقت العتمة كل ليلة يصلي أربع ركعات، يقرأ فيها سبع القرآن كل ركعة جزءاً ». مات قبل الإمام الدارقطني بسنين كثيرة رحمهما الله تعالى.

ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٦/٥٦٧ - ٥٦٨)، الرقم (٣٤٢).

(٢) المصدر نفسه، (٦/٥٦٧)، وكذلك (١٣/٤٩١).

(٣) فتح المغيث للسخاوي، (٣/٣٣٣).

يمكن أن يجاب على هذا الإشكال من وجهين:

الأول: إن كان المجيب عن السؤالات كلها هو إمام واحد، حينئذ تصح نسبة العلل إليه، كما هو شأن كتاب (العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد بن حنبل برواياته المختلفة.

الثاني: إن ما رواه الحافظ الخطيب عن البرقاني - رحمهما الله - يدل على أمر آخر، وهو أنه لما مات أبو منصور كان العلل في الرقاع، فقال لأبي الحسن رحمته :

« إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء وأرتبها على المسند »، فأذن له الشيخ بذلك في حياته، فبدأ التلميذ الفطن بالكتابة، ولكنه لم يستقل بالأمر، بل قرأها من كتابه المؤلف على شيخه في حياته، ثم بعد أن أقر على الكتاب نقلها الناس من النسخة التي عليها إقرار الشيخ. قال البرقاني: « فأذن لي في ذلك، وقرأتها عليه من كتابي، ونقلها الناس من نسختي »^(١).

وأكثر من ذلك أوضح الحافظ الخطيب رحمته الحقيقة بأنصح مما سبق، حيث يقول عند ترجمة أبي منصور: إبراهيم بن الحسين الصيرفي المعروف بابن الكرجي:

« أراد أن يصنّف مسندا معللا، فكان أبو الحسن الدارقطني يحضر عنده في كل أسبوع يوما، ويصلح الأحاديث في أصوله، وينقلها شيخنا أبو بكر البرقاني، وكان إذ ذاك يورق له ويملي عليه أبو الحسن علل الأحاديث، حتى خرج من ذلك شيئا كثيرا، وتوفي أبو منصور قبل استتمامه، فنقل البرقاني كلام الدارقطني ورتبه على المسند، وقرأه على أبي الحسن وسمعه الناس بقراءته، فهو كتاب العلل الذي دونه الناس عن الدارقطني »^(٢).

الثالث: أن غالب أئمة الحديث الذين ترجموا للإمام الدارقطني رحمته في التراجم والطبقات والتواريخ أثبتوا له كتاب العلل ضمن مؤلفاته، وأثنوا عليه وعلى مؤلفه كما ذكرنا نماذج منها آنفاً^(٣). وبذلك تصح نسبة الكتاب إلى الإمام الدارقطني، والله أعلم.

(١) تاريخ بغداد للخطيب، (١٣/ ٤٩١).

(٢) المصدر نفسه، (٦/ ٥٦٧).

(٣) ينظر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، العدد (١١٧)، السنة (٣٤)، ١٤٢٢هـ بحث تحت عنوان (طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى)، د. دخيل بن صالح اللحيان.

ثالثاً: منهجه في كتابه:

أ - طريقة ترتيبه: سلك الإمام الحافظ الدارقطني رحمته الله في ترتيب كتابه طريقة كتب المسانيد المعروفة، أي: على مسانيد الصحابة رضي الله عنهم، بدءاً بالرجال، مقدماً العشرة المبشرين بالجنة، ثم غيرهم، وانتهاءً بالنساء^(١). ورتب أحاديث المكثرين من الصحابة على تراجم رواة التابعين، فجعل مرويات كل واحد منهم على حدة.

أما بالنسبة لترتيب كلام الدارقطني في التعليل، فغالباً كما يأتي:

أ) قد يبدأ بذكر ما يؤيد الرواية التي وردت في السؤال الموجه إليه.

ب) ثم يذكر أوجه اختلاف الرواة إرسالاً ورفعاً ووقفاً.

ج) ثم قد بين وجه الصواب منها.

سيقت متون أحاديث الكتاب في السؤال باختصار، بلفظها، أو بما يدل على موضوعها غالباً، وقليلاً ما يذكر ألفاظ المتون، وذلك عند الكلام على اختلاف ألفاظها عند الرواة؛ لبيان وجه الاختلاف والراجع منها.

ب - طريقته في تخريج الأحاديث: إنه غالباً يخرج الأحاديث، كما يأتي:

١- يعزو الأحاديث إلى رواتها، دون ذكر دوواين الأئمة إلا نادراً.

٢- يرتبها بحسب الراوي الأعلى.

٣- في بعض الأحيان يذكر الحديث بإسناده^(٢).

ج - طريقته في تعليل الأحاديث، وعرض العلل وتوضيحها:

١- إن الإمام الحافظ رحمته الله - كما سبق - كان على منهج المتقدمين في تعليل الأحاديث.

٢- وإن أصل الكتاب مكون من أسئلة حول أحاديث وجهت إلى الدارقطني، صدرت بـ(سئل)،

وهو يجيب عنها بما فتح الله عليه مباشرة مصدراً بـ(فقال)، والجواب قد يكون بإيجاز، وقد يطول

بحسب ما يقتضيه المقام^(٣).

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) ينظر: مجلة الجامعة الإسلامية، العدد(١١٧)، السنة (٣٤)، ١٤٢٢هـ، (طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى)،

د. دخيل اللحيان.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب العلل الواردة بقلم د. محفوظ الرحمن السلفي، ص٦٧.

٢- طريقة أجوبته متنوعة، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية^(١):

- أ. يذكر غالباً الراوي الذي عليه اختلاف الإسناد، ثم يذكر أوجه الخلاف في ذلك.
- ب. قد يذكر الرواة بحسب أحوالهم: موافقة بعضهم مع بعض في الرواية، أو المخالفة.
- ج. تعاليله غالباً مؤسسه على الاختلاف بين الراوي وبين الحفاظ الثقات المتقين، ثم يذكر ما هو الصائب من الروايات.
- د. قد لا يذكر ما هو الصائب من الروايات لغموض العلة؛ ولكنه يذكر الروايات الخاطئة مع بيان عللها.

هـ. وقد يذكر الاضطراب عن شخص واحد في روايته من بين الروايات.
و. يعتمد على جمع الطرق والموازنة بين الروايات ومقارنة بعضها ببعض للكشف عن العلة، كما هو منهج المحدثين.

٣- غالباً يذكر الطرق المعلقة للحديث فقط، دون الأسانيد الصحيحة، وأحياناً يذكرها؛ وعليه فإن إيراد الحديث في الكتاب لا يعني كونه ضعيفاً - وإن كانت كتب العلل من مظان الأحاديث المعلقة - ولكن يعني أن ذلك الطريق معل.

٢- يذكر الآثار الكثيرة أيضاً: كما في السؤال المرقم (١٢ و ١٣).

٣- يذكر فيه الحديث المعل، وقد يذكر فيه ما ليس داخلاً ضمن المعل اصطلاحاً، كما قال الذهبي: « فإن كانت العلة غير مؤثرة، بأن يرويه الثبت على وجهه، ويخالفه وإه فليس بمعلول. وقد ساق الدارقطني كثيراً من هذا النمط في كتاب (العلل) فلم يصب، لأن الحكم للثبت. فإن كان الثبت أرسله مثلاً والواهي وصله، فلا عبرة بوصله لأمرين: لضعف راويه، ولأنه معلول بإرسال الثبت له»^(٢).

وقد يصرح بكونه ليس معللاً، بقوله: « ولا علة له » كما في السؤال الثاني^(٣).

- ٤- يعرض طرق الحديث على مختلف وجوهه غالباً، ثم يسرد ما بلغه من تلك الطرق بإسناده.
- ٥- قد يذكر حال بعض الرواة بإيجاز جرحاً أو تعديلاً.

(١) المصدر نفسه.

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، ص ٥٢.

(٣) ينظر: العلل الوارده، (١/١٦٢)، الرقم (٢).

- ٦- وقد بين علة بعض الوجوه اختصاراً، وقد يرجح طريقاً على آخر.
- ٦- وكثيراً ما بين ما وقع فيه الراوي في روايته من الوهم وغيره.
- ٧- أحياناً يذكر الحديث وما فيه من علة اختصاراً، وأحياناً يطول فيه.
- ٨- وقد بين كنية الراوي أو لقبه أو ما يعرف به من النعوت إذا احتاج الأمر إلى ذلك، كما قال في (عثمان بن المغيرة): « ويكنى أبا المغيرة، وهو عثمان بن أبي زرعة، وهو عثمان الأعشى »^(١).
- ٩- الغالب على كتاب العلل عموماً هو بيان ما وقع في الحديث من الاختلاف:
- أ - إما في الإسناد، كرفعه ووقفه، ووصله وإرساله، وغيرها.
- ب - وإما في المتن، كاختصاره، أو الإدراج فيه، أو تغيير بالمعنى، وغيرها^(٢).
- ١٠- إنَّ الشذوذ في رواية الحديث هو السبب الأوفر تواجداً في الكتاب^(٣).
- ١١- قد يذكر للحديث علة واحدة، وقد يذكر له أكثر من علة.
- ١٢- زيادة الثقة مقبولة عنده، كما قال في السؤال (٤) بالتلميح: فقال: « وقول سليم بن حيان فيه أصح لأنه ثقة، وزاد فيه عمر، وزيادته مقبولة »^(٤).
- وقال في السؤال (٣٠١) بصريح العبارة: « وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديث، وربما وصله عن جابر، لأن جماعة من الثقات حفظوه، عن أبيه، عن جابر. والحكم يوجب أن يكون القول قولهم، لأنهم زادوا وهم ثقات، وزيادة الثقة مقبولة »^(٥).
- ولكن ليس هذا على إطلاقه، بل يشترط لقبول زيادة الثقة أن يكون من الحفاظ كما قال في معرض كلامه عن (حديث عبد الرحمن بن عوف، عن أبي بكر الصديق: ثلاث وددت أني سألت رسول الله ﷺ عنها...) قال: « فيشبه أن يكون سعيد بن عفير ضبطه عن علوان؛ لأنه زاد فيه رجلاً، وكان سعيد بن عفير من الحفاظ الثقات »^(٦).

(١) المصدر نفسه، (١/١٧٦)، الرقم (٨).

(٢) ينظر: جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث، د. علي عبد الله شديد الصياح، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بحث مقدم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية في السنة والسيره النبوية، ١٤٢٥هـ ص ٨.

(٣) ينظر: علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية، لوصي الله بن محمد عباس، ص ٧٩.

(٤) المصدر نفسه، (١/١٦٦)، الرقم (٤).

(٥) المصدر نفسه، (٣/٩٧)، الرقم (٣٠١).

(٦) المصدر نفسه، (١/١٨٢)، الرقم (٩).

المطلب الثاني: ترجمة موجزة براوي كتاب العلل الإمام البرقاني رحمته الله

١- اسمه، وكنيته، ونسبته، وولادته، ووفاته:

الإمام البرقاني: هو أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي المعروف بالبرقاني نسبة إلى قرية من قرى (كاث) بنواحي خوارزم^(١). كنيته: أبو بكر. ولد سنة ست وثلاثين وثلاث مائة (٣٣٦هـ). وتوفي سنة خمس وعشرين وأربع مائة (٤٢٥هـ) رحمه الله تعالى^(٢).

٢- شيوخه وتلاميذه:

روى عن شيوخ كثيرين بأمصا مختلفة، منهم: أبو العباس بن حمدان بخوارزم، وأبو علي بن الصواف وأبي بكر بن الهيثم ببغداد، وأبو بكر الإسماعيلي بجران، ومحمد بن عبد الله بن خميرويه بهرة، وأبو عمرو بن حمدان بنيسابور، وأبو بكر بن أبي الحديد بدمشق، وعبد الغني الأزدي وابن النحاس بمصر، وغيرهم.

وروى عنه أئمة كثيرون، منهم: أبو عبد الله السوري، وأبو بكر البيهقي، والخطيب البغدادي، وأبو إسحاق الشيرازي الفقيه، وأبو طاهر الكرخي، وآخرون.

٣- مكانته وبعض صفاته: وصفه تلميذه الخطيب البغدادي رحمته الله بأوصاف جامعة، منها:

أ - التثبت والإتقان^(٣).

ب - الإمام بمختلف فنون العلم^(٤).

ج - الفهم والبصيرة^(٥).

(١) قال الإمام السمعاني: « هذه النسبة الى قرية من قرى كاث بنواحي خوارزم وخربت أكثرها وصارت مزرعة، والمشهور بهذه النسبة أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني ... ». الأنساب له، (١٥٦/٢).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٣٠/٦)، الرقم (٢٥١٥). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/١٠٧٥)، الرقم (٩٨٠). وسير أعلام النبلاء له، (١٧/٤٦٤ - ٤٦٨).

(٣) قال فيه: « كان ثقة، ورعاً، متقناً، مثبِتاً فهماً، لم نر في شيوخنا أثبت منه ». تاريخ بغداد، (٢٧/٦).

(٤) قال فيه: « حافظاً للقرآن، عارفاً بالفقه، له حظ من علم العربية، كثير الحديث ». تاريخ بغداد، (٢٧/٦).

(٥) قال فيه: « حسن الفهم له، والبصيرة فيه ». المصدر نفسه.

د - الورع والعبادة^(١).

هـ - الرسوخ في التصنيف، والعكوف على الكتابة إلى نهاية عمره^(٢).

و - الحرص على العلم، والهمة العالية في الحصول عليه، والولوع به^(٣).

ونقل الحافظ الخطيب عن (أبي القاسم الأزهري) قوله: « البرقاني إمامٌ، وإذا مات ذهب هذا الشأن، يعني الحديث »^(٤).

ونقل الحافظ الذهبي عن (أبي الوليد البلجي) قوله فيه: « هو ثقة، حافظ »^(٥).

* * *

(١) نقل عن (محمد بن يحيى الكرمانى الفقيه) قوله: « ما رأيت في أصحاب الحديث أكثر عبادة من البرقاني ». المصدر نفسه.

(٢) قال فيه: « وصنف مسنداً ضمنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم، وجمع حديث سفيان الثوري، وشعبة، وأيوب، وعبيد الله بن عمر، وعبد الملك بن عمير، وبيان بن بشر، ومطر الوراق، وغيرهم من الشيوخ. ولم يقطع التصنيف إلى حين وفاته، ومات وهو يجمع حديث مسعر ». المصدر نفسه.

(٣) قال فيه: « وكان حريصاً على العلم منصرف الهمّة إليه، وسمّعته يوماً يقول لرجل من الفقهاء معروف بالصلاح وقد حضر عنده: ادع الله أن ينزع شهوة الحديث من قلبي، فإن حبه قد غلب علي فليس لي اهتمام في الليل والنهار إلا به ». المصدر نفسه، ص ٢٨.

وقال الحافظ الذهبي: « ومن همته أنه سمع من تلميذه أبي بكر الخطيب، وحدث عنه في حياته، وقد سمعنا المصافحة له في مجلد بإسناد عال ». سير أعلام النبلاء له، (٤٦٧/١٧).

(٤) تاريخ بغداد للخطيب، (٢٨/٦).

(٥) تذكرة الحفاظ للذهبي، (٣/١٠٧٥)، الرقم (٩٨٠).

المبحث الخامس: تعريف موجز بالمفردات: (النماذج، المسانيد، الخلفاء، الراشدين)

المطلب الأول: تعريف (النماذج)

١- في اللغة:

كلمة (النماذج) جمع (النموذج)، وهي بفتح النون والذال، وضمّ الميم تعريب (نموذ) (١) أو (نمونه) (٢)، وكل منهما كلمة فارسية، تعني: « مثل الشيء، أي الصورة التي تتخذ على مثال صورة الشيء ليعرف منه حاله » (٣).

٢- فيما يتعلق بموضوعنا:

نعني بـ(النماذج) الأحاديث التي اتخذناها عينات لإجراء دراستنا عليها، وهي - كما بيّنا في فصل (منهجي في اختيار الأحاديث) وفي (نتائج الدراسة) - ثمانون (٨٠) سؤالاً، وتكررت ثمانية (٨) منها في مواضعها فحذفناها، فصارت اثنين وسبعين (٧٢) حديثاً.

* * *

المطلب الثاني: تعريف (المسانيد)

١- في اللغة:

كلمة (المسانيد) جمع (مُسْنَد)، اسم مفعول مأخوذ من (سَنَد)، والسَّنَد: هو ما ارتفع من الأرض في قُبُل جبل أو واد، وكل شيء أسندت إليه شيئاً آخر فهو (مُسْنَد) (٤).

٢- في الاصطلاح:

استعمل أهل الحديث كلمة (المُسْنَد) بمعنيين، وهما:

١- نعت للحديث: فيه ثلاثة أقوال (٥)، وهي:

(١) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي (ت ٦١٠هـ)، مكتبة أسامة بن زيد، حلب - سورية، ط١، ١٩٧٩م، تحقيق: محمود فخور، و عبد الحميد مختار، (٣٢٨/٢).

(٢) قال الزبيدي: « والعوام يقولون: نمونه ». تاج العروس للزبيدي، (٦/٢٤٩ - ٢٥٠). وكلمة (نمونه) كوردية أيضاً. (٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: كتاب العين للخليل، (٢/٢٨٣).

(٥) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٤٢ و ٤٣.

أ. هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، أي: سواء رفع إلى النبي ﷺ، أو إلى غيره، ويستعمل غالباً فيما هو مرفوع إلى النبي ﷺ .

ب. هو ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة، سواء كان متصلاً، أو منقطعاً.

ج. هو ما رفع إلى النبي ﷺ متصلاً.

٢- نعت للكتاب الحديثي: هو كل كتاب حديثي يجمع فيه مسند كل صحابي على حدة، فمنهم من رتبته على سوابقهم، ومنهم من رتبته على حروف المعجم.

والجامع بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: هو أن المُسند يرفع الخبر إلى قائله، أو هو مأخوذ من قولهم « فلان سند » أي: معتمد. فسمي الإخبار عن طريق المتن مُسنداً لاعتماد النقاد في الصحة والضعف عليه^(١).

والمقصود هنا هو المعنى الثاني؛ لأن كتاب العلل للإمام الحافظ جمع فيه مسند كل صحابي على حدة، والأحاديث فيه مرتبة على سوابقهم، بدءاً بالخلفاء الراشدين.

* * *

المطلب الثالث: تعريف (الخلفاء)

١- في اللغة:

كلمة (الخلفاء) جمع (خليفة)، وهي مأخوذة من مادة (خلف)، وتقدم توضيح معانيها اللغوية بمختلف اشتقاقاتها في بيان معنى (المخالفة)^(٢).

و(الخليفة) بمعنى (الخَلَفَ)، وهما كما قال الخليل: « بمنزلة مال يذهب فيُخَلِفُ الله خَلْفًا، ووالد يموت فيكون ابنه (خَلْفًا) له، أي (خليفة) فيقوم مقامه »^(٣).

٢- في الاصطلاح:

وردت كلمة (الخليفة) في اصطلاح الشرع بمعنيين متقاربين، وهما:

الأول: الخليفة في الأرض: كما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة: ٣٠). من قولهم: « خلف فلانٌ فلانًا في هذا الأمر؛ إذا قام مقامه فيه بعده ».

(١) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين الزركشي، (٢/٤٢٣)، النوع الرابع: المسند.

(٢) راجع الصفحة: ٤٧ وما بعدها.

(٣) كتاب العين للخليل، (١/٤٣٦)، باب الخاء.

ويفسره قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ (يونس: ١٤)، أي: أبدلكم الله منهم، فجعلكم خلفاء بعدهم. وخلافة آدم ﷺ وبنيه فيها أقوال^(١):

أ - أبدلهم الله تعالى من الجن، يخلفونهم في الأرض فيسكنونها ويعمرونها.
ب - جعل بني آدم خلفاً يخلف بعضهم بعضاً، أولاً يخلفون أباهم آدم، ثم يخلف كل قرن منهم القرن الذي سلف قبله.

ج - جعل الله آدم خليفة بأمره يحكم بحكمه ويعمل بطاعته^(٢).

الثاني: خليفة رسول الله ﷺ: هو السلطان الأعظم الذي يخلف رسول الله ﷺ على أمته بعد موته في القيام بالأمر مقامه من الحكم بما أنزل الله تعالى، وإمامة الصلاة، وغيرهما.
قال ابن جرير: « قيل للسلطان الأعظم: خليفة، لأنه خلف الذي كان قبله، فقام بالأمر مقامه، فكان منه خَلَفًا »^(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والمراد بالخليفة أنه خلف من كان قبله من الخلق ... كما كان أبو بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ لأنه خلفه على أمته بعد موته، وكما كان النبي ﷺ إذا سافر لحج أو عمرة أو غزوة يستخلف على المدينة من يكون خليفة له مدة معينة ... »^(٤).

* * *

(١) ينظر: تفسير الطبري، (٤٧٦/١ - ٤٨٠)، تفسير سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وقد ظن بعض الفاتلين الغالطين كابن عربي أن (الخليفة) هو الخليفة عن الله مثل نائب الله ... وقد أخذوا من الفلاسفة قولهم: الانسان هو العالم الصغير وهذا قريب، وضموا إليه أن الله هو العالم الكبير بناء على أصلهم الكفري في وحدة الوجود ... والله لا يجوز له خليفة، ولهذا لما قالوا لأبي بكر: يا خليفة الله، قال: (لست بخليفة الله، ولكني خليفة رسول الله ﷺ حسي ذلك)، بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره، قال النبي ﷺ: (اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل ...)؛ وذلك لأن الله حي، شهيد، مهيمن، قيوم، رقيب، حفيظ، غني عن العالين، ليس له شريك، ولا ظهير، ولا يشفع أحد عنده الا بإذنه. والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف بموت، أو غيبة، ويكون حاجة المستخلف إلى الاستخلاف ».

الخلافة والملك، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: حماد سلامة، ص ٥٢ و ٥٣.

(٣) تفسير الطبري، (٤٧٧/١).

(٤) الخلافة والملك، ص ٥١.

المطلب الرابع: تعريف (الراشدين)

١- في اللغة:

كلمة (الراشدين) مفردها (الراشد)، مأخوذة من (الرشد)، وهو نقيض الغي والضلال. والراشد: من أصاب وجه الأمر والطريق^(١).

٢- في الاصطلاح:

وردت كلمة (الراشدين) في اصطلاح الشرع بمعنيين:

الأول: معنى عام، وهو ما ورد في القرآن، قال تعالى: ﴿... وَلَئِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي

قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ (الحجرات: ٧). قال ابن جرير في

تفسير قوله ﷺ (الراشدون): « السالكون طريق الحق »^(٢).

الثاني: معنى خاص: وهو ما ورد في السنة وأقوال الأئمة:

روى ابن ماجه بسنده عن (عرباض بن سارية) أنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ ذات يوم، فوعظنا موعظة بليغة، وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقبل يا رسول الله: وعظتنا موعظة مودع، فاعهد إلينا بعهد، فقال: « عليكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبدا حبشيا، وسترون من بعدي اختلافا شديدا، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم والأموال المحدثات، فإن كل بدعة ضلالة »^(٣).

قال ابن دقيق العيد في (الخلفاء الراشدين): « يعني الذين شملهم الهدى، وهم الأربعة بالإجماع: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم أجمعين »^(٤).

وقال في النهاية: « ويريد بالراشدين أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً ﷺ، وإن كان عاما في كل من سار سيرتهم من الأئمة »^(٥).

والمراد بها هنا المعنى الخاص، لأننا اخترنا نماذج من الأحاديث الواردة في مسانيدهم.

(١) ينظر: كتاب العين للخليل، (١١٩/٢) باب الراء.

(٢) تفسير الطبري، (٣٥٥/٢١)، تفسير سورة الحجرات، الآية: ٧.

(٣) السنن لابن ماجه، أبواب السنة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، ص ٤٩، الرقم (٤٢).

(٤) شرح الأربعين حديثا النووي، لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، ط ٦، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، الحديث الثامن والعشرون، ص ٩٧.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ص ٣٥٩.

القسم الثاني:

الدراسة التطبيقية

أجناس العلل في كتاب علل الدارقطني

تمهيد

إن المقصود بهذه الدراسة - كما يدل عليه عنوان الرسالة - هو تشخيص العلة، ثمّ تحديد جنسها؛ وليس المقصود بها تخريج الأحاديث التي وردت واختيرت للدراسة أو تصحيحها.

وإن ورود هذه الأحاديث ضمن هذه الدراسة، أو في كتاب (العلل الواردة) خاصة، وفي كتب العلل العامة لا يدل على تصحيح أو تضعيف أصلها ومنتها، بل يعني أن طريقة معينة للحديث أو طرقاً خاصة له هي مقصودة بالدراسة، ثم هي إما مُعلّة، أو أثبتت الدراسة أنها غير معلّة.

وإننا نحاول - بإذن الله تعالى - بيان موضع متن الحديث في دواوين السنة المعتبرة إجمالاً - إن لم يوضح في كتاب (العلل الواردة) - كي يكون الدارس على علم بحال أصله.

وطريقتنا إلى ذلك هي ما أوضحناها في منهجنا في تخريج الأحاديث خلال بيان ذلك في قسم الدراسة النظرية.

الفصل الأول

أجناس العلل التي تدور حول الإسناد

المبحث الأول : ما يتعلق بإبطال السماع أو نفيه

المطلب الأول: الإرسال^(١)

١- ج حديث « هذا أوردني الموارد »

(سؤال: ٢) حديث عمر، عن أبي بكر رضي الله عنه، وقوله - إشارة إلى لسانه - : « هذا أوردني

الموارد»^{(٢)(٣)}.

(١) الإرسال: هو ما يكون السقط فيه من آخر السند. ففي الحديث بعد التابعي؛ كأن يقول التابعي: قال النبي صلى الله عليه وسلم.

ينظر: نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر، ص ٨٢. ونزهة النظر له أيضاً، ص ٢١٩.

(٢) هذا الأثر أخرجه مالك، ونصه: « أن عمر بن الخطاب دخل على أبي بكر الصديق وهو يجبذ لسانه. فقال له

عمر: مه. غفر الله لك! فقال أبو بكر: إن هذا أوردني الموارد ».

موطأ الإمام مالك، لمالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ)، مؤسسة زايد بن سلطان، أبو ظبي، الإمارات، ط ١، ١٤٢٥هـ -

٢٠٠٤م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، كتاب الجامع، ما جاء فيما يخاف من اللسان، (١٤٣٨/٥)، الرقم (٣٦٢١).

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (زيد بن أسلم)، واختلف عنه:

١- رواه عبد الصمد بن عبد الوارث عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر

اطلع على أبي بكر وهو أخذ بلسانه، قال: هذا أوردني الموارد، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: « كل عضو يشكو إلى

الله اللسان على حدته ». أخرجه بهذا الإسناد أبو يعلى في مسنده.

ينظر: مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، ط ٢،

١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: حسين سليم أسد، (١/ ٣٥ و ٣٦)، مسند الصديق، الرقم (٥).

والبيهقي في (شعب الإيمان).

ينظر: الجامع لشعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية،

ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، (٧/ ٢٤ - ٢٥)، فضل السكوت عن كل ما لا يعنيه، الرقم (٤٥٩٦).

قال الإمام الحافظ: « ووهم فيه [عبد الصمد] على الدراوردي؛ والصواب عنه، عن زيد بن أسلم، عن أبيه؛ أن

عمر اطلع على أبي بكر، وهو أخذ بلسانه، فقال: هذا أوردني الموارد. وقال الدراوردي: عن زيد بن أسلم؛ أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: كل عضو يشكو ». العلل الواردة له، (١/ ١٦٠).

٢- رواه (هشام بن سعد، ومحمد بن عجلان، وغيرهما) عن زيد بن أسلم، عن أبيه أن عمر دخل على أبي بكر،

نحو قول الدراوردي، ولم يذكر المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ولا مسنداً.

أخرجه بهذا الإسناد عن (محمد بن عجلان) ابن أبي شيبة في مصنفه.

التعليق: بين الإمام الحافظ أن (سَعِير بن الخُمس)^(١) - وهو صدوق يخطيء -

= ينظر: المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيان، (٨/٥٨٩)، في كف اللسان، الرقم (٢٦٩١٠).

ورواه البيهقي عن (القعني فيما قرأ على مالك) في (شعب الإيمان)، (٧/٥٧)، فصل في فضل السكوت عن كل ما لا يعنيه وترك الخوض فيه، الرقم (٤٦٣٦).

٣- رواه سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي بكر. لم يذكر فيه عمر، وقال فيه: إن أسلم، قال: رأيت أبا بكر. أخرجه به أحمد في الزهد.

كتاب الزهد، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، زهد أبي بكر الصديق، ص ١٣٥ و ١٣٦.

قال الإمام الحافظ: « ويقال: إن هذا وهم من الثوري ». العلل الواردة له، (١/١٦١).

٤- رواه سعير بن الخمس، عن زيد بن أسلم مرسلًا، عن عمر، عن أبي بكر لم يقل فيه عن أسلم. لم أجده فيما بحثت إلا ما ذكره أبو بكر ابن النور في فوائده، فقال: « ورواه سعير بن الخمس، عن زيد، عن عمر، عن أبي بكر لم يذكر فيه أسلم ». ولكن سياق كلامه يشعر بأنه نقل كلام الإمام الحافظ، ولم يعز إليه، والله أعلم. الفوائد الحسان عن الشيوخ الثقات، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أحمد بن النور البزاز (ت ٥٦٥هـ)، أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، ص ٤٩، الرقم (١٣).

٥- رواه ابن وهب، (عن هشام بن سعد، وداود بن قيس، ويحيى بن عبد الله بن سالم، وعبد الله بن عمر العمري)، عن زيد بن أسلم، فأرسله عنهم، عن عمر، فلم يذكر فيه أسلم. أخرجه به ابن وهب في جامعه. الجامع في الحديث، لعبد الله بن وهب بن مسلم القرشي (ت ١٩٧هـ)، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، (١/٤٢٢)، الرقم (٣٠٧).

٦- رواه عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر، ولا علة له، تفرد به النضر بن إسماعيل أبو المغيرة القاص، عن إسماعيل بن أبي خالد عنه. أخرجه به ابن أبي الدنيا في (الصمت وآداب اللسان).

كتاب الصمت وآداب اللسان، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، باب حفظ اللسان وفضل الصمت، ص ١٩٣، الرقم (١٩).

(١) سَعِير بن الخُمس: هو أبو مالك الأسدي الكوفي، من بني تميم. قال ابن سعد: « ... وكان صاحب سنة وجماعة وكانت عنده أحاديث ». وقال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عنه، فقال: صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به ». وثقه يحيى بن معين، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الترمذي: « هو ثقة عند أهل الحديث ». وقال ابن حجر: « صدوق، له عند مسلم حديث واحد في الوسوسة، من السابعة ».

رواه عن زيد بن أسلم^(١)، مرسلًا عن عمر، عن أبي بكر رضي الله عنه. ولم يذكر في الإسناد (أسلمًا والد زيد). قال الإمام الحافظ: « ورواه سعيير بن الخمس، عن زيد بن أسلم مرسلًا، عن عمر، عن أبي بكر لم يقل فيه عن أسلم. والصحيح من ذلك ما قاله ابن عجلان، وهشام بن سعد، ومن تابعهما^(٢). »

ويبدو أن سعييراً وهم فيه؛ بدليل أنه خالف فيه الثقات؛ لأن حديث زيد بن أسلم عن عمر مرسل؛ كما نقل العلائي عن علي بن المديني قوله: « سئل سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم فقال: ما سمع من ابن عمر إلا حديثين^(٣)، فكيف بأبيه عمر رضي الله عنه. »

= ينظر: الطبقات الكبير، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري، المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، مكتبة الخالجي، القاهرة - مصر، ط ١، ٢٠٠١م، تحقيق: د. علي محمد عمر، (٥٠٨/٨)، الرقم (٣٥١٨).

والتاريخ الكبير للبخاري، (٢١٣/٤)، الرقم (٢٥٤٠). والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (٣٣٣/٤)، الرقم (١٤١١). والثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدرآباد دكن الهند، ط ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، (٤٣٦/٦).

وسنن الترمذي، أبواب الإيمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء بني الإسلام على خمس، ص ٥٨٧ و ٥٨٨، الرقم (٢٦٠٩). والتقريب لابن حجر، ص ٣٩٢، الرقم (٢٤٤٥).

(١) زيد بن أسلم: هو أبو أسامة المدني، مولى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. تابعي، صالح، فقيه. قال ابن سعد: « وكان ثقة كثير الحديث ». ونقل البخاري في تاريخه عن (محمد بن عبد الرحمن القرشي) قوله: « كان علي بن حسين يجلس إلى زيد بن أسلم ويتخطى مجالس قومه، فقال له نافع بن جبير بن مطعم: تخطى مجالس قومك إلى عبد عمر بن الخطاب؟ فقال: إنما يجلس الرجل إلى من ينفعه في دينه ». وثقه أحمد، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ ابن حجر: « ثقة، عالم، وكان يرسل، من الثالثة ». توفي بالمدينة سنة ست وثلاثين ومائة (١٣٦هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٠٧/٧)، الرقم (٢٠٣٩). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٨٧/٣)، الرقم (١٢٨٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥٥٥/٣)، الرقم (٢٥١١). والثقات لابن حبان، (٢٤٦/٤). وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، (٢٠٠/١)، الرقم (١٨٥). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (١٣٣/١)، الرقم (١١٨). والتقريب لابن حجر، ص ٣٥٠، الرقم (٢١٢٩).

(٢) العلل الواردة للدارقطني، (١٦١/١).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبو سعيد العلائي (٧٦١هـ)، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ص ١٧٨، الرقم (٢١١).

نوع العلة: الإرسال.

سببها: إسقاط راو من آخر الإسناد.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح المحدث السند الناقص لسلامته الظاهرة واهماً ... » بح.

* * *

٢- ج حديث « ما بين المشرق والمغرب قبله »

(سؤال: ٩٤) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: ما بين المشرق والمغرب قبله^(١)^(٢).

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي، كتاب مواقيت الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبله، الرقم (٣٤٤)، ص ٩٥، وقال: « هذا حديث حسن صحيح ». وابن ماجه، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القبلة، الرقم (١٠١١)، ص ١٩١. ونصه: « عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما بين المشرق والمغرب قبله. ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (نافع)، واختلف عنه:

١- رواه عبيد الله، واختلف عنه:

أ - رواه (يحيى بن سعيد القطان، وشريك) عنه، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله.

أخرجه به علي بن الجعد في مسنده عن (شريك).

مسند ابن الجعد، لأبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت ٢٣٠هـ)، مكتبة الفلاح - الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥، تحقيق: د. عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، (٨/ ٨٨٥)، الرقم (٢٤٩٦).

ب - ورواه شعيب بن أيوب، عن (ابن نمير)، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

أخرجه به الإمام الحافظ في سننه، (٢/ ٥)، الرقم (١٠٦٠).

وأخرجه الحاكم في المستدرک. ثم قال: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فإن شعيب بن أيوب ثقة وقد أسنده. ورواه محمد بن عبد الرحمن بن محبر وهو ثقة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه مسندا. ».

المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دار الحرمين، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، (١/ ٣١٠)، الرقم (٧٤٤).

وتابعه حجاج بن منهال، عن (حماد بن سلمة)، عن عبيد الله، فرفعه أيضاً، عن ابن عمر.

أخرجه به الإمام الحافظ في العلل الواردة، (٢/ ٣٣)، رقم السؤال (٩٤).

٢- رواه (موسى بن عقبة، ونافع بن أبي نعيم)، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله.

التعليق: إن الحديث له طريقان: (مرفوع، وموقوف)، ويبدو أنه وقع في إسناده (الموقوف على عمر رضي الله عنه) إرسال. قال الإمام الحافظ: « ورواه أيوب السخيتاني، ومالك، عن نافع، عن عمر، ولم يذكر فيه ابن عمر »^(١).

قال ولي الدين أبو زرعة العراقي في التحفة: « وفي سنن أبي داود روايته [يعني: نافع] عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهي واضحة الإرسال، وصرح بذلك الزكي عبد العظيم في مختصره فقال نافع عن عمر منقطع »^(٢). لذلك قال الإمام الحافظ: « والصحيح من ذلك قول عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر »^(٣).

نوع العلة: الإرسال.

سببها: إسقاط راو من آخر الإسناد.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح المحدث السند الناقص لسلامته الظاهرة وإهماً ... » بح.

= أخرجه به البيهقي في الكبرى عن (نافع بن أبي نعيم).

ينظر: السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (١٥/٢)، كتاب الصلاة، باب من طلب باجتهاده جهة الكعبة، الرقم (٢٢٣٣).

٣- رواه (أيوب السخيتاني، ومالك)، عن نافع، عن عمر، ولم يذكر فيه ابن عمر. أخرجه مالك.

ينظر: الموطأ، لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) برواية يحيى الليثي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (١/٢٧٢)، كتاب الصلاة، ما جاء في القبلة، الرقم (٥٢٦).

٤- رواه مالك بن مغول، عن عبد الله بن بريدة، عن ابن عمر، ولم يذكر عمر. أخرجه به ابن شيبه في مصنفه، (٣/٣٤٤)، من قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة، الرقم (٧٥٠٣).

قال الإمام الحافظ: « والصحيح من ذلك قول عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر ». العلل الواردة له، (٢/٣٣).

(١) المصدر نفسه، (٢/٣٣).

(٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: عبد الله نواره، حرف النون، ص ٣٢٥.

(٣) العلل الواردة، (٢/٣٣).

٣- ج حديث « اللهم اغفر لآل ياسر »

(سؤال: ٢٦٨) حديث سالم بن أبي الجعد، عن عثمان رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: « اللهم اغفر لآل ياسر، وقد فعلت، موعودكم الجنة »، وقال عثمان: أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفضل قريشا على سائر الناس، ويفضل بني هاشم على سائر قريش ^{(١)(٢)}.

(١) هذا الحديث أخرجه أحمد، مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه، (٣٥٢/١)، الرقم (٤٣٩)، ونصه: « عن سالم بن أبي الجعد قال: دعا عثمان ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم عمار بن ياسر، فقال: إني سائلكم واني أحب أن تصدقوني، نشدتكم الله أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤثر قريشا على سائر الناس، ويؤثر بني هاشم على سائر قريش؟ فسكت القوم، فقال عثمان: لو أن بيدي مفاتيح الجنة لأعطيته بني أمية حتى يدخلوا من عند آخرهم، فبعث إلى طلحة والزبير، فقال عثمان: ألا أحدثكما عنه، يعنى عمارا، أقبلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم آخذا بيدي نتمشى في البطحاء، حتى أتى على أبيه وأمه وعليه يعذبون: فقال أبو عمار: يا رسول الله، الدهر هكذا؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: اصبر، ثم قال: اللهم اغفر لآل ياسر، وقد فعلت ». وهو ضعيف لانقطاعه.

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (عمرو بن مرة)، واختلف عنه:

١- رواه (الأعمش، وشعبة) عنه، عن سالم بن أبي الجعد، مختصراً، يعني: بدون ذكر قول عثمان رضي الله عنه في فضل قريش. أخرجه بهذا الإسناد ابن عساكر في تاريخ دمشق عن (الأعمش).

ينظر: تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (٣٦٨/٤٣)، الرقم (٥١٥٦).

ولم أفق عليه بهذا الإسناد عن (شعبة)، وإنما وجدته بإسناد آخر عند ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، (٤٣/٣٧٢)، عمار بن ياسر رضي الله عنه، الرقم (٥١٥٦).

٢- ورواه (القاسم بن الفضل)، عنه، واختلف عنه:

أولاً: رواه أبو داود الطيالسي، عنه، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد.

لم أفق عليه بهذا الإسناد عن الطيالسي، وإنما ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، (٤/٥٠٦)، محمد بن نصر بن سليمان، الرقم (١٦٨٠)، عن (مسلم بن إبراهيم).

ثانياً: خالف (معتمر بن سليمان) الرواة عن (القاسم بن الفضل) والأعمش، وشعبة، فتفرد بالرواية عن القاسم، عن عمرو بن مرة، عن أبي البخترى، عن سلمان.

قال الحافظ الذهبي في السير - بعدما ساق هذا الإسناد - قال: « فقال: عن أبي البخترى بدل سالم، عن سلمان بدل عثمان ». سير أعلام النبلاء، (١/٤١٠)، عمار بن ياسر رضي الله عنه، الرقم (٨٤).

التعليق: يبدو أن (سالم بن أبي الجعد)^(١) أرسل عن عثمان رضي الله عنه ولم يسمع منه، كما نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة الرازي قوله: « سالم بن أبي الجعد، عن عمر، وعثمان، وعلي، مرسل »^(٢). قال الحافظ الذهبي - بعدما ساق هذا الإسناد - : « هذا مرسل »^(٣).

نوع العلة: الإرسال.

سببها: إسقاط راو من آخر الإسناد.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح المحدث السند الناقص لسلامته الظاهرة واهماً، ... » بح.

* * *

(١) سالم بن أبي الجعد: هو سالم بن رافع الغطفاني الأشجعي الكوفي. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ». وقال العجلي: « كوفى، تابعي، ثقة ». ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين وأبي زرعة الرازي توثيقه، وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال الذهبي: « ثقة ». وقال ابن حجر: « ثقة، وكان يرسل كثيراً، من الثالثة ». توفي سنة سبع وتسعين (٩٧هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٨/٤٠٨)، الرقم (٣٦٦٢). والتاريخ الكبير للبخاري، (٤/١٠٧)، الرقم (٢١٣٣). ومعرفة الثقات، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: عبد العليم عبدالعظيم البستوي، (١/٣٨٢)، الرقم (٥٣٨).

والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤/١٨١)، الرقم (٧٨٥). والثقات لابن حبان، (٤/٣٠٥ - ٣٠٦). والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الجلة - السعودية، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تعليق: محمد عوامة، وتخرّيج: أحمد محمد نمر الخطيب، (١/٤٢٢)، الرقم (١٧٦٧).

وتقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار العاصمة، الرياض - السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، ص ٣٥٩، الرقم (٢١٨٣).

وتهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، اعتنى به: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، (١/٦٧٤ - ٦٧٥).

(٢) المراسيل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، سالم بن أبي الجعد، ص ٨٩، الرقم (٢٨٩).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي، (١/٤١٠)، عمار بن ياسر، الرقم (٨٤).

المطلب الثاني: التدليس^(١)

١- ج حديث « في جمع القرآن »

(سؤال: ١٣) حديث زيد بن ثابت، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في جمع القرآن. فقال: هو حديث في جمع القرآن^{(٢)(٣)}.

(١) التدليس: هو أن يروي عن من عرف لقاءه إياه ما لم يسمع منه، بصيغة تحمل اللقي كـ (عن)، و(قال). ينظر: نزهة النظر لابن حجر، ص ١٠٤. قال أبو الحسن بن القطان: « والفرق بينه وبين الإرسال، أن الإرسال: هو روايته عن من لم يسمع منه » بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ)، دار طيبة، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، (٥/٤٩٣).

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، (٣١١/٢)، الرقم (٤٩٦)، ونصه: « عن الزهري، قال: أخبرني ابن السباق، أن زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه - وكان ممن يكتب الوحي - قال: أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة وعنده عمر، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني، فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بالناس، وإنني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن إلا أن تجمعوه، وإنني لأرى أن تجمع القرآن»، قال أبو بكر: قلت لعمر: «كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟» فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأى عمر، قال زيد بن ثابت: وعمر عنده جالس لا يتكلم، فقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل، ولا نتهمك، « كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم»، فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: «كيف تفعلان شيئاً لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم؟» فقال أبو بكر: هو والله خير، فلم أزل أراجع حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فقمت فتتبع القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف، والعسب وصدور الرجال، حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع أحد غيره، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ ...﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى آخرهما، وكانت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر تابعه عثمان بن عمر، والليث، عن يونس، عن ابن شهاب، وقال الليث: حدثني عبد الرحمن بن خالد، عن ابن شهاب، وقال: مع أبي خزيمة الأنصاري، وقال موسى: عن إبراهيم، حدثنا ابن شهاب، مع أبي خزيمة، وتابعه يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، وقال أبو ثابت: حدثنا إبراهيم. وقال: مع خزيمة أو أبي خزيمة.»

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (الزهري)، واختلف عنه:

أولاً: رواه جماعة من أصحابه عنه (عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت)، منهم: (إبراهيم بن سعد، ويونس، وشعيب بن أبي حمزة، وعبيد الله بن أبي زياد، وإبراهيم بن إسماعيل، وابن عيينة).

= أخرج البخاري بهذا الإسناد عن (إبراهيم بن سعد، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة) في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، (٣١١/٢)، الرقم (٤٩٨٦)، وباب كاتب النبي ﷺ، (٣١٢/٢)، الرقم (٤٩٨٩). وكتاب التفسير، باب قوله ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، (١٩٧/٢)، الرقم (٤٦٧٩).

ثانياً: خالفهم (عمارة بن غزية) في روايته عنه، بأمرين:

أ - بإبدال راو في الإسناد، حيث بدل (ابن السباق) فجعل مكانه (خارجة بن زيد بن ثابت).

ب - بجعل الحديث كله عن خارجة. أخرجه البغوي في معجم الصحابة بهذا الإسناد.

معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت ٣١٧هـ)، مكتبة دار البيان، دولة الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: محمد الأمين الجكني، (٤٦٨/٢)، الرقم (٨٤٦).

قال الإمام الحافظ: « وإنا روى الزهري، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه من هذا الحديث ألفاظا يسيرة، وهي قوله: فقدت من سورة الأحزاب آية قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأها فوجدتها مع خزيمه بن ثابت ». العلل الواردة له، (١٨٧/١).

أخرجه به البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، (٣١٢/٢)، الرقم (٤٩٨٨). فقال: « قال ابن شهاب: وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت، سمع زيد بن ثابت قال: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها فالتمسناها فوجدناها مع خزيمه بن ثابت الأنصاري: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...﴾ فألحقناها في سورتها في المصحف ».

بين الإمام الحافظ أن حديث عمارة بن غزية الذي وهم فيه على الزهري وجعل صلة الحديث كله عن الزهري، عن خارجة بن زيد، عن أبيه، رواه عنه جماعة، منهم:

١- عبد العزيز بن محمد الدراوردي، واختلف عنه:

أ) رواه الشافعي، وإبراهيم بن محمد، عنه، عن عمارة بن غزية، عن الزهري. أخرجه به أبو بكر بن أبي عاصم. الأحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، دار الراجية، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، (٨٧/٤)، الرقم (٢٠٤٦). وأخرجه به الطبراني في المعجم الكبير.

المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، ط ٢، بدون سنة الطبع، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (١٣٠/٥)، الرقم (٤٨٤٤).

ب) ورواه خالد بن خدش عن الدراوردي، ووهم فيه عليه، فجعل مكان عمارة بن غزية (عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب). أخرجه به الطبراني في الكبير أيضا، (١٣٠/٥)، الرقم (٤٨٤٣).

٢- وإسماعيل بن جعفر الأنصاري.

٣- وعبد الله بن جعفر المدني.

٤- وإبراهيم بن طهمان. فاتفقوا فيه على قول واحد.

= أخرجه البغوي بهذا الإسناد في معجم الصحابة، (٤٦٨ / ٢ - ٤٦٩)، الرقم (٨٤٦ و ٨٤٧) عن (إسماعيل بن جعفر الأنصاري، وعبد الله بن جعفر المدني).

ثالثاً: ذكر (إبراهيم بن سعد) من بين أصحاب الزهري عنه أسانيد فيه، منها:

١- عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن مسعود، وتفرد بهذا الإسناد. أخرجه به ابن سلام في فضائل القرآن. فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، دار ابن كثير، بيروت - لبنان، ودمشق - سوريا، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، باب تأليف القرآن وجمعه، ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

٢- عن أنس. ووافقه (شعيب بن أبي حمزة، والنعمان بن راشد، وعبيد الله بن أبي زياد).

أ) أخرجه به عن (إبراهيم بن سعد) البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، (٢ / ٣١١ - ٣١٢)، الرقم (٤٩٨٧). وأخرجه به عن (شعيب) ابن أبي داود في المصاحف.

كتاب المصاحف، لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني المعروف بابن أبي داود (ت ٣١٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: د. محب الدين عبد السبحان واعظ، (١ / ٢٠٠)، الرقم (٧٠).

ب) وكذا أخرجه به البخاري، كتاب المناقب، باب نزل القرآن بلغة قريش، (ج ١ / ٩٠٧)، الرقم (٣٥٠٦). وكذا عن (شعيب)، كتاب فضائل القرآن، باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب، (٢ / ٣١١)، الرقم (٤٩٨٤).

رابعاً: خالف (شعيب بن أبي حمزة، وعبيد الله بن أبي زياد) غيرهما من أصحاب الزهري، حيث ذكرا عنه، عن سالم بن عبد الله بن عمر ألقاظاً.

لم أجد في حديث (شعيب، وعبيد الله)، ولكن أخرجه به عن (يونس) ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب الخلافة والإمارة، ذكر الجواز للمرء أن يتخذ الكاتب لنفسه، (٣٦٥/١٠).

قال أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن، باب تأليف القرآن وجمعه، ص (٢٨٤): « لم يسمع في شيء من الحديث أن مروان هو الذي مزق الصحف إلا في هذا الحديث ».

خامساً: تفرد (مالك بن أنس) عن أصحاب الزهري بأن روى بعض هذه الألفاظ من هذا الحديث عنه، عن سالم، وخارجة مرسلًا، عن أبي بكر، بدون ذكر (زيد بن ثابت). أخرجه به الطحاوي في (شرح مشكل الآثار) عن (ابن وهب). شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي (٣٣١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (٥ / ٣٠٤)، الرقم (٢٠٦٠).

سادساً: تفرد (أبو خليل عتبة بن حماد) عن أصحاب مالك بروايته ألقاظاً غريبة عنه، عن الزهري، عن خارجة بن زيد، عن أبيه. لم أفق على من أخرجه به عن (أبي خليل) هذا فيما بحثت. قال الإمام الحافظ: « والصحيح من ذلك: رواية إبراهيم بن سعد، وشعيب، وعبيد الله بن أبي زياد، ويونس، ومن تابعهم عن الزهري فإنهم ضبطوا الأحاديث عن الزهري وأسندوا كل لفظ منها إلى رواية، وضبطوا ذلك ». العلل الواردة له، (١ / ١٨٨).

التعليق: يبدو أنه وقع في طريق (عبيد بن السباق)^(١) تدليس، وبيانه كالاتي:
 قال الإمام الحافظ: « وهو غريب عن ابن عيينة، اتفقوا على قول واحد »^(٢). يعني: أنه وإن رواه
 باللفظ الذي رواه به أصحاب الزهري؛ إلا أنه لم يسمع منه، وإنما دلّسه، بدليل ما يأتي:
 أولاً: قال أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة - بعدما ذكر إسناد ابن عيينة - فقال: « وليس
 هذا الحديث مما سمعه ابن عيينة من الزهري، حدثني عبد الكريم بن الهيثم القطان وإبراهيم بن
 عبيد الله، قالوا: نا إبراهيم بن بشار عن ابن عيينة قال ابن بشار: ولم يسمعه سفيان من الزهري يعني
 أنه قد دلّس عن الزهري »^(٣).
 ثانياً: أخرجه بهذا الإسناد أحمد في فضائل الصحابة، ثم قال: « قال سفيان: ولم أسمعه من
 الزهري، إنما حدثونا عنه »^(٤).

= وروى شبيب بن سعيد عن يونس عن الزهري، عن أنس، قال قال أبو بكر لزيد بن ثابت قد كنت تكتب
 الوحي لرسول الله ﷺ . لم أفق على من أخرجه عن (شبيب بن سعيد) به فيما بحث.
 (١) عبّيد بن السباق: هو أبو سعيد الثقفي المدني الحجازي. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: « مدني،
 تابعي، ثقة ». وقال الحافظ ابن حجر: « ثقة، من الثالثة ».
 ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٢٤٨/٧)، الرقم (١٦٣٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (٤٤٨/٥)، الرقم (١٤٦٠).
 ومعرفة الثقات للعجلي، (١١٧/٢)، الرقم (١١٨٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤٠٧/٥)، الرقم (١٨٨٦).
 والثقات لابن حبان، (١٣٣/٥). والكاشف للذهبي (٦٩٠/١)، الرقم (٣٦١٨). والتقريب لابن حجر، ص ٦٤٩،
 الرقم (٤٤٠٤). والتهذيب له، (٣٦/٣).
 (٢) العلل الواردة، (١٨٦/١).
 (٣) معجم الصحابة، للبغوي، (٤٦٨/٢)، الرقم (٨٤٦).
 (٤) فضائل الصحابة، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ -
 ١٩٨٣م، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، (٤٧٧/١)، الرقم (٥٩١).
 تنبيه: ذكر محقق الكتاب أن (سفيان) هو الثوري، لذلك قال في الهامشة تعليقا: « إسناد منقطع بين الثوري
 والزهري كما صرح به الثوري نفسه ». ولكن يبدو أنه وهم في ذلك؛ إنما هو (ابن عيينة) كما أوضح ذلك الإمام
 الحافظ بقوله: « ورواه الزهري، عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت حدث به عن الزهري كذلك جماعة، منهم:
 ... وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وسفيان بن عيينة، وهو غريب عن ابن عيينة اتفقوا على قول واحد ».
 العلل الواردة، (١٨٦/١). ولم يذكر فيهم الثوري. كذلك أوضحه البغوي في (معجم الصحابة) كما نقلنا عنه آنفاً،
 والله أعلم.

نوع العلة: التدليس.

سببها: السقط في الاسناد.

جنسها: الثامن: « أن يكون الراوي [يروي] عن شخص أدركه وسمع منه، لكن لم يسمع منه

أحاديث معينة، فإذا رواها عنه من غير ذكر واسطة تبينت علته ببيان أنه لم يسمعها منه » ح.

* * *

٢- ج حديث « صفة الوضوء وفضل ذلك »

(سؤال: ٢٦٢) حديث مسلم بن يسار أبي عبد الله البصري، عن حمران، عن عثمان رضي الله عنه ، عن

النبي صلى الله عليه وسلم في صفة الوضوء وفضل ذلك ^(١)(٢).

(١) هذا الحديث أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، (٢٢٩/١)، الرقم (١٥٩). ومسلم، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله، ص (١٢٢)، الرقم (٢٢٦)، ونصه: « عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً وبديه إلى المرفقين ثلاث مرار ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه ». «

(٢) ذكر الإمام الحافظ لهذا الحديث طرقاً عدة، وهي:

الأول: طريق مسلم بن يسار. مدار إسناد هذا الطريق على (قتادة)، واختلف عنه:

١- روى سعيد بن أبي عروبة - وتابعه مجاعة بن الزبير - عنه، عن (مسلم بن يسار) عن (حمران).

أخرجه بهذا الإسناد عن (ابن أبي عروبة) أحمد، من أخبار عثمان بن عفان رضي الله عنه ، (١/٤٠٠ - ٤٠١)، الرقم (٥٥٣).

٢- وروى هشام الدستوائي وأبو العلاء أيوب عنه، عن (حمران) بدون ذكر (مسلم بن يسار).

أخرجه بهذا الإسناد عن (أيوب) القاسم بن سلام.

ينظر: الطهور، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة الصحابة، جدة

- السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، ص ١٦٤ و ١٦٥، الرقم (٧٩).

الثاني: طريق (موسى بن طلحة).

أ - رواه (عبد الملك بن عمير)، عنه، عن حمران، عن عثمان، ولم يختلف عنه. أخرجه البزار في مسنده.

البحر الزخار المعروف بمسند البزار، لأبي بكر البزار (ت ٢٩٢هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية،

ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، (٧٨/٢)، الرقم (٤٢٧).

=

ب - ورواه (عاصم بن بهدلة)، واختلف عنه:

- ١- روى (حماد بن سلمة) عنه، عن (موسى بن طلحة)، عن حمران. رواه أبو داود الطيالسي به.
- مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود (ت ٢٠٤هـ)، دار هجر، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، أحاديث عثمان بن عفان، (٧٦/١)، الرقم (٧٧).
- ٢- وروى (أبو عوانة) عنه، عن (المسيب بن رافع) عن (موسى بن طلحة).
أخرجه به البزار في البحر الزخار، (٧٩/٢)، الرقم (٤٢٨).
- الثالث: طريق (محمد بن إبراهيم التيمي):
مدار إسناد هذا الطريق على (يحيى بن أبي كثير)، واختلف عنه:
- ١- فقال ابن أبي العشرين: عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن حمران، عن عثمان، وتابعه أيوب بن سويد، عن الأوزاعي. أخرجه به ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ثواب الطهور، (١٩٠/١)، الرقم (٢٨٥).
- ٢- وقال (الوليد بن مسلم، ويحيى البابلتي، وأبو المغيرة، وعمرو بن أبي سلمة)، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن شقيق بن سلمة، عن حمران. رواه ابن ماجه. المصدر نفسه.
- ٣- وقال ابن كثير، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن حمران. أخرجه به القاسم بن سلام في (الطهور)، باب فضل الطهور تكون بعده الصلاة، ص ٩٣، الرقم (٣).
- ٤- وقال شيبان النحوي، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي، عن حمران. أخرجه بهذا الإسناد أحمد، مسند عثمان رضي الله عنه، (٣٦١ - ٣٦٢)، الرقم (٤٥٩).
- وتابع (محمد بن إسحاق)، يحيى في روايته عن محمد بن إبراهيم، عن معاذ بن عبد الرحمن.
أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الطهارة، باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم، (١٤٣/١)، الرقم (٢٧٤).
- وتابع كل من (نافع بن جبير، وعبد الله بن أبي سلمة الملقبون) محمد بن إبراهيم في روايته عن معاذ بن عبد الرحمن. أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، ص ١٢٥، الرقم (٢٣٢).
- الرابع: طريق (محمد بن كعب القرظي):
- ١- رواه إسحاق بن حازم، عن محمد بن كعب، قال: حدثني حمران. أخرجه بهذا الإسناد البزار في البحر الزخار، محمد بن كعب القرظي عن حمران، (٧٥/٢ - ٧٦)، الرقم (٤٢٢). ثم قال: « ولا نعلم أسند محمد بن كعب، عن حمران إلا هذا الحديث ».
- ٢- خالف أبو معشر (إسحاق بن حازم)، فرواه عن محمد بن كعب، قال: حدثني عبد الله بن وارة، عن حمران. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.
- ورواه محمد بن عبد الله بن أبي مريم، عن زيد بن دارة، عن عثمان. أخرجه به أحمد، مسند عثمان بن عفان، (٣٥٠ - ٣٥١)، الرقم (٤٣٦).

التعليق: وقع في طريق قتادة علة الانقطاع، وسببه التدليس؛ لأن قتادة لم يسمع من (مسلم بن يسار)، كما ذكر الأئمة:

أ - سأل ابن أبي حاتم أباه، فقال: « قلت: قتادة سمع من أبي قلابة؟ قال: لا. قلت: سمع من مسلم بن يسار؟ قال: لا »^(١).

ب - ونقل العلاءي عن (يحيى بن سعيد القطان) قوله: « لم يسمع قتادة من مسلم بن يسار شيئاً »^(٢).

وقال الإمام الحافظ الدارقطني: « والقول قول سعيد بن أبي عروبة »^(٣)، وهذا يحتمل أمرين: الأول: يقصد أن (قتادة) لم يسمع من (مسلم بن يسار)، فبالأولى إنه لم يسمع من حمران، والله أعلم. والثاني: أنه مما دلّسه قتادة، وقد عنعن؛ إذ هو مشهور به.

نوع العلة: التدليس.

سببها: السقط في الاسناد.

جنسها: الخامس: « أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل، دل عليه طرق أخرى محفوظة » ح.

* * *

= ورواه زيد بن أسلم، ومحمد بن المنكدر، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، والمطلب بن عبد الله، وبكير بن عبد الله بن الأشج، عن حمران. أخرجه بهذا الإسناد عن (زيد بن أسلم، ومحمد بن المنكدر، وبكير بن عبد الله) مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه، ص ١٢٣، الرقم (٢٢٩). وباب خروج الخطايا مع ماء الوضوء، ص ١٣٠، الرقم (٢٤٥). وأخرجه عن (أبي سلمة) البزار في البحر الزخار، (٧٣/٢)، الرقم (٤١٨).

(١) كتاب المراسيل لابن أبي حاتم، ص ١٧٢، الرقم (٦٣١).

(٢) جامع التحصيل للعلاءي، ص ٢٥٥، الرقم (٦٣٣).

(٣) العلل الواردة للإمام الحافظ، (٢٤/٣)، رقم السؤال (٢٦٢).

٣- حديث « إني لأعلم كلمة لا يقوها عبد حقا من قلبه »

(سؤال: ٢٦٤) حديث حمران، عن عثمان رضي الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إني لأعلم كلمة لا يقوها عبد حقا من قلبه إلا حرم على النار، فقال عمر بن الخطاب: هي كلمة الإخلاص ^{(١)(٢)}.

التعليق: إن طريق قتادة فيه علة الانقطاع، لأن قتادة لم يسمع من (مسلم بن يسار)، كما مر معنا في بيان علة الطريق الأول من الحديث (٣- ٢٦٢) في صفة الموضوع.

نوع العلة: التدليس.

سببها: السقط في الاسناد.

جنسها: الخامس: « أن يكون روى بالعننة وسقط منه رجل، دل عليه طرق أخرى محفوظة » ح.

* * *

(١) هذا الحديث أخرجه أحمد، مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه ، (١/ ٣٥٦)، الرقم (٤٤٧)، ونصه: « عن قتادة عن مسلم بن يسار عن حمران بن أبان أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إني لأعلم كلمة لا يقوها عبد حقا من قلبه إلا حرم على النار فقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنا أحدثك ما هي، هي كلمة الإخلاص التي أعز الله تبارك وتعالى بها محمدا صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وهي كلمة التقوى التي أخلص عليها نبي الله صلى الله عليه وسلم عمه أبا طالب عند الموت شهادة أن لا إله إلا الله ». وصححه الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان.

ينظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار باوزير، جدة - السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان، (١/ ٢٨٣)، الرقم (٢٠٤).

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (قتادة)، واختلف عنه:

أولاً: رواه (سعيد بن أبي عروبة)، عن قتادة، عن مسلم بن يسار، عن حمران.

أخرجه به أحمد، مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه ، (١/ ٣٥٦)، الرقم (٤٤٧).

ثانياً: رواه (أيوب أبو العلاء)، عن قتادة، عن حمران، لم يذكر مسلم بن يسار.

لم أفق على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

قال الإمام الحافظ: « والصواب قول من ذكر مسلم بن يسار ». العلل الواردة له، (٣/ ٢٩).

المطلب الثالث: الانقطاع^(١)

١- ج حديث « ما نجا هذا الأمر؟ »

(سؤال: ٧) حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه سأله ما نجا هذا الأمر؟^{(٢)(٣)}

(١) الانقطاع: هو أن يسقط من الاسناد قبل الصحابي راو أو أكثر بشرط عدم التوالي. ينظر: نزهة النظر، ص ١٠٢. (٢) هذا الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده، مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (٢٠/١)، الرقم (٩)، ونصه: « عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان بن عفان، قال: لما قبض النبي صلى الله عليه وسلم وسوس ناس من أصحابه فكنت فيمن وسوس، قال: فمر عمر علي فسلم علي فلم أرد عليه، فشكاني إلى أبي بكر، قال: فجاءنا، فقال لي: سلم عليك أخوك فلم ترد عليه، قال: قلت: ما علمت بتسليمه، وإني عن ذلك في شغل. قال: ولم؟ قلت: قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم أسأله عن نجا هذا الأمر. قال: فقد سألته. قال: فقمت إليه فاعتنقته، قال: قلت: بأبي أنت وأمي، أنت أحق بذلك. قال: قد سألته فقال: من قبل الكلمة التي عرضتها على عمي فهي له نجا ».

(٣) ذكر الإمام الحافظ لهذا الحديث أربع طرق، وهي:

أولاً: طريق (الزهري)، فهو رواه، واختلف عنه:

١- رواه (ابن أخي الزهري - من رواية الواقدي عنه - وعمر بن سعيد السرجي، وعيسى بن المطلب، وأبو هارون المدني)، فهم روه عنه، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان، عن أبي بكر رضي الله عنه. قال الإمام الحافظ: « وكلهم ضعفاء، فاتفقوا على قول واحد ». العلل الواردة له، (١/ ١٧١).

أخرجه به العقيلي في الضعفاء عن (ابن أخي الزهري محمد بن عبد الله).

الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (٢/ ٢٣٥)، الرقم (٧٨٥).

٢- ورواه عبد الله بن بشر الرقي - وليس بالحافظ - عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن أبي بكر. أخرجه به أبو بكر المروزي في مسنده.

مسند أبي بكر الصديق، لأبي بكر أحمد بن علي المروزي (ت ٢٩٢هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٤، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ص ٤٠ و ٤١، الرقم (٧).

٣- رواه محمد بن عبد الله الجهيد، (عن حماد بن خالد، عن مالك)، و(عن أبي قطن، عن ابن أبي ذئب)، كلاهما عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن أبي بكر.

لم أفق على من أخرجه به إلا ما عزاه ابن حجر في اللسان إلى (غرائب مالك) للإمام الحافظ. =

= ينظر: لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، (٧/ ٢٦٠)، الرقم (٧٠٢٤).

قال الإمام الحافظ: « حدث به محمد بن عبد الله الجهيد، وكان ضعيفا، عن حماد بن خالد، عن مالك، وعن أبي قطن، عن ابن أبي ذئب، ولا يصح عنهما، وكل ذلك وهم ». العلل الواردة له، (١/ ١٧٣).

تنبيه: ذكر الإمام الحافظ لقب (محمد بن عبد الله) بـ(الجهيد)، وهذا يحتمل أمرين: إما أن الأصل عنده كذلك، أو كان من تصحيف النسخ، والله أعلم. وذكره غيره - لا سيما المتأخرون - بـ(الجهيد)، منهم: الحافظ أبو نعيم في الحلية، والحافظ الذهبي في المغني في الضعفاء، والحافظ ابن حجر في لسان الميزان.

ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، (٧/ ١٧٧).

والمغني في الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي، (٢، ٣٣٠)، الرقم (٥٧٠٢).

ولسان الميزان لابن حجر، (٧/ ٢٦٠)، الرقم (٧٠٢٤).

٤- رواه جماعة من الحفاظ من أصحاب الزهري (منهم: عقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وغيرهم)، عنه، قال: حدثني رجال من الأنصار لم يسمهم أن عثمان بن عفان دخل على أبي بكر. أخرجه به أحمد في المسند، مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (١/ ١٧٧)، الرقم (٢٠)، عن (شعيب بن أبي حمزة). قال الإمام الحافظ: « والصواب عن الزهري، قال: حدثني رجال من الأنصار لم يسمهم أن عثمان بن عفان دخل على أبي بكر ». العلل الواردة له، (١/ ١٧٣).

ثانيا: طريق أبي الحويرث: رواه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن أبي الحويرث - واسمه عبد الرحمن بن معاوية - عن محمد بن جبير بن مطعم، عن عثمان، عن أبي بكر. أخرجه به أحمد، (١/ ١٨٢ - ١٨٣)، الرقم (٣٧).

ثالثا: طريق عبد الله بن محمد بن عقيل: رواه زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن أبي بكر. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

رابعا: طريق محمد بن المنكدر: فهو رواه، واختلف عنه:

١- رواه داهر بن نوح، عن يوسف الماجشون، عن ابن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، عن عمر، عن عثمان، عن أبي بكر. أخرجه به الإمام الحافظ في العلل الواردة، (١/ ١٧٥).

٢- ورواه عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عثمان، عن أبي بكر. لم أقف على من أخرجه به فيما بحث غير الإمام الحافظ. ينظر: العلل الواردة، (١/ ١٧٥). وقال في (الأفراد): « تفرد به عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عثمان عنه ... ».

= أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لمحمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)،

التعليق: ألمح الإمام الحافظ إلى أنه وقع في هذا الحديث من الانقطاع ما يأتي:

١- رواه عبد الله بن بشر الرقي^(١) - وهو مختلف في توثيقه وتضعيفه - عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن أبي بكر.

وهذا الإسناد معلل بالانقطاع، لأن عبد الله بن بشر عن الزهري مرسل، قال العلائي: « عبد الله بن بشر الرقي، قال أبو حاتم: لا يثبت له سماع من الحسن ... ولا من الزهري، ولا من قتادة ... »^(٢).
٢- رواه أبو الحويرث عن (محمد بن جبير بن مطعم)^(٣)، عن عثمان، وهو لا يثبت سماعه من عثمان رضي الله عنه.

= دار التدمرية، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ تحقيق: جابر بن عبد الله السريّ، (١/ ٣٤).

(١) عبد الله بن بشر الرقي: هو ابن نبهان، كوفي الأصل، قاضي الرقة. نقل ابن أبي حاتم عن ابن معين: « ثقة من خيار المسلمين ». ذكره ابن حبان في الثقات، وكذا في المجروحين، وقال: « كان ممن يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات، وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها إذا كان الحديث صناعته أنها مقلوبة ». ونقل الذهبي عن الدارمي: « ليس بذاك ». وهو وثقه في (الكاشف) وليّنه في (المغني في الضعفاء). وقال ابن حجر: « اختلف فيه قول ابن معين وابن حبان، وقال أبو زرعة والنسائي لا بأس به، وحكى البزار: أنه ضعيف في الزهري خاصة، من السابعة ». الحكم على الراوي: يبدو أنه ثقة في غير الإمام الزهري، والله أعلم.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٥/ ٤٩)، الرقم (١٠٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥/ ١٤)، الرقم (٦٤). والثقات لابن حبان، (٧/ ٥٦). والمجروحين له، (١/ ٥٢٦)، الرقم (٥٥٧). والكاشف للذهبي، (١/ ٥٤٠)، الرقم (٢٦٤٧). والمغني في الضعفاء له، (١/ ٥٢٧)، الرقم (٣١١٤). وتقريب التهذيب لابن حجر، ص ٤٩٤، الرقم (٣٢٤٨). والتهذيب له، (٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩).

(٢) جامع التحصيل للعلائي، ص ٢٠٧، الرقم (٣٣٩).

(٣) محمد بن جبير بن مطعم: هو أبو سعيد النوفلي القرشي المدني، من بني عبد مناف بن قصي. قال ابن سعد: « وكان محمد ثقة، قليل الحديث ». ونقل البخاري في تاريخه عن ابن إسحاق قوله: « وكان من أعلم قريش بأحاديثها ». وقال العجلي: « مدني، تابعي، ثقة ». وثقه ابن خراش، ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « ثقة، صالح ». وقال ابن حجر: « ثقة، عارف بالنسب، من الثالثة ». وقال في التهذيب: « لا يصح سماعه من عمر بن الخطاب فإن الدارقطني نص على أن حديثه عن عثمان مرسل ». توفي على رأس المائة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/ ٢٠٣)، الرقم (١٥٧٣). والتاريخ الكبير للبخاري، (١/ ٥٢)، الرقم (١٠٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/ ٢٣٣)، الرقم (١٥٧٩). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٧/ ٢١٨)، الرقم (١٢١٢). والثقات لابن حبان، (٥/ ٣٠٥). والكاشف للذهبي، (٢/ ١٦١)، الرقم (٤٧٦٤). والتقريب لابن حجر، ص ٨٣٣، الرقم (٥٨١٧). والتهذيب له، (٣/ ٥٢٩).

قال الإمام الحافظ: « ومحمد بن جبير لا يثبت سماعه من عثمان، فيكون حديثه هذا مرسلًا »^(١).

نوع العلة: الانقطاع.

سببها: إسقاط راو أثناء السند.

جنسها: الأول: « أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه » ح.

* * *

٣- ج حديث « إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه »

(سؤال: ١٠٠) حديث سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ: « إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ... » الحديث^{(٢)(٣)}.

(١) العلل الواردة، (١/١٧٤).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، ص (٩٧٢)، الرقم (٢٠٢٠)، ونصه: « عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه؛ فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله ».

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (الزهري)، واختلف عنه: أولاً: رواه (معمر)، واختلف عنه:

أ. قال (سعيد بن أبي عروبة)، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر. قاله مكّي بن إبراهيم عنه. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

ب. خالف مكّي هذا جماعة (منهم: عبد الرزاق، وعبد الأعلى) عن سعيد، فلم يذكر فيه عمر. أخرجه به عن (عبد الرزاق) أحمد، (٥/٥١٣)، الرقم (٦٣٣٢).

وأخرجه به ابن حبان في صحيحه، ثم قال: « أصحاب الزهري كلهم قالوا في هذا الخبر: عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، وخالفهم معمر، فقال: عن الزهري عن سالم عن أبيه، فقيل لمعمر: خالفت الناس، فقال: كان الزهري يسمع من جماعة فيحدث مرة عن هذا ومرة عن هذا ».

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، كتاب الأئمة، آداب الأكل، ذكر الأمر بمخالفة الشيطان في الأكل والشرب، (٣١/١٢)، الرقم (٥٢٢٦).

ثانياً: رواه عبيد الله، عن الزهري، واختلف عنه:

١- رواه (عبدة بن سليمان)، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر. =

التعليق: يرى الإمام الحافظ أنه قد وقع انقطاع فيما رواه أصحاب الزهري عن أبي بكر القاسم بن عبيد الله، عن ابن عمر؛ لأن أبا بكر لم يسمع من جده، وإنما سمعه من عمه سالم، عن أبيه، كما قال: « وقيل: إن أبا بكر بن عبيد الله اسمه القاسم، ولم يسمع هذا من ابن عمر؛ لأن عمر بن محمد بن زيد رواه عن القاسم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ . وهو أصحابها، والله أعلم»^(١). وجزم بذلك في مسند أبي هريرة^(٢) .

= وهو وهم ممن قاله. أخرجه به أبو بكر البزاز في فوائدة المشهور بـ(الغيلانيات).
 ينظر: كتاب الفوائد (الغيلانيات) لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي البزاز (ت ٣٥٤هـ)، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: حلمي كامل أسعد، ج ١، ص ٤٢٥، الرقم (٤٧٣).
 والمحفوظ عن عبدة، عن عبيد الله، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن جده عبد الله بن عمر، عن عمر. أخرجه به أبو يعلى.

المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، لنور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: سيد كسروي حسن، كتاب الأطعمة، باب الأكل باليمين، (٤/ ٢٦٥)، الرقم (١٥٠٤).

٢- وخالف عبدة أصحاب عبيد الله، فرووه عن عبيد الله، عن الزهري، ولم يذكروا فيه عمر. أخرجه به عن (ابن خير) الترمذي، أبواب الأطعمة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال، ص ٤١٦ و ٤١٧، الرقم (١٧٩٩). قال الإمام الحافظ: « والقول قول من لم يذكر فيه عمر ». العلل الواردة، (٤٦/٢).

ثالثاً: رواه (مالك، ويونس)، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ .

أخرجه به مالك، كتاب الجامع، النهي عن الأكل بالشمال، (٥٠٨/٢)، الرقم (٢٦٧).

رابعاً: رواه (عمر بن قيس المكي)، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ .

لم أفق على من أخرجه به فيما بحثت. قال الإمام الحافظ: « وذلك وهم ». العلل الواردة له، (٤٨/٢).

خامساً: رواه (النعمان بن راشد)، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .

قاله ابن جريج عنه. أخرجه به النسائي في الكبرى.

ينظر: السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: حسن عبد المنعم شلي، كتاب الوليمة، الأكل باليمين، (٢٥٨/٦)، الرقم (٦٧١٢).

قال الإمام الحافظ: « وذلك وهم من النعمان على الزهري ». العلل الواردة له، (٤٨/٢).

(١) العلل الواردة، (٤٧/٢).

(٢) قال في مسند أبي هريرة ﷺ: « وأبو بكر لم يسمع هذا من جده ابن عمر، وإنما سمعه من عمه سالم، عن أبيه،

قال ذلك عمر بن محمد بن زيد، عن القاسم بن عبيد الله، وهو أبو بكر بن عبيد الله ». =

قال ابن المديني: « فما رواه معمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله مرسل »^(١).

وقال الترمذي في علله: « سألت محمدا [يعني البخاري] عن هذا الحديث، فقال: ... وروى سفيان الثوري وابن وهب، عن عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر هذا الحديث، وزعموا أن القاسم بن عبيد الله كنيته أبو بكر؛ فإن كان هذا صحيحاً فإنه يصح حديث معمر وعقيل عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ لأن أبا بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر لا يزعم في حديثه أنه سمع جده ابن عمر »^(٢).

وفي المقابل رجح غيره رواية الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله عن ابن عمر:

فقال أبو زرعة: « الناس يقولون: عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله ابن عمر، عن ابن عمر؛ وهذا الصحيح »^(٣).

وسأل ابن أبي حاتم أباه: « عن حديث رواه محمد بن سعيد بن زائدة، عن شريك، عن عبيد الله - ورواه يحيى بن سليم، عن عبيد الله - عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: إذا أكل أحدكم ...، وذكر الحديث؟ قال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو: عن عبيد الله، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر »^(٤).

وقال ابن عبد البر في التمهيد: « واختلف في ذلك عن ابن شهاب أيضا بعض الاختلاف؛ والصحيح أنه لأبي بكر بن عبيد الله عن جده؛ لأن أكثر أصحاب مالك يقولون ذلك، وكذلك قال ابن عيينة: عبيد الله بن عمر. وغير مستنكر أن يرويه أبو بكر هذا عن جده عبد الله بن عمر؛ وقد

= ينظر: العلل الواردة، (١٩٥/٩). أخرجه به عن (سفيان) مسلم، الأشربة، باب آداب الطعام والشراب، ص ٩٧١ و ٩٧٢، الرقم (١٠٥).

(١) العلل، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني (ت ٢٣٤هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٩٨٠م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، علل حديث (إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه)، ص ٧٥، الرقم (١١٤).

(٢) علل الترمذي الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال، ص ٢٩٩ و ٣٠٠، الرقم (٥٥٤).

(٣) العلل لابن أبي حاتم، علل أخبار رويت في الآداب والطب، (١/١٦١)، الرقم (٢٤١٥).

(٤) المصدر نفسه، علل أخبار رويت في الأطعمة، (٤/٤٠٧ - ٤٠٨)، الرقم (١٥٢٢).

روى عن عبد الله بن عمر من حفدته محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر، وروى عنه من دون هؤلاء في السنن^(١).

نوع العلة: الانقطاع.

سببها: إسقاط راو من الإسناد.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح الحديث السند الناقص لسلامته الظاهرة وإهماً ... » بح.

* * *

٤- ج حديث « أنه قضى باليمين مع الشاهد »

(سؤال: ٣٠١) حديث الحسين بن علي، عن أبيه، عن النبي ﷺ ؛ أنه قضى باليمين مع

الشاهد^{(٢)(٣)}.

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار البيضاء - المغرب، سنة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، (١١٠/١١)، الرقم (٦).

(٢) أخرج هذا الحديث أبو داود، كتاب الأفضية، باب القضاء باليمين والشاهد، (٤٦٢/٥)، الرقم (٣٦١٠). والترمذي، كتاب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد، ص ٣٦٦، الرقم (١٣٤٣)، ونصه عند أبي داود: « عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ».

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد على (جعفر بن محمد)، واختلف عنه:

١- رواه كل من (الحسين بن زيد بن علي، ومحمد بن عبد الرحمن بن رداد) مسنداً عنه، عن أبيه، عن جده (الحسين) عن (علي) عن النبي ﷺ . أخرجه به عن (الحسين بن زيد) البيهقي في السنن الكبرى، (٢٨٧/١٠)، الرقم (٢٠٦٥٩). ثم قال: « علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب جد جعفر بن محمد وإن لم يدرك علياً رضي الله عنه فهو أقرب من الاتصال من رواية محمد بن علي عن علي رضي الله عنه ».

٢- وخالفهما (الثوري) فرواه عنه، ولم يذكر في الإسناد (الحسين بن علي). أخرجه به الترمذي، أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد، ص ٣٦٧، الرقم (١٣٤٥).

كذلك رواه عن الثوري (عبيد الله بن عمر، ويحيى بن سليم الطائفي، ويحيى بن محمد بن قيس أبو زكير، وزيد بن الحباب). أخرجه به عن (زيد بن الحباب)، ابن عدي في الكامل، (٣٦٠/٢)، الرقم (٣٣٤).

=

٣- ورواه (سليمان بن بلال)، واختلف عنه:

١- خالف (الثوري) كلا من الحسين بن زيد بن علي^(١) - وهو صدوق، ربما أخطأ - ومحمد بن عبد الرحمن بن رداد^(٢) - وهو ضعيف - من أصحاب جعفر بن محمد، فرواه عنه، ولم يذكر في الإسناد (الحسين بن علي).

= أ - رواه (أبو أويس) عنه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ . ولم يذكر علياً ﷺ .
أخرجه به البيهقي في الكبرى، كتاب الشهادات، باب القضاء باليمين مع الشاهد، (٢٨٦/١٠)، الرقم (٢٠٦٥٦).
ب - ورواه غير أبي أويس عنه، وذكر علياً ﷺ . أخرجه به عن (القعني) ابن عدي في الكامل، (٣٥٩/٢)، الرقم (٣٣٤).

٤- ورواه كل من (ابن جريج، ومالك بن أنس، والدروردي، وإسماعيل بن جعفر، وعمر بن محمد بن زيد العمري، وعبد الله بن جعفر، وغيرهم) عنه، عن أبيه مرسلًا، عن النبي ﷺ . أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الأفضية، باب القضاء باليمين مع الشاهد، (٢٦٣/٢)، الرقم (٢١١١)، وقال: « عن جعفر بن محمد، عن أبيه؛ أن رسول الله ﷺ ... الحديث ». وأخرجه به عن (إسماعيل بن جعفر) الترمذي، أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد، ص ٣١٥، الرقم (١٣٤٥).

٥- رواه خالد بن أبي كريمة، عن أبي جعفر مرسلًا عن النبي ﷺ . أخرجه الشافعي في مسنده.
مسند الإمام الشافعي، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، ترتيب سنجر بن عبد الله، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: ماهر ياسين فحل، كتاب القضاء، باب اليمين مع الشاهد، (٢١/٤)، الرقم (١٧١٨).

٦- ورواه كل من (عبد الوهاب الثقفي، والسري بن عبد الله السلمي، وعبد النور بن عبد الله بن سنان، وحميد بن الأسود، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، وغيرهم) عنه، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، فقد ثبت سماع محمد بن علي بن الحسين من جابر ﷺ . أخرجه به الشافعي عن (عبد الوهاب). المصدر نفسه، الرقم (١٧١٩).
وأخرجه به عن (السري) ابن عدي في الكامل، (٥٣٩/٤)، الرقم (٨٧٣).

٧- ورواه أبو ضمرة أنس بن عياض، واختلف عنه:
أ. رواه عن جعفر، عن أبيه، عن جابر.

ب. روي عنه مرسلًا أيضًا. لم أقف على من أخرجه عن (أبي ضمرة) فيما بحث. قال الإمام الحافظ: « وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديث، وربما وصله عن جابر، لأن جماعة من الثقات حفظوه، عن أبيه، عن جابر. والحكم يوجب أن يكون القول قولهم، لأنهم زادوا وهم ثقات، وزيادة الثقة مقبولة ». العلل الواردة له، (٩٨/٣).

(١) الحسين بن زيد: هو ابن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ ، تقدمت ترجمته، ص ١٣٩.
(٢) محمد بن عبد الرحمن بن رداد: هو القرشي العامري المدني، من ولد ابن أم مكتوم. قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عنه، فقال: ليس بقوي، ذاهب الحديث، ولم يقرأ علينا حديثه ». وروى عن أبي زرعة قوله فيه: =

٢- خالف (أبو أويس)^(١) غيره من أصحاب جعفر، فرواه عنه، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، ولم يذكر علياً ﷺ .

يبدو أن الإسناد - غير ما ورد فيه جابر - منقطع على كل الوجوه التي ورد بها؛ لأن جد جعفر (علي زين العابدين) مرسل، وكذلك أبوه (محمد بن علي) لم يسمع من الحسين بن علي، ولا من علي بن أبي طالب ﷺ، والله أعلم.

= « مديني، لين ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « كان يخطيء ». وقال ابن عدي: « رواياته عن روى ليست محفوظة ... وعامة ما يرويه غير محفوظ ». وقال الذهبي في المغني: « ضَعُفوه ». ونقل في الميزان عن الأزدي قوله: « لا يكتب حديثه ».

الحكم على الراوي: يبدو أنه ضعيف، ولا يكتب حديثه، والله أعلم.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (١٦٠/١)، الرقم (٤٧٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣١٥/٧)، الرقم (١٧٠٥). والثقات لابن حبان، (٣٤١/٧). والكامل لابن عدي، (٤٠٣/٧)، الرقم (١٦٦٦). وتاريخ الإسلام للذهبي، (٩٦١/٤)، الرقم (٣١٧). وميزان الاعتدال له، (٢٣٢/٦)، الرقم (٧٨٥٤). والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي، (٥٠٨/٢)، الرقم (٣٩٠١). ولسان الميزان لابن حجر، (٢٨٥/٧)، الرقم (٧٠٦٢).

(١) أبو أويس: هو عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي القرشي التيمي المدني، ابن عم مالك. قال البخاري في تاريخه: « ما روى من أصل كتابه فهو أصح ». وقال النسائي: « ليس بالقوي ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « أبو أويس يكتب حديثه، ولا يحتج به، وليس بالقوي ». وعن أبي زرعة أنه قال: « صالح، صدوق، كأنه لين ». ونقل عن ابن معين قوله: « أبو أويس المدني ليس بثقة ». وقوله أيضاً: « أبو أويس صدوق ليس بحجة ». ذكره ابن حبان في الجرحين، وقال: « كان ممن يخطيء كثيراً، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا هو ممن سلك سنن الثقات فيسلك مسلكهم، والذي أرى في أمره تنكب ما خالف الثقات من أخباره والاحتجاج بما وافق الأثبات منها، وكان يحيى بن معين يوثقه مرة، ويضعفه أخرى ».

وقال ابن عدي: « وفي أحاديثه ما يصح ويوافقه الثقات عليه، ومنها ما لا يوافقه عليه أحد، وهو ممن يكتب حديثه ». وقال الذهبي: « قال ابن معين وغيره: صالح، وليس بذلك ». وقال ابن حجر: « صدوق، يهم، من السابعة ». ونقل في التهذيب عن الدارقطني قوله: « في بعض حديثه عن الزهري شيء ». وعن الحاكم أنه قال: « قد نسب إلى كثرة الوهم، ومحلّه عند الأئمة محل من يحتمل عنه الوهم، ويذكر عنه الصحيح ». توفي سنة سبع وستين ومائة (١٦٧هـ). ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٧٦/٧)، الرقم (٢١٩٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (١٢٧/٥)، الرقم (٣٧٧). والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٢٦٤، الرقم (٧٠٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩٢/٥)، الرقم (٤٣٣). والجرحين لابن حبان، (٢٤/٢)، الرقم (٥٥٣). والكامل لابن عدي، (٣٠٣/٥)، الرقم (٩٩٩). والكاشف للذهبي، (٥٦٥/١)، الرقم (٢٨٠٣). والتقريب لابن حجر، ص ٥١٨، الرقم (٣٤٣٣). والتهذيب له، (٣٦٦/٢ - ٣٦٧).

نوع العلة: الانقطاع.

سببها: إسقاط راو أثناء السند.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح الحدث السند الناقص لسلامته الظاهرة واهماً، خصوصاً إذا كان الشيخ أكثر من شيخ شيخه » بح.

* * *

٥- ج حديث « في صفة الوضوء »

(سؤال: ٣٠٣) حديث الحسين بن علي، عن علي، عن النبي ﷺ في صفة الوضوء^{(١)(٢)}.

التعليق: روى كل من أبي عاصم^(٣) - وهو ثقة، ثبت -

(١) هذا الحديث أخرجه النسائي، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء، ص ٢٣، الرقم (٩٥)، ونصه: « قال ابن جريج: حدثني شيبه، أن محمد بن علي أخبره قال: أخبرني أبي علي، أن الحسين بن علي قال: دعاني أبي علي بوضوء، فقربت له، فبدأ فغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يدخلهما في وضوئه، ثم مضمض ثلاثاً، واستنثر ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً، ثم اليسرى كذلك، ثم مسح برأسه مسحة واحدة، ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاثاً، ثم اليسرى كذلك، ثم قام قائماً، فقال: ناولني فناولته الإناء الذي فيه فضل وضوئه فشرب من فضل وضوئه قائماً. فعجبت فلما رأني قال: لا تعجب؛ فإنني رأيت أباك النبي ﷺ يصنع مثل ما رأيتني صنعت يقول لوضوئه هذا وشرب فضل وضوئه قائماً ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد على (ابن جريج)، واختلف عنه:

١- رواه (ابن وهب) عنه، عن (محمد بن علي بن الحسين)، عن أبيه، عن جده الحسين.

أخرجه بهذا الإسناد البيهقي في الكبرى، كتاب الطهارة، باب التكرار في مسح الرأس، (١/١٠٥)، الرقم (٢٩٨).

٢- ورواه كل من (أبو عاصم، وأبو قرة) عنه، عن شيبه، عن محمد بن علي، عن جده الحسين، عن علي ﷺ، ولم يذكر علي بن الحسين. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

٣- ورواه (حجاج بن محمد المصيصي الأعور) عنه، عن شيبه، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده الحسين، عن علي. أخرجه بهذا الإسناد النسائي، كما سبق تخريجه آنفاً.

(٣) أبو عاصم: هو الضحاک بن مخلد بن الضحاک الشيباني البصري المعروف بأبي عاصم النبيل. قال ابن سعد: « وكان ثقة، فقيهاً ». وقال العجلي: « بصري ثقة، وكان له فقه، كثير الحديث ». ونقل ابن أبي حاتم عن الدارمي قوله: « سألت يحيى بن معين، قلت: الضحاک بن مخلد أبو عاصم النبيل؟ فقال: ثقة ». وروى عن أبيه أنه قال فيه: « صدوق ». وقال الخليلي: « متفق عليه زهداً وعلماً وديانة وإتقاناً ». وقال ابن حجر =

وأبي قرة^(١) - وهو ثقة، يغرب - عن ابن جريج، عن شيبه، عن محمد بن علي، عن جده الحسين، عن علي عليه السلام. قال الإمام الحافظ: « ولم يذكر في الإسناد علي بن الحسين »^(٢). فروايتهما منقطعة؛ لأن محمد بن علي لم يدرك جده الحسين، قال العلائي: « محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام أبو جعفر الباقر أرسل عن جديه الحسن والحسين وجده الأعلى علي عليه السلام »^(٣).

نوع العلة: الانتطاع.

سببها: إسقاط راو أثناء السند.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح الحديث السند الناقص لسلامته الظاهرة واهماً ... » بح.

* * *

= « ثقة، ثبت، من التاسعة ». قيل: أنه لقب النبيل لأن الفيل أقدم البصرة فخرج الناس ينظرون إليه، فقال له ابن جريج: مالك لا تنظر؟ قال: لا أجد منك عوضاً. فقال له: أنت النبيل. توفي سنة (٢١٢هـ) اثنتي عشرة ومئتين بالبصرة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٢٩٦/٩)، الرقم (٤١٦٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٣٦/٤)، الرقم (٣٠٣٨). ومعرفة الثقات للعجلي، (٤٧٣/١)، الرقم (٧٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٤٦٣، الرقم (٢٠٤٢). والثقات لابن حبان، ج ٦، ص ٤٨٣. والكاشف للذهبي، (٥٠٩/١)، الرقم (٢٤٣٦). والتقريب لابن حجر، ص ٤٥٩، الرقم (٢٩٩٤). والتهذيب له، (٢٢٥ - ٢٢٦). والإرشاد لأبي يعلى الخليلي، (٥١٩/٢).

(١) أبو قرة: هو موسى بن طارق الزبيدي السكسكي اليماني. نقل ابن أبي حاتم عن الأثرم قوله: « سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل وذكر ابا قرة موسى بن طارق الزبيدي فأثنى عليه خيراً ». وروى عن أبيه - أبي حاتم - أنه قال: « موسى بن طارق محله الصديق ». ذكره ابن حبان في الثقات وقال: « وكان ممن جمع، وصنف، وتفقه، وذاكر، يغرب ». وقال ابن حجر: « ثقة، يغرب، من التاسعة ».

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٤٨/٨)، الرقم (٦٦٩). والثقات لابن حبان، (١٥٩/٩). والكاشف للذهبي، (٣٠٥/٢)، الرقم (٥٧٠٤). والتقريب لابن حجر، ص ٩٧١، الرقم (٧٠٢٦). والتهذيب له، (١٧٨/٤).

(٢) العلل الواردة له، (١٠١/٣).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، ص ٢٦٦، الرقم (٧٠٠).

المبحث الثاني: ما يتعلق بإبدال الإسناد(كله أو بعضه):

المطلب الأول: القلب في الإسناد:

أ - ما كان السبب فيه سلوك الجادة^(١):

١- حديث « يا معشر المسلمين استحيوا من الله »

(سؤال: ١٢) حديث الزبير بن العوام، عن أبي بكر رضي الله عنه، فقال: يا معشر المسلمين استحيوا من

الله فوالذي نفسي بيده إنني لأظن حين أذهب إلى الغائط متقنعا بثوبي حياء من ربي^(٢).

التعليق: روى (معمر بن راشد)^(٣) - وهو ثقة، ثبت، فاضل - عن الزهري، عن عروة،

(١) سلوك الجادة: هو أن يفرد من لا يحفظ عن الحفاظ بسلوكه الطريق المشهور في الإسناد، كمن انفرد عن الحفاظ بروايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر. قال الحفاظ ابن رجب: « إن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه؛ فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه من لا يحفظ ». شرح علل الترمذي، (٢٨٦/٢).

(٢) بين الإمام الحفاظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (الزهري)، واختلف عنه:

١- رواه (يونس بن زيد) عنه، عن (عروة بن الزبير)، عن (أبيه الزبير) أن أبا بكر قال ... الحديث.

أخرجه بهذا الإسناد عبد الله بن المبارك في الزهد.

كتاب الزهد، لعبد الله بن المبارك المروزي (ت ١٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ص ١٢٥، الرقم (٣٦٦).

٢- خالف (معمر بن راشد) يونس، فرواه عن (الزهري)، عن (عروة)، عن (عائشة)، أن أبا بكر قال ... الحديث. لم أقف عليه بهذا الإسناد فيما بحث.

٣- رواه (عقيل) عنه، مرسلًا عن أبي بكر. أخرجه بهذا الإسناد ابن حبان في (روضة العقلاء).

ينظر: روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لأبي حاتم محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، مطبعة السنة الحمديّة، القاهرة - مصر، بدون رقم الطبعة، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ذكر الحث على لزوم الحياء، ص ٦٠.

(٣) معمر بن راشد: هو أبو عروة المهلي البصري، نزيل اليمن. وكان أول من صنف باليمن، واتفقوا على توثيقه، وجلالته. قال ابن أبي عروبة: « وقد نبئنا معمرًا » يعني: بالرواية عنه. وقال ابن معين: « هو من أثبت الناس في الزهري ». وقال الذهبي: « عالم اليمن ... وقال أحمد: لا تضم معمرًا إلى أحد إلا وجدته يتقدمه ... ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة ». توفي سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣هـ).

عن عائشة، فخالف بروايته (يونس بن يزيد)^(١) - وهو ثقة، إلا أن له وهما قليلا في روايته عن الزهري - .

رواه الأئمة (ابن أبي شيبة^(٢)، وأحمد بن حنبل في الزهد^(٣)، وأبو داود الطيالسي^(٤)) عن ابن المبارك، عن يونس بن يزيد بالسند المذكور، وهو الصحيح. قال الدارمي: « سمعت أحمد بن صالح يقول: نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً »^(٥).

= ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (١٠٥ / ٨ - ١٠٦)، الرقم (٢٥٩٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٧٨ / ٧ - ٣٧٩)، الرقم (١٦٣٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢٥٥ - ٢٥٧)، الرقم (١١٦٥). وتهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محي الدين النووي (٦٧٦هـ)، دار الفيحة، دمشق - سوريا، ودار المنهل، دمشق - سوريا، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: عبده علي كوشك، (٢ - ٢٢٦ - ٢٢٨)، الرقم (٥٩٧). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (١ - ١٩٠ - ١٩١)، الرقم (١٨٤).

(١) يونس بن يزيد: هو ابن أبي النجاد الأيلي القرشي، كنيته: أبو يزيد. قال ابن سعد: « وكان حلو الحديث كثيره، وليس بحجة، وربما جاء بالشيء المنكر ». ونقل ابن أبي حاتم عن ابن المبارك قوله: « ما رأيت أحداً أروى للزهري من معمر إلا أن يونس أخذ للسند لأنه كان يكتب ». ونقل عن أحمد قوله: « قال وكيع: رأيت يونس الأيلي وكان سيء الحفظ ». وثقه ابن معين، وأحمد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « يونس بن يزيد الأيلي صاحب الزهري ثقة، حجة، شدّ ابن سعد في قوله: ليس بحجة، وشد وكيع فقال: سيء الحفظ. وكذا استنكر له أحمد بن حنبل أحاديث ». وقال الحافظ ابن حجر: « ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً، وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة ». توفي سنة تسع وخمسين ومائة (١٥٩) بمصر.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٢٩ / ٩)، الرقم (٤٩٢٠). التاريخ الكبير للبخاري، (٤٠٦ / ٨)، الرقم (٣٤٩٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢٤٧ / ٩ - ٢٤٩)، الرقم (١٠٤٢). والثقات لابن حبان، (٦٤٨ / ٧ - ٦٤٩). والكاشف للذهبي، (٢ / ٤٠٤)، الرقم (٦٤٨٠). وتذكرة الحفاظ له، (١ / ١٦٢)، الرقم (١٥٦). وميزان الاعتدال له أيضاً، (٧ / ٣٣٠)، الرقم (٩٩٣٣). وتهذيب لابن حجر، (٤ / ٤٧٤ - ٤٧٥). والتقريب له، ص ١١٠٠، الرقم (٧٩٧٦).

(٢) ينظر: المصنف، لابن أبي شيبة، كتاب الطهارة، من كره أن ترى عورته، (١ / ١٩٤)، الرقم (١١٢٧).

(٣) ينظر: الزهد، لأحمد بن حنبل، من أخبار ابن عمر رضي الله عنهما، ص ٢٦٠.

(٤) رواه عنه المروزي في كتاب (تعظيم قدر الصلاة).

ينظر: تعظيم قدر الصلاة، لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ)، مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ص ٨٢٩، الرقم (٨٢٨).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩ / ٢٤٩)، الرقم (١٠٤٢).

فكأنَّ معمرًا سلك طريق الجادة، لأن عروة عن عائشة رضي الله عنها جادة مسلوكة، والله أعلم. ولا اعتبار برواية (عقيل)^(١) - وهو ثقة، ثبت - عن الزهري مرسلًا؛ لأنها ظاهرة الانقطاع، والله أعلم.

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: سلوك الجادة في إبدال راوٍ بآخر.

جنسها: التاسع: « أن يكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثًا من غير تلك الطريقة؛

فيقع من رواه من تلك الطريقة - بناء على الجادة - في الوهم » ح.

* * *

٢- ج حديث « إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه »

(١٠٠ مكرر) حديث سالم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: « إذا أكل أحدكم فليأكل

بيمينه ... » الحديث^(٢).

التعليق: بين الإمام الحافظ ما وقع في أسانيد هذا الحديث من القلب، كما يأتي:

(١) عُقَيْل بن خالد بن عَقِيل: هو ابن خالد بن عَقِيل، أبو خالد القرشي الأموي الأيلي. قال ابن سعد: « عُقَيْل بن خالد صاحب الزهري، وكان ثقة ». ونقل ابن أبي حاتم عن يونس بن يزيد قوله: « كان عُقَيْل يصحب الزهري في سفره وحضره ». وعن ابن معين أنه قال: « أثبت الناس في الزهري: مالك بن أنس، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب بن ابى حمزة، وسفيان بن عيينة ». وثقّه أحمد، وابن سعد والنسائي والعجلي، وأبو زرعة الرازي، وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن أبي حاتم: « قال سئل أبي عن عقيل ومعمر أيهما أثبت؟ فقال: عقيل أثبت؛ كان صاحب كتاب، وكان الزهري يكون بأيلة، وللزهري هناك ضيعة، فكان يكتب عنه هناك ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، سكن المدينة، ثم الشام، ثم مصر، من السادسة ». توفي سنة أربع وأربعين ومائة (١٤٤هـ). ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٢٨/٩)، الرقم (٤٩١٦). والتاريخ الكبير للبخاري، (٩٤/٧)، الرقم (٤١٩). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤٣/٧)، الرقم (٢٤٣). والثقات لابن حبان، (٣٠٥/٧). والكاشف للذهبي، (٣٣/٢)، الرقم (٣٨٦٠). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (١/١٦١ - ١٦٢)، الرقم (١٥٥). والتقريب لابن حجر، ص ٦٨٧، الرقم (٤٦٩٩). والتهديب له، (٣/١٣٠ - ١٣١).

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الانقطاع فيه.

١- وهم من رواه عن (عبدة بن سليمان)^(١) الكلابي - وهو ثقة، ثبت - حيث أبدل (أبا بكر بن عبيد الله) بـ(سالم)؛ لأنه كما قال الإمام الحافظ:

« والمحفوظ عن عبدة، عن عبيد الله، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن جده عبد الله بن عمر، عن عمر »^(٢).

رواه عنه (أبو هريرة الجبلي) ولم أجد ترجمة له، و(الباغندي) - وهو لين لا يتحمل من تفرد به شيء، إذا خالف فيه الثقات - ويبدو أنه سلك الجادة، لأن (سلما عن ابن عمر) جادة مسلوكة، والله أعلم.

٢- وهم (النعمان بن راشد) على الزهري في روايته عنه، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. ويبدو أنه سلك الجادة؛ لأن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة جادة مسلوكة، والله أعلم. قال الإمام الحافظ: « وذلك وهم من النعمان على الزهري »^(٣).

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: سلوك الجادة (إبدال راو بآخر).

جنسها: التاسع: « أن يكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريقة؛ فيقع من رواه من تلك الطريقة - بناء على الجادة - في الوهم » ح.

* * *

(١) عبدة بن سليمان: هو عبد الرحمن بن سليمان الكلابي، (عبدة) لقبه، وكنيته: أبو محمد. قال ابن سعد: « وكان ثقة ». وقال العجلي: « كوفي، ثقة، رجل صالح، صاحب قرآن يقريء ». ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد قوله: « ثقة، ثقة وزيادة، مع صلاح بدنه، وكان شديد الفقر ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « مستقيم الحديث جدا ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، من صغار الثامنة ». توفي سنة سبع وثمانين ومائة (١٨٧هـ) بالكوفة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥١٣/٨)، الرقم (٣٥٣٧). والتاريخ الكبير للبخاري، (١١٥/٦)، الرقم (١٨٧٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (١٠٨/٢)، الرقم (١١٤٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨٩/٦)، الرقم (٤٥٧). والثقات لابن حبان، (١٦٤/٧). والكاشف للذهبي، (٦٧٧/١)، الرقم (٣٥٢٦). والتقريب لابن حجر، ص ٦٣٥، الرقم (٤٢٩٧).

(٢) العلل الواردة له، (٤٦/٢).

(٣) المصدر نفسه، (٤٨/٢).

٣- حديث « خير هذه الأمة: أبو بكر، ثم عمر »

(سؤال: ٢٩٩) حديث الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، عن أبيه: خير هذه الأمة أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما (١) (٢).

التعليق: خالف (سعيد بن مسروق) (٣) صاحبه (خلف بن حوشب) (٤) في روايته عن طلحة بن مصرف، حيث رواه عنه، عن (عبد خير) بدل (الحسن)، عن علي رضي الله عنه .

(١) هذا الأثر أخرجه أحمد، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، (١/٥٤٤)، الرقم (٨٧٩)، ونصه: « عن أبي جحيفة عن علي وعن عون بن أبي جحيفة عن أبيه عن علي أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر رضي الله عنه وخيرها بعد أبي بكر عمر رضي الله عنه ولو شئت سميت الثالث ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (طلحة بن مصرف)، واختلف عنه:

١- رواه (خلف بن الحوشب) - وهو ثقة - عنه، عن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه.

لم أفق علي من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

٢- خالف (سعيد بن مسروق) - وهو ثقة أيضاً - خلف، فرواه عن طلحة، عن عبد خير، عن علي.

أخرجه به محمد بن عبد الرحمن المخلص في المخلصيات.

ينظر: المخلصيات، لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص (ت ٣٩٣هـ)، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، تحقيق: نبيل جرار، (٣/٢٣٩)، الرقم (٢٦٦٣).

٣- ورواه (يحيى بن سلمة بن كهيل) عن طلحة، عن أبي جحيفة، عن علي. لم أجده به وإنما وجدت ما أخرج أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في أطراف الغرائب والأفراد، جزء الثالث والثمانون، (٢/٥٥٢)، الرقم (٢٤).

(٣) سعيد بن مسروق: هو أبو سفيان الثوري التميمي الكوفي. وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم الرازي والنسائي والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « ثقة ». وقال ابن حجر: « ثقة، من السادسة ». توفي سنة ثمان وعشرين ومائة (١٢٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٨/٤٤٥)، الرقم (٣٣٩٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣/٥١٣)، الرقم (١٧٠٦).

ومعرفة الثقات للعجلي، (١/٤٠٥)، الرقم (٦١٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤/٦٦)، الرقم (٢٧٨). والثقات

لابن حبان، (٦/٣٧١). والكاشف للذهبي، (١/٤٤٤)، الرقم (١٩٥٧). والتقريب لابن حجر، ص ٣٨٨، الرقم (٢٤٠٦).

(٤) خلف بن حوشب: هو أبو يزيد الكوفي العابد. قال العجلي: « ثقة ». وقال النسائي: « ليس به بأس ». ذكره

ابن حبان في الثقات وقال: « وكان ابن عيينة يحسن الثناء عليه ». وقال ابن حجر: « ثقة، من السادسة ». توفي بعد

=

سنة مائة وأربعين.

صحح الإمام الحافظ رواية (سعيد) بقوله: « والصحيح قول سعيد بن مسروق عن طلحة عن عبد خير »^(١)؛ لأن طلحة لم يسمع من الحسن، بدليل ما ورد أنه: « قيل ليحيى بن معين سمع طلحة بن مصرف من أنس، فقال: لا، يروي عن خيثمة عن أنس وقال ابو حاتم: أدرك أنساً ما أثبت له سماع، يروي عن خيثمة عن أنس، وعن يحيى بن سعيد عن أنس »^(٢)؛ فإذا لم يثبت سماعه من (أنس) فكيف به من الحسن!؟

يبدو أن (خلفاً) سلك طريق الجادة؛ لأن رواية الحسن عن أبيه جادة مسلوكة، والله أعلم.

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: سلوك الجادة في إبدال راو بآخر.

جنسها: التاسع: « أن يكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريقة؛

فيقع من رواه من تلك الطريقة - بناء على الجادة - في الوهم » ح.

وما روي عن أبي جحيفة إنما هو من رواية (يحيى بن سلمة بن كهيل)^(٣) فلا اعتبار به؛ لأنه

« متروك، وكان شيعياً » كما في التقريب^(٤).

* * *

= ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٣/١٩٣)، الرقم (٦٥٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/٣٦٩)، الرقم (١٦٨٠).

والثقات لابن حبان، (٦/٢٦٩). والتقريب لابن حجر، ص ٢٩٨، الرقم (١٧٣٨). والتهديب له، (١/٥٤٦).

(١) العلل الواردة للإمام الحافظ، (٣/٩٣)، سؤال رقم (٢٩٩).

(٢) تحفة التحصيل لولي الدين أبي زرعة العراقي، ص ١٥٩.

(٣) يحيى بن سلمة: هو أبو جعفر الحضرمي الكوفي. قال ابن سعد: « وكان ضعيفاً جداً ». وقال البخاري:

« في حديثه مناكير ». وقال النسائي: « متروك الحديث ». وقال أبو حاتم: « منكر الحديث، ليس بالقوي ». وقال

ابن حجر: « متروك، وكان شيعياً، من التاسعة ». توفي سنة تسع وسبعين ومائة (١٧٩هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٨/٥٠١)، الرقم (٣٤٩٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (٨/٢٧٧ - ٢٧٨)،

الرقم (٢٩٨٩). والضعفاء والمتروكون للنسائي، (١/١٠٨)، الرقم (٦٣١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/١٥٤)،

الرقم (٦٣١). والكاشف للذهبي، (٢/٣١٧)، الرقم (٦١٧٨). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٥٦، الرقم (٧١١).

(٤) التقريب لابن حجر، ص ١٠٥٦، الرقم (٧١١).

٤- حديث « في صفة الوضوء »

(مكرر ٣٠٣) حديث الحسين بن علي، عن علي، عن النبي ﷺ في صفة الوضوء^(١).

التعليق:

حكم الإمام الحافظ على رواية (حجاج بن محمد المصيصي الأعور)^(٢) - وهو ثقة ثبت - بأنها راجحة بقوله: « فوجود إسناده، ووصله وضبطه »^(٣). وهذا يعني:

أ - أن المصيصي أتقنه، وحفظ إسناده، فوصله.

ب - وأن (ابن وهب)^(٤) - وهو ثقة، حافظ - وهم، وسلك الجادة؛ حيث روى عن ابن جريج، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، لأن هذا الطريق مسلوک، والله أعلم.

(١) تقدم تخرجه عند الكلام عن الانقطاع فيه.

(٢) حجاج بن محمد: هو أبو محمد المصيصي الأعور، الترمذي الأصل. قال ابن سعد: « وكان ثقةً صدوقاً إن شاء الله، وكان قد تغير في آخر عمره حين رجع إلى بغداد ». وثقه علي بن المديني ومسلم والعجلي وابن قانع والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. نقل ابن أبي حاتم عن أحمد قوله: « ما كان أضبط حجلاً، وأصح حديثه، وأشد تعاهده للحروف ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة »، توفي سنة ست ومئتين (٢٠٦).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٩/٣٣٥)، الرقم (٤٣٢١). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢/٣٨٠)، الرقم (٢٨٤٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/١٦٦)، الرقم (٧٠٨). والثقات لابن حبان، (٨/٢٠١). والكاشف للذهبي، (١/٣١٣)، الرقم (٩٤٢). والتقريب لابن حجر، ص ٢٢٤، الرقم (١١٤٤).

(٣) العلل الواردة له، (٣/١٠١).

(٤) ابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم، كنيته: أبو محمد، الفهري القرشي، المصري. قال ابن سعد: « وكان كثير العلم، ثقة فيما قال: حدثنا، وكان يدلّس ». ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد قوله: « عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبتته، قيل له أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: قد كان يسيء الأخذ؛ ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً ». وروى عن أبي زرعة أنه قال: « نظرت في نحو ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر فلا أعلم أنني رأيت حديثاً له لا أصل له، وهو ثقة ». وقال الحافظ ابن حجر: « ثقة، حافظ، عابد، من التاسعة ». توفي سنة سبع وتسعين ومائة (١٩٧هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/٥٢٦)، الرقم (٤٩٠٧). والتاريخ الكبير للبخاري، (٥/٢١٨)، الرقم (٧١٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥/١٨٩)، الرقم (٨٧٩). والثقات لابن حبان، (٨/٣٤٦). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (١/٣٠٤ - ٣٠٦)، الرقم (٢٨٣). والتقريب لابن حجر، ص ٥٥٦، الرقم (٣٧١٨).

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: سلوك الجادة في إبدال راو بآخر.

جنسها: التاسع: « أن يكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريقة؛

فيقع من رواه من تلك الطريقة - بناء على الجادة - في الوهم » ح.

* * *

هـ- ج حديث « نهى عن التختم بالذهب »

(مكرر ٣٠٧) حديث الحسين بن علي، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، أن النبي صلى الله عليه وآله: نهى عن التختم بالذهب والقسي والقراءة في الركوع ^{(١)(٢)}.

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر، ص (١٠٠١)، الرقم (٢٠٧٨)، ونصه: « عن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله عن التختم بالذهب، وعن لباس القسي، وعن القراءة في الركوع والسجود، وعن لباس المعصفر ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (عطلة بن السائب)، واختلف عنه:

١- رواه (عمران بن عيينة) عنه، عن أبيه السائب، عن علي عليه السلام.

لم أجده بهذا الإسناد عن (عمران بن عيينة)، وإنما أخرجه ابن رجب في شرح علل الترمذي، باب ما جاء في كراهة خاتم الذهب، (١/٢٨٣) عن (عمران بن عبيد)، عن عطلة، عن أبيه، عن علي، قال: « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أتختم بالذهب، وأن أقرأ وأنا راعع، فلا أدري لي خاصة أو عامة؟ ».

٢- خالفه (موسى بن أعين) فرواه عن عطلة، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين مرسلًا.

٣- ورواه (عبد السلام بن حرب) عنه، عن أبي جعفر محمد، عن أبيه علي بن الحسين، عن علي.

٤- ورواه (عمرو بن أبي قيس) عنه، عن أبي جهضم، عن أبي جعفر محمد، عن أبيه علي بن الحسين، عن علي.

لم أقف - فيما بحث - على من أخرجه بهذه الأسانيد عن (موسى بن أعين) ولا عن (عبد السلام بن حرب) ولا عن (عمرو بن أبي قيس).

٥- خالفهم (أبو عوانة وضاح اليشكري، وأبو حمزة محمد ابن ميمون المروزي السكري) مسنداً عنه، عن أبي جهضم، عن أبي جعفر محمد، عن أبيه علي، عن جده الحسين، عن علي. قال الإمام الحافظ: « فوصلاً إسناده، وجوده ». العلل الواردة له، (٣/١٠٥).

لم أجده فيما بحث موصولاً، وإنما أخرجه به عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند عن (أبي عوانة)، وليس فيه (عن جده الحسين). المسند للإمام أحمد، مسند علي بن أبي طالب عليه السلام، (١/٤٢٤)، الرقم (٦٠١).

وكذلك النسائي في السنن الكبرى، كتاب الزينة، القسي، (٨/٣٩٠ - ٣٩١)، الرقم (٩٤٩١) عن (أبي حمزة). =

التعليق: تفرد (عمران بن عيينة)^(١) - وهو صدوق له أوهام - بروايته عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن علي عليه السلام. ويبدو أنه سلك الجادة، والله أعلم.

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: سلوك الجادة في إبدال راوٍ بآخر.

جنسها: التاسع: « أن يكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريقة؛

فيقع من رواه من تلك الطريقة - بناء على الجادة - في الوهم » ح.

والخامس والعشرون: « أن يشتبه على الراوي راوٍ بآخر ذكر في نفس الحديث، فيرويه عنه، وليس الحديث من روايته » بح.

* * *

= ٦- وتابع كل من (عمرو بن دينار، والحجاج بن دينار) أبا جهضم في روايته عن أبي جعفر محمد بن علي، ولكنهما أرسلاه عن علي عليه السلام. أخرجه به البيهقي في معرفة السنن عن (عمرو بن دينار).

معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الوفاء، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، كتاب الصلاة، النهي عن القراءة في الركوع والسجود، (٢/ ٤٥٠)، الرقم (٣٤١٨). قال الإمام الحافظ: « والقول قول أبي عوانة، وأبي حمزة ». العلل الواردة له، (٣/ ١٠٥).

(١) عمران بن عيينة: هو ابن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي، أخو سفيان، كنيته: أبو الحسن. قال العجلي: « صدوق ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « لا يحتج بحديثه، فإنه يأتي بالناكير ». وقال الذهبي: « ضعفه أبو زرعة، ومشاه غير واحد ». وقال ابن حجر: « صدوق له أوهام من الثامنة ». ونقل في التهذيب عن ابن معين وأبي زرعة أن كلا منهما قال فيه: « صالح الحديث ». توفي سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٨/ ٥٢٠)، الرقم (٣٥٦٥). والتاريخ الكبير للبخاري، (٦/ ٤٢٧)، الرقم (٢٨٧٤). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/ ١٩٠)، الرقم (١٤٢٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/ ٣٠٢)، الرقم (١٦٨٠). والثقات لابن حبان، (٧/ ٢٤٠). والكاشف للذهبي، (٢/ ٩٥)، الرقم (٤٢٧٢). والتقريب لابن حجر، ص ٧٥١، الرقم (٥١٩٩). والتهذيب له، (٣/ ٣٣١).

ب - تشابه الرواة والأسانيد:

١- ج حديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله »

(سؤال ٣) حديث عمر، عن أبي بكر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا:

لا إله إلا الله ... الحديث ^{(١)(٢)}.

(١) هذا الحديث ورد بألفاظ منها ما أخرجه البخاري، كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض، (٢/ ٦٥٤)، الرقم (٦٩٢٤)، ونصه: « أن أبا هريرة قال لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب قال عمر يا أبا بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله. قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها. قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (الزهري)، واختلف عنه:

١- رواه (شعيب بن أبي حمزة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ويونس، وعقيل، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، وسفيان بن حسين، وغيرهم)، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، قال: قال عمر لأبي بكر. أخرجه به عن (شعيب، وعقيل) البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، (١/ ٤٦٤ - ٤٦٥)، الرقم (١٣٩٩). وينظر: كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض، (٢/ ٦٥٤)، الرقم (٦٩٢٤). وأخرجه به عن (سفيان بن حسين) أحمد، (١/ ١٩٢)، الرقم (٦٧).

قال الإمام الحافظ: « فممن رواه عنه على الصواب: شعيب بن أبي حمزة ... ». العلل الواردة له، (١/ ١٦٢).

واختلف عن (سفيان بن حسين) منهم:

أ. أسنده (محمد بن يزيد الواسطي) عنه، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة. كما أخرجه به أحمد فيما ذكرناه آنفاً.

ب. أرسله يزيد بن هارون، فأسقط منه أبا هريرة. أخرجه به ابن أبي شيبة في مصنفه، (٩/ ٤٥٨ - ٤٥٩)، الرقم (٢٩٤٢٦).

٢- رواه (معمر بن راشد)، واختلف عنه:

أ. أسنده رباح بن زيد، عنه، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، بمتابعة من تقدم حديثه.

أخرجه به أحمد، (١/ ٣٠٦ - ٣٠٧)، الرقم (٣٣٥).

ب. أرسله عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله لم يذكر أبا هريرة. أخرجه به عبد الرزاق.

ينظر: المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، طبعة المجلس العلمي، كوجارات - الهند، ط ٢،

١٤٠٣هـ تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (٤/ ٤٣ - ٤٤)، الرقم (٦٩١٦).

التعليق: وقع القلب في إسناد هذا الحديث كما يأتي:

١- (الوليد بن مسلم)^(١) - وهو ثقة - تفرد بذكر (سعيد بن المسيب) في الإسناد. فوهم فيه:

أ. على شعيب^(٢) - وهو ثقة - لأنه يرويه عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة.

= ج. رواه عمران القطان، عنه، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر. أخرجه به النسائي، كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد، ص ٤٧٧، الرقم (٣٠٩٤).

قال الإمام الحافظ: « ووهم [يعني عمران] فيه على معمر ». العلل الواردة له، (١/١٦٥).

٣- رواه (يحيى بن أبي أنيسة)، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .

لم أقف على من أخرجه عن (يحيى)، ولكن وجدته عن (ابن وهب) أخرجه به مسلم، الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، ص ٣١، الرقم (٣٣).

قال الإمام الحافظ: « ووهم أيضا في ذكر سعيد ». العلل الواردة له، (١/١٦٥).

٤- رواه (صالح بن أبي الأخضر)، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

أخرجه به البزار في البحر الزخار، (١/٣٣٦)، الرقم (٢١٧).

٥- رواه الوليد بن مسلم، (عن شعيب، ومرزوق بن أبي الهذيل، وسفيان بن عيينة)، عن الزهري، عن سعيد، عن

أبي هريرة. أخرجه به عن (شعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة) النسائي، كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد، ص ٤٧٦ و ٤٧٧، الرقم (٣٠٩٣).

(١) الوليد بن مسلم: هو أبو العباس القرشي الدمشقي. قال ابن سعد: « وكان الوليد ثقة، كثير الحديث

والعلم ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « صالح الحديث ». ذكره ابن حبان في الثقات وقال: « وكان ممن

صنف وجمع، إلا أنه ربما قلب الأسماء وغير الكنى ». وقال النووي: « وأجمعوا على جلالته، وارتفاع محله في

العلم، وتوثيقه ». وذكره الذهبي في (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) وقال: « عالم أهل دمشق، ثقة،

حافظ، لكنه يدلّس عن الضعفاء، فإذا قال (عن) فليس بحجة حديثه في الكتب كلها ». وقال ابن حجر: « ثقة،

لكنه كثير التدليس والتسوية، من الثامنة ». توفي سنة أربع وتسعين ومائة (١٩٤هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/٤٧٥)، الرقم (٤٧٥٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/١٦ - ١٧)،

الرقم (٧٠). والثقات لابن حبان، (٩/٢٢٢). وتهذيب الكمال للمزي، (٣١/٨٦ وما بعدها)، الرقم (٦٧٣٧). وتذكرة

الحفاظ للذهبي، (١/٣٠٢ - ٣٠٤)، الرقم (٢٨٢). والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص ١٨٦، الرقم (٨٣).

والتقريب لابن حجر، ص ١٠٤١، الرقم (٧٥٠٦).

(٢) شعيب: هو ابن أبي حمزة، أبو بشر الحمصي. واسم أبي حمزة (دينار). نقل ابن أبي حاتم عن أحمد قوله فيه:

« أصح حديثا عن الزهري من يونس ». وروى أبو زرعة الدمشقي عنه أيضا أنه قال: « رأيت كتب شعيب فرأيتها

مضبوطة مقيلة، ورفع من ذكره. قلت: فأين هو من الزبيدي؟ قال: مثله ». وقال ابن حجر: =

ب. على ابن عيينة^(١) - وهو ثقة، حافظ، فقيه - ؛ لأنه يرويه عن الزهري مرسلًا، لا يذكر فوقه أحدًا. قال الإمام الحافظ: « ووهم فيه - يعني: الوليد - على شعيب، وعلي بن عيينة، لأن شعيبا يرويه عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وابن عيينة يرويه عن الزهري مرسلًا، لا يذكر فوقه أحدًا »^(٢).

ورجح رحمته رواية عامة الرواة عن الزهري مسنداً عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن أبي بكر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، لكثرتهم واتفاقهم على الإسناد.

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: الوهم في إبدال راوٍ بآخر.

= « ثقة، عابد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري، من السابعة ». توفي سنة اثنتين وستين ومائة (١٦٢هـ). ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٧٣ / ٩)، الرقم (٤٧٤٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٤٤ / ٤ - ٣٤٥)، الرقم (١٥٠٨). والثقات لابن حبان، (٤٣٨ / ٦). والكاشف للذهبي، (٤٨٦ / ١)، الرقم (٢٢٨٦). والتقريب لابن حجر، ص ٤٣٧، الرقم (٢٨١٣). والتهذيب له، (١٧٣ / ٢ - ١٧٣).

(١) سفيان بن عيينة: هو ابن أبي عمران واسمه ميمون، أبو محمد الهلالي الكوفي الأعور، ولد سنة سبع ومائة (١٠٧هـ)، سكن مكة، قال الشافعي: « ما رأيت أحدًا فيه من آلة العالم ما في سفيان، وما رأيت أحدًا أكف عن الفتيا منه، وما رأيت أحدًا أحسن لتفسير الحديث منه ». وقال ابن سعد: « وكان ثقة، ثبتًا، كثير الحديث، حجة ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « إمامٌ، ثقةٌ، وأثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة، وكان أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة ». وقال ابن حبان: « وكان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع والدين ممن علم كتاب الله وكثر تلاوته له وشهر فيه ». وقال النووي: « واتفقوا على إمامته، وجلالته، وعظم مرتبته ». وقال الذهبي: « ثقة، ثبت، حافظ، إمام ». وقال ابن حجر: « ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة ». روى ابن سعد عن الحسن ابن أخي سفيان قوله: « حججت مع عمي سفيان آخر حجة حجها سنة سبع وتسعين ومائة فلما كنا بجمع وصلى استلقى على فراشه، ثم قال: قد وافيت هذا الموضع سبعين عامًا، أقول في كل سنة: اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا المكان، وإني قد استحيت الله من كثرة ما أسأله ذلك، فرجع فتوفي في السنة الداخلة ». توفي سنة ثمان وتسعين ومائة (١٩٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٩ / ٨)، الرقم (٢٤٦٨). والتاريخ الكبير للبخاري، (٩٤ / ٤ - ٩٥)، الرقم (٢٠٨٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤٢٥ - ٤٢٧)، الرقم (٩٧٣). والثقات لابن حبان، (٤٠٣ / ٦ - ٤٠٤). وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، (٢٢٤ / ١ - ٢٢٥)، الرقم (٢١٧). والكاشف للذهبي، (٤٤٩ / ١)، الرقم (٢٠٠٢). والتقريب لابن حجر، ص ٣٩٥، الرقم (٢٤٦٤).

(٢) العلل الواردة له، (١٦٦ / ١).

جنسها: الخامس والعشرون: « أن يشتهه على الراوي راوٍ بآخر ذكر في نفس الحديث،

فيرويه عنه، وليس الحديث من روايته » بح.

٢- خالف (عمران القطان)^(١) - وهو صدوق يهم - عامة الرواة عن الزهري، حيث قلب الإسناد بإبداله راويا براوٍ آخر، فذكر في الإسناد (أنس بن مالك) بدل (أبي هريرة) رضي الله عنه. قال الإمام الحافظ: « ورواه عمران القطان، عن معمر، وقال: عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر. ووهم فيه على معمر »^(٢).

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: الوهم في إبدال راوٍ بآخر.

جنسها: الثاني عشر: « أن ينقلب على الثقة سند حديث، أو متنه، فيرويه واهماً، فيغتر من

وقف على ظاهره صحته، وليس الأمر كذلك » بح.

قال البزار: « ... نا عمران أبو العوام، عن معمر، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر، قال: قال رسول الله ﷺ ... الحديث. وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس، عن أبي بكر إلا من هذا الوجه، وأحسب أن عمران أخطأ في إسناده؛ ... فقلب عمران إسناد هذا الحديث ... »^(٣).

قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عمرو بن عاصم الكلابي، عن عمران القطان، عن معمر، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ ... الحديث.

(١) عمران القطان: هو أبو العوام عمران بن داود القطان البصري. قال النسائي: « ضعيف يكنى أبا العوام ». ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: « عمران القطان ليس بالقوى ». وروى عن أحمد قوله فيه: « أرجو أن يكون صالح الحديث ». وقال الذهبي: « ضعفه النسائي، ومشاه أحمد وغيره ». وقال ابن حجر: « صدوق، يهم، ورمي برأي الخوارج، من السابعة ». توفي بين الستين والسبعين والمائة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٢٨٤ / ٩)، الرقم (٤١٢٦). والتاريخ الكبير للبخاري، (٦ / ٤٢٥)، الرقم (٢٨٦٨). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢ / ١٨٩)، الرقم (١٤٢٤). والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١٩٢، الرقم (٥٠٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦ / ٢٩٧ - ٢٩٨)، الرقم (١٦٤٩). والثقات لابن حبان، (٧ / ٢٤٣). والكاشف للذهبي، (٢ / ٩٣)، الرقم (٤٢٦٤). والتقريب لابن حجر، ص ٧٥٠، الرقم (٥١٨٩).

(٢) العلل الواردة له، (١ / ١٦٤).

(٣) البحر الزخار للبزار، (١ / ٩٩)، الرقم (٣٨).

فقالا: هذا خطأ؛ إنما هو: الزهري، عن عبيدالله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة: أن عمر قال لأبي بكر ... القصة. قلت لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قال: من عمران»^(١).

* * *

٢- ج حديث « من سره أن يقرأ القرآن كما أنزل »

(سؤال: ١٠) حديث عبد الله بن مسعود، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: « من سره أن يقرأ القرآن كما أنزل. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: سل تعطه»^{(٢)(٣)}.

(١) العلل لابن أبي حاتم، (٥/٢٢٥)، الرقم (١٩٣٧).

(٢) هذا الحديث أخرجه أحمد، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (١/٢٣٨، ٢٣٩)، الرقم (١٧٥)، ونصه: « عن علقمة قال: جاء رجل إلى عمر وهو بعرفة، قال أبو معاوية: وحدثنا الأعمش عن خيثمة عن قيس بن مروان أنه أتى عمر فقال: جئت يا أمير المؤمنين من الكوفة وتركت بها رجلا يملئ المصحف عن ظهر قلبه، فغضب وانتفخ حتى كاد يملأ ما بين شعبتى الرجل، فقال: ومن هو ويحك؟ قال: عبد الله ابن مسعود، فما زال يطفأ ويسرى عنه الغضب حتى عاد إلى حاله التي كان عليها، ثم قال: ويحك والله ما أعلمه بقي من الناس أحد هو أحق بذلك منه، وسأحدثك عن ذلك، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر عند أبي بكر الليلة كذا في الأمر من أمر المسلمين، وانه سمر عنده ذات ليلة وأنا معه، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرجنا معه، فإذا رجل قائم يصلي في المسجد فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع قراءته، فلما كدنا أن نعرفه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من سره أن يقرأ القرآن رطبا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد)، قال: ثم جلس الرجل يدعو، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له: (سل تعطه، سل تعطه)، قال عمر: قلت: والله لأغدون إليه فلا بشرنه، قال: فغدوت لأبشره فوجدت أبا بكر قد سبقني إليه فبشره، ولا والله ما سبقته إلى خير قط إلا وسبقني إليه».

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (عاصم بن أبي النجود)، واختلف عنه:

١- رواه حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر مرسلًا.

لم أفق على من أخرجه به عن (حماد) إلا ما عند أحمد في المسند وهو كما سيأتي.

٢- ورواه (أبو بكر بن عياش، وزائدة بن قدامة) عن عاصم، عن زر، عن عبد الله.

أخرجه به عن (زائدة)، أحمد، (٤/١٩٢ - ١٩٣)، الرقم (٤٢٥٥). وعن (ابن عياش) أبو يعلى في مسنده، (١/٢٦ - ٢٧)،

الرقم (١٧). قال الإمام الحافظ: « وهو صحيح عن عبد الله ». العلل الواردة له، (١/١٨٣).

ثم تفرد اثنان من أصحاب أبي بكر بن عياش عنهم بألفاظ:

أ. يحيى بن آدم: تفرد بقوله: « أن أبا بكر، وعمر بشره: أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: من سره أن يقرأ القرآن غضا »

فاختصره. أخرجه به ابن ملجه، أبواب السنة، فضل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ص ٦٤، الرقم (١٣٨).

التعليق: تفرد (فرات بن محبوب)^(١) - لا بأس به - عن أصحاب ابن عياش بسنده، فقال: « عنه، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله ... » بدلا من (عاصم، عن زر، عن عبد الله). قال الإمام الحافظ: « تفرد بهذا القول فرات بن محبوب، وكان كوفيا لا بأس به، إلا أنه وهم في هذا »^(٢).

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: الوهم في إبدال راو بآخر.

جنسها: الثاني عشر: « أن ينقلب على الثقة سند، أو متن حديث، فيرويه واهماً، فيغتر من وقف على ظاهره صحته، وليس الأمر كذلك » بح.

* * *

٣- ج حديث « في جمع القرآن »

(مكرر ١٣) حديث زيد بن ثابت، عن أبي بكر الصديق في جمع القرآن. فقال: هو حديث في جمع القرآن^(٣).

التعليق: وقع القلب في إسناد هذا الحديث في مواضع، وهي:

١- وهم (عمارة بن غزية)^(٤) - وهو صدوق، لا بأس به - على (الزهري) في أنه

= ب. فرات بن محبوب: تفرد بسنده، فقال: « عن أبي بكر، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن أبي بكر، وعمر » عن النبي ﷺ نحو هذا. أخرجه به الطبراني في المعجم الكبير، (٦٢/٩)، الرقم (٨٤٢٠).

(١) فرات بن محبوب: هو أبو بحر السكوني الكوفي. ذكره ابن حبان في الثقات.

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨٠/٧)، الرقم (٤٥٧). والثقات لابن حبان، (٦١/٩). وفتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده، ص ١٦٤، الرقم (١٢٩١).

(٢) العلل الواردة، (١٨٤/١).

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن التدليس فيه.

(٤) عمارة بن غزِيَّة: هو ابن الحارث بن عمرو بن غزية الأنصاري المازني المدني. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ». ونقل ابن أبي حاتم عن ابن معين قوله: « عمارة بن غزية صالح ». وروى عن أبيه قوله: « ما بحديثه بأس، كان صدوقاً ». وكذا قال النسائي. وثقه أحمد، والعجلي، وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: « لا بأس به، وروايته عن أنس مرسله، من السادسة ». وقال في التهذيب: « وذكره العقيلي في الضعفاء فلم يورد شيئا يدل على وهنه، وقال ابن حزم ضعيف، وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: ... ما علمت أحداً ضعفه غيره، ولهذا قال عبد الحق ضعفه المتأخرون، ولم يقل العقيلي فيه شيئاً سوى قول ابن عيينة: جالسته كم من مرة فلم =

جعل (خارجة بن زيد)^(١) مكان (عبيد بن السباق)^(٢). قال الإمام الحافظ: « ورواه عمارة بن غزية عن الزهري فجعل مكان ابن السباق خارجة بن زيد بن ثابت وجعل الحديث كله عنه »^(٣).
 ٢- وهم (خالد بن خدّاش)^(٤) - وهو صدوق، يخطيء - على (الدرّاوردي)^(٥)

= نحفظ عنه شيئاً. فهذا تغفل من العقيلي، إذ ظن أن هذه العبارة تليين لا والله «، توفي سنة (١٤٠هـ) أربعين ومئة. ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٩٨/٧)، الرقم (٢٠٠٩). والتاريخ الكبير للبخاري، (٥٠٣/٦ - ٥٠٤)، الرقم (٣١٢١). ومعرفة الثقات للعجلي، (١٦٣/٢)، الرقم (١٣٣٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٦٨/٦)، الرقم (٢٠٣٠). والثقات لابن حبان، (٢٦٠/٧ - ٢٦١). والكاشف للذهبي (٢/٥٤)، الرقم (٤٠١٨). والتقريب لابن حجر، ص ٧١٣، الرقم (٤٨٩٢). والتهذيب له، (٢١٢ - ٢١٣).

(١) خارجة: هو ابن زيد بن ثابت بن الضحّاك الأنصاري النجاري المدني، كنيته: أبو زيد. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ». وقال العجلي: « مدني، تابعي، ثقة ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « من فقهاء المدينة من السبعة ». وقال الذهبي: « الفقيه ... ثقة، إمام ». وقال ابن حجر: « ثقة، فقيه، من الثالثة ». ونقل في التهذيب عن ابن خراش قوله: « خارجة بن زيد أجل من كل من اسمه خارجة ». توفي سنة مائة (١٠٠هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٢٥٨/٧ - ٢٥٩)، الرقم (١٦٦٢). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢٠٤/٣)، الرقم (٦٩٦). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٣٠/١)، الرقم (٣٨٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٧٤/٣)، الرقم (١٧٠٧). والثقات لابن حبان، (٢١١/٤). والكاشف للذهبي، (٣٦١/١)، الرقم (١٣٠٠). والتقريب لابن حجر، ص ٢٨٣، الرقم (١٦١٩). والتهذيب له، (٥١١/١ - ٥١٢).

(٢) هو أبو سعيد الثقفي المدني الحجازي، ثقة، تقدمت ترجمته، ص ١٢٥.

(٣) العلل الواردة، (١٨٧/١).

(٤) خالد بن خدّاش: هو ابن عجلان الأزدي المهلب البصري، نزيل بغداد، كنيته: أبو الهيثم. روى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه سأل سليمان بن حرب عنه، فقال: « هو صدوق، لا بأس به ... - وقال - : كان كثير الاختلاف إلى حماد ابن زيد أو كثير اللزوم له ». وقال أبو حاتم: « صدوق ». وثقه يعقوب بن شيبة، وابن سعد، وابن قانع، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « ضعفه علي [ابن المديني] وقال أبو حاتم صدوق ». وكذا ضعفه زكريا الساجي كما في التهذيب. وقال ابن حجر: « صدوق، يخطيء، من العاشرة ». توفي سنة أربع وعشرين ومائتين (٢٢٤هـ).

الحكم على الراوي: يبدو أنه فيه ضعف قليل، لا سيما في حماد بن زيد؛ لكنه لا يحطّ عن كونه صدوقاً، والله أعلم. ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٥٠/٩)، الرقم (٤٣٧١). والتاريخ الكبير للبخاري، (١٤٦/٣)، الرقم (٤٩٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٢٧/٣)، الرقم (١٤٦٨). والثقات لابن حبان، (٢٢٥/٨). والكاشف للذهبي، (٣١٣/١)، الرقم (١٣١١). والتقريب لابن حجر، ص ٢٨٥، الرقم (١٦٣٣). والتهذيب له، (٥١٦/١ - ٥١٧).

(٥) الدرّاوردي: هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد، كنيته: أبو محمد، أصله من (درّاورد) أو (درّابجرد) =

حيث بدل (عمارة بن غزية) بـ(عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب)^(١). قال الإمام الحافظ: « ورواه خالد بن خدّاش عن الدراوردي فجعل مكان عمارة بن غزية عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، ووهم فيه على الدراوردي »^(٢).

= - وهي قرية بخراسان - لذلك نسب إليها، ولد بالمدينة، ونشأ بها، وسمع الأحاديث بها. قال ابن سعد: « وكان كثير الحديث، يغلط ». ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد أنه قال فيه: « كان معروفاً بالمطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وَهَمَ ... وربما قلب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر ». لذلك قال النسائي: « حديثه عن عبيد الله العمري منكر ». ونقل عن ابن معين قوله فيه: « صالح، ليس به بأس ». وقال الذهبي: « روى له الجماعة، لكن قرنه البخاري بآخر ». وقال ابن حجر: « صدوق ». توفي سنة ست وثمانين ومائة (١٨٦هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٦٠٢/٧)، الرقم (٢٢٦٩). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢٥/٦)، الرقم (١٥٦٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (٩٧/٢)، الرقم (١١١٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٩٥/٥)، الرقم (١٨٣٣). والثقات لابن حبان، (١١٦/٧). والكاشف للذهبي (٦٥٨/١)، الرقم (٣٤٠٧). والتقريب لابن حجر، ص ٦١٥، الرقم (٤١٤٧). والتهذيب له، (٥٩٢/٢ - ٥٩٣).

(١) عمرو بن أبي عمرو: هو مولى المطلب بن عبد الله، المخزومي القرشي الحجازي. واسم أبي عمرو ميسرة. كنيته: أبو عثمان. قال ابن سعد: « وكان صاحب مراسيل ». وقال العجلي: « ثقة، ينكر عليه حديث البهيمه ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « لا بأس به، روى عنه مالك ». وعن أحمد نحو هذا. وعن أبي زرعة قوله: « مديني، ثقة ». ونقل عن ابن معين قوله: « في حديثه ضعف، ليس بقوي، وليس بحجة، لم يرو عنه مالك وكان يضعفه، وعلقمة بن أبي علقمة أوثق منه ». ذكره ابن حبان في الثقات وقال: « ربما أخطأ، يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه ». وقال ابن علي في الكامل: « وروى عنه مالك، وهو عندي لا بأس به؛ لأن مالكا لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق ». قال الذهبي في الميزان: « صدوق، حديثه مخرج في الصحيحين في الاصول ». وقال ابن حجر: « ثقة، ربّما وهم، من الخامسة ». توفي سنة أربع وأربعين ومائة (١٤٤هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٢٠/٧)، الرقم (٢٠٧٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٥٩/٦)، الرقم (٢٦٣٣). ومعرفة الثقات للعجلي، (١٨١/٢)، الرقم (١٣٩٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢٥٢ - ٢٥٣)، الرقم (١٣٩٨). والثقات لابن حبان، (١٨٥/٥). الكامل لابن عدي، (٢٠٥ - ٢٠٧)، الرقم (١٢٨٢). والكاشف للذهبي، (٨٤/٢)، الرقم (٤٢٠٢). وميزان الاعتدال له، (٣٣٧ - ٣٣٨)، الرقم (٦٤٢٠). والتقريب لابن حجر، ص ٧٤٢، الرقم (٥١١٨). والتهذيب له، (٢٩٤/٣).

(٢) العلل الواردة، (١٨٨/١).

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: الوهم في إبدال راو بآخر.

جنسها: **الخامس والعشرون:** « أن يشته على الراوي راو بآخر ذكر في نفس الحديث،

فيرويه عنه، وليس الحديث من روايته » بح.

٣- تفرد (إبراهيم بن سعد)^(١) من بين الرواة عن الزهري برواية غريبة من حيث الإسناد، وهو (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة^(٢)، عن ابن مسعود)، و(عن أنس^(٣)، والحفوظ أنه من حديث زيد بن ثابت عن أبي بكر الصديق^(٤)).

(١) إبراهيم بن سعد: هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي المدني. كنيته: أبو إسحاق. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ... وروى المغازي عن محمد بن إسحاق، وغير المغازي ... وكان عسرا في الحديث ». وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: « وقول من تكلم في إبراهيم بن سعد ممن ذكرناه بمقدار ما تكلم فيه تحاملا عليه فيما قاله فيه ». وقال: « ولإبراهيم بن سعد أحاديث صالحة مستقيمة، عن الزهري وعن غيره، ولم يتخلف أحد عن الكتابة عنه بالكوفة والبصرة وبغداد، وهو من ثقات المسلمين ». وقال الذهبي: « وكان من كبار العلماء ». وقال ابن حجر: « ثقة، حجة، تُكلم فيه بلا قاذح، من الثامنة ». ونقل في التهذيب عن ابن معين قوله في حديث جمع القرآن: « ليس أحد حدث به أحسن من إبراهيم بن سعد، وقد حدث مالك بطرف منه »، توفي سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣هـ) ببغداد.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٧/٥٨٢)، الرقم (٢٢٠٨). والتاريخ الكبير للبخاري، (١/٢٨٨ - ٢٨٩)، الرقم (٩٢٨). ومعرفة الثقات للعجلي، (١/٢٠١)، الرقم (٢٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢/١٠١ - ١٠٢)، الرقم (٢٨٣). والثقات لابن حبان، (٦/٧). والكامل لابن عدي، (١/٣٩٩ - ٤٠٤)، الرقم (٧٧). والكاشف للذهبي، (١/٢١٢)، الرقم (١٣٨). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٨، الرقم (١٧٩). والتهذيب له، (١/٦٦ - ٦٧).

(٢) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: هو ابن مسعود الهذلي المدني الأعمى. كنيته: أبو عبد الله. روى ابن سعد عن الواقدي قوله: « وكان ثقة، فقيها، كثير الحديث والعلم، شاعرا ». وقال العجلي: « وكان أعمش، وكان أحد فقهاء أهل المدينة في زمانه، تابعي، ثقة، رجل صالح، جامع للعلم، وهو معلم عمر بن عبد العزيز ». وروى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة أنه سئل عنه، فقال: « مديني، ثقة، مأمون، إمام ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « من سادات التابعين، وكان يعد من الفقهاء السبعة ». وقال الذهبي: « الفقيه الأعمى ... كان من بحور العلم ». وقال ابن حجر: « ثقة، فقيه، ثبت، من الثالثة ». توفي سنة ثمان وتسعين (٩٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/٢٤٦)، الرقم (١٦٢٢). والتاريخ الكبير للبخاري، (٥/٣٨٥ و ٣٨٦)، الرقم (١٢٣٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/١١١ - ١١٢)، الرقم (١١٦١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، =

قال الإمام الحافظ: « وذكر إبراهيم بن سعد من بينهم^(١) عن الزهري فيه أسانيد منها عن عبید الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن مسعود. ومنها عن أنس^(٢). »

نوع العلة: القلب في الإسناد - أعني من بين الرواة عن الزهري - .

سببها: إبدال راو بآخر.

جنسها: الثالث: « أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن غيره؛ لاختلاف بلاد رواته، كرواية المدنيين عن الكوفيين » ح.

* * *

٤- ج حديث « شيبتي هود وأخواتها »

(سؤال: ١٧) حديث عبد الله بن عباس، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: شيبتي هود

وأخواتها^{(٣)(٤)}.

= (٣١٩/٥ - ٣٢٠)، الرقم (١٥١٧). والثقات لابن حبان، (٦٣/٥). والكاشف للذهبي (١/٦٨٢)، الرقم (٣٥٦٢). والتقريب لابن حجر، ص ٦٤٠، الرقم (٤٣٣٨).

(١) يعني: من بين الرواة عن الزهري.

(٢) العلل الواردة، (١/١٨٧).

(٣) هذا الحديث أخرجه الترمذي، كما سيأتي، ونصه: « عن ابن عباس، قال: قال أبو بكر: يا رسول الله، قد شبت، قال: شيبتي هود، والواقعة، والمرسلات، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كورت. »

(٤) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (أبي إسحاق السبيعي)، واختلف عنه على وجوه، منها: أولاً: عن أبي إسحاق، عن عكرمة:

أ - موصولاً: عنه، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن أبي بكر:

١- شيبان بن عبد الرحمن: رواه (عبيد الله بن موسى، ومعاوية بن هشام)، عن شيبان بن عبد الرحمن، عنه.

أخرجه به عن (معاوية بن هشام) الترمذي، ص ٧٤٤، الرقم (٣٢٩٧)، ثم قال: « هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه ». »

وأخرجه عن (عبيد الله بن موسى) أبو نعيم في حلية الأولياء، (٤/٣٥٠)، الرقم (٢٧٧).

٢- إسرائيل: رواه (سعيد بن عثمان الخزاز، وإسماعيل بن صبيح) الكوفيان، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق.

٣- إسرائيل، وأبوه يونس: رواه ابن ناجية، عن خلاد بن أسلم، عن النضر بن شميل، عن إسرائيل، وأبيه يونس، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن أبي بكر، بمتابعة شيبان عن أبي إسحاق.

٤- زهير بن معاوية: رواه الحسن بن محمد بن أعين، عن زهير، به.

٥- أبو الأحوص: رواه ابن مصفى، عن بقية، عن أبي الأحوص (سلام بن سليم) به.

- ٦- أبو بكر بن عياش: رواه عبد الكريم بن الهيثم، عن طاهر بن أبي أحمد، عن أبي بكر بن عياش.
- ٧- مسعود بن سعد الجعفي: رواه أحمد بن الحسين الأودي، عن أبي نعيم، عن مسعود بن سعد. هذه الطرق الستة أخرجه بها الإمام الحافظ في العلل الواردة، (٢٠١/١ - ٢٠٣).
- ب - مراسلاً: عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن أبي بكر، من غير ذكر ابن عباس.
- ١- خالف أصحاب إسرائيل من ذكروا ابن عباس عن إسرائيل. أخرجه به ابن شبة في تاريخ المدينة. تاريخ المدينة المنورة، لأبي زيد عمر بن شبة النميري (ت ٢٦٢هـ)، طبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، جدة - السعودية، بدون رقم الطبعة، سنة الطبع ١٣٩٩هـ تحقيق: فهيم محمد شلتوت، (٦٢٦/٢).
- ٢- وخالف أصحاب زهير من ذكروا ابن عباس عن زهير.
- ٣- وخالف القاسم بن الحكم العرني، عن يونس بن أبي إسحاق. هذان أخرج بهما الإمام الحافظ في العلل الواردة له، (٢٠٥/١).
- ٤- وخالف أصحاب أبي الأحوص من ذكروا ابن عباس عن أبي الأحوص. أخرجه به سعيد بن منصور. سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، دار الصمعي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، تفسير سورة هود، (٣٧٢/٥)، الرقم (١١١٠).
- ٥- وكذلك أصحاب أبي بكر بن عياش، عن أبي بكر. أخرج به عن (أحمد بن محمد بن أيوب) عن ابن عياش عبد الله بن أحمد في الزهد لأبيه، مقدمة، ص ١٥. وكذا الإمام الحافظ في العلل الواردة، (٢١١/١).
- ٦- وأصحاب أبي نعيم عنه، عن مسعود بن سعد. أخرجه به الإمام الحافظ في العلل الواردة، (٢٠٦/١)، وقال: «... حدثنا محمد بن الحسين الحنيني، والسري بن يحيى، والهيثم بن خالد أبو صالح، قالوا: حدثنا أبو نعيم، حدثنا مسعود بن سعد...». اتفقوا كلهم، فرووه عن أبي إسحاق، عن عكرمة مراسلاً، عن أبي بكر لم يذكروا فيه ابن عباس.
- ثانياً: عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن أبي بكر الصديق:
- ١- رواه محمد بن بشر العبدي عن علي بن صالح بن حئي، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن أبي بكر الصديق. أخرجه به الترمذي في الشمائل.
- شمائل النبي ﷺ، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، باب ما جاء في شيب رسول الله ﷺ، ص ٥٤، الرقم (٤٢).
- ٢- حدث به محمد الباغدلي، عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن محمد بن بشر، فوهم في إسناده في موضعين: الأول: فقال عن العلاء بن صالح وإنما هو علي بن صالح بن حئي. والثاني: قال: عن أبي إسحاق، عن البراء، عن أبي بكر، وإنما هو عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن أبي بكر. لم أفق على من أخرجه به فيما بحث.

= ثالثاً: عن أبي إسحاق، عن (أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل):

أ - رواه زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، واختلف عنه:

١- رواه عبد الرحيم بن سليمان، عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن (أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل)، عن أبي بكر. أخرجه به أبو بكر المروزي في مسنده، مسند أبي بكر الصديق، ص (٦٩-٧٠)، الرقم (٣٢).

٢- خالفه أبو معاوية الضرير، وأبو أسامة، وأشعث بن عبد الله الخراساني، فرووه عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن مسروق بن الأجدع، عن أبي بكر.

الأولى: عن (أبي معاوية الضرير): رواه هشام بن عمار، واختلف عنه:

أ - قيل عنه، عن أبي معاوية، عن زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن مسروق، عن أبي بكر.

قال الإمام الحافظ: « وذكر الشعبي وهم، وإنما هو أبو إسحاق السبيعي ». العلل الواردة له، (١/١٩٨).

ب - وقيل عنه، عن أبي معاوية، عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن أبي بكر.

أخرجه به الطبراني في الأوسط، ثم قال: « لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن أبي بكر، إلا زكريا بن أبي زائدة، تفرد به: أبو معاوية ».

المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، دار الحرمين، القاهرة - مصر، بدون رقم الطبعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (٨/١٦٠)، الرقم (٨٢٦٩).

الثانية: وأما رواية (أبي أسامة) عن زكريا، ورواية (أشعث بن عبد الله)، عن زكريا فإنهما اتفقا على زكريا، عن أبي إسحاق، عن مسروق بن الأجدع، عن أبي بكر.

٣- خالفهم محمد بن سلمة النصيبي، فرواه عن أبي إسحاق السبيعي، عن مسروق، عن عائشة، عن أبي بكر. أخرجه به الإمام الحافظ في العلل الواردة، (١/٢٠٨).

رابعاً: عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن أبي بكر.

رواه الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن أبي بكر.

أخرجه به الإمام الحافظ في المصدر نفسه، (١/٢٠٩).

سادساً: عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البجلي، عن أبي بكر ﷺ:

رواه عبد الكريم بن عبد الرحمن الخزاز، عن أبي إسحاق، واختلف عنه:

١- فقييل عن جبارة بن المغلس، عن عبد الكريم الخزاز، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البجلي، عن أبي بكر. أخرجه به الإمام الحافظ، المصدر نفسه.

٢- وقيل: عن جبارة، عن عبد الكريم الخزاز، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن أبيه. أخرجه به أبو الشيخ.

جزء فيه أحاديث أبي الشيخ الأصبهاني، لأبي بكر أحمد بن محمد ابن مردويه (٤١٠هـ)، مكتبة الرشد، الرياض -

السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، ص ١٥١ و ١٥٢، الرقم (٧٤).

التعليق: وقع في هذا الحديث من القلب في إسناده كما يأتي:

١- وهم (ابن الباغندي^(١) - وكان مدلسا، وفيه شيء -) في روايته، عند قوله: « عن أبي إسحاق، عن البراء، عن أبي بكر »، والصحيح هو عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن أبي بكر.

= سابعاً: عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه:

رواه أبو شيبة يزيد بن معاوية النخعي، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن أبي بكر. أخرجه به الإمام الحافظ في العلل الواردة، (٢١٠/٨).

ثامناً: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه:

رواه عمرو بن ثابت بن أبي المقدام، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، أن أبا بكر سأل النبي ﷺ. أخرجه به الإمام الحافظ في المصدر نفسه.

له إسناد آخر من حديث (أنس بن مالك)، روي عن أبي بكر بن عياش:

رواه به الحسن بن محمد الطنافسي، عن أبي بكر بن عياش، عن ربيعة الرأي، عن أنس بن مالك، قال: قال أبو بكر: يا رسول الله. أخرجه به الإمام الحافظ في المصدر نفسه.

وكذلك رواه أبو هشام الرفاعي، وغيره، عن أبي بكر بن عياش مرسلًا.

لم أفق على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

(١) ابن الباغندي: هو محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الأزدي الواسطي. كنيته: أبو بكر. قال الحافظ الخطيب: « وكان كثير الحديث، رحل فيه إلى الأمصار البعيدة، وعنى به العناية العظيمة، وأخذ عن الحفاظ والأئمة ... وكان فهما حافظا عارفا ». وروى حمزة السهمي أنه سأل الدارقطني عن ابن الباغندي، فقال: « كان كثير التدليس، يحدث بما لم يسمع، وربما سرق بعض الأحاديث ». وقال البرقاني: « سألت أبا بكر الإسماعيلي، عن ابن الباغندي أبي بكر محمد بن محمد، فقال لا أتهمه في قصد الكذب، ولكنه خبيث التدليس ومصحف أيضا ». ثم قال الخطيب بعد نقل هذه الأقوال: « لم يثبت من أمر ابن الباغندي ما يعاب به سوى التدليس، ورأيت كافة شيوخنا يحتجون بحديثه ويخرجونه في الصحيح ». قال الذهبي في الميزان: « وكان مدلسا وفيه شيء ». وقال ابن حجر في طبقات المدلسين: « مشهور بالتدليس مع الصدق والامانة ... وقال الدارقطني: يكتب عن بعض أصحابه ثم يسقط بينه وبين شيخه ثلاثة ». توفي سنة اثنتي عشرة وثلاث مائة (٣١٢هـ).

تنبيه: قال الحافظ الذهبي في الميزان: « وله أخ اسمه باسمه، صغير، يكنى أبا عبدالله، روى عن شعيب الصريفي، حدث عنه ابن المظفر وحده ولقيه بالموصل ».

ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٣٤٣/٤)، الرقم (١٥٢٥). وميزان الاعتدال للذهبي، (٣٢١/٦)، الرقم (٢٨٠٩). ولسان

الميزان، (٤٧٣/٧)، الرقم (٧٣٥٦). وطبقات المدلسين لابن حجر، المرتبة الثالثة، ص ٤٤ و ٤٥، الرقم (١٠٠).

قال الإمام الحافظ: « وحدث به محمد بن محمد الباغندي، عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن محمد بن بشر، فوهم في إسناده في موضعين ... وقال: عن أبي إسحاق، عن البراء، عن أبي بكر، وإنما هو عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن أبي بكر »^(١).

٢- من ذكر (الشعبي) في إسناده ممن رواوا (عن زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن مسروق، عن أبي بكر)، فقد وهم فيه، قال الإمام الحافظ: « وذكر الشعبي وهم، وإنما هو أبو إسحاق السبيعي »^(٢). ويبدو أن الوهم كان من (هشام بن عمار)^(٣) - وهو صدوق - لأنه كبر، فصار يتلقن، وهذا من أوهامه، والله أعلم^(٤).

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: الوهم في إبدال راو براو آخر.

جنسها: الخامس والعشرون: « أن يشتبه على الراوي راو بآخر ذكر في نفس الحديث، فيرويه عنه، وليس الحديث من روايته » بح.

٣- وأن (الحسن بن محمد الطنافسي)^(٥) - وهو مستور - تفرد بإسناده، حيث رواه عن أبي بكر بن عياش، عن ربيعة، عن أنس، عن أبي بكر.

(١) العلل الواردة، (١٩٧/١).

(٢) المصدر نفسه، (١٩٨/١).

(٣) هشام بن عمار: هو أبو الوليد الدمشقي السلمي. ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة (١٥٣هـ). قال العجلي: « ثقة، صدوق ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « هشام بن عمار لما كبر تغير وكلما دفع إليه قرأه وكلما لقن تلقن، وكان قديما اصح، كان يقرأ من كتابه ». وقوله: « صدوق ». ونقل عن ابن معين قوله: « هشام بن عمار كيس كيس ». وقال الحافظ الذهبي: « المقرئ، الحافظ، خطيب دمشق وعالمها ». وقال الحافظ ابن حجر: « صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم اصح، من كبار العاشرة ». توفي سنة خمس وأربعين ومائتين (٢٤٥هـ). ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٧٨/٩)، الرقم (٤٧٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (١٩٩/٨)، الرقم (٢٧٠١). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٣٣/٢)، الرقم (١٩٠٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦٦/٩ - ٦٧)، الرقم (٢٥٥). والثقات لابن حبان، (٢٣٣/٩). والكاشف للذهبي (٣٣٧/٢)، الرقم (٥٩٧٣). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٢٢، الرقم (٧٣٥٣). والتهذيب له، (٢٧٦ - ٢٧٧).

(٤) ينظر: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار العاصمة، ودار الغيث، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (١٤/٧٣٩).

(٥) الحسن بن محمد الطنافسي: هو الكوفي، ابن أخت يعلى بن عبيد، روى عن محمد بن فضيل بن غزوان، =

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: الوهم في إبدال راويين بآخرين.

جنسها: الثاني عشر: « أن ينقلب على الثقة سند حديث، أو متنه، فيرويه واهماً، فيغتر من وقف على ظاهره صحته، وليس الأمر كذلك » بح.

* * *

٥- ج حديث « رأى حلة سيرة^(١) تباع »

(سؤال: ٨٥) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر أنه خرج مع رسول الله ﷺ فرأى حلة سيرة تباع^{(٢)(٣)}.

= وأبي بكر بن عياش، وابن إدريس، ووكيع. قال ابن أبي حاتم: « روى عنه أبو زرعة، ويحيى بن عبدك القزويني، وكثير بن شهاب ». ذكره ابن حبان في الثقات.

الحكم على الراوي: يبدو أنه مستور الحال، يعتبر به، ولا يحتج به.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٢/٣٠٦)، الرقم (٢٥٦٤). والجرح والتعديل، (٣/٣٥ - ٣٦)، الرقم (١٥١). والثقات لابن حبان، (٨/١٧٣).

(١) سيرة: نوع من البرود فيه خطوط من حرير. المحكم والمحيط الأعظم، (٨/٥٧٣). والنهاية لابن الأثير، ص ٤٥٩.

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب يلبس أحسن ما يجد، (١/٣٦٤)، الرقم (٨٦). ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم إناء الذهب والفضة، ص ٩٩٤، ٩٩٥، الرقم (٢٠٦٨). ونصه عند البخاري: « عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال: يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفد إذا قدموا عليك فقال رسول الله ﷺ إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلل فأعطى عمر بن الخطاب ﷺ منها حلة فقال عمر يا رسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطارذ ما قلت قال رسول الله ﷺ إني لم أكسكها لتلبسها فكساها عمر بن الخطاب ﷺ أخوا له بمكة مشركا ».

(٣) بين الإمام الحافظ أن هذا الحديث له عدة طرق، منها:

الأول: طريق نافع.

أ - رواه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه:

١- رواه (القاسم بن يحيى المقدمي، وعلي بن مسهر، وابن نمير، وسعيد بن بشير)، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر. أخرجه به النسائي عن (ابن نمير)، كتاب الزينة، ذكر النهي عن لبس السيرة، ص ٧٩٧، الرقم (٥٢٩٥).

٢- وغيرهم يرويه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر خرج إلى السوق. فيصير من مسند ابن عمر. أخرجه به أحمد عن (محمد بن عبيد)، مسند عبد الله بن عمر، (٥/٢٤٣)، الرقم (٥٧٩٧). =

التعليق: بين الإمام الحافظ أن (أبا جميع سالم بن راشد)^(١) - وهو مقبول - وهم بذكره (أبا هريرة) في روايته عن ابن سيرين، ولم يتابع عليه. فقال: «وهم في ذكر أبي هريرة»^(٢).
وإنه خالف بذلك الثقات - وهو مقبول - فروايته شاذة، والله أعلم.

= ب - رواه غير عبيد الله من أصحاب نافع، (منهم: مالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وغيرهما) عنه، عن ابن عمر، أن عمر. أخرجه به البخاري عن (مالك)، كتاب الجمعة، باب يلبس أحسن ما يجد، (١/٣٦٤)، الرقم (٨٨٦).
الثاني: طريق سالم: رواه عن ابن عمر، خرج عمر. أخرجه به البزار، مسند عبد الله بن عمر (٢/٢٦٧)، الرقم (٦٠٤٧).

الثالث: طريق عبد الله بن دينار: رواه عن ابن عمر، أن عمر. وهو الصواب. أخرجه به البخاري، كتاب الأدب، باب صلة الأخ المشرك، (٢/٤٩٠)، الرقم (٥٩٨١).

الرابع: طريق ابن سيرين:

١- رواه هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن ابن عمر، أن عمر. أخرجه به أحمد، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه، (٥/١٠٤)، الرقم (٥٥٤٥).

٢- ورواه أيوب، واختلف عنه:

أ - أرسله حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، أن عمر لم يذكر ابن عمر.
لم أفق على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحثت، وإنما وجدت عند الطحاوي (في شرح مشكل الآثار) أخرجه (عن حماد بن زيد، عن أيوب) بإسناد آخر، فقال: «حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أن عمر قال: يا رسول الله، إني مررت بعطارد أو بلبيد، وهو يعرض حلة حرير، فلو اشتريتها للجمعة وللوفود، فقال رسول الله ﷺ ... الحديث». شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي، (١٢/٣١٧)، الرقم (٤٨٣٠).

ب - رواه أبو جميع سالم بن راشد، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة أن عمر. أخرجه به أحمد، صحيفة همام بن منبه، (٨/٣٦٦)، الرقم (٨٤٢٥).

(١) سالم بن راشد: هو سالم بن دينار التميمي البصري القزاز، كنيته: أبو جميع. روى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة أنه سئل عنه، فقال: «بصري، لين الحديث». ونقل عن أحمد قوله: «أرجو أن لا يكون به بأس، لم يكن عنده إلا شيء يسير من الحديث». وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي في المغني: «فيه ضعف، وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: لين الحديث». وقال ابن حجر: «مقبول، من الثامنة». ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٤/١١٢)، الرقم (٢١٤٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤/١٨٠)، الرقم (٧٨٣). والثقات لابن حبان، (٦/٤١٠).

والمغني في الضعفاء، (١/٣٩٠)، الرقم (٢٣٦٦). والتقريب لابن حجر، ص ٣٥٩، الرقم (٢١٨٥).

(٢) العلل الواردة، (٢/١٢).

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: الوهم في إبدال راو بآخر.

جنسها: الخامس والعشرون: « أن يشتهه على الراوي راو بآخر ذكر في نفس الحديث،

فيرويه عنه، وليس الحديث من روايته « بح.

* * *

٦- ج حديث « المسح على الخفين »

(سؤال: ٩٢) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ في المسح على الخفين^(١).

(١) هذا الحديث أخرجه ابن ماجه، أبواب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين، ص ١٢٤، الرقم (٥٤٦). ونصه: « عن ابن عمر، أنه رأى سعد بن مالك وهو يمسخ على الخفين ، فقال: إنكم لتفعلون ذلك، فاجتمعا عند عمر، فقال سعد لعمر: أفت ابن أخي في المسح على الخفين، فقال عمر: كنا مع رسول الله ﷺ نمسح على خفافنا، لا نرى بذلك بأساً، فقال ابن عمر: وإن جاء من الغائط؟ قال : نعم.»

(٢) روى هذا الحديث الأئمة من طرق عدة، منها:

أولاً: طريق نافع: رواه عن ابن عمر، عن عمر، واختلف عليه:

١- رواه أيوب السخيتاني عنه، واختلف عليه:

أ) رواه سعيد بن أبي عروبة، ومعمر، وعبد الله بن الزبير الباهلي، عنه، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ . أخرجه بهذا الإسناد عن (ابن أبي عروبة) ابن ماجه. ينظر: المصدر نفسه.

وأخرجه به عن (عبد الله بن الزبير) البزار في البحر الزخار، (١/٢٤٨ - ٢٤٩)، الرقم (١٣٨).

قال أبو داود: « قلت لأحمد: سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: كنا نمسح ونحن مع نبينا؟ قال: أسأل الله عافية.»

سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد حنبل (ت ٢٤١هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ ، تحقيق: د. زياد محمد منصور، ص ١٥٧، الرقم (٢).

ب) رواه غيرهم عن أيوب موقوفاً. لم أقف على من أخرجه عن أيوب غيرهم فيما بحث.

٢- رواه عبد العزيز بن أبان، عن شريك، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ ولم يأت به غيره. أخرجه بهذا الإسناد البزار في البحر الزخار، (١/٢٥٦ - ٢٥٧)، الرقم (١٥٢).

٣- رواه (عكرمة بن عمار)، عن نافع، واختلف عليه:

أ. رواه (عنبسة بن عبد الواحد) عنه، عن نافع، وأسنده. أخرجه بهذا الإسناد الطبراني في الأوسط.

ينظر: المعجم الأوسط للطبراني، (٤/٣٦٤)، الرقم (٤٣٠١).

=

= ب. خالف (النضر بن محمد) عنبسة، فرواه عن عكرمة، ولم يصرح برفعه، وقال فيه: فإنه من السنة. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

ورواه عبد الله بن عمر العمري، وأيوب السخيتاني، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر مرفوعاً. وتابعهم محمد بن أبي حميد المدني، عن نافع، فرفعه أيضاً إلى النبي ﷺ. أورده بهذا الإسناد عن (محمد بن أبي حميد) الهيثمي في المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، (٩٣/١)، الرقم (١٦٠).

ثانياً: طريق أبي بكر بن أبي الجهم:

روى أبو حنيفة، وأبو بكر النهشلي عن أبي بكر بن أبي الجهم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. أخرجه بهذا الإسناد الطبراني في المعجم الأوسط، (١٥٧/٢)، الرقم (١٥٦٦). ثم قال: « لم يرو هذا الحديث عن أبي بكر النهشلي إلا أبو بلال ». وأبو بلال هو الأشعري، ضعفه الدارقطني في سننه، (٤١٠/١)، الرقم (٨٥٧). فقال: « أبو بلال الأشعري هذا ضعيف ».

ثالثاً: طريق سالم بن عبد الله بن عمر:

١- روى الحسن بن صالح، عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ. أخرجه بهذا الإسناد أحمد في مسنده. ينظر: مسند أحمد، مسند عمر بن الخطاب، (٣٢٤/١)، الرقم (٣٨٧). تابع (الحسن بن صالح) شريك في روايته عن عاصم، كما روى أبو داود الطيالسي في مسنده. ينظر: مسند أبي داود الطيالسي، (١٨/١)، الرقم (١٤).

٢- خالفه (يزيد بن أبي زياد)، فرواه عن عاصم، واختلف عليه:

(أ) روى خالد بن عبد الله الواسطي عنه: عن عاصم بن عبيد الله، عن أبيه، أو عن جده، عن عمر.

أخرجه بهذا الإسناد أحمد في مسنده. ينظر: المسند، مسند عمر ﷺ، (٢٢٢/١)، الرقم (١٢٨).

(ب) خالف ابن فضيل خالداً، فرواه عن يزيد، عن عاصم بن عبيد الله، عن جده عمر.

لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

٣- وخالفهما شريك، واختلف عنه:

أ. رواه غير الطيالسي عنه، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أو عن عمر.

أخرجه به ابن أبي حاتم عن أبي زرعة الرازي في كتاب العلل، علل أخبار رويت في الطهارة، (٤١٠/١ - ٤١١)،

الرقم (١١).

ب. روى أبو داود الطيالسي عنه قولاً آخر، عن عاصم بن عبيد الله، عن أبيه، عن عمر. فقال: « حدثنا شريك، عن

عاصم بن عبيد الله، عن رجل، عن ابن عمر، عن عمر ﷺ، قال: رأيت النبي ﷺ يسبح على الخفين ».

أخرجه في مسنده، (١٨/١)، الرقم (١٤).

=

٤ = رواه أشرس بن عبيد، عن سالم، عن أبيه، عن عمر موقوفا عليه. لم أقف على من أخرجه به فيما بحث.
٥- روى زيد بن الحباب، عن خالد بن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن سالم، عن أبيه،
عن عمر. أخرجه بهذا الإسناد أبو سعيد الشاشي في مسنده.

المسند، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، ط١،
١٤١٠هـ تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، (١/١٢٠)، الرقم (٥٧).

وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الطهارة، باب الرخصة في المسح على الخفين، (١/٣٦٠)، الرقم (٧٥٥). وأخرجه
البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب كيف المسح على الخفين، (١/٤٣٥)، الرقم (١٣٨١).

رابعاً: طريق: حصين بن عبد الرحمن:

١- روى سويد بن عبد العزيز، عن حصين بن عبد الرحمن، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي
ﷺ. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

٢- خالفه هشيم، فرواه عن حصين موقوفاً. أخرجه بهذا الإسناد ابن أبي شيبة في مصنف، كتاب البعث والسرائر،
في أمر القادسية وجلولاء، (١١/٥٣٤)، الرقم (٣٤٣٣٩).

خامساً: طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن: رواه عن ابن عمر، واختلف عنه:

١- رواه أبو النضر عن أبي سلمة، واختلف عنه:

أ) روى أبو أيوب الإفريقي، وابن لهيعة، عن أبي النضر سالم مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي سلمة، عن ابن
عمر، عن عمر، وسعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ. أخرجه بهذا الإسناد عن (ابن لهيعة) أحمد في مسنده، أول
مسند عمر بن الخطاب ﷺ، (١/٢٠٢)، الرقم (٨٧).

ب) رواه موسى بن عقبة، عن أبي النضر، واختلف عنه:

الأول: روى عبد العزيز بن المختار، عن موسى بن عقبة، عن أبي النضر، عن أبي سلمة، عن سعد بن أبي
وقاص، عن النبي ﷺ، وعن ابن عمر، عن عمر موقوفاً من قوله. أخرجه بهذا الإسناد البيهقي في السنن الكبرى،
(١/٤٠٦)، الرقم (١٢٧١).

الثاني: روى وهيب، عن موسى بن عقبة، عن أبي النضر، عن أبي سلمة، عن ابن عمر، قال: قال عمر: « إذا
حدثك سعد عن رسول الله ﷺ فلا تشك فيه ». أخرجه به أحمد، (٢/٢١٦)، الرقم (١٤٥٩).

الثالث: روى الفضيل بن سليمان، عن موسى بن عقبة، عن أبي النضر، عن أبي سلمة، قال: حدث سعد، ولم
يذكر فيه ابن عمر. لم أجده بهذا الإسناد فيما بحث.

ج) روى عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، عن أبي النضر، عن أبي سلمة، عن ابن عمر، عن سعد.

أخرجه بهذا الإسناد عن (عمرو بن الحارث) النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ص ٢٨،
الرقم (١٢١). وأخرجه به أحمد، أول مسند عمر بن الخطاب ﷺ، (١/٢٠٢ - ٢٠٣)، الرقم (٨٧). =

التعليق: بين الإمام الحافظ أن (راشد الحِماني)^(١) - وهو صدوق، ربّما أخطأ - وَهَم في ذكر (بسر بن سعيد) بدل (سعد بن أبي وقاص)، فقال: في حديث سعد بن أبي وقاص: « وقال الحِماني، عن الدراوردي، عن موسى بن عقبة، عن أبي النضر، عن أبي سلمة، عن بسر بن سعيد. ووهم [يعني: الحِماني] في ذكر بسر بن سعيد »^(٢). يعني: بدل (سعد بن أبي وقاص).

نوع العلة: القلب في الإسناد.

سببها: الوهم في إبدال راوٍ بآخر.

جنسها: الخامس والعشرون: « أن يشته على الراوي راوٍ بآخر ذكر في نفس الحديث، فيرويه عنه، وليس الحديث من روايته » بح.

* * *

= د) قيل: عن ابن لهيعة، عن أبي النضر، عن بسر بن سعيد. لم أجده به فيما بحث.

٢- رواه أبو إسحاق السبيعي، عن أبي سلمة، واختلف عنه:

أ. رواه يونس بن أبي إسحاق، وأبو الأحوص عنه، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، عن عمر، وسعد موقوفاً عليهما، غير مرفوع. أخرجه الطبراني في الكبير، ما أسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (١/٧٣)، الرقم (٨٦).

ب. رواه شعبة عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة، عن ابن عمر، قوله. ولم يجاوز به ابن عمر. لم أجده به فيما بحث. سادساً: طريق الزهري:

ورواه الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، وسالم بن عبد الله، عن ابن عمر، عن عمر، وسعد، قولهما غير مرفوع. أخرجه عبد الرزاق (عن سالم) في مصنفه، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، (١/١٩٧)، الرقم (٧٦٦).

سابعاً: طريق غيرهم:

رواه عبد الله بن دينار، وأصحاب نافع، غير من تقدم ذكره، والحكم بن الأعرج، وأبو حازم الأشجعي، عن عامر الشعبي، وخيشمة بن عبد الرحمن، والنعمان بن سالم، وميمون بن مهران، عن ابن عمر، عن عمر، وسعد، قولهما غير مرفوع. أخرجه بهذا الإسناد: مالك في الموطأ، كتاب وقوت الصلاة، ما جاء في المسح على الخفين، (٢/٤٠)، الرقم (١٠٠). وابن عدي في الكامل، خالد بن إسماعيل، (٣/٤٧٩).

(١) الحِماني: هو راشد بن نجيح البصري، كنيته: أبو محمد. روى ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عنه، فقال: « صالح الحديث ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « ربّما أخطأ ». وقال ابن حجر: « صدوق، ربّما أخطأ، من الخامسة ». ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري، (٣/٢٩٤ - ٢٩٥)، الرقم (١٠٠١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٣/٤٨٤)، الرقم (٢١٨٧). والثقات لابن حبان، (٤/٢٣٤). والكاشف للذهبي، (١/٣٨٨)، الرقم (١٥٠١). والتهديب لابن حجر، (١/٥٨٤). والتقريب له، ص ٣١٥، الرقم (١٨٦٧).

(٢) العلل الواردة، (٤/٣٠٨)، رقم السؤال (٥٨٢).

المطلب الثاني: الاضطراب^(١) في السند:

١- حديث « نهاه عن القراءة في الركوع والسجود »

(سؤال ٢٩٥) حديث ابن عباس، عن علي، عن النبي ﷺ ؛ أنه نهاه عن القراءة في الركوع والسجود، وعن خاتم الذهب، ولبس المعصفر^(٢).

(١) الاضطراب في السند: « أن يذكر راويه رجلاً فيليس أسماءهم وأنسابهم ونعوتهم... ».

الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، باب القول في ترجيح الأخبار ما أوجب العلم، (٥٦١/٢).

(٢) المعصفر: ما صبغ بالعصفر، وهو نبات صيفي يستخرج منه صبغ أحمر، فنهى عن المعصفر لأنه لباس شهرة.

ينظر: المسالك في شرح موطأ مالك، للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله المعافري الاشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، دار

الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، كتاب الصلاة، باب العمل في القراءة، (٣٥٨/٢).

والمعجم الوسيط، ص ٦٠٥.

(٣) إن هذا الحديث له طريقان:

الأول: عبد الله بن الحارث: رواه ابن أبي ليلي، عن عبد الكريم، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، عن

علي. ولم يختلف عنه. أخرجه به البزار في البحر الزخار، (١٠٤/٢)، الرقم (٤٥٥).

الثاني: إبراهيم بن عبد الله بن حنين، واختلف كثير من الرواة عنه، منهم:

أ- عن (إبراهيم) نفسه:

١- رواه كل من (محمد بن عجلان، وداود بن قيس، والضحاك بن عثمان، وعبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة)

فاتفقوا في الرواية عنه، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي. أخرجه به عن (الضحاك بن عثمان) النسائي، كتاب

التطبيق، النهي عن القراءة في الركوع، ص ١٧٠، الرقم (١٠٤٢).

٢- ورواه كل من (الزهري، وإسحاق بن أبي بكر، ومحمد بن إسحاق، ويزيد بن أبي حبيب، والحارث بن عبد

الرحمن بن أبي ذباب، وزيد بن أسلم) عنه، ولم يذكروا في الإسناد (ابن عباس) رضي الله عنه. أخرجه به عن الزهري مسلم،

اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر، ص ١٠٠١، الرقم (٢٠٧٨).

وعن (يزيد بن أبي حبيب) النسائي، كتاب التطبيق، النهي عن القراءة في الركوع، ص ١٧٠، الرقم (١٠٤٣).

٣- زاد (الوليد بن كثير، ومحمد بن إسحاق، ويزيد بن أبي حبيب) فيه حديثاً آخر بهذا الإسناد: أن النبي ﷺ كسى

علياً حلة سيرا. أخرجه به عن (محمد بن إسحاق) أحمد في مسنده، (٤٩٤/١)، الرقم (٧٥٥).

وعن (الوليد) البيهقي في السنن الكبرى، (٥٩٤ - ٥٩٥)، الرقم (٤٢١٣).

ب- عن (داود بن قيس) من الرواة عن (إبراهيم):

أولاً: رواه (القعني) عنه، عن إبراهيم، عن ابن عباس، عن علي. ولم يذكر أباً إبراهيم.

أخرجه به الشاشي في مسنده، (٤١٦/٣)، الرقم (١٥٣٣).

ثانياً: رواه يحيى القطان، ووكيع، وابن وهب، عنه، عن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي.

= لم أفق على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

ج - عن (زيد بن أسلم) من الرواة عن (إبراهيم):

أولاً: رواه (إسماعيل بن عياش، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير) عنه، عن إبراهيم، عن أبيه.

أخرجه به عن (محمد بن جعفر) أبو عوانة في مسنده، (١/ ٤٠١)، الرقم (١٤٦٩).

ثانياً: خالفهما (عمر بن عبد الرحمن شيخ لأبي أحمد الزبيري)، فرواه عن زيد بن أسلم، عن أبيه.

لم أفق على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

د - عن (شريك بن أبي نمر):

رواه (الدراوردي) عنه، عن (إبراهيم بن عبد الله)، عن أبيه، عن عليّ.

لم أفق على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

وخالفه (إسماعيل بن جعفر)، فرواه عنه، عن (عبد الله بن حنين)، عن (علي). أخرجه به إسماعيل بن جعفر في جزئه.

حديث علي بن حجر السعدي، لإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير المدني (ت ١٨٠هـ)، مكتبة الرشد، الرياض -

السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عمر بن رفود السفياني، ص ٤٦٩، الرقم (٤١٣).

هـ - عن (أسامة بن زيد الليثي):

١- رواه (ابن وهب) عنه، عن (إبراهيم بن عبد الله)، عن أبيه، عن (علي). أخرجه به مسلم، كتاب الصلاة، باب

النهى عن قراءة القرآن في الركوع، ص ٢٢١ و ٢٢٢، الرقم (٢١٣).

٢- رواه (وكيع، وعثمان بن عمر، ومحبوب بن محرز) عنه، عن (عبد الله بن حنين)، عن (علي).

أخرجه به عن (وكيع) البخاري في التاريخ الكبير، (٧٠/ ٥)، الرقم (١٧٣).

وعن (وكيع، وعثمان بن عمر) أحمد، (٦٨/ ٢)، الرقم (١٠٩٨).

و - عن (نافع) مولى ابن عمر:

١- رواه مالك عنه، عن إبراهيم، عن أبيه، عن علي. قال الإمام الحافظ: « وضبط إسناده ». العلل الواردة، (١/ ١٢٦).

أخرجه به مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر، ص ١٠٠١، الرقم (٢٠٧٨).

٢- خالفه الليث بن سعد، فرواه عنه، عن إبراهيم، عن بعض موالي آل عباس، عن علي. أخرجه به النسائي،

كتاب الزينة، خاتم الذهب، ص ٧٨٣، الرقم (٥١٨١).

ز - عن (أيوب السختياني) من الرواة عن (نافع):

١. رواه عنه (وهيب، والحارث بن نبهان) عنه، عن (نافع) عن (إبراهيم)، عن أبيه، عن علي.

أخرجه به عن (وهيب) أبو عوانة في مسنده، (١/ ٤٩٤)، الرقم (١٨٤٠).

٢. رواه (حماد بن زيد، والحسن بن أبي جعفر) عنه، عن نافع، عن إبراهيم بن حنين، عن علي.

أخرجه به عن (حماد بن زيد) أبو يعلى في مسنده، (١/ ٣٣٠)، الرقم (٤١٣).

=

٣ = رواه (ابن عليّة) عنه، عن نافع، عن (إبراهيم بن فلان بن حنين)، عن جده حنين، عن علي. أخرجه به عبد الله بن أحمد في مسند أبيه، (٢ / ٥٠)، الرقم (١٠٤٤). وقال: قال أبو خيثمة: « حدثت أن إسماعيل رجع عن (جده حنين) ». «

٤. رواه (عبد الوارث) عنه، عن نافع، عن علي. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

ح - عن (عبيد الله بن عمر)، عن نافع:

١- رواه عنه (بشر بن المفضل، والمعتز بن سليمان، وعبد الوهاب الثقفي، وابن نمير)، عن نافع، عن ابن حنين، عن علي. أخرجه به عن (بشر) النسائي، خاتم الذهب، ص ٧٨٣، الرقم (٥١٧٨).

٢- رواه (زائدة، وإسماعيل بن عياش، وعبد بن سليمان)، عنه، عن نافع، عن إبراهيم، عن علي. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

٣- رواه (حماد بن سلمة) عنه، عن نافع، عن حنين، عن علي. أخرجه به النسائي في سننه، خاتم الذهب، ص ٧٨٣، الرقم (٥١٧٧).

٤- رواه (عمرو بن سعد)، عن نافع، عن ابن حنين، عن علي. أخرجه به النسائي، فيما ذكر آفنا، الرقم (٥١٨٠).

٥- رواه (برد بن سنان، وزيد بن واقد)، عن نافع، عن إبراهيم، عن علي. أخرجه به عن (زيد بن واقد) النسائي، فيما ذكر، الرقم (٥١٧٦). وكذا الطبراني في مسند الشاميين، (٢ / ٢١٨)، الرقم (١٢١٩).

٦- وروي عن (الثوري)، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن حنين، عن علي. أخرجه به الإمام الحافظ في (المؤتلف والمختلف)، باب خباب، (١ / ٤٧٥).

٧- ورواه (همام)، عن نافع، عن رجل لم يسمه، عن علي. لم أقف على من أخرجه به فيما بحث.
ط - عن (عبد الله بن حنين):

أولاً: رواه (أبي بكر بن حفص): رواه (شعبة) عنه، عن عبد الله بن حنين، واختلف عنه:

١- رواه (غندر، والنضر بن شميل، وغيرهما) عنه، عن أبي بكر، عن عبد الله بن حنين، عن ابن عباس، لم يذكروا علياً. أخرجه به أبو نعيم في مستخرجه عن (محمد بن جعفر غندر).

المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: محمد حسن الشافعي، (٢ / ٩٧)، الرقم (١٠٧٢).

٢- خالفهم (أبو قطن)، فرواه عنه، عن أبي بكر، عن عبد الله بن حنين، عن علي. ولم يذكر ابن عباس. أخرجه به الحافظ الخطيب البغدادي في (المتفق والمفترق)، سعيد بن عنبسة، (٢ / ١٠٩٨)، الرقم (٦١١).

ثانياً: رواه (يحيى بن أبي كثير، ومحمد بن المنكدر)، عن عبد الله بن حنين، عن علي.

أخرجه به عن (محمد بن المنكدر) ابن السراج في حديثه.

حديث السراج، لأبي العباس محمد بن إسحاق المعروف بالسراج، الفاروق الحديث، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، (٢ / ١٧)، الرقم (٣٨).

ورواه شريك، عن (عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى)، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن علي. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد أيضاً.

التعليق: وقع في إسناد هذا الحديث الاضطراب كما يأتي:

١- وهم (ابن عليّة)^(١) في روايته عن أيوب، عن نافع، عن إبراهيم، فقال مرة عن (إبراهيم بن فلان بن حنين، عن جدّه). وقال مرة: (عن إبراهيم بن فلان بن حنين، عن أبيه).

= ي - عن (شريك بن أبي نمر) عن (إبراهيم بن عبد الله بن حنين)، عن أبيه حديثا آخر، وهو: أنه كان يتختم بيمينه:

١- رواه (سليمان بن بلال)، عنه، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ. أخرجه به أبو داود، أول كتاب الخاتم، باب ما جاء في التختم، (٦/٢٨٣)، الرقم (٤٢٢٦).

قال الترمذي في العلل الكبير: « سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: ليس هو عندي بحفوظ وأراه أراد حديث عبد الله بن حنين عن علي عن النبي أنه نهى عن لبس المعصفر وعن خاتم الذهب ». علل الترمذي الكبير، ما جاء في لبس الخاتم في اليمين، ص ٢٨٦، الرقم (٥٣٣).

وكذا أخرجه به البزار في البحر الزخار، (٣/١٣٣ - ١٣٤)، الرقم (٩٢٢). ثم قال: « وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال، ولا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ».

٢- خالفه (إبراهيم بن أبي يحيى)، فرواه عنه، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي، أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه. أخرجه به الدارقطني في الغرائب والأفراد، فقال: « ... غريب من حديث إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس، تفرد به شريك بن عبد الله بن أبي كثير، عنه. ولم يروه عنه غير إبراهيم بن أبي يحيى، ورواه سليمان بن بلال عن شريك فلم يذكر فيه ابن عباس ». أطراف الغرائب والأفراد لمحمد بن طاهر المقدسي، (١/٩٥)، الرقم (٣٢٧).

ك - عن (إسحاق بن أبي فروة)، عن (إبراهيم بن عبد الله بن حنين)، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي، عن النبي ﷺ حديثا آخر، وهو: إذا كان الإزار واسعا فاتشح به، وإذا كان ضيقا فاتزر به.

أخرجه به البزار في البحر الزخار، (٢/١٠٩)، الرقم (٤٦٠). ثم قال: « وإسحاق بن عبد الله هذا ليس بالقوي. ولا نعلم روى هذا الكلام عن ابن عباس، عن علي إلا في هذا الوجه بهذا الإسناد ». وأخرجه به ابن أبي شيبة في مصنفه، (٢/١٩٦)، الرقم (٣٦٨٠). ولم يذكر أبا إبراهيم.

ل - عن (إسحاق بن أبي فروة) أيضا، عن (إبراهيم بن عبد الله بن حنين)، عن أبيه، عن علي، أتى النبي ﷺ برجل قتل عبده فجلد مئة، ونفاه سنة. أخرجه به ابن ماجه في سننه، أبواب الديات، باب هل يقتل الحر بالعبد، ص ٤٤٥، الرقم (٢٦٦٤). وأخرجه به الإمام الحافظ أيضا في سننه، (٤/١٧٣)، الرقم (٣٢٨٣).

(١) ابن عليّة: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي البصري. كنيته: أبو بشر. وأمه (عليّة بنت حسان) كانت امرأة نبيلة عاقلة، وكان صالح المري وغيره من وجوه أهل البصرة وفقهائها يدخلون عليها، تحدثهم، وتسائلهم، وإسماعيل معروف بها. قال ابن سعد: « وكان ثقة، ثبتا في الحديث، حجة ». وروى ابن أبي حاتم =

قال عبد الله بن أحمد: « قال أبو خيثمة^(١) في حديثه: حدثت أن إسماعيل رجع عن (جده حنين) »^(٢).
وقال أبو يعلى: « قال أبو خيثمة: إن إسماعيل رجع عن قوله: عن جدّه، فقال بعد: عن إبراهيم بن
فلان بن حنين، عن أبيه »^(٣). يعني: أن الوهم من ابن عليّة.

نوع العلة: الاضطراب في الإسناد.

سببها: الوهم في ذكر راو أو غيره.

جنسها: لم يرد فيه جنس معين، ويمكن أن يقال فيه: « أن يضطرب الثقة في روايته بذكر راو
وغيره، فيرويه على الوهم ».

٢- وقع في رواية (شعبة) لهذا الحديث الإرسال من طريقين:

١- رواه (غندر، والنضر بن شميل، وغيرهما) عنه، عن أبي بكر بن حفص^(٤) - وهو ثقة - ، عن
عبد الله بن حنين، عن ابن عباس، لم يذكروا عليّا.

= عن أبيه أنه قال: « إسماعيل ابن عليّة ثقة، مثبت في الرجال ». ونقل عن ابن مهدي قوله: « إسماعيل بن عليّة
أثبت من هشيم ». وعن أحمد قوله: « إسماعيل ابن عليّة إليه المنتهى في التثبت بالبصرة ». وثقه ابن المهدي، وابن
معين، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « إمام، حجة ». وقال ابن حجر: « ثقة، حافظ من الثامنة ». ونقل
في التهذيب عن شعبة أنه قال فيه مرة: « ربحانة الفقهاء »، وقال فيه أخرى: « سيد المحدثين ». وعن ابن معين قوله
فيه: « كان ثقة، مأمونا، صدوقا، مسلما ورعا، تقيا ». توفي سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣هـ) ببغداد.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٢٧/٩ - ٣٢٨)، الرقم (٤٢٩٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم،
(١٥٣/٢ - ١٥٥)، الرقم (٥١٣). والثقات لابن حبان، (٤٤/٦ - ٤٥). والكاشف للذهبي، (٢٤٣/١)، الرقم (٣٥٠).
والتقريب لابن حجر، ص ١٣٥، الرقم (٤١٨). والتهذيب له، (١٤٠/١ - ١٤٢).

(١) أبو خيثمة: هو زهير بن حرب، أصله من نساء، روى عن هشيم، وإسماعيل بن عليّة، ويحيى القطان، وعبد
الرحمن بن مهدي. روى عنه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان. نقل ابن أبي حاتم عن ابن معين قوله: « أبو خيثمة زهير
بن حرب يكفي قبيلة » وروى عن أبيه قوله فيه: « صدوق ». توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين (٢٣٤هـ) ببغداد.
ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٤٢٩٣)، الرقم (١٤٢٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥٩١/٣)، الرقم (٢٦٨٠).

(٢) المسند للإمام أحمد، مسند علي بن أبي طالب عليه السلام، (٥٠/٢)، الرقم (١٠٤٤).

(٣) المسند لأبي يعلى، مسند علي بن أبي طالب عليه السلام، (٤٤٩/١)، الرقم (٦٠١).

(٤) أبو بكر بن حفص: هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري القرشي المدني. مشهور
بكنيته. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « لا بأس به ». ونقل عن ابن معين أنه قال =

٢- ورواه (أبو قَطَن) ^(١) - وهو ثقة - عنه، عن أبي بكر، عن عبد الله بن حنين، عن علي. ولم يذكر ابن عباس.

يبدو أن (شعبة) رواه في حالة فتور، فمرة ذكر علياً عليه السلام؛ ولم يذكر ابن عباس، ومرة ذكر ابن عباس ولم يذكر علياً، والمعروف أنه ورد ذكر ابن عباس في الإسناد، وإنه من حديث علي كما رواه الثقات، والله أعلم.

نوع العلة: الاضطراب.

سببها: الوهم والفتور.

جنسها: الثاني عشر: « أن ينقلب على الثقة سند، أو متن حديث، فيرويه واهماً، فيغتر من وقف على ظاهره صحته، وليس الأمر كذلك » بح.

* * *

= « رجل صالح، نزل الكوفة ». وثقه العجلي، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: « ثقة، من الخامسة ». ونقل في التهذيب عن ابن عبد البر قوله: « وكان من أهل العلم والثقة، أجمعوا على ذلك ». ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٦٧/٧)، الرقم (١٩٣٨). التاريخ الكبير للبخاري، (١٠/٩)، الرقم (٦١). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٨٨/٢)، الرقم (٢٠٩٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٣٨/٩)، الرقم (١٤٩٤). والثقات لابن حبان، (٥٦٣/٥). والكاشف للذهبي، (٥٤٦/١)، الرقم (٢٦٨٧). والتقريب لابن حجر، ص ٥٠٠، الرقم (٣٢٩٥). والتهذيب له، (٣٢٢/٢).

(١) أبو قَطَن: هو عمرو بن الهيثم بن قطن القطعي الزبيدي البصري. وثقه الشافعي، وابن معين، وابن المديني، وأبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات. وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « أبو قطن صدوق صالح ». وقال الذهبي: « قدرني، صدوق ». وقال ابن حجر: « ثقة، من صغار التاسعة ». توفي سنة ثمان وتسعين ومائة (١٩٨هـ). ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٣٧/٩)، الرقم (٤٣٣١). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٨١/٦)، الرقم (٢٧٠٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢٦٨/٦)، الرقم (١٤٨٠). والثقات لابن حبان، (٤٨٤/٨). والكاشف للذهبي، (٩٠/٢)، الرقم (٤٢٤٤). والتقريب لابن حجر، ص ٧٤٧، الرقم (٥١٦٥).

المطلب الثالث: التصحيف^(١)، والتحريف في السند:

أ - التصحيف في السند:

١- حديث « شيبتي هود وأخواتها »

(مكرر ١٧) حديث عبد الله بن عباس، عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ : شيبتي هود وأخواتها^(٢).

التعليق: بين الإمام الحافظ أنه وهم (ابن الباغندي^(٣) - وكان مدلساً وفيه شيء -) في روايته عندما قال: « عن العلاء بن صالح وإنما هو علي بن صالح بن حئي »^(٤)، فصحف في اسم (علي)، وجعله (العلاء).

نوع العلة: التصحيف.

سببها: الوهم.

جنسها: الثالث عشر: « أن يتصحَّف على الثقة راوٍ بآخر، أو لفظ بآخر، فيرويه مصحِّفاً، على التوهم، فيغتر بظاهر سنده الواقف عليه، ولا تتميز علته إلا بجمع الطرق » بح.

(١) التصحيف: (في اللغة): من (صحَّف)؛ لأن من ينقل مغيَّراً يقال له: « قد صحَّف »؛ أي: قد روى عن الصحف، ولم يأخذ من أفواه المشايخ. (في الاصطلاح): هو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها. ينظر: فتح المغيث للسخاوي، (٣/ ٤٥٦ - ٤٥٧). وعلوم الحديث لابن الصلاح، ص ٢٧٩- ٢٨٣. والتصحيف عند المتقدمين يشمل أمرين فرَّق بينهما المتأخرون، وهما: الأول: إمَّا أن يكون بالنسبة إلى النقط، ويسمَّى (المصحَّف).

الثاني: إمَّا أن يكون بالنسبة إلى الشكل (الحركة والسكون)، ويسمَّى (المحرَّف). قال ابن حجر: « وإن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حرفين مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحَّف، أو إلى الشكل فالمحرَّف ». نزهة النظر له، ص ١١٨ و ١١٩.

فما نحن بصده هو (تصحيف) على اصطلاح المتأخرين أيضاً؛ لأنه غير النقط، ولم يغيِّر الشكل.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن القلب في إسناده بسبب (تشابه الرواة والأسانيد)، ص ١٦٠.

(٣) ابن الباغندي: هو محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الأزدي الواسطي. مشهور بالتدليس، مع الصلح والأمانة، تقدمت ترجمته.

(٤) العلل الواردة، (١/ ١٩٧).

أو **السادس عشر**: « أن يشتبه اسم الراوي بغيره: إمّا لاتفاقهم في الاسم، أو تقاربهم في ذلك، أو غير ذلك، فيظنّ من وقف عليه صحته، وليس كذلك » بح.

ب - التحريف في السند:

حديث « في قصة بئر رومة وغيرها »

(سؤال ٢٥٨) حديث الأحنف بن قيس، عن عثمان، وطلحة بن عبيد الله، والزبير، وسعد في قصة بئر رومة وغيرها^{(١)(٢)}.

التعليق:

أولاً: إنّ الإمام الحافظ لم يذكر للحديث إلا سنداً واحداً، فيبدو أنه غريب، قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه رواه عن الأحنف، إلا ابن جاور، وقد اختلفوا في اسمه، ولا نعلم روى عن ابن جاور، إلا حصين بن عبد الرحمن »^(٣). وهذا التفرد يتحمل من كل من الأحنف^(٤)،

(١) أخرجه الترمذي، كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب في مناقب عثمان رضي الله عنه، ص ٨٣٩، الرقم (٣٦٩٩) ونصه: « عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: لما حصر عثمان أشرف عليهم فوق دراه ثم قال: أذكركم بالله، هل تعلمون أن حراء حين انتفض قال رسول الله ﷺ: أثبت حراء فليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد؟ قالوا نعم. قال أذكركم بالله، هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال في جيش العسرة: من ينفق نفقة متقبلة والناس مجهدون معسرون فجهزت ذلك الجيش؟ قالوا نعم. ثم قال: أذكركم بالله، هل تعلمون أن بئر رومة لم يكن يشرب منها أحد إلا بثمان فابتعتها فجعلتها للغني والفقير وابن السبيل؟ قالوا اللهم نعم وأشياء عددها ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (حصين بن عبد الرحمن)، واختلف عنه:

١- رواه (جرير بن عبد الحميد، وأبو عوانة، وسليمان التيمي، وأبو حفص الأبار، وعلي بن عاصم) عنه، عن عمرو بن جاور، عن الأحنف. أخرجه به عن (أبي عوانة) أحمد في مسنده، (٣٨٢/١)، الرقم (٥١١).

٢- رواه (شعبة، وخالد، وابن إدريس) عنه، عن عمر بن جاور، عن الأحنف. أخرجه به عن (ابن إدريس) النسائي، كتاب الأحباس، باب وقف المساجد، ص ٥٦١، الرقم (٣٦٠٦).

(٣) البحر الزخار، (٤٧/٢)، الرقم (٣٩١).

(٤) الأحنف: هو الضحاك بن قيس بن معاوية بن حصين السعدي البصري. ولدته أمه وهو أحنف رجله. كنيته: أبو بحر. أدرك النبي ﷺ ولم يسلم. قال ابن سعد: « وكان ثقة، مأموناً، قليل الحديث ». وقال العجلي: « بصري، تابعي، ثقة، وكان سيد قومه ». وقال الذهبي: « وكان سيداً نبيلاً ». وقال ابن حجر: « مخضرم ثقة، من الثانية ». ونقل في التهذيب عن الحسن قوله: « ما رأيت شريف قوم أفضل من الأحنف ». توفي سنة سبع وستين (٦٧هـ). =

وابن جاوان^(١)، وحُصَيْن^(٢)، فعليه الحديث مقبول.

ثانياً: ذكر أنه وقع اختلاف على اسم ابن جاوان، هل هو (عَمَر) أو (عَمْرُو)؟

روى الدوري عن يحيى بن معين قوله: «كلهم يقولون عمر بن جاوان إلا أبو عوانة فإنه يقول

عمرو بن جاوان»^(٣).

= ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/ ٩٢-٩٦)، الرقم (٣٨٠٥). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢/ ٥٠)، الرقم (١٦٤٩).
ومعرفة الثقات للعجلي، (١/ ٢١٢)، الرقم (٤٩). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢/ ٣٢٢-٣٢٣)، الرقم (١٢٢٦).
والثقات لابن حبان، (٤/ ٥٥-٥٦). والكاشف للذهبي (١/ ٢٢٩)، الرقم (٢٣٧). والتقريب لابن حجر، ص ١٢١،
الرقم (٢٩٠). والتهذيب له، (١/ ٩٩).

(١) ابن جاوان: هو عمر، وقيل: عمرو بن جاوان التميمي السعدي البصري. روى عن الأحنف بن قيس. روى عنه حصين بن عبد الرحمن. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «فأما أكثر الناس فقد رووا عن حصين عن عمر بن جاوان، وقال سليمان التيمي وأبو عوانة: عن حصين، عن عمرو بن جاوان». وقال الذهبي: «وثق». وقال ابن حجر: «مقبول، من السادسة».

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/ ٢١٧)، الرقم (٣٩٢٩). والتاريخ الكبير للبخاري، (٦/ ١٤٦)، الرقم (١٩٧٧).
والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/ ١٠١)، الرقم (٥٢٧). والثقات لابن حبان، (٧/ ١٦٨-١٦٩).
والكاشف للذهبي (٢/ ٧٣)، الرقم (٤١٣٤). والتقريب لابن حجر، ص ٣٦١، الرقم (٥٠٣٣). والتهذيب له (٣/ ٢٦٠).

(٢) حُصَيْن: هو ابن عبد الرحمن السلمى الكوفي، كنيته: أبو الهذيل. قال العجلي: «كوفي، ثقة، ثبت في الحديث، والواسطيون أروى الناس عنه». وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن حصين بن عبد الرحمن، فقال: ثقة. قلت يحتج بحديثه؟ قال: أي والله». وروى عن أبيه قوله: «حصين بن عبد الرحمن ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه، صدوق». وعن أبيه أيضاً أنه قال أحمد: «حصين بن عبد الرحمن الثقة، المأمون، من كبار أصحاب الحديث». وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «وقد قيل إنه سمع من عمارة بن روبية، ولعمارة صحبة، فإن صح ذلك فهو من التابعين». وقال الذهبي: «ثقة، حجة». وقال ابن حجر: «ثقة، تغير حفظه في الآخر، من الخامسة». توفي سنة ست وثلاثين ومائة (١٣٦هـ).

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٣/ ٧-٨)، الرقم (٢٥). ومعرفة الثقات للعجلي، (١/ ٣٠٥)، الرقم (٣١٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/ ١٩٣)، الرقم (٨٣٧). والثقات لابن حبان، (٦/ ٢١٠). والكاشف للذهبي (١/ ٣٣٨)،
الرقم (١١٢٤). والتقريب لابن حجر، ص ٢٥٣، الرقم (١٣٧٨). والتهذيب له، (١/ ٤٤١-٤٤٢).

(٣) تاريخ يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، رواية أبي الفضل العباس الدوري، دار القلم، بيروت - لبنان، بدون رقم وتاريخ الطبعة، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، (٢/ ٢١٣)، الرقم (٤٣٤٣).

ولكن الإمام الحافظ وجد مع أبي عوانة (جرير بن عبد الحميد، وسليمان التيمي، وأبو حفص الأبار، وعلي بن عاصم) أنهم يقولون فيه (عمرو)، ومع ذلك توقف فيه ولم يرجح، فقال: « والله أعلم بالصواب »^(١).

ونقل الخلال (كما في المنتخب) عن علي بن سعيد^(٢) قوله: « سمعت أبا عبد الله يقول: هُشِيم يقول: عمر بن جاوان، وأبو عوانة يقول: عمرو، وهو على ما قال هشيم »^(٣).

وكذلك مال الإمام البخاري إلى ترجيح (عُمر) حيث ذكره في مواضع بذلك الاسم، وإن ذكر قول أبي عوانة فيه أيضاً^(٤).

وهذا الاختلاف لا يؤثر على قبول الحديث أو رده؛ لأن الراوي واحدٌ معروف، ووثقوه؛ فلا التباس له مع راوٍ آخر، والله أعلم.

نوع العلة: التحريف.

سببها: الوهم.

جنسها: الثالث عشر: « أن يتصحَّف على الثقة راوٍ بآخر، أو لفظ بآخر، فيرويه مصحِّفاً،

على التوهم، فيغتر بظاهر سنده الواقف عليه، ولا تتميز علته إلا بجمع الطرق » بح.

* * *

(١) العلل الواردة، (٣/١٥).

(٢) علي بن سعيد: هو ابن سعيد بن بشير الرازي المعروف بـ(عَلِيك)، قال الذهبي في الميزان: « حافظ رحال جوال ... روى عنه الطبراني، والحسن بن رشيق، والناس »، توفي سنة تسع وتسعين ومائتين (١٩٩هـ).

ميزان الاعتدال للذهبي، (٥/١٦٠)، الرقم (٥٨٥٦).

(٣) المنتخب من علل الخلال، لأبي محمد عبد الله ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، دار الراجعية، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، ص ٢٠٢ و ٢٠٣، الرقم (١١٣).

(٤) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٦/١٤٦)، الرقم (١٩٧).

المطلب الرابع: القلب^(١) بين الإسناد والمتن

١- ج حديث « نهاه عن القراءة في الركوع والسجود »

(مكرر ٢٩٥) حديث ابن عباس، عن علي، عن النبي ﷺ؛ أنه نهاه عن القراءة في الركوع والسجود، وعن خاتم الذهب ولبس المعصفر^(٢).

التعليق: بين الإمام الحافظ أن كلا من (سليمان بن بلال)^(٣)، و(إبراهيم بن أبي يحيى) خالف أصحاب شريك في روايتهما عنه عن (إبراهيم بن عبد الله بن حنين)، عن أبيه حديثاً آخر، وهو: أنه كان يتختم بيمينه، وخالف فيه إبراهيم (سليمان بن بلال) بزيادة (ابن عباس) في الإسناد.

قال الإمام الحافظ: « ورواه سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ حديثاً آخر هو أنه كان يتختم بيمينه. تفرد به سليمان بن بلال عنه بهذا الإسناد »^(٤). ثم قال: « وخالفه إبراهيم بن أبي يحيى فرواه عن شريك بن أبي نمر، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي، أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه »^(٥). وهذا قلب بين الإسناد والمتن، حيث أبدلا متن حديث لإسناد آخر، كما قال الترمذي:

(١) القلب: هو أن يروي الشيخ بإسناد لم يكن كذلك، فينقلب عليه ويُنطُّ من إسناد حديثٍ إلى متنٍ آخر بعده. أو: أن ينقلب عليه اسمُ راوٍ مثل (مُرَّة بن كعب) بـ (كعب بن مُرَّة). الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي ص ٦٠. أو هو: أن يبدل الراوي في الحديث شيئاً بآخر في السند أو في المتن عمداً أو سهواً. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، د. ماهر ياسين الفحل، ص ٣١١.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الإرسال فيه.

(٣) سليمان بن بلال: هو أبو أيوب القرشي التيمي المدني، كان بربرياً، عاقلاً، ذا هيئة جميلة، ولي خراج المدينة، وكان مفتياً. قال ابن سعد: « وكان ثقةً، كثير الحديث ». ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد قوله: « سليمان بن بلال لا بأس به ثقة ». وعن ابن معين قوله: « سليمان بن بلال ثقة، صالح ». وقال الذهبي: « ثقة، إمام ». وقال ابن حجر: « ثقة، من الثامنة ». توفي بالمدينة سنة اثنتين وسبعين ومائة (١٧٢هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٩٨/٧)، الرقم (٢٢٥٦). والتاريخ الكبير للبخاري، (٤/٤)، الرقم (١٧٦٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤/١٠٣)، الرقم (٤٦٠). والثقات لابن حبان، (٦/٣٨). والكاشف للذهبي، (١/٤٥٧)، الرقم (٢٠٣٣). والتقريب لابن حجر، ص ٤٠٥، الرقم (٢٥٥٤). والتهذيب له، (٢/٨٦ - ٨٧).

(٤) العلل الواردة، (٣/٨٥ - ٨٦)، سؤال الرقم (٢٩٥).

(٥) المصدر نفسه.

« سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: ليس هو عندي بمحفوظ وأراه أراد حديث عبد الله بن حنين عن علي عن النبي أنه نهى عن لبس المعصفر وعن خاتم الذهب »^(١).

وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال، ولا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد »^(٢).

نوع العلة: القلب.

سببها: الوهم فيجعل إسناد لمتن ليس له.

جنسها: الثاني عشر: « أن ينقلب على الثقة سند، أو متن حديث، فيرويه واهماً، فيغتر من وقف على ظاهره صحته، وليس الأمر كذلك » بح.

* * *

٢- ج حديث « في جمع القرآن »

(مكرر ١٣) حديث زيد بن ثابت، عن أبي بكر الصديق في جمع القرآن. فقال: هو حديث في جمع القرآن^(٣).

التعليق: وقع في الحديث من الإبدال بين سنده ومنتنه كما يأتي:

١- إن (شبيب بن سعيد)^(٤) - وهو لا بأس به - وهم في روايته عن (يونس) عن (الزهري) عن (أنس): « قال أبو بكر لزيد بن ثابت: قد كنت تكتب الوحي ... »، حيث جعل هذا الإسناد

(١) علل الترمذي الكبير، ما جاء في لبس الخاتم في اليمين، ص ٢٨٦، الرقم (٥٣٢).

(٢) البحر الزخار للبزار، (١٣٣/٣ - ١٣٤)، الرقم (٩٢٢).

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن التدليس فيه.

(٤) شبيب بن سعيد: هو أبو سعيد التميمي الحبطي البصري، والد أحمد بن شبيب. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « كان عنده كتب يونس بن يزيد، وهو صالح الحديث، لا بأس به ». وروى عن أبي زرعة أنه قال فيه أيضاً: « لا بأس به، بصري كتب عنه ابن وهب بمصر ». وثقه ابن المديني، والطبراني، والدارقطني. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « صدوق ». وقال في الميزان: « صدوق، يغرب ». وقال ابن حجر: « لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب، من صغار الثامنة ». توفي سنة ست وثمانين ومائة (١٨٦هـ) بالبصرة.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٢٣٣/٤)، الرقم (٢٦٢٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٥٩/٤)، الرقم (١٥٧٣).

والثقات لابن حبان، (٣١٠/٨). والكاشف للذهبي (٤٧٩/١)، الرقم (٢٢٣٥). وميزان الاعتدال للذهبي،

(٣/٣٦١ - ٣٦٤)، الرقم (٣٦٦٣). والتقريب لابن حجر، ص ٤٣٠، الرقم (٢٧٥٤). والتهذيب له، (١٥٠/٢ - ١٥١).

لغير متنه، وجعل هذا المتن لغير إسناده، إذ إن متنه هو: « أن حذيفة قدم على عثمان فقال: أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا ». وإسناد المتن المذكور « قد كنت تكتب الوحي » هو (يونس) عن (الزهري) عن (عبيد بن السباق) عن (زيد). كذلك رواه عن يونس (عبدالله بن وهب، والليث). قال الإمام الحافظ: « ووهم في هذا القول، والصحيح من هذا اللفظ أنه عن عبيد بن السباق عن زيد. فأما رواية الزهري، عن أنس من هذا فهي أن حذيفة قدم على عثمان فقال أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا. كذلك قاله الحافظ عن الزهري. وكذلك قاله ابن وهب، والليث عن يونس »^(١).

نوع العلة: القلب.

سببها: الوهم فيجعل إسناد متن ليس هو له.

جنسها: الثاني عشر: « أن ينقلب على الثقة سند، أو متن حديث، فيرويه واهماً، فيغتر من وقف على ظاهره صحته، وليس الأمر كذلك » بح.

٢- وهم (عمارة بن غزية) - وهو صدوق، لا بأس به - على (الزهري) حيث جعل صلة الحديث كله عن (خارجة بن زيد)، في حين أن الزهري روى عن خارجة بن زيد عن أبيه ألفاظاً يسيرة لا كل الحديث، وهي: « فقدت من سورة الأحزاب آية قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأها فوجدتها مع خزيمه بن ثابت »^(٢).

قال البغوي في معجم الصحابة بعدما ساق الحديث بهذا الإسناد: « وهذا عندي وهم من عمارة بن غزية في حديثه عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت؛ لأن الثقات الذين تقدم ذكرهم روه عن الزهري عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت، وقد روى إبراهيم بن سعد عن الزهري عن خارجة بن زيد عن أبيه عن النبي ﷺ كلاماً ليس هو في حديث إسماعيل بن جعفر عن عمارة بن غزية »^(٣).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: إسناد متن الحديث كله إلى راو في حين أن بعضه من روايته.

(١) العلل الواردة، (١٨٩/١).

(٢) تقدم قول الإمام الحافظ في هذا.

(٣) معجم الصحابة للبغوي، (٤٦٩/٢)، الرقم (٨٤٧).

جنسها: لم يرد فيه جنس معين، ويمكن أن يقال فيه: « أن يروى بعض الحديث عن راو، وبعضه عن غيره، فيشتبه على الراوي، فيسند الحديث كله إلى واحد منهما ». »

* * *

٣- حديث « الجنب إذا أراد النوم يتوضأ »

(سؤال ٩٥) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في الجنب إذا أراد النوم

يتوضأ^{(١)(٢)}.

(١) هذا الحديث له عدة ألفاظ منها ما أخرجه البخاري: « عن عبد الله قال استفتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم : أينام أحدنا وهو جنب قال نعم إذا توضأ ». صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب الجنب يتوضأ ثم ينام، (٢٥٢/١)، الرقم (٢٨٨).

(٢) مدار هذا الإسناد للحديث على (نافع)، واختلف عنه جماعة من الثقات على ثلاثة ألفاظ:

الأول: قائلون عن ابن عمر، عن عمر، أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم .

الثاني: قال آخرون: عن ابن عمر، أن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم .

الثالث: قال آخرون: عن نافع، أن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يذكروا فيه ابن عمر.

أولاً: من أسنده عن عمر:

١- (عبيد الله بن عمر)، عن نافع، من رواية هؤلاء من أصحابه:

(أ) عبيدة بن حميد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر.

أخرجه أحمد به في المسند، (٢١١ / ١)، الرقم (١٠٥). فقال: « حدثنا عبيدة بن حميد حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع

عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيرقد الرجل إذا أجنب؟ قال: نعم إذا توضأ ». »

(ب) الثوري، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر. من رواية يحيى بن آدم عنه.

لم أقف على من أخرجه به فيما بحث.

(ج) محمد بن عبيد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، واختلف عنه:

رواه زيد بن إسماعيل، عن محمد بن عبيد، عن ابن عمر، عن عمر. لم أقف على من أخرجه عن زيد بن إسماعيل،

ولكن أخرجه عن (محمد بن عبيد) مسنداً عن عمر رضي الله عنه أبو عوانة في مسنده، كتاب الطهارة، بيان إيجاب الوضوء

على الجنب إذا أراد أن ينام، (٢٣٣/١)، فقال: « ثنا محمد بن عبيد، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر،

بنحوه. قال: نعم، إذا توضأ ». وأخرجه أحمد به (٥ / ٢٤٠)، الرقم (٥٧٨٢)، من رواية ابن عمر رضي الله عنه ، فقال: « حدثنا

محمد بن عبيد، حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر قال ... الحديث ». »

=

(د) ابن نمير، عن عبيد الله، واختلف عنه (في الإسناد إلى عمر وعدمه):

- ١- أخرجه (عن عمر رضي الله عنه)، أحمد في مسنده، مسند عمر بن الخطاب (١/٢٦٧)، الرقم (٢٣٠). فقال: « حدثنا عبد الله بن نير، حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قلت: يا رسول الله ... الحديث ».
- ٢- أخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب، ص ١٥١، الرقم (٣٠٦)، (عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه سأل)، فقال: « قال ابن نير: حدثنا أبي، وقال: أبو بكر [يعني ابن أبي شيبه]، حدثنا أبو أسامة، قال: حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر، قال ... الحديث ».
- ٢- (إسماعيل بن أمية) عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر، قال: يا رسول الله. رواه إبراهيم بن محمد الشافعي، عن ابن رجاء، عنه. لم أفق على من أخرجه بهذا الإسناد.
- ٣- (موسى بن عقبة): عن نافع كذلك أيضاً، واختلف عنه.
- أخرجه به (عن عمر رضي الله عنه) البزار في البحر الزخار، ما روى عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، (١/٢٦٧)، الرقم (١٦٤). فقال: « نا فضيل بن سليمان قال: نا موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر: أنه سأل النبي ﷺ عن الجنابة فقال: توضأ وضوءك للصلاة ».
- لم أفق على من أخرجه بخلاف رواية فضيل عن موسى بن عقبة.
- ٤- (ابن إسحاق): عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر. أخرجه أحمد، (١/٢٠٥ - ٢٠٦)، الرقم (٩٤). فقال: « عن ابن إسحاق حدثني نافع عن عبد الله بن عمر عن أبيه قال سألت رسول الله ﷺ: كيف يصنع أحدنا إذا هو أجنب ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل قال: فقال رسول الله ﷺ ليتوضأ وضوءه للصلاة ثم لينم ».
- ٥- (محمد بن عمرو): عن نافع، من رواية خالد بن الحارث عنه.
- ٦- (ابن أبي ليلى): عن نافع، من رواية عمر بن الخطاب عنه، عن ابن عمر، عن عمر.
- لم أفق على من روى عنهما فيما بحث.
- ثانياً: من أسنده عن ابن عمر، أن عمر سأل:
- ١- جماعة من أصحاب عبيد الله خالفوا غيرهم من أصحابه، فقالوا فيه: إن عمر سأل النبي ﷺ. منهم:
- أ - عبد الرزاق، كما أخرجه عبد بن حميد في مسنده، فقال: « أنا عبد الرزاق، أنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر، سأل النبي ﷺ ... ».
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد الكشي، دار بلنسية، الرياض - السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: مصطفى العدوي، (١٧/٢)، الرقم (٧٤٨).
- ب - معتمر بن سليمان، كما أخرجه به ابن أبي شيبه في مصنفه، (١/١١٤)، الرقم (٦٧). فقال: « حدثنا معتمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر سأل النبي ﷺ تصيبي الجنابة فأرقد قال: إذا أردت أن ترقد فتوضأ ».

= ج - يحيى بن سعيد القطان، كما أخرجه أحمد به عنه، (٣٤٨/٤)، الرقم (٤٦٦٢). فقال: « حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، أخبرني نافع، عن ابن عمر، أن عمر سأل رسول الله ﷺ ... ».

٢- (مالك بن أنس)، واختلف عنه.

٣- من رواه عن نافع من غير اختلاف، منهم: (الليث بن سعد، وعبد الحميد بن جعفر، وابن أبي ليلى، والمعلّى بن إسماعيل، وأسامة بن زيد، وابن عجلان وعبد الله بن سليمان الطويل، وعمرو بن سعد الفدكي، وجويرية بن أسماء، والعمري، وابن جريج، والحجاج بن أوطاة)، كلهم قال: عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر.

أخرجه البخاري في صحيحه عن (الليث)، كتاب الغسل، باب نوم الجنب، (١/٢٥٢)، الرقم (٢٨٧). فقال: « حدثنا قتيبة، قال: حدثنا الليث، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب، سأل رسول الله ﷺ ... ».

وأخرجه عن (جويرية)، فقال: « حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا جويرية، عن نافع، عن عبد الله، قال: استفتى عمر النبي ﷺ ... ». المصدر نفسه، الرقم (٢٨٩).

وعن (ابن جريج) مسلم، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب، ص ١٥٢، الرقم (٣٠٦). فقال: « ... عن ابن جريج، أخبرني نافع، عن ابن عمر، أن عمر استفتى النبي ﷺ ... ».

٤- من رواه عن (نافع) واختلف عنه، منهم:

أ - (أيوب، وابن عون): أما حديث أيوب:

١- فقال معمر، وحماد بن زيد، وابن عليه، عنه، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر.

أخرجه به عن معمر، أحمد، (١/٢٦٨)، الرقم (٢٣٦). فقال: « أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر سأل النبي ﷺ ... ».

وقال لوين: عن حماد، عن أيوب، عن أبي قلابة، ونافع، عن ابن عمر، أن عمر كما قال القواريري.

لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما فيما بحث، وإنما وجدت ما أخرج النسائي في الكبرى عن أيوب عنهما، فقال: « نا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن عمر وأيوب عن نافع عن بن عمر عن عمر: أنه سأل رسول الله ﷺ ... ».

السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ذكر اختلاف الناقلين لخبر عبد الله بن عمر، (٨/٢١٥)، الرقم (٩٠١٤).

٢- وأرسله أصحاب (حماد بن زيد) غير القواريري، فرووه عن أيوب، عن نافع، أن عمر.

لم أقف على من أخرجه عن أصحاب حماد؛ إلا ما ذكره الطبراني في الكبير عن عارم، عنه، وذكر فيه عمر دون ابنه، فقال: « ثنا عارم أبو النعمان، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة ونافع؛ أن ابن عمر استفتى النبي ﷺ ... ».

المعجم الكبير، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، (١٣/٢٩٧ - ٢٩٨)، الرقم (١٤٠٧).

أ - وهم (عمارة بن غزية)^(١) - وهو صدوق، لا بأس به - على (الزهري) في إسناد متن الحديث كله إلى راو، في حين أن بعضه من روايته.

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: الوهم.

جنسها: لم يرد فيه جنس معين، ويمكن أن يقال فيه: « أن يروى بعض الحديث عن راو، وبعضه عن غيره، فيشتبه على الراوي، فيسند الحديث كله إلى واحد منهما ». »

* * *

= ولكن أخرجه ابن أبي شيبة عن (ابن عليّة) عن نافع وأبي قلابة، أن عمر استفتى، فقال: « حدثنا ابن عليّة، عن أيوب، عن نافع، وأبي قلابة قالوا: استفتى عمر رسول الله ﷺ ... ». »
المصنف لابن أبي شيبة، كتاب الطهارة، في الجنب يريد أن يأكل أو ينام، (١١٤/١)، الرقم (٦٧).

وأما حديث ابن عون:

أ - فرواه عبد الملك بن الصباح، وزياد البكائي فذكرنا فيه ابن عمر. وتابعهما معتمر.

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، (٣٤٥/٢)، الرقم (٢١٨١)، فقال: « نا عبد الملك بن الصباح المسمعي، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر سأل النبي ﷺ عن الرجل ينام وهو جنب؟ فقال: يتوضأ، ثم يرقد ». »
أخرجه به عنهما السراج في حديثه، الجزء السابع، (٣٥٦/٢)، الرقم (١٤٦٦)، فقال: « حدثنا عمر بن شبة، ثنا عبد الملك بن الصباح، ح، وثنا أبو الأشعث، ثنا زياد البكائي، ثنا ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر أنه أجنب، فأتى عمر النبي ﷺ فسأله، فقال: يتوضأ ويرقد ». »

ثالثا: من رواه عن نافع، عن عمر، ولم يذكر ابن عمر:

ب - رواه (يزيد بن زريع، وسليم بن أخضر، وأشهل بن حاتم، والنضر بن شميل)، فخالفوا ابن الصباح والبكائي، حيث رووه عن ابن عون، عن نافع، أن عمر مرسلا.

أخرجه عن يزيد النسائي في السنن الكبرى، كتاب عشرة النساء، الجنب إذا أراد أن ينام، (٢١٥/٨)، الرقم (٩٠١٣)، فقال: « أخبرنا حميد بن مسعدة قال نا يزيد وهو بن زريع قال: نا بن عون، عن نافع، قال: أصاب ابن عمر جنابة، فأتى عمر فذكر ذلك له، فأتى عمر النبي ﷺ فاستأمره فقال: يتوضأ ويرقد ». »

وكذلك قال (يحيى بن أبي كثير): عن نافع، أن عمر، لم يذكر ابن عمر. لم أقف على من أخرجه عن يحيى ولم يذكر ابن عمر. ولكن وجدت أن النسائي أخرجه به عن يحيى في الكبرى وذكر ابن عمر، (٢١٦/٨)، الرقم (٩٠١٧)، فقال: « عن الأوزاعي قال: حدثني يحيى قال: حدثني نافع، عن ابن عمر، أن عمر، سأل رسول الله ﷺ ... ». »

(١) تقدمت ترجمته.

المطلب الخامس: الجمع بين الشيوخ^(١) وإبقاء اللفظ واحداً

الجنس الثامن عشر: « أن يجمع الراوي بين روايات شيوخ عدة له، فيحمل حديث بعضهم على بعض، فيقع الوهم » بح.
لم أجد له نموذجاً ضمن المقرر دراسته من الأحاديث.

* * *

المبحث الثالث: ما يتعلق بالمخالفة

المطلب الأول: الشذوذ^(٢)

أ - الشذوذ بالزيادة في الإسناد:

١. الزيادة على المسند:

(١) الجمع بين الشيوخ: هو أن يسمع الراوي شيئاً من عدة شيوخ أو من بعضهم، فيختلفون فيه، فيروي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمد له. كما قال يعقوب بن شيبه في (ليث بن سليم): « يقال إن ليثاً كان يسأل عطاء وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه، فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمد له » شرح علل الترمذي لابن رجب، ذكر من ضعف حديثه إذا جمع الشيوخ (١١٤/٢).

(٢) الشذوذ: « هو ما خالف راويه [الثقة] الثقات، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرده ». الموقظة في مصطلح الحديث للذهبي، ص ٤٢.

١- حديث « ذكر الرجم وغيره »

(سؤال ٨٤) حديث عبد الرحمن بن عوف، عن عمر بن الخطاب في خطبته بالمدينة بعد رجوعه من الحج وذكر الرجم وغيره^{(١)(٢)}.

(١) هذا الحديث ورد مطولا ومختصرا، وبعض لفظه مطولا عند البخاري، كتاب المحاريب، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، (٢/ ٦٣٤)، الرقم (٦٨٣٠): « عن ابن عباس قال كنت أقرئ رجالا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف فبينما أنا في منزله بمنى وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجها إذ رجع إلي عبد الرحمن فقال: لو رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين اليوم. فقال: يا أمير المؤمنين، هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت. فغضب عمر ثم قال: إني إن شاء الله لقائم العشية في الناس فمحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغضبوهم أمورهم. قال عبد الرحمن: فقلت: يا أمير المؤمنين لا تفعل فإن الموسم يجمع رعاك الناس وغوغاءهم فإنهم هم الذين يغلبون على قربك حين تقوم في الناس وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير وأن لا يعوها وأن لا يضعوها على مواضعها فأمهل حتى تقدم المدينة فإنها دار الهجرة والسنة فتخلص بأهل الفقه وأشرف الناس فتقول ما قلت متمكنا فيعي أهل العلم مقاتلك ويضعونها على مواضعها فقال عمر أما والله إن شاء الله لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة قال ابن عباس فقدمنا المدينة في عقب ذي الحجة فلما كان يوم الجمعة عجلت الرواح حين زاغت الشمس حتى أجد سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالسا إلى ركن المنبر فجلست حوله تمس ركبتي ركبته فلم أنشب أن أخرج عمر بن الخطاب فلما رأيته مقبلا قلت لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ليقولن العشية مقالة لم يقلها منذ استخلف فأنكر علي وقال ما عسيت أن يقول ما لم يقل قبله فجلس عمر على المنبر فلما سكت المؤذنون قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإني قائل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها لا أدري لعلها بين يدي أجلي فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحلته ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي إن الله بعث محمدا ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ... ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (عبيد الله بن عبد الله بن عتبة)، واختلف عنه:

١- رواه عنه (سعد بن إبراهيم): حدث به شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف، عن عمر. أخرجه به النسائي في السنن الكبرى، كتاب الرجم، تثبيت الرجم، (٦/ ٤٠٨ - ٤١٠)، الرقم (٧١١٣) و(٧١١٦).

٢- رواه عنه (الزهري)، واختلف عنه:

أ. رواه هشيم، وللرواة عنه قولان:

التعليق: أفاد الدارقطني بأن الأسانيد كلها من حيث الرجال صحيحة، ولكن وهم (شعبة) في روايته عن (سعد بن إبراهيم)، و(هشيم) في روايته عن (الزهري)، حيث ذكرا (عبد الرحمن بن عوف)، وخالفا بذلك رواية الحفاظ المتقين عن الزهري، فروايتهم محفوظة. قال الإمام الحافظ: « والمحفوظ من هذا ما رواه الزهري من رواية صالح بن كيسان، وعبد الله بن أبي بكر ومالك بن أنس ومن تابعهم »^(١)، يعني: من لم يذكروا (عبد الرحمن بن عوف).

قال الخليلي في (الإرشاد): « هشيم بن بشير حافظ، متقن، مخرج، تأخر موته، أقل الرواية عن الزهري، ضاعت صحيفته، وقيل: إنه ذاك شعبة، وكان يسرد عن الزهري، ولم يكن شعبة أدرك الزهري، فتناول صحيفته، فألقاها في الدجلة، وكان هشيم يروي عن الزهري من حفظه، وكان يدلس »^(٢).

= الأول: رواه عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف، عن عمر نحو قول سعد بن إبراهيم عنه مختصرا. أخرجه به أحمد، أول مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (٢٤٩/١)، الرقم (١٩٧).

الثاني: روي عن هشيم، عن الزهري قصة السقيفة بطولها، ولم يذكر فيه (عبد الرحمن بن عوف).
لم أفق على من أخرجه مطولا ولم يذكر فيه (عبد الرحمن بن عوف)، إلا ما أخرجه أبو داود في سننه، أول كتاب الحدود، باب في الرجم، (٤٦٩/٦)، الرقم (٤٤١٨)؛ لم يذكر عبد الرحمن بن عوف، ولكن دون أن يذكر قصة السقيفة.
ب. رواه (عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ومالك، ويونس، وعقيل، ومعمر، وصالح بن كيسان، وابن جريج، وابن عيينة، وغيرهم) عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن عمر. وهذا أيضا له وجهان:
الأول: منهم من روى قصة السقيفة بطولها. أخرجه به عن (صالح بن كيسان) البخاري، كتاب المحاربين، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، (٦٣٤/٢)، الرقم (٦٨٣٠).

والثاني: منهم من اختصرها. كذلك أخرجه به عن (معمر) البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم، (٧٣٣-٧٣٢/٢)، الرقم (٧٣٣٣).

ج. رواه (سعيد بن أبي هند)، عن عبيد الله بن عبد الله: أن عمر خطب الناس، ولم يذكر فيه ابن عباس، ولا عبد الرحمن بن عوف، وأتى بقصة الرجم، دون سائر الحديث. أخرجه به النسائي في السنن الكبرى، كتاب الرجم، تثبيت الرجم، (٤١٣/٦ - ٤١٤)، الرقم (٧١٣٣).

(١) ثم قال: « وهو حديث صحيح من حديث شعبة عن سعد بن إبراهيم عن عبيد الله بن عبد الله ». العلل الواردة، (١٠/٢).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، (١/١٩٦)، الرقم (٢٢).

وقال الحافظ المزي في (تحفة الأشراف) في ترجمة (عبد الرحمن بن عوف، عن عمر) بعد أن ذكره من رواية شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف، عن عمر: « رواه جماعة فلم يذكروا عبد الرحمن بن عوف في إسناده وهو الصواب »^(١).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بالزيادة في الإسناد.

جنسها: السابع: « أن يزيد أحد الثقات في السند راوياً فأكثر وهماً » بح.

* * *

٢- حديث « لا تَعُدْ في صَدَقَتِكَ »

(سؤال ٨٩) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر أنه حمل على فرس في سبيل الله، ثم رآه يباع، فأراد أن يبتاعه، فقال رسول الله ﷺ: لا تَعُدْ في صَدَقَتِكَ^(٢).

(١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، (٨/٨٣)، الرقم (١٠٥٩٥).

(٢) روى الحديث بهذا الإسناد (مالك بن أنس)، واختلف عنه:

أولاً: رواه (غير معن بن عيسى) من أصحاب مالك: (منهم: عبد الله بن يوسف، وإسماعيل بن أبي أويس، ويحيى بن يحيى)، عنه، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر حمل على فرس في سبيل الله. أخرجه بهذا الإسناد: البخاري عن (عبد الله بن يوسف، وإسماعيل بن أبي أويس)، كتاب الجهاد والسير، باب الجعائل والحملان في السبيل، (٧٨٩/١)، الرقم (٢٩٧١). وباب إذا حمل على فرس فأرها تباع، (٧٩٤/١)، الرقم (٣٠٠٢).

ومسلم عن (يحيى بن يحيى)، كتاب الهبات، باب كراهة شراء الإنسان ما تصلق به، ص ٧٦١، الرقم (١٦٢١). وكذلك رواه غير مالك من أصحاب نافع: (عبيد الله بن عمر، وجُوَيْرِيَّة، ويحيى بن سعيد) عنه، عن ابن عمر؛ أن عمر ... الحديث. أخرجه بهذا الإسناد: البخاري عن (عبيد الله بن عمر)، كتاب الوصايا، باب وقف الدواب والكراع، (٧٥١/١)، الرقم (٢٧٧٥). وأبو عوانة في مسنده عن (جويرة، ويحيى بن سعيد)، كتاب الهبة والعمري، باب تحريم العود في الهبة، (٤٥١/٣)، الرقم (٥٦٥٦).

ثانياً: خالف (معن بن عيسى) غيره من أصحاب مالك، ومن أصحاب نافع في إسناد الحديث إلى عمر، حيث رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر ... الحديث.

وتابعه أبو قلابة في روايته عن بشر بن عمر، عن مالك.

وتابع عبد الله بن نمير رواية معن عن مالك، فرواه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر. =

التعليق: خالف (معن بن عيسى)^(١) - وهو ثقة - غيره من الرواة عن مالك بإسناده الحديث إلى عمر، وهو من حديث ابنه عبد الله رضي الله عنه، ومخالفته شدوذ، والله أعلم.

رجّح الدارقطني قول من أسنده إلى ابن عمر بالكثرة، فقال: « وخالفه - يعني معن بن عيسى - أصحابُ مالك عن مالك، وأصحاب نافع، عن نافع، روه عن ابن عمر؛ أن عمر حمل على فرس في سبيل الله »^(٢)، ثم قال: « والأشبه بالصواب قول من قال: عن ابن عمر، أن عمر »^(٣)، والله أعلم.

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بالزيادة في الإسناد.

جنسها: الحادي عشر: « أن يُروى الحديث من طريق أو طرق محفوظة، فيشذُّ أحد الثقات

بإسناد له، يخالف فيه باقي الحفاظ » بح.

* * *

٣- حديث « ما أسكر كثيره، فقليله حرام »

(سؤال ٩١) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ: ما أسكر كثيره، فقليله حرام^(٤).

= لم أفق على من أخرج الحديث بهذا الإسناد، ولا من تابع معن بن عيسى عليه.
(١) معن بن عيسى: هو ابن يحيى بن دينار الأشجعي المدني القزاز. كنيته: أبو يحيى. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث، ثبتاً، مأموناً ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معن بن عيسى القزاز ... ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان هو الذي يتولى القراءة على مالك رضي الله عنه ». وقال الخليلي: « قديم، متفق عليه، مخرج، رضي الشافعي روايته ». وقال ابن حجر: « ثقة ثبت ... من كبار العاشرة ». توفي سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٦١٥/٧)، الرقم (٢٢٨٦). والتاريخ الكبير للبخاري، (٧/ ٣٩٠ - ٣٩١)، الرقم (١٧٠٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/ ٢٧٧ - ٢٧٨)، الرقم (١٢٧١). والثقات لابن حبان، (٩/ ١٨١). والإرشاد للخليلي، (١/ ٢٢٧)، الرقم (٥١). والكاشف للذهبي، (٢/ ٢٨٤)، الرقم (٥٥٧٧). والتقريب لابن حجر، ص ٩٦٣، الرقم (٦٨٦٨).

(٢) العلل الواردة، (٢/ ١٥)، رقم السؤال (٨٩).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) بين الإمام الحفاظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (موسى بن عقبة)، واختلف عنه:

١- رواه أصحاب موسى غير (عبد العزيز بن المطلب) عنه، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

منهم (المغيرة بن عبد الرحمن) و(حماد بن حميد). أخرجه بهذا الإسناد:

=

التعليق: بين الإمام الحافظ أنّ هذا الطريق شاذ؛ لأن (عبد العزيز بن المطلب)^(١) - وهو مقبول - خالف غيره من أصحاب (موسى بن عقبة)^(٢)، وغير موسى من الرواة عن (نافع)^(٣) بزيادة وهو الإسناد إلى عمر رضي الله عنه. قال الإمام الحافظ: «ووهم - يعني عبد العزيز - في قوله: عن عمر»^(٤).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بزيادة راو في الإسناد.

جنسها: الحادي عشر: «أن يُروى الحديث من طريق أو طرق محفوظة، فيشذُّ أحد الثقات

بإسناد له، يخالف فيه باقي الحفاظ» بح.

= الطبراني عن (المغيرة بن عبد الرحمن) في المعجم الكبير، (٣٨١/١٢)، الرقم (١٣٤١١).
والتمام في فوائده، عن (حماد بن أبي حميد). الفوائد، لأبي القاسم تمام بن محمد البجلي (ت ٤١٤هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (١٢٦/٢)، الرقم (١٣٣٣).
وكذلك رواه من أصحاب نافع: (مالك) و(عبيد الله بن عمر) و(ابن أبي ذئب) و(يحيى بن سعيد الأنصاري) و(مطيع الأعور الأنصاري) عن نافع، بدون ذكر عمر رضي الله عنه. أخرجه بهذا الإسناد: الطبراني في المعجم الأوسط، (١٠٦/٥)، الرقم (٤٨٠٧). والبزار في البحر الزخار، (١٩٣/١٢)، الرقم (٥٨٥٨). وص ٢٣٥، الرقم (٥٩٦٦).
٢- وخالفهم (عبد العزيز بن المطلب)، فرواه عنه، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر مرفوعاً. أخرجه بهذا الإسناد أبو بكر النجاد في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

مسند عمر بن الخطاب، لأبي بكر أحمد بن سلمان النجاد (ت ٣٤٨هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ص ٩١ و ٩٢، الرقم (٧٣).

(١) عبد العزيز بن المطلب: هو ابن عبد الله بن حنطب المخزومي المدني القاضي. كنيته: أبو طالب.
قال ابن سعد: «وكانت عنده أحاديث يرويها». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: «صالح الحديث». ونقل عن ابن معين قوله: «صالح». ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: «لا يتابع في حديثه عن الأعرج، وقال البرقاني عن الدارقطني: شيخ مدني، يعتبر به، وأخوه يقاربه، وأبوهما ثقة». وقال ابن حجر: «صدوق، من السابعة».
ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٨٤/٧)، الرقم (٢٢١٣). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢١/٦)، الرقم (١٥٥٩). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٩٣/٥)، الرقم (١٨٢٨). والثقات لابن حبان، (١١٣/٧). والكاشف للذهبي، (٦٥٨/١)، الرقم (٣٤١٢). والتقريب لابن حجر، ص ٦١٤، الرقم (٤١٥٢).

(٢) منهم (المغيرة بن عبد الرحمن) كما عند الطبراني في (المعجم الكبير). و(أبو معشر) كما عند أحمد، سيأتي.
(٣) منهم (يحيى بن سعيد الأنصاري وعبيد الله بن عمر) كما عند البزار في مسنده. و(أبو معشر) كما عند البيهقي في (السنن الكبرى). و(محمد بن اسحاق) كما في جزء ابن عرفة، سيأتي.

(٤) العلل الواردة للإمام الحافظ، (١٧/٢)، الرقم (٩١).

٤- حديث « أن النبي ﷺ سبق بين الخيل »

(سؤال ٨٧) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر أن النبي ﷺ سبق بين الخيل^{(١)(٢)}.

التعليق: وقع في إسناد هذا الحديث علة الشذوذ؛ إذ خالف (هشام بن يونس)^(٣) - وهو ثقة - كافة الرواة عن شيخه أبي معاوية، وكافة الرواة عن شيخ شيخه (عبيد الله) و(نافع)، فزاد في إسناد

(١) هذا الحديث ورد بألفاظ منها ما أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب إضممار الخيل للسبق، (١/٧٦٩)، الرقم (٢٨٦٩). ونصه: « عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ سبق بين الخيل التي أضمرت من الحفياة وأمدها ثنية الوداع وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق وأن عبد الله بن عمر كان فيمن سابق بها ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (أبي معاوية) - وهو محمد بن حازم - ، واختلف عنه:

١- رواه - غير هشام بن يونس - عنه، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

كذلك رواه أصحاب عبيد الله (منهم: سفيان الثوري، وعبد الله بن نمير، ويحيى القطان، وأبو أسامة حماد بن أسامة) عن عبيد الله. أخرجه بهذا الإسناد:

البخاري عن (سفيان الثوري)، (١/٧٦٩)، الرقم (٢٨٦٨).

ومسلم عن (أبي أسامة، ويحيى القطان)، كتاب الإمارة، باب المسابقة بين الخيل وتضميرها، ص ٩٠٥، الرقم (١٨٧٠). وابن أبي شيبة في المصنف: عن (عبد الله بن نمير، كتاب السير، باب السباق والرهان، (١١/٤٧١)، الرقم (٣٤١١٨). ورواه أصحاب نافع (منهم: الليث، وموسى بن عقبة، ومالك، وإسماعيل بن أمية، وأيوب، وابن أبي ذئب، وأسامه بن زيد، وجويرية) عن نافع عن ابن عمر، بدون ذكر عمر. أخرجه بهذا الإسناد:

البخاري، كتاب الجهاد والسير، عن (الليث) باب إضممار الخيل للسبق، (١/٧٦٩)، الرقم (٢٨٦٩). وعن (موسى بن عقبة)، باب غاية السبق للخيل المضمرة، الرقم (٢٨٧٠).

ومسلم، كتاب الإمارة، باب المسابقة بين الخيل وتضميرها، ص ٩٠٥، الرقم (١٨٧٠)، عن (مالك، والليث، وأيوب، وإسماعيل بن أمية، وموسى بن عقبة، وأسامه بن زيد).

٢- تفرد (هشام بن يونس) بالرواية عنه، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، مرفوعاً. أخرجه بهذا الإسناد أبو بكر النجاد في مسند عمر بن الخطاب ﷺ، ص ٦٩، الرقم (٣٥).

(٣) هشام بن يونس: هو أبو القاسم التميمي النهشلي الكوفي اللؤلؤي. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: « كنيته أبو القاسم، يغرب ». قال الذهبي: « ثقة ». وقال ابن حجر: « ثقة، من العاشرة ». توفي سنة اثنتين وخمسين ومائتين (٢٥٢هـ).

الحديث؛ حيث أسنده إلى (عمر رضي الله عنه)، وعليه فإن روايته شاذة، والله أعلم. قال الإمام الحافظ في (الأفراد): « تفرد به هشام بن يونس [اللؤلؤي] عن أبي معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع، أسنده عن عمر »^(١).

فالحديث ليس من مسند عمر رضي الله عنه، بل هو من مسند ابنه عبد الله رضي الله عنه، كما قال الإمام الحافظ: « وغيره - يعني غير هشام - يرويه عن أبي معاوية لا يذكر فيه عمر ... وهو الصواب »^(٢).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بالزيادة في الإسناد.

جنسها: الحادي عشر: « أن يُروى الحديث من طريق أو طرق محفوظة، فيشذُّ أحد الثقات بإسناد له، يخالف فيه باقي الحفاظ » بح.

* * *

٥- حديث « حبس الأصل، وسبل الثمرة »

(سؤال ٩٦) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ماله بتمغ^(٣)، فقال: « إنني أصبت مالا لم أصب مثله قط، وأردت أن أتقرب بها إلى الله فقال: حبس الأصل، وسبل الثمرة »^(٤).

= ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٧٢/٩)، الرقم (٢٧٣). والثقات لابن حبان، (٩/٢٣٤). والكاشف للذهبي،

(٢/٣٣٨)، الرقم (٥٩٧٨). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٢٣، الرقم (٧٣٦١).

(١) أطراف الغرائب والأفراد، محمد بن طاهر المقدسي، (١/٥٨ - ٥٩).

(٢) العلل الواردة، (٢/١٣)، رقم السؤال (٨٧).

(٣) تمغ: أرض بجدير، أصابها عمر رضي الله عنه من يهود بني حارثة، وكانت نخلا، فصارت ماله، فوقفه، كما روى البخاري، كتاب الوصايا، باب وما للوصي أن يعمل في مال اليتيم، (١/٧٤٩)، الرقم (٢٧٦٤)، عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن عمر تصدق بمال له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يقال له تمغ، وكان نخلا ... ».

وروى أحمد، (٥/٣٦٩ - ٣٧٠)، الرقم (٦٠٧٨) عنه أيضا: « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصاب أرضا من يهود بني حارثة يقال لها: تمغ، فقال: يا رسول الله، إنني أصبت مالا نفيسا، أريد أن أتصدق به ... ».

(٤) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (نافع)، وله طرق:

الأول: طريق عبيد الله بن عمر العمري: رواه عنه كل من (مسلم بن خالد، وسعيد بن سالم، وصالح بن عمر، ويحيى بن سعيد، ومطرف)، كذلك رواه عنه (ابن عيينة)، واختلف عنه:

١- رواه كل من (الشافعي، وأبو عبيد الله المخزومي، والزيبر بن بكار، وبشر بن مطر) عنه، عن عبيد الله.

= أخرج به هذا الإسناد: الشافعي في مسنده، (٢/١٧٠٦)، الرقم (١٤٩٧) عنه، عن عبيد الله.

التعليق: بين الإمام الحافظ أنّ طريق ابن عون له وجهان:

أ - وجه من مسند ابن عمر (عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر). وهذا الوجه رواه الأئمة عنه به، غير سفيان الثوري. وقال البزار في مسنده: « وهذا الحديث لا نعلم أحدا يرويه إلا ابن عون، وهو الذي يعرف به »^(١).

= والدارقطني في سننه، كتاب الأحباس، باب في حبس المشاع، (٥/ ٣٤٢ - ٣٤٣)، الرقم (٤٤٢٨). وص ٣٤٣،

الرقم (٤٤٢٩). وص ٣٤٣، الرقم (٤٤٣٠) عن (الزبير بن بكار، وبشر بن مطر، وأبي عبيد الله المخزومي).

٢- خالفهم الحميدي، فرواه عنه، عن عبد الله (أخي عبيد الله). أخرجه به الحميدي عنه في مسنده.

مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير القرشي الحميدي (ت ٢١٩هـ)، دار السقا، دمشق - سوريا، ط ١، ١٩٩٦م،

تحقيق: حسين سليم أحمد الداراني، (١/ ٥٣٣)، الرقم (٦٦٧).

الثاني: طريق عبد الله، أخي عبيد الله بن عمر. أخرجه به عنه، عن نافع الدارقطني في سننه، كتاب الأحباس،

(٥/ ٣٣٩)، الرقم (٤٤٠٢).

الثالث: طريق يحيى بن سعيد الأنصاري: رواه عنه (عبد العزيز بن المطلب)، واختلف عنه:

أ. رواه (ابن أبي أويس) عنه، عن يحيى بن سعيد. أخرجه به الإمام الحافظ في سننه، كتاب الأحباس، (٥/ ٣٣٠)،

الرقم (٤٤٠٥).

ب. خالف (يعقوب بن إبراهيم بن سعد) ابن أبي أويس، فرواه عن عبد العزيز، عن ثقة عنده، عن يحيى بن

سعيد. أخرجه به عن (يعقوب) أبو بكر النجاد في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ص ٨٢-٨٣، الرقم (٥٥).

الرابع: طريق ابن عون: رواه عن نافع، واختلف عنه:

١- رواه الثوري عنه، من مسند عمر، فقال: عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر.

أخرجه به عنه مسلم، كتاب الوصية، باب الوقف، ص ٧١، الرقم (١٦٣٣).

٢- رواه غير الثوري عنه من مسند ابن عمر، فقال: عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر.

أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، (١/ ٧٤٢)، الرقم (٢٧٣٧). وكتاب الوصايا، باب الوقف

كيف يكتب، ص ٧٥١، الرقم (٢٧٧٢) به عن (محمد بن عبد الله الأنصاري، وابن زريع) عنه.

قال الإمام الحافظ: « وهو حديث صحيح من حديث ابن عون، عن نافع ». العلل الواردة، (٢/ ٤٠).

الخامس: طريق أيوب: تفرد به عنه (حماد بن زيد)، وتفرد بروايته عن حماد (يونس المؤدب). أخرجه به الإمام الحافظ

في سننه، (٥/ ٣٣٠)، الرقم (٤٤٠٤).

السادس: طريق صخر بن جويرية: أخرجه به البخاري، كتاب الوصايا، باب وما للوصي أن يعمل في مال اليتيم،

(١/ ٧٤٠)، الرقم (٢٧٦٤).

(١) البحر الزخار، (١٢/ ١٩٥)، الرقم (٥٨٦٣).

ب - ووجه من مسند عمر: (عن ابن عمر ، عن عمر)، إنما رواه سفيان الثوري عنه به. وهذا الوجه يبدو أنه غريب منه؛ حيث تفرد به فأسنده إلى عمر، وإنما رواه الجماعة من مسند ابن عمر، كما قال الإمام الحافظ: « فإن الثوري، يقول فيه: عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر. وغيره يرويه عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر «^(١)، والله أعلم.

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بزيادة راو في الإسناد.

جنسها: **الخامس والعشرون**: « أن يشته على الراوي راوٍ بآخر ذكر في نفس الحديث،

فيرويه عنه، وليس الحديث من روايته « بح.

* * *

٢. رفع الموقوف^(٢) والمقطوع^(٣):

١- حديث « الولد للفراش »

(سؤال ٢٦٦) حديث رباح مولى عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ: الولد للفراش^{(٤)(٥)}.

(١) العلل الواردة، (٢/٤٠).

(٢) الموقوف: هو ما روي عن الصحابي مقتصراً عليه، من قوله وفعله ونحوهما مما لا قرينة لرفعه، سواء اتصل إسناده إليه أو لم يتصل. ينظر: فتح المغيث للسخاوي، (١٨٧/١).

(٣) المقطوع: وهو ما روي عن التابعي مقتصراً عليه من قوله وفعله ونحوهما مما لا قرينة لرفعه. واستعمله الشافعي والطبراني في المنقطع. ينظر: المصدر نفسه، (١٩١/١-١٩٢).

(٤) هذا الحديث أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب تفسير المشبهات، (١/٥٩٤)، الرقم (٢٠٥٣). ونصه: « عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني فاقبضه. قالت: فلما كان عام الفتح أخذ سعد بن أبي وقاص، وقال: ابن أخي قد عهد إلي فيه فقام عبد بن زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فتساوقا إلى النبي ﷺ فقال سعد: يا رسول الله، ابن أخي كان قد عهد إلي فيه فقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله ﷺ: هو لك يا عبد بن زمعة. ثم قال النبي ﷺ: الولد للفراش وللعاهر الحجر. ثم قال لسودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ: احتجبي منه لما رأى من شبهه بعتبة. فما رآها حتى لقي الله «.

(٥) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (الحسن بن سعد)، واختلف عليه:

١- فرواه كل من (مهدي بن ميمون، وجرير بن حازم)، عن (محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب)، عن الحسن بن سعد، عن رباح، عن عثمان. أخرجه به أبو داود، أول كتاب الطلاق، باب الولد للفراش، (٣/٥٨٦ - ٥٨٧)، الرقم (٢٢٧٥) عن (مهدي بن ميمون). وأحمد، مسند عثمان رضي الله عنه، (١/٣٦٥)، الرقم (٤٦٧) عن (جرير بن حازم). =

التعليق: خالف (حجاج بن أرطاة)^(١) - وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس - كلا من:

مهدي بن ميمون^(٢)،

= ٢- خالف (حجاج بن أرطاة) كلا من (مهدي بن ميمون، وجريز بن حازم) في الرواية عن (الحسن بن سعد) عن أبيه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وسلم. أخرجه به البزار في البحر الزخار، (٥٨/٣)، الرقم (٨١٦).
(١) حجاج بن أرطاة: هو أبو أرطاة بن ثور النخعي الكوفي القاضي. قال ابن سعد: « وكان شريفاً مرياً ... وكان ضعيفاً في الحديث ». ونقل البخاري في التاريخ عن (ابن المبارك) قوله: « كان الحجاج يدلّس، يحدثنا عن عمرو بن شعيب بما يحدث محمد العزمي، والعزمي متروك لا تقربه ». وقال العجلي: « كوفي جائز الحديث، وكان له فقه ... إلا أنه صاحب إرسال ... فإنما يعيب الناس منه التدليس ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « حجاج بن أرطاة صدوق، يدلّس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري، ولا من هشام بن عروة، ولا من عكرمة ». وعن ابن معين قوله: « الحجاج بن أرطاة كوفي صدوق، ليس بالقوي ... ». وروى عن أبي زرعة قوله: « الحجاج بن أرطاة صدوق، مدلس ». وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « تركه ابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، رحمهم الله أجمعين ». وقال ابن حجر في التهذيب: « قرأت بخط الذهبي هذا القول فيه مجازفة وأكثر ما نقم عليه التدليس، وكان فيه تيه لا يليق بأهل العلم ». وقال الخليلي: « عالم، ثقة، كبير، ضعفه لتدليسه، غير مخرج ». قال الذهبي: « أحد الاعلام، على لين فيه ». وقال ابن حجر: « أحد الفقهاء، صدوق، كثير الخطأ والتدليس، من السابعة ». توفي سنة خمس وأربعين ومائة (١٤٥هـ).

الحكم على الراوي: صدوق، يحتج بحديثه فيما صرح بالسماع، ويحتاط فيما عداه؛ لا سيما عن أرسل عنهم ودلس، والله أعلم.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٤٧٩/٨)، الرقم (٣٤١٩). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٧٨/٢)، الرقم (٢٨٣٥). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٨٤/١ - ٢٨٥)، الرقم (٢٦٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٥٤ - ١٥٦)، الرقم (٦٧٣). والمجروحين لابن حبان، (٢٦٩/١ - ٢٧٣)، الرقم (٢٠٧). والإرشاد للخليلي، (١٩٥/١)، الرقم (٢٠). والكاشف للذهبي، (٣١١/١)، الرقم (٩٢٨). والتقريب لابن حجر، ص ٢٢٢، الرقم (١١٢٧). والتهذيب له، (٣٥٦/١) - (٣٥٧).

(٢) مهدي بن ميمون: هو أبو يحيى المعولّي الأزدي البصري. روى ابن سعد عن عبيد الله بن محمد القرشي أنه قال: « كان ميمون كردياً، وهو مولى يزيد بن المهلب، وكان مهدي ثقة ». وثقه شعبة، وأحمد، وابن معين، والعجلي، والنسائي، وابن خراش، والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: « ثقة، من صغار السادسة ». توفي سنة اثنتين وسبعين ومائة (١٧٢هـ).

وجريير بن حازم^(١) في الرواية عن (الحسن بن سعد)^(٢) بأن أسنده إلى النبي ﷺ ، في حين أنه موقوف، ولا يحتمل من حجاج مثل هذه المخالفة، فروايته شاذة، والله أعلم.

قال البخاري في تاريخه: « قال أبو الوليد حدثنا مهدي عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن الحسن بن سعد عن رباح: قال لي عثمان: أقضي بينكما بقضاء النبي ﷺ الولد للفراش، وقال حجاج عن الحسن عن أبيه، والأول أصح »^(٣).

= ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٢٨٠/٩)، الرقم (٤١١٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (٤٢٥/٧)، الرقم (١٨٦١). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٠١/٢)، الرقم (١٨٠٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٣٦ - ٣٣٥/٨)، الرقم (١٥٤٧). والثقات لابن حبان، (٥٠١/٧). والكاشف للذهبي (٣٠٠/٢)، الرقم (٥٦٦٦). والتقريب لابن حجر، ص ٩٧٦، الرقم (٦٩٨١). والتهذيب له، (١٦٧ - ١٦٦/٤).

(١) جريير بن حازم: هو أبو النضر الأزدي العتكي البصري. ولد سنة خمس وثمانين (٨٥هـ). قال ابن سعد: « وكان ثقة، إلا أنه اختلط في آخر عمره ». ونقل البخاري في تاريخه عن شعبة قوله: « ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين: من هشام الدستوائي، وجريير بن حازم ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « جريير بن حازم صدوق، صالح ... ». وقوله: « تغير جريير بن حازم قبل موته بسنة ». ونقل عن ابن المهدي أنه قال: « جريير بن حازم اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً ». وثقه ابن معين والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان يخطيء؛ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه ». وقال الذهبي: « ثقة، لما اختلط حجبه ولده ». وقال ابن حجر: « ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه ». توفي سنة سبعين ومئة (١٧٠هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٢٧٨/٩)، الرقم (٤١٠١). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢١٣/٢ - ٢١٤)، الرقم (٢٢٣٤). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٦٧/١)، الرقم (٢١٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥٠٤ - ٥٠٥/٢)، الرقم (٢٠٧٩). والثقات لابن حبان، (١٤٤/٦ - ١٤٥). والكاشف للذهبي (٢٩١/١)، الرقم (٧٦٨). والتقريب لابن حجر، ص ١٩٦، الرقم (٩١٩). والتهذيب له، (٢٩٤ - ٢٩٦).

(٢) الحسن بن سعد: هو ابن سعد بن معبد الهاشمي الكوفي، مولى علي ﷺ . وثقه العجلي والنسائي وابن نمير، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ ابن حجر: « ثقة، من الرابعة ».

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٢٩٥/٢)، الرقم (٢٥١٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٩٤/١)، الرقم (٢٩٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٦/٣)، الرقم (٥٦). والثقات لابن حبان، (١٢٤/٤ - ١٢٥). والكاشف للذهبي (٣٣٥/١)، الرقم (١٠٣١). والتقريب لابن حجر، ص ٢٣٨، الرقم (١٢٥٣). والتهذيب له، (٣٩٦/١).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري، (٣١٥/٣)، الرقم (١٠٧١).

قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وأحسب أن الحجاج بن أرطاة أخطأ في إسناده، إنما رواه محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، في إسناد له عن الحسن بن سعد، عن رباح، عن عثمان »^(١). وقال الإمام الحافظ: « والقول الأول أصح »^(٢).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة برفع الموقوف.

جنسها: العاشر: « أن يكون الحديث موقوفاً، ويروى مرفوعاً من وجه آخر » ح.

الخامس: « أن يكون الحديث موقوفاً على صحابي، فيهم بعض الرواة الثقات فيرفعه » بح.

* * *

٢- حديث « ما بين المشرق والمغرب قبلة »

(مكرر ٩٤) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله: ما بين المشرق والمغرب قبلة^(٣).

التعليق: وقع شذوذ في هذا الحديث مرفوعاً، كما يأتي:

أولاً: طريق (ابن نمير)^(٤):

(١) البحر الزخار للبزار، (٥٩/٣)، الرقم (٨١٦).

(٢) العلل الواردة، (٣١/٣)، الرقم (٢٦٦).

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الإرسال فيه.

(٤) ابن نمير: هو عبد الله بن نمير الخارفي الكوفي الهمداني، كنيته: أبو هشام. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث، صدوقاً ». وقال العجلي: « ثقة، صالح الحديث، صاحب سنة ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « هو مستقيم الأمر ». ونقل عن الدارمي قوله: « قلت ليحيى بن معين: ابن إدريس أحب إليك في الأعمش أو ابن نمير؟ فقال: كلاهما ثقة ». وقال الذهبي: « حجة ». وقال ابن حجر: « ثقة، صاحب حديث، من أهل السنة، من كبار التاسعة ». توفي سنة تسع وتسعين ومائة (١٩٩هـ) بالكوفة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥١٦/٨)، الرقم (٣٥٥٣). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢١٦/٥)، الرقم (٧٠٠). ومعرفة الثقات للعجلي، (٦٤/٢)، الرقم (٩٨٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٨٦/٥)، الرقم (٨٦٩). والثقات لابن حبان، (٦٠/٧ - ٦١). والكاشف للذهبي (٦٠٤/١)، الرقم (٣٠٢٤). والتقريب لابن حجر، ص ٥٥٣، الرقم (٣١٩٢). والتهذيب له، (٤٤٦/٢).

تفرد به (أبو يوسف يعقوب بن يوسف الخلال)^(١) عن شعيب بن أيوب، عن ابن نمير، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ . وأبو يوسف ثقة - كما قال الخطيب - وخالف الثقات، وهذا منه شذوذ، والله أعلم.

ثانيا: طريق (حماد بن سلمة): تفرد به (حماد بن الحسن)^(٢) - وهو ثقة - ، عن حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن عبيد الله فرفعه أيضا، عن ابن عمر. يبدو أن هذا مما وهم فيه (حماد بن الحسن) حيث رفعه أولا، ولم يذكر عمر ثانيا، فخالف بذلك الأئمة الثقات الذين رووه موقوفا على عمر.

(١) أبو يوسف يعقوب بن يوسف الخلال: هو يعقوب بن يوسف بن خازم الواسطي، أبو يوسف الطحان. قال الحافظ الخطيب: « وكان ثقة، يسكن سوق العطش ». تاريخ بغداد له، (٤٢٩/١٦)، الرقم (٧٥٤٨). تنبيه: فرق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي بين (يعقوب بن يوسف الخلال) و(يعقوب بن يوسف الواسطي)، فقال في الأول: « لم نجده » وقال في الثاني: « ترجمه الخطيب ... فقال رحمه الله: يعقوب بن يوسف بن خازم بن زياد بن شريك بن عبد الله أبو يوسف الطحان، وذكر أنه كان ثقة ». تراجم رجال الدارقطني في سننه (٤٩٨/١)، الرقم (١٢٩٥). ورجال الحاكم في المستدرک (٣٩٢/٢)، الرقم (١٧٦٠). والصواب أنهما واحد، بدليل:

١- أن الحاكم روى عن الواسطي بالسند الذي أخرجه به الدارقطني عن الخلال.
٢- ذكر الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة الحديث، وأنه رواه الدارقطني والحاكم بالسند نفسه، فقال: « ما بين المشرق والمغرب قبله. قط في الصلاة [يعني: أخرجه الدارقطني في الصلاة]: ثنا أبو يوسف الخلال يعقوب بن يوسف بالبصرة، ثنا شعيب بن أيوب، ثنا عبد الله بن نمير عنه به. كم فيه [يعني: رواه الحاكم في نفس الكتاب]: ثنا أبو علي محمد بن علي الإسفرائيني، ثنا يعقوب بن يوسف، به ». ولم يفرق بينهما. إتحاف المهرة (٢١٢/٩) الرقم (١٠٩١٧).
(٢) حماد بن الحسن: هو ابن حسن بن العنبسة الوراق النهشلي البصري البزار، نزيل سامراء، كنيته: أبو عبيد الله. قال ابن أبي حاتم: « سمعت منه مع أبي بسامراء، وهو ثقة، صدوق ». وروى عن أبيه قوله: « صدوق ». وقال ابن حجر: « ثقة، من الحادية عشرة ». وقال في التهذيب: « وقال ابن زياد النيسابوري والدارقطني ثقة ». توفي سنة ست وستين ومائتين (٢٦٦هـ).

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٣٥/٣ - ١٣٦)، الرقم (٦١١). والثقات لابن حبان، (٢٠٧/٨). والتقريب لابن حجر، ص ٢٦٨، الرقم (١٥٠١). والتهذيب له، (٤٧٨/١ - ٤٧٩).

تنبيه: ذكر الحافظ الذهبي في الميزان أن (حماد بن الحسن) روى عن أبي داود، وروى عنه محمد بن جعفر بن يزيد شيخ ابن عدي، وقال ابن القطان: « لا تعرف حاله ». يبدو أن هذا ليس هو ما نحن بصدده، وأنه من طبقة متأخرة، والله أعلم. ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي، (٨٤/٨)، الرقم (٣٠٢).

قال الإمام الحافظ: « والصحيح من ذلك قول عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر ».

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة برفع الموقوف.

جنسها: العاشر: « أن يكون الحديث موقوفاً، ويروى مرفوعاً من وجه آخر » ح.

والخامس: « أن يكون الحديث موقوفاً على صحابي، فيهم بعض الرواة الثقات فيرفعه » بح.

قال الدارقطني في (الأفراد) عنهما: « حديث: قال رسول الله ﷺ إذا جعلت المشرق عن يسارك والمغرب عن يمينك فما بينهما قبلة. تفرد به حماد بن الحسن عن حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة مرفوعاً، ورواه شعيب بن أيوب عن عبد الله بن نمير عن عبيد الله مرفوعاً، وتفرد به شيخنا أبو يوسف يعقوب بن يوسف الخلال عنه »^(١).

قال ابن حجر في (إتحاف المهرة): « وقد وقفه جماعة عن عبد الله بن عمر، قلت: بل ضعفه ابن معين، والبخاري، وأبو زرعة »^(٢).

قال ابن رجب في (فتح الباري): « قال فيه أحمد: إنه صحيح عن عمر. وقد رواه يحيى القطان وغير واحد عن عبيد الله . ورواه حماد بن مسعدة عن عبيد الله وزاد فيه: إلا عند البيت. وروي عن ابن نمير وحماد بن سلمة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . ورفعه غير صحيح عند الدارقطني وغيره من الحفاظ. وأما الحاكم فصححه، وقال: على شرطهما، وليس كما قال »^(٣).

قال ابن أبي حاتم: « وسئل أبو زرعة عن حديث رواه يزيد بن هارون، عن محمد بن عبد الرحمن بن الجبر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة؟ قال أبو زرعة: هذا وهم؛ الحديث حديث ابن عمر، موقوفاً »^(٤).

(١) أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، محمد بن طاهر المقدسي (١/ ٥٧٤)، الرقم (٣٣٣٠).

(٢) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. عبد الله مراد علي، (٩/ ٣٢٩)، الرقم (١١٣٦٨).

(٣) فتح الباري لابن رجب، كتاب الصلاة، باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام، (٣/ ٦١ - ٦٢).

(٤) العلل لابن أبي حاتم، (٢/ ٤٧٣)، الرقم (٥٢٨).

٣- حديث « رفع القلم عن ثلاثة »

(سؤال ٢٩١) حديث ابن عباس، عن علي، عن النبي ﷺ: رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون والنائم والصبي^(١).

(١) إن هذا الإسناد للحديث مداره على (أبي ظبيان حصين بن جندب)، واختلف عنه:

١- رواه (سليمان الأعمش)، واختلف عنه:

أ) فقال (جرير بن حازم) عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي، ورفعته إلى النبي ﷺ، عن علي، وعن عمر. تفرد بذلك (عبد الله بن وهب)، عن جرير بن حازم. أخرجه به ابن خزيمة في صحيحه.

صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ)، دار الميمان، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، ج ٢، كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر الدال على أن أمر الصبيان بالصلاة قبل البلوغ على غير الإيجاب، ص ١٩٧، الرقم (١٠٠٣).

ب) خالفه (ابن فضيل، ووكيع) فروياه عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي وعمر موقوفاً. أخرجه به عن (وكيع) أبو داود، (٤٥٣/٦)، الرقم (٤٤٠٠).

ج) رواه (عمار بن رزيق)، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن علي وعمر موقوفاً. ولم يذكر فيه ابن عباس. لم أقف على من أخرجه عن (عمار)، وإنما أخرجه سعيد بن منصور به عن (أبي معاوية).

سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٨٥م، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (٦٧/٢ - ٦٨)، الرقم (٢٠٧٨).

٢- رواه (سعد بن عبيدة) عن أبي ظبيان موقوفاً. ولم يذكر ابن عباس. أخرجه ابن بشران في أماليه.

الأمالي، لعبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران (ت ٤١٥هـ)، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، (٤١١/١)، الرقم (٩٥٦).

٣- ورواه (أبو حصين) عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي وعمر، موقوفاً. واختلف عنه:

أ. قال (أبو بكر بن عياش، وشريك) عن أبي حصين، عن أبي ظبيان، عن علي موقوفاً. أخرجه به ابن أبي شيبة في مصنفه مختصراً، كتاب الطلاق، في الرجل يطلق في المنام، (٦٥٨/٦)، الرقم (١٩٤٧٣). فقال: « حدثنا أبو بكر عياش، عن أبي حصين، عن أبي ظبيان، عن علي، قال: رفع القلم، عن النائم حتى يستيقظ... »

وأخرجه به عن (إسرائيل) النسائي في الكبرى، أبواب التعزير والشهود، المجنونة تصيب الحد، (٤٨٧/٦ - ٤٨٨)، الرقم (٧٣٠٥). ثم قال: « وهذا أولى بالصواب وأبو حصين أثبت من عطاء بن السائب، وما حدث جرير بن حازم به فليس بذاك، وحديثه عن يحيى بن أيوب أيضاً فليس بذاك... » وقال في موضع آخر: « ما فيه شيء صحيح، والموقوف أصح، هذا أولى بالصواب... »

ب. وقالوا: عن أبي حصين، عن ابن عباس، عن علي وعمر موقوفاً. لم أقف على من أخرجه به فيما بحثت. =

التعليق: رجح الإمام الحافظ^(١) رواية ابن فضيل^(٢)، ووكيع^(٣) - وهما ثقتان - الموقوفة؛ لسببين:

= ٤- ورواه (عطلة بن السائب) عن أبي ظبيان، عن علي وعمر مرفوعا.

حدث به عنه: (حماد بن سلمة، وأبو الأحوص، وجريير بن عبد الحميد، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي)، وغيرهم. أخرجه به عن (حماد بن سلمة) أبو داود الطيالسي في مسنده، أحاديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، (٨٩/١)، الرقم (٩١).

(١) قال الإمام الحافظ: « وقول وكيع، وابن فضيل أشبه بالصواب، والله أعلم ». قال البرقاني سائلا إليه: « قيل: لقي أبو ظبيان عليا وعمر رضي الله عنهما؟ قال: نعم ». العلل الواردة، (٧٣/٣).

(٢) ابن فضيل: هو محمد بن فضيل بن غزوان الضبي الكوفي. كنيته: أبو عبد الرحمن. قال العجلي: « كوفي، ثقة، وكان يتشيع ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « شيخ ». وعن أبي زرعة أنه قال: « صدوق، من أهل العلم ». ونقل عن أحمد قوله فيه: « كان يتشيع، وكان حسن الحديث ». وقال الذهبي: « ثقة، شيعي ». وقال ابن حجر: « صدوق، عارف، رمي بالتشيع، من التاسعة ». ونقل في التهذيب عن ابن المديني قوله فيه: « كان ثقة ثبتا في الحديث ». وعن الدارقطني أنه قال: « كان ثبتا في الحديث، إلا أنه كان منحرفا عن عثمان ». توفي سنة خمس وتسعين ومائة (١٩٥هـ).

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٢٠٧/١ - ٢٠٨)، الرقم (٦٥٢). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/٢٥٠)، الرقم (١٦٣٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/٥٧)، الرقم (٢٦٣). والكاشف للذهبي، (٢/٢١١)، الرقم (٥١١٥). والتقريب لابن حجر، ص ٨٩، الرقم (٦٢٦٧). والتهذيب له، (٣/٦٧٦ - ٦٧٧).

(٣) وكيع بن الجراح: هو ابن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي. كنيته: أبو سفيان. قال ابن سعد: « وكان ثقة، مأمونا، علما، رفيعا، كثير الحديث، حجة ». وقال العجلي: « كوفي، ثقة، عابد، صالح، أديب، من حفاظ الحديث، وكان يفتي، وهو أثبت في سفيان من جماعة [ذكرهم العجلي] ». وقال ابن أبي حاتم: « قال سألت أبي عن وكيع عن الأعمش أحب إليك أو ابن داود؟ فقال: وكيع أحفظ من ابن داود الخريبي، وأحفظ من ابن المبارك ». ونقل عن أحمد قوله: « كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظا حافظا، وكان وكيع أحفظ من عبد الرحمن من مهدي كثيرا كثيرا ». ذكره ابن حبان في الثقات وقال: « وكان حافظا، متقنا ». وقال الخليلي: « ثقة، إمام، متفق عليه، مخرج في الصحيحين، عارف بالحديث، حافظ، ربما يخطيء في ألوف في أحاديث قليلة، روى عنه أستاذه سفيان الثوري ». وقال الذهبي: « أحد الأعلام ». وقال ابن حجر: « ثقة، حافظ، عابد من كبار التاسعة ». ونقل في التهذيب عن علي بن عثمان النفيلي قوله: « قلت لأحمد: أن أبا قتادة يتكلم في وكيع، قال: من كذب بأهل الصدق فهو الكذاب ». توفي سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٨/٥١٧)، الرقم (٣٥٥٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (٨/١٧٩)، الرقم (٢٦١٨). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/٣٤١)، الرقم (١٩٣٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/٣٧ - ٣٩)، الرقم (١٦٨). =

الأول: لم يرفع الحديث إلا (ابن وهب)^(١) - وهو ثقة - ، تفرد بذلك عن (الأعمش)، ولم يرفعه عن أبي ظبيان^(٢) - وهو ثقة - إلا (عطاء بن السائب)^(٣) - وهو صدوق اختلط - ويبدو أن روايته كانت بعدما اختلط؛ لأن سماع جرير وذويه منه كان بعد الاختلاط، والله أعلم.

= والثقات لابن حبان، (٥٦٢/٨). والإرشاد للخليلي، (٥٧٠/٢ - ٥٧١)، الرقم (٢٦٦). والكاشف للذهبي، (٣٥٠/٢)، الرقم (٦٠٥٦). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٣٧، الرقم (٧٤٦٤). والتهذيب له، (٣١١/٤ - ٣١٤).

(١) ابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم، ثقة، حافظ، عابد، تقدمت ترجمته.
(٢) أبو ظبيان: هو حُصَيْن بن جُنْدُب أبو ظَبْيَانَ الجَنِّي الكوفي. قال ابن سعد: « وله أحاديث، وكان ثقة ». وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: « ثقة، من الثانية ». توفي سنة تسعين (٩٠هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٤٤/٨)، الرقم (٣٠٥٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣/٣)، الرقم (٦). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٠٤/٨)، الرقم (٣١٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/١٩٠)، الرقم (٨٢٤). والثقات لابن حبان، (٤/١٥٦). والكاشف للذهبي (١/٣٣٨)، الرقم (١١٢٢). والتقريب لابن حجر، ص ٢٥٣، الرقم (١٣٧٥). والتهذيب له، (١/٤٤١).

(٣) عطاء بن السائب: هو أبو زيد الثقفي الكوفي. قال ابن سعد: « وكان ثقة، وقد روى عنه المتقدمون، وقد كان تغير حفظه بأخرة، واختلط في آخر عمره ». ونقل عن ابن علية قوله: « هو أضعف عندي من ليث، والليث ضعيف ... لم أكتب عن عطاء إلا لوحا واحدا فمحوت أحد الجانبين ... وسألت عنه شعبة فقال: إذا حدثك عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع، فقال: زاذان، وميسرة، وأبو البخترى فاتقه، كان الشيخ قد تغير ». وقال العجلي: « كوفي، تابعي، جازع الحديث ». وقال مرة أخرى: « كان شيخا قديما ثقة ... ومن سمع من عطاء قديما فهو صحيح الحديث، منهم: سفيان الثوري، فأما من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث، منهم: هشيم، وخالد بن عبد الله الواسطي، إلا أن عطاء كان بأخرة يتلقن إذا لقنوه في الحديث؛ لأنه كان كبر، صالح الكتاب ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « كان عطاء بن السائب محله الصدق قديما قبل ان يختلط، صالح، مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة ». ونقل عن أحمد قوله: « من سمع منه قديما كان صحيحا، ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء، سمع منه قديما: شعبة وسفيان، وسمع منه حديثا: جرير، وخالد بن عبد الله، وإسماعيل يعني ابن علية، وعلي بن عاصم، فكان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها ». ونقل عن ابن معين قوله: « اختلط فمن سمع منه قديما فهو صحيح وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديث عطاء، وقد سمع أبو عوانة من عطاء في الصحة وفي الاختلاط جميعا ولا يحتج بحديثه ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان قد اختلط بأخوه =

الثاني: رواه موقوفاً عن الأعمش، عن ابن عباس، عن علي وعمر رضي الله عنهما، غير (ابن فضيل، ووكيعة)، من الحفاظ (شعبة، وجعفر ابن عون^(١)، والطنافسي - وهم ثقات حفاظ -) وكذلك (جرير بن حازم)^(٢) - وهو ثقة أيضاً - كما رواه عنه عثمان بن أبي شيبة عند أبي داود، والله أعلم.

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة برفع الموقوف.

الجنس الخامس: « أن يكون الحديث موقوفاً على صحابي، فيهم بعض الرواة الثقات فيرفعه » بح.

* * *

= ولم يفحش خطاه حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الروايات روى عنه الثوري وشعبة وأهل العراق». قال الذهبي: « أحد الاعلام على لين فيه ... ثقة ساء حفظه بآخره ». وقال ابن حجر: « صدوق، اختلط، من الخامسة ». وقال في التهذيب - بعدما نقل أقوال الأئمة - : « فيحصل لنا من مجموع كلامهم: أن سفيان الثوري، وشعبة، وزهيرا، وزائدة، وحماد بن زيد، وأيوب عنه صحيح، ومن عداهم يتوقف فيه؛ إلا حماد بن سلمة، فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين: مرة مع أيوب كما يومي إليه كلام الدارقطني، ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة وسمع منه مع جرير وذويه والله أعلم». توفي سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٤٥٧/٨)، الرقم (٣٣٣٧). والتاريخ الكبير للبخاري، (٤٦٥/٦)، الرقم (٣٠٠٠). ومعرفة الثقات للعجلي، (١٣٥/٢)، الرقم (١٢٣٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٣٢ - ٣٣٤)، الرقم (١٨٤٨). والثقات لابن حبان، (٢٥١/٨ - ٢٥٢). والكاشف للذهبي (٢/٢٢)، الرقم (٣٧٩٨). والتقريب لابن حجر، ص ٦٧٨، الرقم (٤٦٢٥). والتهذيب له، (١٠٣/٣ - ١٠٥).

(١) جعفر بن عون: هو ابن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث الكوفي المخزومي القرشي. كنيته: أبو عون. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ». وقال العجلي: « كوفي، ثقة، وكان متعبدا ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « جعفر ابن عون صدوق ». ونقل عن أحمد قوله: « ليس به بأس، كان رجلا صالحا ». قال الذهبي: « ثقة ». وقال ابن حجر: « صدوق، من التاسعة ». توفي سنة سبع ومئتين (٢٠٧هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥١٩/٨)، الرقم (٣٥٦٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (١٩٧/٢)، الرقم (٢١٧٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٧٠/١)، الرقم (٢٢٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤٨٥/٢)، الرقم (١٩٨١). والثقات لابن حبان، (١٤١/٦). والكاشف للذهبي (١/٢٩٥)، الرقم (٧٩٦). والتقريب لابن حجر، ص ٢٠٠، الرقم (٩٥٦). والتهذيب له، (٣٠٩/١ - ٣١٠).

(٢) جرير بن حازم: هو أبو النضر الأزدي البصري. ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، تقدمت ترجمته.

٤- حديث « كل شيء يفضل عن ابن آدم »

(سؤال ٢٦٥) حديث حمران، عن عثمان، عن النبي ﷺ : كل شيء يفضل عن ابن آدم من جلف^(١) الخبز، وثوب يوارى سواته، وبيت يُكِنُّه، وما سوى ذلك فهو يحاسب به يوم القيامة^(٢).

التعليق: يبدو أنه وقع في هذا الإسناد علة واحدة، وهي رفع المقطوع، حيث وَهَمَ (حريث بن السائب)^(٣) - وهو صدوق، يخطيء - في رفعه الحديث؛ إنما هو مقطوع، كما بين ذلك الأئمة:

١- نقل الخلال عن أحمد قوله: « سألت أبا عبد الله عن حريث بن السائب؟ قال: ما كان به بأس؛ إلا أنه روى حديثاً منكراً، عن عثمان عن النبي ﷺ ؛ وليس هو عن النبي ﷺ - يعني هذا الحديث - »^(٤).

٢- ونقل ابن عساكر عن الأثرم أنه: سئل أحمد عن حريث بن السائب، فقال: « هذا شيخ بصري، روى حديثاً منكراً عن الحسن عن حمران عن عثمان كل شيء فضل ... الحديث ». قال الأثرم: قلت: قتادة يخالفه؟ قال: « نعم سعيد عن قتادة عن الحسن عن حمران عن رجل من أهل الكتاب »^(٥).

(١) الجلف: هو الجاف، يقال: « أعرابي جلف، أي جافٍ ». ينظر: الصحاح تاج اللغة، (١٣٣٩/٤).

(٢) إن هذا الإسناد للحديث مداره على (الحسن)، واختلف عنه:

١- رواه حريث بن السائب، عن الحسن، عن حمران، عن عثمان، عن النبي ﷺ ، ووهم فيه. أخرجه به الترمذي، أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ ، باب منه، ص ٥٢٨، الرقم (٢٣٤١). ثم قال: « هذا حديث صحيح ».

٢- رواه قتادة، عن الحسن، عن حمران، عن بعض أهل الكتاب. أخرجه به ابن عساكر في تاريخ دمشق، (١٥/١٧٤).

(٣) حريث بن السائب: هو التميمي الأسدي البصري مؤذن مسجد بني أسيد. كنيته: أبو عبد ربه. قال العجلي: « لا بأس به ». وقال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن حريث بن السائب فقال: ضعيف الحديث، جابر الجعفي أحب إلينا منه ... كتبت ثانياً من أصله فقال: حريث بن السائب ما به بأس ». ونقل عن ابن معينه قوله فيه: « صالح ». وقال الذهبي: « ثقة، قال أبو حاتم: ما به بأس ». وقال ابن حجر: « صدوق، يخطيء، من السابعة ».

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٣/٧٠)، الرقم (٢٥٣). ومعرفة الثقات للعجلي، (١/٢٩٠)، الرقم (٢٨٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/٢٦٤-٢٦٥)، الرقم (١١٨٠). والثقات لابن حبان، (١/٢٣٤). والكاشف للذهبي (١/٣١٨)، الرقم (٩٨٢). والتقريب لابن حجر، ص ٢٣٠، الرقم (١١٩٠). والتهذيب له، (١/٣٧٤).

(٤) المنتخب من علل الخلال لابن قدامة المقدسي، الزهد في الدنيا وذمها، ص ٤٢، الرقم (٣).

(٥) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، (١٥/١٧٤).

وهذا تصديق لما قال الإمام الحافظ رحمته الله: « والصواب: عن الحسن، عن حمران، عن بعض أهل الكتاب »^(١).

٣- قال العقيلي: « حريث بن السائب عن الحسن ولا يتابع على حديثه »^(٢)، ثم ذكر هذا الحديث.

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة برفع المقطوع.

جنسها: السادس: « أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد » ح.
والسابع: « أن يزيد أحد الثقات في السند راوياً فأكثر وهماً » بح.

* * *

٣. إسناد المرسل:

١- حديث « لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يُقبلك ما قبلتك »

(سؤال ٥) حديث عمر، عن أبي بكر؛ أنه قبل الحجر، وقال: لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يُقبلك ما قبلتك^{(٣)(٤)}.

(١) العلل الواردة، (٢٩/٣).

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي، (٢٨٧/١)، الرقم (٣٥١).

(٣) هذا الحديث أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود، (٥٠٧/١)، الرقم (١٥٩٧). ومسلم، كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، ص (٥٧٨)، الرقم (١٢٧٠). ونصه عند البخاري: « عن عابس بن ربيعة عن عمر رضي الله عنه أنه جاء إلى الحجر الأسود فقبله فقال: إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أنني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك ».

(٤) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (سليمان بن بلال)، واختلف عنه:

١- رواه (خالد بن مخلد، وعبد الله بن وهب)، فروياه عن سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، عن عيسى بن طلحة، عن رجل حدثه، لم يسميا عمر، ولا غيره عن أبي بكر. أخرجه به عن (خالد بن مخلد) أبو بكر المروزي في مسند أبي بكر الصديق، ص ١٥٣ و ١٥٤، الرقم (١١٩). وأخرجه به عن (ابن وهب) الفاكهي في أخبار مكة. ينظر: أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي (ت ٢٧٢هـ)، دار خضر، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٤هـ تحقيق: د. عبد الملك دهيش، ذكر ما يقال عند استلام الركن الأسود، (١/١٠٥)، الرقم (٥٤). وتابعهما عبد الملك بن مسلمة، عن سليمان بن بلال. لم أقف على من أخرجه به فيما بحث.

٢- خالفهما أبو بكر الأعشى، فرواه عن سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، عن عيسى بن طلحة، عن عمر، عن أبي بكر. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

التعليق: يبدو أن في هذا الإسناد للحديث علة واحدة، وهي أن (أبوبكر الأعشى)^(١) - وهو ثقة - خالف كلا من: (خالد بن مخلد)^(٢) - وهو صدوق - ، و عبد الله بن وهب^(٣) - وهو ثقة - في روايته عن (سليمان بن بلال)^(٤)، عن (شريك بن أبي نمر)^(٥)،

(١) أبوبكر الأعشى: هو عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي المدني الأعشى. وهو ابن أخت مالك بن أنس. نقل ابن أبي حاتم عن الدارمي قوله: « قلت ليحيى بن معين ابن أبي أويس أخو هذا الحي؟ فقال: كان ثقة ». وروى ابن الجنيد عن ابن معين أنه قال فيه: « ليس به بأس ». ونقل الحافظ المزي عن الأجرى قوله: « سألت أبا داود عنه، فقدمه على إسماعيل، تقديماً شديداً ». ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: « يتفرد ». وقال الذهبي: « ثقة ». وقال ابن حجر: « ثقة، من التاسعة ». توفي سنة اثنتين ومائتين (٢٠٢هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٦١٦/٧)، الرقم (٢٢٨٩). والتاريخ الكبير للبخاري، (٥٠٦-٥١)، الرقم (١٦٧٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٥/٦)، الرقم (٧٢). والثقات لابن حبان، (٣٩٨/٨). والكاشف للذهبي، (٦١٧-٦١٦/١)، الرقم (٣١١٠). والتقريب لابن حجر، ص ٥٦٥، الرقم (٣٧٩١). والتهذيب له، (٤٧٧/٢).

(٢) خالد بن مخلد: هو القبطواني الكوفي البجلي، كنيته: أبو الهيثم. وكان يكره أن يقال له القبطواني ويقول: « إنما القبطوان يقال ». وقَطْوَان موضع بالكوفة. قال ابن سعد: « وكان منكر الحديث، في التشيع مفرطاً، وكتبوا عنه ضرورة ». وقال العجلي: « ثقة، فيه قليل تشيع، وكان كثير الحديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أحمد قوله: « له أحاديث منكير ». وعن أبيه أنه قال: « خالد بن مخلد يكتب حديثه ». ونقل عن ابن معين قوله فيه: « ما به بأس ». وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: « وهو شيعي، صدوق، يأتي بغرائب وبمناكير ». وقال ابن حجر: « صدوق، يتشيع، وله أفراد، من كبار العاشرة ». توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين (٢١٣هـ) بالكوفة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٣٠/٨)، الرقم (٣٥٩٦). والتاريخ الكبير للبخاري، (١٧٤/٣)، الرقم (٥٩٥). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٣٢/١)، الرقم (٣٩٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٥٣/٣)، الرقم (١٥٩٩). والأنساب للسمعاني، (١٩٦-١٩٧)، وتذكرة الحفاظ للذهبي، (٤٠٤/١-٤٠٧)، الرقم (٤١١). والتقريب، لابن حجر، ص ٢٩١، الرقم (١٦٨٧). والتهذيب له، (٥٣٦-٥٣٣).

(٣) عبد الله بن وهب: هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم، ثقة، حافظ، عابد، تقدمت ترجمته.

(٤) سليمان بن بلال: هو أبو أيوب القرشي التيمي المدني، ثقة، تقدمت ترجمته.

(٥) شريك بن أبي نمر: هو شريك بن عبد الله بن أبي نمر الليثي القرشي المدني. كنيته: أبو عبد الله. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ». وقال العجلي: « مدني، تابعي، ثقة ». وقال النسائي: « ليس بالقوي ». ونقل ابن أبي حاتم عن ابن معين قوله: « ليس به بأس ». وذكره ابن حبان في الثقات وقال: « ربما أخطأ ». وقال ابن حجر: « صدوق، يخطئ، من الخامسة ». توفي بعد سنة أربعين ومائة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٨٨/٧)، الرقم (١٩٨٣). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٣٦-٣٣٧)، الرقم (٢٦٤٥). والثقات للعجلي، (٤٥٣/١)، الرقم (٧٢٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٦٣-٣٦٤)، الرقم (١٥٩٢). =

عن عيسى بن طلحة^(١)، عن عمر، عن أبي بكر. فرواه مجودا مسندا، وإنيهما رويه عن رجل، عن أبي بكر. ولم يذكر عمر.

أسند أبو بكر الأعشى - وهو الثقة - المنقطع، فتفرد بتسمية الراوي عن أبي بكر، وهو (عمر)، وجعل المبهم معروفاً.

إنّ الحديث عن عمر رضي الله عنه ثابت من طرق عدة، ولكن عن أبي بكر رضي الله عنه لم يرو إلا من هذين الطريقين، والصواب منهما المنقطع، كما رجّحه الدارقطني بقوله: « وقولهما أشبه بالصواب »^(٢)، أي: قول (خالد بن مخلد، وعبدالله بن وهب)، اللذين في روايتهما مبهم، يعني: لم تثبت الرواية عن أبي بكر رضي الله عنه، والله أعلم.

نوع العلة: الشذوذ، إسناد المنقطع.

سببها: المخالفة بإسناد المرسل.

جنسها: السادس: « أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد » ح.

والسابع: « أن يزيد أحد الثقات في السند راوياً فأكثر وهماً » بح.

* * *

= والثقات لابن حبان، (٤/ ٣٦٠). والكاشف للذهبي، (١/ ٤٨٥)، الرقم (٢٢٧٧). والتقريب لابن حجر، ص ٤٣٦، الرقم (٢٨٠٣).

(١) عيسى بن طلحة: هو ابن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي المدني، كنيته: أبو محمد. قال ابن سعد: « وكان ثقة كثير الحديث ». وقال العجلي: « تابعي، ثقة، مدني ». ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: « كان من أفاضل أهل المدينة وعقلائهم وأسخياهم ». وقال ابن حجر: « ثقة، فاضل، من كبار الثالثة ». توفي سنة مائة (١٠٠هـ). ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/ ١٦٢)، الرقم (١٥٢٢). والتاريخ الكبير للبخاري، (٦/ ٣٨٥)، الرقم (٢٧١٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/ ١٩٩)، الرقم (١٤٦٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/ ٢٧٩)، الرقم (١٥٥٠). والثقات لابن حبان، (٥/ ٢١٢). والكاشف للذهبي، (٢/ ١١٠)، الرقم (٤٣٧٧). والتقريب لابن حجر، ص ٧٦٨، الرقم (٥٣٣٥). والتهذيب له، (٣/ ٣٥٩).

(٢) العلل الواردة، (١/ ١٦٧).

٢- حديث « إن الله يرضى لرضاك ويغضب لغضبك »

(سؤال: ٣٠٥) حديث الحسين بن علي، عن علي، أن النبي ﷺ، قال لفاطمة: إن الله يرضى

لرضاك ويغضب لغضبك^(١).

التعليق: خالف (الحسين بن زيد)^(٢) - وهو صدوق ربّما أخطأ - أصحاب (جعفر بن محمد)^(٣)،

فتفرد عنهم بإسناده - وهو صدوق ربّما أخطأ - وهذا منه شذوذ؛ لأنه خالف الأكثر، والله أعلم.

(١) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (جعفر بن محمد)، واختلف عنه:

أولاً: رواه (حسين بن زيد بن علي)، عن علي بن عمر بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن الحسين بن علي. أخرجه به أبو يعلى في معجمه.

المعجم لأبي يعلى أحمد بن علي بن مثنى الموصلي (ت ٣٠٧)، دار المأمون للتراث، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: حسين سليم أسد، ص ٢٥٨ و ٢٥٩، الرقم (٢٢٠).

وكذا الطبراني في المعجم الكبير، (١٠٨/١)، الرقم (١٨٢).

ثانياً: رواه غير حسين بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، مراسلاً. لم أقف على من أخرجه به فيما بحث.

قال الإمام الحافظ: « والمرسل أشبه ». العلل الواردة، (١٠٣/٣).

(٢) الحسين بن زيد: هو ابن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ الهاشمي الكوفي، كنيته: أبو عبد الله، وكان قد كف بصره. قال ابن سعد: « ولحسين أحاديث ». وقال ابن أبي حاتم: « وقلت لأبي ما تقول فيه؟ فحرك يده وقلبه، يعني تعرف وتنكر ». وقال ابن عدي: « وجملة حديثه عن أهل البيت، وأرجو أنه لا بأس به، إلا أنني وجدت في بعض حديثه النكرة ». وقال الذهبي: « قال أبو حاتم تعرف وتنكر، ومشه ابن عدي ». وقال ابن حجر: « صدوق، ربما أخطأ، من الثامنة ». وقال في التهذيب: « روى عنه علي بن المديني، وقال: فيه ضعف. وقال ابن معين: لقيته، ولم أسمع منه، وليس بشيء، ووثقه الدارقطني ». توفي في حدود سنة تسعين ومائة (١٩٠هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٦١٢/٧)، الرقم (٢٢٧٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥٣/٣)، الرقم (٢٣٧). والكامل في ضعفاء الرجال، (٢١٧/٣ - ٢١٨)، الرقم (٤٨١). والكاشف للذهبي (٣٣٣/١)، الرقم (١٠٨٨). والتقريب لابن حجر، ص ٢٤٧، الرقم (١٣٣٠). والتهذيب له، (٤٢٣/١).

(٣) جعفر بن محمد: هو ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني الصادق. كنيته: أبو عبد الله. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « جعفر بن محمد ثقة، لا يسأل عن مثله ». وروى عن أبي زرعة، فقال: « سمعت أبا زرعة، وسئل عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه، والعلاء عن أبيه: أيما أصح؟ قال: لا يقرن جعفر إلى هؤلاء. يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنى ». ووثقه الشافعي، وابن معين، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان من سادات أهل البيت فقهها، وعلمها، وفضلا ... يحتج بروايته =

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بإسناد المرسل.

جنسها: العاشر: « أن يكون الحديث موقوفاً، ويروى مرفوعاً من وجه آخر » ح.

كذلك تفرد (علي بن عمر بن علي)^(١) برفعه - وهو مستور - ولا يحتمل تفرده؛ لذلك تكلم الأئمة على هذا الحديث مرفوعاً، منهم:

= ما كان من غير رواية أولاده عنه؛ لأن في حديث ولده عنه مناكير كثيرة، وإنما مرض القول فيه من مرض من أئمتنا لما رأوا في حديثه من رواية أولاده وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه مثل بن جريج والثوري ومالك ... ودونهم فرأيت أحاديثه مستقيمة، ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه ولا من حديث أبيه ولا من حديث جده ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره ». وقال ابن عدي: « ولجعفر بن محمد حديث كبير... وقد حدث عنه من الأئمة مثل ابن جريج، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم ... وجعفر من ثقات الناس كما قال يحيى بن معين ». وقال ابن حجر: « صدوق، فقيه، إمام، من السادسة ». ونقل في التهذيب عن ابن المديني قوله: « سئل يحيى بن سعيد عنه، فقال: في نفسي منه شيء، ومجالد أحب إلي منه ». ونقل عن ابن سعد قوله: « كان كثير الحديث، ولا يحتج به، ويستضعف؛ سئل مرة: سمعت هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال: نعم. وسئل مرة، فقال: إنما وجدتها في كتبه ». وقال ابن حجر تعقيباً: « قلت: يحتمل أن يكون الأولان وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر فيما سمعه أنه سمعه وفيما لم يسمعه أنه وجده، وهذا يدل على تثبته ». توفي سنة ثمان وأربعين ومائة (١٤٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٤٣/٧)، الرقم (٢١٢٥). والتاريخ الكبير للبخاري، (٥٧/١)، الرقم (١١٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤٨٧/٢)، الرقم (١٩٨٧). والثقات لابن حبان، (١٣١/٦). الكامل لابن علي، (٣١٠-٣٥٦/٢)، الرقم (٣٣٤). والكاشف للذهبي (٢٩٥/١)، الرقم (٧٩٨). والتقريب لابن حجر، ص ٢٠٠، الرقم (٩٥٨). والتهذيب له، (٣١٠-٣١١).

(١) علي بن عمر: هو ابن عمر بن علي بن الحسن بن أبي طالب الهاشمي. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « يعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه ». وقال ابن حجر: « مستور، من الثامنة ».

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٢٨٩/٦)، الرقم (٢٤٣١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٩٦/٦)، الرقم (١٠٧٨). والثقات لابن حبان، (٤٥٦/٨). والكاشف للذهبي (٤٤/٢)، الرقم (٣٩٤٩). والتقريب لابن حجر، ص ٧٠٢، الرقم (٤٨٠٩). والتهذيب له، (١٨٥-١٨٤/٣).

١- قال أبو نعيم في (معرفة الصحابة): « تفرد برواية هذا الحديث العترة الطيبة خلفهم عن سلفهم حتى ينتهي إلى النبي ﷺ »^(١).

٢- رواه الحاكم وقال: صحيح إسناده، وتعقبه الذهبي، بقوله: « قلت: حسين بن زيد منكر الحديث، ولا يجوز الاحتجاج به »^(٢).

٣- وقال شيخ الاسلام ابن تيمية: « فهذا كذب منه، ما رووا هذا عن النبي ﷺ، ولا يعرف هذا في شيء من كتب الحديث المعروفة، ولا له إسناده معروف عن النبي ﷺ: لا صحيح، ولا حسن »^(٣).

٤- وقال ابن عدي في الكامل عن (حسين بن زيد): « وأرجو أنه لا بأس به إلا أنني وجدت في بعض حديثه النكرة »^(٤)، ربّما قصد هذا الحديث، والله أعلم.

٥- وقال ابن طاهر المقدسي في (ذخيرة الحفاظ): « وهذا يرويه حسين هذا، وهو منكر الحديث »^(٥).

لذلك رجح الإمام الحافظ رواية غير حسين بن زيد بقوله: « وغيره يرويه عن جعفر، عن أبيه، مرسلًا. والمرسل أشبه »^(٦).

* * *

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الوطن للنشر، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، (١/٩٣)، الرقم (٣٥٥).

(٢) مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملحق (ت ٨٠٤هـ)، دار العاصمة، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١١هـ، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، (٣/١٥٨٧)، الرقم (٥٩٠).

(٣) منهاج السنة النبوية، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: محمد رشاد سالم، (٤/٢٤٨ - ٢٤٩).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، (٣/٢١٨)، الرقم (٤٨١).

(٥) ذخيرة الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، دار السلف، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، (٢/٧٨٣)، الرقم (١٥٠٥).

(٦) العلل الواردة له، (٣/١٠٣).

٣- حديث « نهى عن حصاد الزرع، وجذاذ النخل بالليل »

(سؤال: ٣٠٦) حديث الحسين بن علي، عن علي، أن النبي ﷺ: نهى عن حصاد الزرع وجذاذ^(١)

النخل بالليل^(٢).

التعليق: إن أكثر الرواة روه عن (جعفر بن محمد)، عن أبيه، عن جده (علي بن الحسين) مرسلًا عن النبي ﷺ. وخالفهم (سليمان بن بلال)^(٣)، فرواه عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده^(٤) الحسين بن علي، عن علي، عن النبي ﷺ.

(١) جذاذ النخل: أي صرامه وجمع ثمره. والجذاذ أصله: الكسر أو القطع. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، ص ١٤٠.

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (جعفر بن محمد)، واختلف عنه:

أولاً: روي عن سليمان بن بلال، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي. أخرجه به أبو داود في المراسيل.

المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، دار الصميعي، الرياض - السعودية، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: د. عبد الله بن مساعد الزهراني، ص ٢٢٩، الرقم (١٢٠).

ثانياً: روي عن عمر بن حكام، عن شعبة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي.

لم أفق علي من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

ثالثاً: رواه أبو حفص الأبار، عن شعبة وابن إسحاق، عن جعفر، عن أبيه، عن جده. ولم يذكر علياً.

أخرجه به الحافظ الخطيب في تاريخ بغداد، ج ١٤، الفضل بن العباس بن الوليد، ص ٣٤٤، الرقم (٤٢٣١).

رابعاً: رواه أصحاب جعفر، عن جعفر، عن أبيه، عن جده علي بن حسين مرسلًا. أخرجه به عن (عبد العزيز بن محمد) سعيد بن منصور في سننه، طبعة دار الصميعي، (٩٦/٥ - ٩٧)، الرقم (٩٢٤). وعن (معمر) عبد الرزاق في

مصنفه، (١٤٧/٤)، الرقم (٧٢٧٠). قال الإمام الحافظ: « وهو الصواب ». العلل الواردة، (٣/١٠٤).

(٣) سليمان بن بلال: هو أبو أيوب القرشي التيمي المدني، ثقة، تقدمت ترجمته.

(٤) ورد في غالب الروايات بلفظ (جده) مطلقاً، وفي بعضها (جده، علي بن الحسين)، وقال الحافظ الخطيب:

« عن جده، يعني الحسين ». تاريخ بغداد للخطيب، الفضل بن العباس بن الوليد، (٣٤٤/١٤)، الرقم (٦٧٦٨).

وفي كل الأحوال إن روايته عن جده مرسله؛ لأنه لا يخلو من أحد الأمرين:

الأول: إن قصد روايته هو عن جده الأدنى وهو (علي بن الحسين)، فعليه إن روايته مرسله؛ لأن علياً هذا لم يدرك

علياً الأكبر ﷺ، قال العلائي: « علي بن الحسين زين العابدين قال أبو زرعة لم يدرك جده علياً ﷺ ». جامع

=

التحصيل له، ص ٢٤٠، الرقم (٥٣٩).

قال الإمام الحافظ: « فروي عن سليمان بن بلال، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي^(١). ثم قال: « ورواه أبو حفص الأبار، عن شعبة وابن إسحاق، عن جعفر، عن أبيه، عن جده. ولم يذكر علياً. وكذلك رواه أصحاب جعفر، عن جعفر، عن أبيه، عن جده علي بن حسين مرسلًا. وهو الصواب »^(٢).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بإسناد المرسل.

جنسها: الثاني: « أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسند من وجه ظاهره الصحة » ح.

* * *

٤- حديث « من حسن المرء تركه ما لا يعنيه »

(سؤال ٣١٠) حديث الحسين بن علي، عن علي، عن النبي ﷺ: من حسن المرء تركه ما لا يعنيه^(٣).

= والثاني: إن قصد أن أباه (محمد بن علي) رواه عن جده وهو علي الأكبر ﷺ، فإنها أيضاً مرسلّة؛ لأنه لم يدركه، كما قال العلائي: « محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ أبو جعفر الباقر أرسل عن جديه الحسن والحسين وجده الأعلى علي ﷺ »، والله أعلم. المصدر نفسه، ص ٢٦٦، الرقم (٧٠٠).
(١) العلل الواردة، (٣/١٠٤).
(٢) المصدر نفسه.

(٣) مدار هذا الإسناد للحديث علي (الزهري)، ورواه عنه من يأتي:

١- (عبد الله بن عمر العمري)، واختلف عنه:

(أ) رواه غير (موسى بن داود، وأبو همام الدلال) عنه، عن الزهري، عن (علي بن الحسين) مرسلًا عن النبي ﷺ. أخرج به ابن بطة في الإبانة الكبرى عن (ابن وهب) عن عبد الله العمري.

الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد العُكْبَرِي المعروف بابن بَطَّة (ت ٣٨٧هـ)، دار الراية، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: رضا بن نعيان وآخرين، (١/٤١٢)، الرقم (٣٢٥).
(ب) تفرد عنهم كل من (موسى بن داود، وأبو همام الدلال):

أولاً: (موسى بن داود)، رواه عن الزهري، عن علي بن الحسين، فزاد (أبيه). أخرج به، (٢/٣٥٢)، الرقم (١٧٣٧).

ثانياً: (أبو همام الدلال)، رواه عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ. =

التعليق: وقع في بعض طرق (إسناد الزهري) من الشذوذ، كما يأتي:

١- طريق (عبد الله بن عمر العمري)^(١) - وهو ضعيف - :

= أخرج به البيهقي في شعب الإيمان، الثالث والسبعون، وهو باب في الإعراض عن اللغو (٢٦٨/١٣)، الرقم (١٠٣١٤).

٢- ورواه (عبيد الله بن عمر)، واختلف عنه:

أ. رواه (غير قزعة) عنه، عن الزهري، عن (علي بن الحسين) مرسلًا عن النبي ﷺ. لم أجده فيما بحث.

ب. تفرد عنهم (قزعة بن سويد) بروايته عنه، عن الزهري، عن (علي بن الحسين)، فزاد (أبيه).

أخرجه به الطبراني في المعجم الأوسط، (٢٠٢/٨)، الرقم (٨٤٠٢).

قيل: كذلك رواه عدي بن الفضل عن عبيد الله، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه. لم أجده فيما بحث.

٣- (مالك بن أنس)، واختلف عنه:

أ. رواه أصحابه (غير خالد الخراساني) عنه، عن الزهري، عن (علي بن الحسين) مرسلًا عن النبي ﷺ.

أخرجه به مالك في الموطأ كما روى عنه يحيى الليثي، كتاب الجامع، باب ما جاء في حسن الخلق، (٤٨٧/٢)، الرقم (٢٦٢٨).

ب. تفرد عنهم (خالد بن عبد الرحمن الخراساني) بروايته عنه، عن الزهري، عن (علي بن الحسين)، فزاد (أبيه).
أخرجه به التمام في فوائده.

الفوائد، لأبي القاسم تمام بن محمد البجلي (ت ٤١٤هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (٢٠٣/٨)، الرقم (٤٧٤).

٤- رواه أصحاب الزهري (عدا العمري، وعبيد الله بن عمر، ومالك)، عنه، عن (علي بن الحسين) مرسلًا عن النبي ﷺ. أخرجه به عن (معمر) عنه عبد الرزاق في مصنفه، باب ترك المرء ما لا يعنيه، (٣٠٧/١١ - ٣٠٨)، الرقم (٢٠٦١٧).

ورواه أيضاً (جعفر بن محمد)، واختلف عنه:

أ. رواه (موسى بن عمير القرشي أبو هارون الكوفي الأعمى) عنه، عن أبيه محمد، عن جده، عن علي بن أبي طالب ﷺ، عن النبي ﷺ. أخرجه به ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، موسى بن عمير، (٥٦/٨).

ب. خالفه (سفيان الثوري) فيما رواه عنه (يوسف بن أسباط بن واصل) عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب ﷺ. أخرجه به أبو نعيم في حلية الأولياء لأبي نعيم، موسى بن أسباط، (٢٤٩/٨).

(١) العمري: هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني القرشي، كنيته: أبو عبد الرحمن. قال ابن سعد: « وكان كثير الحديث، يستضعف ». وقال الترمذي في العلل الكبير: « قال محمد [يعني البخاري]: عبد الله بن عمر العمري ذاهب لا أروى عنه شيئاً ». وقال العجلي =

أ) تفرد (موسى بن داود)^(١) - وهو صدوق، له أوهام - بروايته عن أصحاب عبد الله العمري، فرواه عنه، عن الزهري، عن (علي بن الحسين)، وزاد في الإسناد (أبيه).

= « لا بأس به، مديني ». وقال النسائي: « ليس بالقوي ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « عبد الله العمري أحب إلي من عبد الله بن نافع، يكتب حديثه، ولا يحتج به ». ونقل عن الفلاس قوله: « كان يحيى لا يحدث عن عبد الله بن عمر، وكان عبد الرحمن يحدث عنه ». وعن أبي طالب قوله: « سألت أحمد بن حنبل عن العمري الصغير فقال: صالح لا بأس به قد روى عنه، ولكن ليس مثل عبيد الله ». وعن ابن معين أنه قال فيه: « صويلح ». ضعفه ابن القطان وابن المديني والنسائي، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة، حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للأثار، فرفع المناكير في روايته، فلما فحش خطؤه استحق الترك ». وقال ابن عدي: « وهو لا بأس به في رواياته، وإنما قالوا به لا يلحق أخاه عبيد الله، وإلا فهو في نفسه صدوق، لا بأس به ». وقال ابن حجر: « ضعيف، عابد، من السابعة ». ونقل في التهذيب عن أحمد قوله فيه: « كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلاً صالحاً ». وعن يعقوب بن شيبة قوله فيه: « ثقة، صدوق، في حديثه اضطراب ». توفي سنة إحدى وسبعين ومائة (١٧١هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٣٢/٨)، الرقم (٢١٠٨). والتاريخ الكبير للبخاري، (١٤٥/٥)، الرقم (٤٤١). وعلل الترمذي الكبير، (٣٨٩/١)، الرقم (٥٥). ومعرفة الثقات للعجلي، (٤٨/٢)، الرقم (٩٣٧). والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١٤٦، الرقم (٣٤١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٠٩/٥)، الرقم (٤٩٩). والمجروحين لابن حبان، (٤٩٨ - ٤٩٩)، الرقم (٥٢٢). والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، (٢٣٧/٥)، الرقم (٩٧٦). والكاشف للذهبي، (٥٧٦ - ٥٧٧)، الرقم (٢٨٧٠). والتقريب لابن حجر، ص ٥٢٨، الرقم (٣٥١٣). والتهذيب له، (٣٨٨ - ٣٨٩).

(١) موسى بن داود: هو أبو عبد الله الضبي الكوفي المصيصي الفقيه، قاضي طرسوس، نزيل بغداد. قال ابن سعد: « وكان ثقة، صاحب حديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « شيخ أدركته وطال مقامي بدمشق فورد على نعيه ». وقوله: « في حديثه اضطراب ». وثقه العجلي وابن نمير، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « ثقة، زاهد، مصنف ». وقال ابن حجر: « صدوق، فقيه، زاهد، له أوهام، من صغار التاسعة ». ونقل في التهذيب عن ابن عمار الموصلي قوله: « كان قاضي المصيصة، وكان زاهداً صاحب حديث، ثقة ». وعن الدارقطني أنه قال: « كان مصنفًا، مكثراً، مأموناً، وولي قضاء الثغور فحمد فيها ». توفي سنة سبع عشرة ومائتين (٢١٧هـ) بالمصيصة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٤٨/٩)، الرقم (٤٣١٥). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢٨٣/٧)، الرقم (١٢٠٢). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٠٤/٢)، الرقم (١٨١٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٤١/٨)، الرقم (٦٣٦). والثقات لابن حبان، (١٦٠/٩). والكاشف للذهبي، (٣٠٣/٢)، الرقم (٥٦٩٢). والتقريب لابن حجر، ص ٩٧٩، الرقم (٧٠٠٨). والتهذيب له، (١٧٤/٤).

ب) وتفرد (أبو همام الدلال)^(١) - وهو ثقة - بروايته عنهم، فرواه عن عبد الله العمري، عن الزهري، عن (علي بن الحسين)، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ؛ فأسند الحديث.

قال البيهقي بعدما نقله بهذا الإسناد: « هكذا رواه أبو همام، عن العمري، والصحيح: عن مالك، والعمري، كما أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي ... نا القعني، أنا مالك، والعمري، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، أن رسول الله ﷺ قال ... الحديث »^(٢).

٢- (مالك بن أنس): تفرد (خالد الخراساني)^(٣) - وهو صدوق، له أوهام - بروايته عن أصحاب مالك، فرواه عنه، عن الزهري، عن (علي بن الحسين)، فزاد (أبيه).

(١) أبو همام الدلال: هو محمد بن مُحبِّ بن إسحاق القرشي البصري صاحب الرقيق. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « صالح الحديث، صدوق، ثقة ». وثقه أبو داود والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « ثقة ». وقال ابن حجر: « ثقة، من العاشرة ». ونقل في التهذيب عن الحاكم قوله: « أبو همام محمد بن محب شيخ، ثقة، من البصريين، روى عنه البخاري في الصحيح محتجا به»، ثم قال تعقيبا: « فوهم الحاكم في ذلك وهماً، روى البخاري عن أبي همام الصلت بن محمد الخاركي وعن أبي عبد الله محمد بن محبوب البناني فلعله اشتبه عليه بأحدهما ». توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين (٢٢١هـ).

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (١/ ٢٤٧)، الرقم (٧٨٣). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/ ٤٣٥)، الرقم (٢٢٧٩). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/ ٩٦)، الرقم (٤١٤). والثقات لابن حبان، (٩/ ٨١). والكاشف للذهبي (٢/ ٢١٤)، الرقم (٥١٣٥). والتقريب لابن حجر، ص ٨٩٣، الرقم (٦٣٠٥). والتهذيب له، (٣/ ٦٨٨).

(٢) شعب الإيمان للبيهقي، (١٣/ ٢٦٨ - ٢٧٠)، الرقم (١٠٣١٥).

(٣) خالد الخراساني: هو خالد بن عبد الرحمن المروزي. كنيته: أبو الهيثم، نزيل ساحل دمشق. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « شيخ ليس به بأس، كان يحيى بن معين يثني عليه خيرا ». وعن أبي زرعة قوله: « لا بأس به ». وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في المجروحين، وجعله هو والعبدي واحدا، وفرّق غير واحد من الأئمة بينهما. وقال ابن عدي: « وفي بعض أحاديثه إنكار، وعامة ما ينكر من حديثه قد ذكرته على أن يحيى بن معين قد وثقه، وأرجو أن ما ينكر من حديثه إنما هو وهم منه أو خطأ ». وقال الذهبي: « وثقوه ». وقال ابن حجر: « صدوق، له أوهام، من التاسعة ».

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/ ٣٤١ - ٣٤٢)، الرقم (١٥٤٠). والمجروحين لابن حبان، (١/ ٣٤٢ - ٣٤٣)، الرقم (٢٩٩). والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، (٣/ ٤٦٦ - ٤٧١)، الرقم (٥٩٦). والكاشف للذهبي (١/ ٣٦٦)، الرقم (١٣٣٧). والتقريب لابن حجر، ص ٢٨، الرقم (١٦٦١). والتهذيب له، (١/ ٥٢٥).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بإسناد المرسل.

جنسها: الثاني: « أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسند من وجه

ظاهره الصحة » ح.

روى هذا الحديث أصحاب الزهري (عدا العمري، وعبيد الله بن عمر، ومالك)، عنه، عن (علي بن الحسين) مرسلًا عن النبي ﷺ.

قال الترمذي في سننه بعدما رواه بإسناده عن مالك: « وهكذا روى غير واحد من أصحاب الزهري عن الزهري، عن علي بن حسين، عن النبي ﷺ نحو حديث مالك مرسلًا، وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة، وعلي بن حسين لم يدرك علي بن أبي طالب ﷺ »^(١).
رجح الإمام الحافظ بالكثرة والحفظ، فقال: « والصحيح قول من أرسله عن علي بن الحسين، عن النبي ﷺ »^(٢). وقال في مسند الحسين ﷺ من العلل: « والصواب من ذلك قول من قال: عن الزهري، عن علي بن الحسين مرسلًا »^(٣). وهو قول عامة الرواة عن الزهري الذي عليه مدار الإسناد، والله أعلم.

* * *

٤. وصل المنقطع^(٤):

١- حديث « ما نجا هذا الأمر؟ »

(مكرر ٧) حديث عثمان بن عفان، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي ﷺ؛ أنه سأله ما نجا هذا الأمر؟^(٥)

التعليق: وقع في طرق هذا الحديث من الشذوذ ما يأتي:

(١) سنن الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب، ص ٥٢٤، الرقم (٢٣١٨).

(٢) العلل الواردة للإمام الحافظ، (٣/ ١١٠).

(٣) المصدر نفسه، (١٣/ ٢٥٩).

(٤) المنقطع: وهو ما وقع فيه الانقطاع الذي تقدم تعريفه: بأن يسقط من الاسناد قبل الصحابي راو أو أكثر بشرط عدم التوالي.

(٥) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الانقطاع فيه.

١- رواه عبد الله بن بشر الرقي^(١) - وهو مختلف في توثيقه وتضعيفه - عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن أبي بكر.

فإنه خالف الثقات بذكر من رواه الزهري عنه، وهو (سعيد بن المسيب)، فإنهم روه مبهما.

٢- خالف أبو الحويرث الثقات بذكر من رواه الزهري عنه، وهو (محمد بن جبير)، فإنهم روه مبهما، وهذا منه شذوذ.

٣- تفرد به أبو عبد الرحيم^(٢) بروايته عن زيد بن أبي أنيسة^(٣)، وتفرد ابن أبي أنيسة به عن ابن عقيل^(٤)، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن أبي بكر.

(١) عبد الله بن بشر: هو ابن نيهان، تقدم الحكم عليه بأنه ثقة في غير الإمام الزهري، وتقدمت ترجمته.
(٢) أبو عبد الرحيم: هو خالد بن أبي يزيد بن سماك الأموي الحراني، روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « لا بأس به ». وثقه البغوي والذهبي، وذكره ابن حبان وقال: « حسن الحديث، مستقيماً ». وقال ابن حجر: « ثقة، من السادسة ». توفي سنة أربع وأربعين ومائة (١٤٤هـ).

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٣/ ١٨٢)، الرقم (٦١٨). والجرح والتعديل، (٣/ ٣٦١ - ٣٦٢)، الرقم (١٦٣٨). والثقات لابن حبان، (٨/ ٢٢٢). والكاشف للذهبي (١/ ٣٧١)، الرقم (١٣٧١). والتقريب لابن حجر، ص ٢٩٤، الرقم (١٧٠٧). والتهذيب له، (١/ ٥٣٨).

(٣) زيد بن أبي أنيسة: هو أبو أسامة الجزري الرهاوي الكوفي. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث، فقيهاً، راوية للعلم ». وثقه عمرو الأودي، ويحيى بن معين، والعجلي، وابن حبان. وقال الذهبي: « حافظ، إمام، ثقة ». وقال أيضاً: « ثقة، حديثه في الأصول، قال أحمد في حديثه بعض النكارة ». وقال ابن حجر: « ثقة، له أفراد، من السادسة ». توفي سنة أربع وعشرين ومائة (١٢٤هـ).

ينظر: الطبقات الكبير، (٩/ ٤٨٦)، الرقم (٤٧٨٧). التاريخ الكبير للبخاري، (٣/ ٣٨٨)، الرقم (١٢٩٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/ ٥٥٦)، الرقم (٢٥١٧). والثقات لابن حبان، (٦/ ٣١٥). والكاشف للذهبي، (١/ ٤١٥)، الرقم (١٧٣٣). والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب، لأبي عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، ص ٩٦، الرقم (٣٦). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (١/ ١٣٩ - ١٤٠)، الرقم (١٣٦). والتقريب لابن حجر، ص ٣٥٠، الرقم (٢١٣٠). والتهذيب له، (١/ ٦٥٩).

(٤) عبد الله بن محمد بن عقيل: هو أبو محمد، جده عقيل بن أبي طالب الهاشمي المدني. قال ابن سعد: « وكان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم ». روى الترمذي عن البخاري قوله: « كان أحمد، وإسحاق، والحميدي يحتجون بحديثه، وقال علي: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن ابن عقيل ». وقال العجلي: « مدني، تابعي، ثقة، جازئ الحديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « لين الحديث، ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه ... ». ونقل عن ابن معين قوله مرة: « ليس بذلك ». وقوله أخرى: « ضعيف في كل أمره ». =

قال الإمام الحافظ: « تفرد به زيد بن أبي أنيسة عن ابن عقيل، ولا نعلم حدث به عن زيد بن أبي أنيسة، غير أبي عبد الرحيم ... وهو إسناد متصل حسن، إلا أن ابن عقيل ليس بالقوي »^(١).

٤- أوصل عبد الله بن محمد بن عقيل - وهو صدوق، في حديثه لين - اسناد الحديث بذكر أبان بن عثمان، وخالف بذلك الحفاظ الثقات الذين رووه مبهما (رجال من الأنصار) عن عثمان، فإن ذلك لا يمتثل من مثله، وهو شذوذ، وربما يكون سلك الجادة؛ لأن أبان عن عثمان طريق مسلوك، والله أعلم.

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بوصل المنقطع.

جنسها: السادس: « أن يكون الحديث في أصله مرسلًا، فيهم بعض الثقات فيصله » بح.

* * *

٢- حديث « حرس ليلة في سبيل الله أفضل من ألف ليلة »

(سؤال ٢٧٠) حديث عبد الله بن الزبير، عن عثمان، عن النبي ﷺ قال: حرس ليلة في سبيل الله أفضل من ألف ليلة يقام ليها ويصام نهارها^(٢).

= ونقل عن أبي زرعة قوله: « ابن عقيل يختلف عنه في الأسانيد ». ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « وكان عبد الله من سادات المسلمين، من فقهاء أهل البيت وقرائهم، إلا أنه كان رديء الحفظ، كان يحدث عن التوهم فيجيء بالخبر على غير سننه، فلما كثر ذلك في أخباره وجب مجانبتها والاحتجاج بضدها ». وقال ابن حجر: « صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة، من الرابعة ». توفي سنة خمس وأربعين ومائة (١٤٥هـ).

ينظر: الطبقات الكبير، (٧/ ٤٨١)، الرقم (١٩٦٥). والتاريخ الكبير للبخاري، (٥/ ١٨٣ - ١٨٤)، الرقم (٥٧٦). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/ ٥٨)، الرقم (٩٦٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥/ ١٥٣ - ١٥٤)، الرقم (٧٠٦). والمجروحين لابن حبان، (١/ ٤٩٤)، الرقم (٥١٦). والتقريب لابن حجر، ص ٥٤٢، الرقم (٣٦١٧). والتهذيب له، (٢/ ٤٢٤ - ٤٢٥).

(١) العلل الواردة، (١/ ١٧٤).

(٢) مدار الحديث على (كهمس بن الحسن)، واختلف عنه:

١- رواه (أبو عبد الرحمن المقرئ، وجعفر بن سليمان الضبعي) عنه، عن مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير، عن عثمان. أخرجه به الطبراني في الكبير عن (أبي عبد الرحمن المقرئ).

٢- رواه (جعفر بن سليمان الضبعي) - فيما روى عنه مسلم بن إبراهيم، وخالد بن يزيد المقرئ - و(عبد الله بن إدريس، وأبو إسحاق الفزاري، وغندر، وروح بن عبادة)، عن كهمس، عن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، مرسلًا عن عثمان. أخرجه به عن (روح بن عبادة، ومحمد بن جعفر غندر) أحمد في المسند، (١/ ٣٤٩)، الرقم (٤٣٣). و(٣١٣/ ١)، الرقم (٤٦٣). و عن (محمد بن عبد الله الأنصاري) البزار في البحر الزخار، عبد الله بن الزبير، (٢/ ١٢)، الرقم (٣٥٠).

التعليق: ما ورد من العلة في هذا الإسناد كما يأتي:

١- خالف (أبو عبد الرحمن المقرئ)^(١) - وهو ثقة - أصحاب كهمس^(٢) في روايته عنه، عن (مصعب بن ثابت) عن جده (عبد الله بن الزبير)، عن (عثمان)، وهو خطأ منه.

= ٢- رواه (عبد الله بن إدريس) عن كهمس، واختلف عنه:

(أ) رواه (أبو معمر القطيعي)، عنه، عن كهمس، عن مصعب بن ثابت، عن أبيه، عن عثمان.
(ب) رواه (عثمان بن أبي شيبة) عنه، عن كهمس، عن مصعب بن ثابت مرسلًا، عن عثمان. لم أقف على من أخرجه به عن (عبد الله بن إدريس)، وإنما أخرجه أبو عاصم في كتاب الجهاد عن (معتمر بن سليمان).
ينظر: كتاب الجهاد، لأبي بكر بن أبي عاصم الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، ط ١، ١٤٠٩هـ تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد، (٢/ ٤٢٤)، الرقم (١٥٠).

(١) أبو عبد الرحمن المقرئ: هو عبد الله بن يزيد القرشي القصير، أصله من الأهواز، نزيل مكة. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ». وقال الخليلي: « ثقة، مخرج في الصحيح ... وحديثه عن الثقات يمتح به، ويتفرد بأحاديث ». وقال الذهبي: « ثقة، لقن سبعين عاما ». وقال ابن حجر: « ثقة، فاضل، أقرأ القرآن نيفا وسبعين سنة، من التاسعة ... وهو من كبار شيوخ البخاري ». توفي سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣هـ) بمكة وقد قارب المائة.
ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٨/ ٦٢)، الرقم (٢٤٨٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (٥/ ٢٢٨)، الرقم (٧٤٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥/ ٢٠١)، الرقم (٩٣٩). والثقات لابن حبان، (٨/ ٣٤٢). والإرشاد للخليلي، (١/ ٣٨٣)، الرقم (١٦٤). والكاشف للذهبي (١/ ٦٠٩)، الرقم (٣٠٦٤). والتقريب لابن حجر، ص ٥٥٨ و ٥٥٩، الرقم (٣٧٣٩).
والتهذيب له، (٢/ ٤٥٨ - ٤٥٩).

(٢) كهمس: هو ابن الحسن النمري التميمي البصري. كنيته: أبو الحسن. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « كهمس ابن الحسن لا بأس بحديثه ». ونقل عن أحمد قوله فيه: « ثقة وزيادة ». وثقه ابن سعد وأحمد وابن معين وأبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات. قال الذهبي: « ثقة ». وقال ابن حجر: « ثقة، من الخامسة ». وقال في التهذيب: « وقال الساجي صدوق يهمل، ونقل أن ابن معين ضعفه، وتبعه الأزدي في نقل ذلك ». توفي سنة تسع وأربعين ومائة (١٤٩هـ).

تنبيه: فرّق ابن حبان بين اثنين على اسم واحد، وهما: (التميمي) و(القيسي)، فقال: « كهمس بن الحسن القيسي العابد من أهل البصرة يروي الرقائق، ما له حديث مسند يرجع إليه، روى عنه البصريون الحكايات، هذا كهمس بن الحسن البصري القيسي، وذلك كهمس بن الحسن التميمي ».

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/ ٢٧٠)، الرقم (٤٠٧٣). والتاريخ الكبير للبخاري، (٧/ ٢٣٩-٢٤٠)، الرقم (١٠٢٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٧/ ١٧٠-١٧١)، الرقم (٩٧٢). والثقات لابن حبان، (٧/ ٣٥٨). وتهذيب الكمال،

فزاد (جده: عبد الله بن الزبير). قال الإمام الحافظ: « وقال خالد بن يزيد المقري: عن جعفر، عن كهمس، عن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، عن عثمان مرسلًا. وكذلك قال عبد الله بن إدريس، وأبو إسحاق الفزاري، وغندر، وروح بن عباد، عن كهمس. وهو الصواب»^(١). يعني: مرسلًا، بدون ذكر (عبد الله بن الزبير).

٢- خالف (أبو معمر القطيعي)^(٢) - وهو ثقة - عثمان بن أبي شيبة^(٣) - وهو ثقة، حافظ، شهير -

للمزي، (٢٣٣- ٢٣٣/٢٤)، الرقم (٥٠٠١). والكاشف للذهبي، (١٥٠/٢)، الرقم (٤٦٨٠). والتقريب لابن حجر، ص ٨١٤، الرقم (٥٧٠٦). والتهذيب له، (٤٧٦/٣).
(١) العلل الواردة، (٣٧/٣).

(٢) أبو معمر القطيعي: هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهلالي الهذلي الهروي، نزيل بغداد. قال ابن سعد: « صاحب سنة وفضل وخير، وهو ثقة ثبت ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « صدوق ». ونقل عن ابن معين أنه وثقه. قال الذهبي: « ثبت، سني ». وقال ابن حجر: « ثقة، مأمون، من العاشرة ». ونقل في التهذيب عن أبي زرعة قوله: « كان أحمد لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن أبي معمر، ولا عن يحيى بن معين، ولا أحدا ممن امتحن فأجاب ». توفي سنة ست وثلاثين ومئتين (٢٣٦هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٦٢/٩)، الرقم (٤٤١٩). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٤٢/١)، الرقم (١٠٨٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٥٧/٢)، الرقم (٥٢٧). والثقات لابن حبان، (١٠٢/٨). والكاشف للذهبي، (٢٤٣/١)، الرقم (٣٤٩). والتقريب لابن حجر، ص ١٣٦، الرقم (٤١٩). والتهذيب له، (١٣٩- ١٤٠).

(٣) عثمان بن أبي شيبة: هو عثمان بن محمد بن إبراهيم العبسي الكوفي، صاحب المسند والتفسير، كنيته: أبو الحسن. قال العجلي: « كوفي، ثقة ». وقال ابن أبي حاتم: « سئل أبي عن عثمان بن أبي شيبة، فقال: كان أكبر من أبي بكر، إلا أن أبا بكر صنف ما كان يطلب، وعثمان لم يصنف، وقال أبي: هو صدوق ». وقال ابن حجر: « ثقة، حافظ، شهير، وله أوام ... من العاشرة ». ونقل في التهذيب عن فضلك الرازي قوله: « سألت ابن معين عن محمد بن حميد الرازي، فقال: ثقة. وسألته عن عثمان بن أبي شيبة، فقال: ثقة. فقلت: من أحب إليك ابن حميد أو عثمان؟ فقال: ثقتين، أمينين، مأمونين ». ونقل عن أبي حاتم قوله: « سمعت رجلا يسأل محمد بن عبد الله بن نير عن عثمان، فقال، سبحان الله، ومثله يسأل عنه؟ إنما يسأل هو عنا ». توفي سنة تسع وثلاثين ومائتين (٢٣٩هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٣٧/٨)، الرقم (٣٦٢٨). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢٥٠/٦)، الرقم (٢٣٠٨). ومعرفة الثقات للعجلي، (١٣٠/٢)، الرقم (١٢١٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٦٦- ١٦٧)، الرقم (٩١٣). والثقات لابن حبان، (٤٥٤/٨). والكاشف للذهبي (١٢/٢)، الرقم (٣٦٣٥). والتقريب لابن حجر، ص ٦٦٨، الرقم (٤٥٤٥). والتهذيب له، (٧٧- ٧٨).

بروايته عن ابن إدريس^(١)، عن (كهمس بن الحسن)^(٢)، عن (مصعب بن ثابت)^(٣)، عن (أبيه ثابت)، عن (عثمان). فزاد في الإسناد (أبيه ثابت).

(١) ابن إدريس: هو عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الكوفي. كنيته: أبو محمد. ولد سنة خمس عشرة ومئة (١١٥هـ). قال ابن سعد: « وكان ثقة، مأمونا، كثير الحديث، حجة، صاحب سنة وجماعة ». وقال العجلي: « ثقة ثبت صاحب سنة زاهد صالح ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « حديث ابن إدريس حجة يحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين، ثقة ». وثقه ابن معين، وابن المديني، والنسائي، وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان صلبا في السنة ». وقال الذهبي: « أحد الأعلام ». وقال ابن حجر: « ثقة، فقيه، عابد، من الثامنة ». ونقل في التهذيب عن الدارمي قوله: « قلت لابن معين: ابن إدريس أحب إليك أو ابن غيري؟ فقال: ثقتان، إلا أن ابن إدريس أرفع منه، وهو ثقة في كل شيء ». توفي سنة اثنتين وتسعين ومئة (١٩٢هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٨/٥١١)، الرقم (٣٥٣١). والتاريخ الكبير للبخاري، (٤٧/٥)، الرقم (٩٧). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/٢١)، الرقم (٨٥٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/٩ - ٩)، الرقم (٤٤). والثقات لابن حبان، (٧/٥٩ - ٦٠). وتهذيب الكمال للمزي، (١٤/٢٩٣ - ٢٩٤)، الرقم (٣١٥٩). والكاشف للذهبي (١/٥٣٨)، الرقم (٢٦٢٧). والتقريب لابن حجر، ص ٤٩١، الرقم (٣٣٢٤). والتهذيب له، (٢/٣٠١ - ٣٠٢).

(٢) كهمس بن الحسن: هو النمري التميمي البصري. كنيته: أبو الحسن. « ثقة، من الخامسة ». تقدمت ترجمته.

(٣) مصعب بن ثابت: هو ابن عبد الله بن الزبير بن العوام. كنيته: أبو عبد الله. قال ابن سعد: « وكان كثير الحديث، يستضعف ». روى له النسائي حديث قتل السارق بعد الخامسة، وقال عقبه: « هذا حديث منكر، ومصعب ثابت ليس بالقوي في الحديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « صدوق، كثير الغلط، ليس بالقوي ». وروى عن أبي زرعة أنه قال: « ليس بالقوي ». ونقل عن أحمد قوله: « مصعب بن ثابت أراه ضعيف الحديث ». ضعفه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وقد أدخلته في الضعفاء وهو ممن استخرت الله فيه ». وقال في الجروحين: « منكر الحديث ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير فلما كثر ذلك منه استحق مجانبته حديثه ». وقال الذهبي: « لئن لغلطه ». وقال ابن حجر: « لين الحديث، وكان عابدا، من السابعة ». ونقل في التهذيب عن الدارقطني قوله: « مدني، ليس بالقوي ». توفي سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/٥٦٣ - ٥٦٤)، الرقم (٢١٧٣). والتاريخ الكبير للبخاري، (٧/٣٥٣)، الرقم (١٥٢٤). وسنن النسائي، كتاب قطع السارق، باب قطع اليدين والرجلين من السارق، ص ٧٥٥، الرقم (٤٩٧٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/٣٠٤)، الرقم (١٤٠٧). والثقات لابن حبان، (٧/٤٧٨). والجروحين له، (٢/٣٦٧ - ٣٦٨)، الرقم (١٠٦٨). والكاشف للذهبي (٢/٢٦٧)، الرقم (٥٤٦١). والتقريب لابن حجر، ص ٩٤٥، الرقم (٦٧٣١). والتهذيب له، (٤/٨٣).

قال الإمام الحافظ: « وقال عثمان بن أبي شيبة عنه - يعني: عن عبد الله بن إدريس - عن كهمس بن الحسن، عن مصعب بن ثابت مرسلًا، عن عثمان، وهو المحفوظ »^(١).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بوصل المنقطع.

جنسها: الثاني: « أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويُسند من وجه

ظاهره الصحة » ح.

أو السادس: « أن يكون الحديث في أصله مرسلًا، فيهم بعض الثقات فيصليه » بح.

* * *

٣- حديث « ما أحب إليّ من أن ألقى الله بما في صحيفته من هذا المسجى »

(سؤال ٢٩٧) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه أنه دخل على عمر رضي الله عنه وهو مسجى

عليه فقال ما أحب إليّ من أن ألقى الله بما في صحيفته من هذا المسجى^(٢).

(١) العلل الواردة للإمام الحافظ، (٣٧/٣). وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن عثمان إلا بهذا الإسناد، وقد رواه غير واحد عن كهمس، عن مصعب بن ثابت، عن عثمان، وقال جعفر بن سليمان، ومحمد بن عبد الله الأنصاري: عن كهمس، عن مصعب، عن عبد الله بن الزبير، عن عثمان رضي الله عنه ». البحر الزخار، عبد الله بن الزبير، (١٣/٢)، الرقم (٣٥٠).

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (جعفر بن محمد)، واختلف عنه:

١- رواه أصحاب جعفر (غير ابن عيينة)، عن جعفر، عن أبيه مرسلًا. أخرجه به عن (سليمان بن بلال) أحمد في فضائل الصحابة، (٤١٨/١)، الرقم (٦٥٢).

٢- خالف (ابن عيينة) غيره من أصحاب جعفر، فرواه عنه، عن أبيه، عن جابر. أخرجه به الحاكم في المستدرک، مقتل عمر رضي الله عنه على الاختصار، (١٠٦/٣)، الرقم (٤٥٨٤).

قال الإمام الحافظ: « وأغرب ابن عيينة في هذا الحديث في إسناده، ومنتنه:

أ - فأما في إسناده: فإنه وصله عن جابر، عن علي.

ب - وأما في متنه فإنه قال: إن علياً دخل على عمر وهو مسجى، فقال صلى الله عليك. قال ابن عيينة: فقلت لجعفر: أليس يقال: لا يصلى إلا على النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: هكذا سمعنا، أو جاء في الحديث. ويشبه أن يكون جعفر ترك هذه الكلمة لما عارضه سفيان بما عارضه به، فإن سماع ابن عيينة من جعفر قديم، العلل الواردة، (٩٠/٣).

٣- وقيل: عن الحارث بن عمران الجعفري، عن جعفر، عن أبيه. أخرجه به أبو الفضل الزهري في حديثه. =

التعليق: وقع في إسناد هذا الحديث شذوذ بوصل المنقطع كما يأتي:

١- خالف (ابن عيينة)^(١) الرواة عن (جعفر بن محمد)، فتفرد عنهم بوصل الإسناد بزيادة (جابر بن عبد الله)، عن علي.

يبدو أن مخالفته شذوذ، فالوارد عن الرواة غير (ابن عيينة) هو الإرسال، وأن (جعفر بن محمد) قد ذكره مرسلاً، ويحتمل أن يكون ابن عيينة حفظه، ورواه (جعفر) مرة موصولاً، كما قال الإمام الحافظ: « والمحفوظ المرسل، فإن كان ابن عيينة حفظه متصلاً فلعل جعفر وصله مرة، والله أعلم »^(٢).

= ينظر: حديث الزهري، لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري القرشي البغدادي (ت ٣٨١هـ)، أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: د. حسن شبالة البلوط، ص ٣١٦، الرقم (٢٩٣).
قال الإمام الحافظ: « ولا يصح عن الحارث، والمحفوظ المرسل، فإن كان ابن عيينة حفظه متصلاً فلعل جعفر وصله مرة، والله أعلم ». العلل الواردة، (٣/ ٩٠).

٤- ورواه (عمرو بن دينار، وأبو حنيفة، وإسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفير، وسلمة بن كهيل، وغيرهم)، عن أبي جعفر مرسلاً، عن علي. أخرجه به أبو يوسف في الآثار عن (أبي حنيفة).

الآثار، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (ت ١٨٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: أبو الوفاء، باب الغزو والجيش، ص ٢١٥، الرقم (٩٥٢).

وأخرجه به عن (إسماعيل بن عبد الملك) ابن شبة في تاريخ المدينة، مقتل عمر بن الخطاب ﷺ، (٣/ ٩٤٢).

٥- وقيل: عن أبي جعفر، عن أبيه علي بن الحسين. قال ذلك ... لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

٦- وروي عن يحيى بن سليم عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبد الله بن أبي طالب أن علياً دخل على عمر. لم أقف عليه بهذا الإسناد فيما بحث.

٧- وروي عن فضيل بن مرزوق، عن جعفر، عن أبيه، عن علي أنه نظر إلى عمر. وزاد فيه ألفاظ لم يأت بها غيره. أخرجه به ابن سعد في طبقاته، (٣/ ٣٤٣)، الرقم (٤١٩٦)، بدون زيادة تذكر.

٨- ورواه أبو عامر الخزاز، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن جده عن علي. قال ذلك جعفر بن سليمان الضبعي عنه. لم أقف على من أخرجه به عن جعفر الضبعي، وإنما وجدته عند العيسوي في فوائده.

مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية: منها: فوائد العيسوي، مكتبة البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الجزء السابع، ص ٣٩٣، الرقم (٥٢٤).

(١) ابن عيينة: هو أبو محمد الهلالي، ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، تغير بأخرة، تقدمت ترجمته.

(٢) العلل الواردة، (٣/ ٩٠).

٢- خالف (يحيى بن سليم)^(١) - وهو صدوق، سيء الحفظ - الرواة عن (جعفر)، حيث وصل الإسناد بزيادة (عبد الله بن أبي طالب).

قال الإمام الحافظ بصيغة التمريض: « وروي عن يحيى بن سليم عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبد الله بن أبي طالب أن عليا دخل على عمر »^(٢).

ولا تحتمل منه هذه الزيادة؛ لأنه صدوق، سيء الحفظ؛ ومخالفته الحفاظ منه شذوذ، والله أعلم.

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بوصل المنقطع.

الجنس الثاني: « أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسند من وجه

ظاهره الصحة » ح.

الجنس العاشر: « أن يروي الثقة حديثًا، فيشذ بزيادة في سنده أو متنه، مخالفًا للأوثق » بح.

* * *

(١) يحيى بن سليم: هو أبو محمد الطائفي القرشي الخزاز، نزيل مكة. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « شيخ محله الصلح، ولم يكن بلحافظ، يكتب حديثه، ولا يحتج به ». ونقل عن أحمد قوله: « يحيى بن سليم كذا وكذا، والله ان حديثه يعنى فيه شيء، - كأنه لم يحمله - ». وقال الذهبي: « ثقة ». وقال ابن حجر: « صدوق، سيء الحفظ، من التاسعة ». ونقل في التهذيب عن النسائي قوله: « ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ». ونقل عن يعقوب بن سفيان أنه قال: « سني، رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظا فيعرف وينكر ». وقال الدارقطني فيه: « سيء الحفظ ». توفي سنة خمس وتسعين ومائة (١٩٥هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٦١/٨)، الرقم (٢٤٧٣). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢٧٩/٨)، الرقم (٢٩٩٥). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٥٣/٢)، الرقم (١٩٨٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٥٦/٩)، الرقم (٦٤٧). والثقات لابن حبان، (٦١٥/٧). والكاشف للذهبي (٣١٧/٢)، الرقم (٦١٨٠). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٥٧، الرقم (٧٦١٣). والتهذيب له، (٣٦٢/٤).

(٢) العلل الواردة، (٩١/٣).

ب - الشذوذ بالنقص في الإسناد:

أولاً: وقف المرفوع^(١):

١- حديث « ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ثم يصلي »

(سؤال ٨) حديث علي بن أبي طالب، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ثم يصلي الحديث^{(٢)(٣)}.

(١) المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير؛ سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي، أو من بعدهما. فيدخل فيه المتصل، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق لعدم اشتراط الاتصال، ويخرج الموقوف والمقطوع. ينظر: فتح المغيث للسخاوي، (١٧٧/١).

(٢) والحديث تمامه عند أبي داود، أبواب فضائل القرآن، باب في الاستغفار، (٢/٦٣٠)، الرقم (١٥٢١): « عن أسماء بن الحكم الفزاري قال: سمعت علياً رضي الله عنه يقول: كنت رجلاً إذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني وإذا حدثني أحد من أصحابه استحلفته فإذا حلف لي صدقته قال: وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد يذنب ذنباً فيحسن الطهور ثم يقوم فيصلّي ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر الله له. ثم قرأ هذه الآية ﴿والذين إذا فعلوا فحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله﴾ إلى آخر الآية.»

(٣) بين الإمام الحافظ أن للحديث طرقة عدة، وهي:

أولاً: طريق (عثمان بن المغيرة): إنه روى هذا الحديث، واختلف عنه:

١- رواه (مسعر بن كدام، وسفيان الثوري، وشعبة، وأبو عوانة، وشريك، وقيس، وإسرائيل، والحسن بن عمار) عنه، عن علي بن ربيعة الوالي، عن أسماء بن الحكم الفزاري، عن علي بن أبي طالب. فاتفقوا في إسناده. إلا أن شعبة من بينهم شك في أسماء بن الحكم، فقال: عن أسماء أو أبي أسماء، أو ابن أسماء.

أخرجه به عن (أبي عوانة) أبو داود، أبواب فضائل القرآن، باب في الاستغفار، (٢/٦٣٠)، الرقم (١٥٢١).

وعن (مسعر، وسفيان الثوري) ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة، ص ٢٤٨، الرقم (١٣٩٥).

وعن (شعبة) أبو داود الطيالسي، أحاديث أبي بكر رضي الله عنه، (١/٤)، الرقم (١). قال الإمام الحافظ: « وأحسنها إسناداً، وأصحها ما رواه الثوري، ومسعر، ومن تابعهما عن عثمان بن المغيرة ». العلل الواردة (١/١٨٠).

٢- رواه (علي بن عابس)، واختلف عنه:

أ. رواه (عبد الله بن وهب)، عنه، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة، عن علي. أخرجه به الطبراني في الدعاء.

= كتاب الدعاء، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، أول جزء التاسع، باب فضل الاستغفار في أدبار الصلوات، ص ١٦٢٥، الرقم (١٨٤٣).

ب. خالفه (عبيد الله بن يوسف الجبيري)، فرواه عنه، عن عثمان، عن رجل، عن علي. لم أجده فيما بحث.

ثانياً: طريق (أبو إسحاق السبيعي)، رواه عنه اثنان، وهما:

١- (إسماعيل بن عياش)، واختلف عنه:

أ. رواه (عبد الوهاب بن الضحاك العرضي)، عنه، عن أبان بن أبي عياش، عن أبي إسحاق، قال: سمعت علي بن أبي طالب، عن أبي بكر.

ب. خالفه (عبد الوهاب بن نجدة)، عنه، عن أبي إسحاق، عن الحارث أو غيره، عن علي، عن أبي بكر. لم أقف على من أخرجه بهذين الإسنادين فيما بحث.

ج. خالفهم (موسى بن محمد بن عطاء)، رواه عنه، عن شعبة بن الحجاج، عن أبي إسحاق، عن علي، عن أبي بكر. لم يذكر بينهما أحدا. لم أقف على من أخرجه به؛ إلا ما ذكره الإمام الحافظ في الغرائب بقوله: « ما من عبد يذنب ... الحديث. غريب من حديث شعبة عن أبي إسحاق عن علي، تفرد به موسى بن محمد بن عطاء عن إسماعيل بن عياش عن شعبة ». أطراف الغرائب والأفراد لمحمد بن طاهر المقدسي، (١/ ٣٤)، الرقم (٥).

٢- (عمر بن يزيد قاضي المدائن) رواه عن أبي إسحاق، واختلف عنه:

أ. رواه (داود بن مهران الدباغ)، عنه، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي، عن أبي بكر. أخرجه به الطبراني في الدعاء، باب فضل الاستغفار في أدبار الصلوات، ص ١٦٢٦، الرقم (١٨٤٧).

ب. خالفه (الفرج بن اليمان)، فرواه عن عمر بن يزيد، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي، عن أبي بكر. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

ثالثاً: طريق (أبي سعيد المقبري): رواه عنه اثنان أيضاً، وهما:

١- (أبو المثنى سليمان بن يزيد)، واختلف عنه:

أ. رواه (عبد الله بن حمزة الزبيري)، عن عبد الله بن نافع الصايغ، عن أبي المثنى، عن المغيرة بن علي، عن علي، عن أبي بكر. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث. قال الإمام الحافظ: « ووهم [يعني عبد الله الزبيري] فيه، وإنما رواه أبو المثنى، عن المقبري ». العلل الواردة، (١/ ١٨٠).

ب. رواه (مسلم بن عمرو الحذاء المدني)، عن ابن نافع، عن أبي المثنى، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن علي، عن أبي بكر. أخرجه به الطبراني في الدعاء، باب فضل الاستغفار في أدبار الصلوات، ص ١٦٢٦، الرقم (١٨٤٥).

خالف كل من (مسعر^(١)، وسفيان الثوري) - وكل منهما ثقة، ثبت - الرواة عن (عثمان بن المغيرة) بوقفهما الحديث، قال الترمذي في سننه: « هذا حديث قد رواه شعبة، وغير واحد عن عثمان بن المغيرة، فرفعه، ورواه مسعر، وسفيان، عن عثمان بن المغيرة، فلم يرفعه، ولا نعرف لأسماء بن الحكم حديثاً إلا هذا »^(٢). وقال الطوسي: « حديث علي بن أبي طالب حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عثمان بن المغيرة. روى عنه شعبة وغير واحد فرفعه مثل حديث أبي عوانة، وشك شعبة في اسم رجل. ورواه سفيان الثوري ومسعر فوقفاه ولم يرفعه إلى النبي ﷺ . وقد روي هذا الحديث عن مسعر مرفوعاً أيضاً ... »^(٣).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بوقف المرفوع.

جنسها: لم يرد فيه جنس معين، وقد يقال فيه: « أن يكون الحديث محفوظاً عن الثقات بإسناد، فيشذ عنهم مقبول بإسقاط راو من ذلك الإسناد ».

٢- (عبد الله بن سعيد المقبري)، رواه أخوه سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عنه، عن جده أبي سعيد المقبري، أنه سمعه من علي بن أبي طالب، عن أبي بكر، ولم يذكر فيه أبا هريرة. أخرجه به الحميدي في مسنده، حديث أبي بكر الصديق ﷺ (١٥٠/١)، الرقم (٥).

(١) مسعر: هو ابن كدام بن ظهير الهلالي العامري الرواسي الكوفي، كنيته: أبو سلمة. قال العجلي: « هلال، كوفي، ثقة، ثبت في الحديث ». وقال ابن أبي حاتم: « سئل أبي عن مسعر وسفيان الثوري، فقال: مسعر أتقن وأجود حديثاً، وأعلى إسناداً من الثوري، ومسعر أتقن من حماد بن زيد ». ونقل عن سفيان الثوري قوله: « كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا مسعراً عنه ». وعن شعبة أنه قال: « كنا نسمي مسعراً المصحف ». وعن أحمد قوله: « كان مسعر ثقة، خياراً، حديثه حديث أهل الصلق ». وثقه ابن معين وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان مرجئاً، ثبتاً في الحديث ». وقال الذهبي: « أحد الأعلام ... وكان من العباد القانتين ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، فاضل، من السابعة ». توفي سنة خمس وخمسين ومئة (١٥٥هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٨٤/٨ - ٤٨٥)، الرقم (٣٤٤٣). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/٢٧٤)، الرقم (١٧١٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/٣٦٨ - ٣٦٩)، الرقم (١٦٨٥). والثقات لابن حبان، (٧/٥٠٧ - ٥٠٨). والكاشف للذهبي، (٢/٢٥٦)، الرقم (٥٣٩٥). والتقريب لابن حجر، ص ٩٣٦، الرقم (٦٦٤٩). والتهذيب له، (٤/٤٠ - ٦١).

(٢) سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، ومن سورة آل عمران، ص ٦٧٢- ٦٧٣، الرقم (٣٠٠٦).

(٣) مختصر الأحكام (مستخرج الطوسي على جامع الترمذي)، لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت ٣١٢هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - السعودية، ط ١، ١٤١٥هـ (٢/٣٥٢ - ٣٥٣)، الرقم (١٨٤).

٢- حديث « هذا أوردني الموارد »

(مكرر ٢) حديث عمر، عن أبي بكر رضي الله عنه، وقوله - إشارة إلى لسانه -: « هذا أوردني الموارد »^(١).

التعليق: خالف كل من هشام بن سعد^(٢) - وهو صدوق له أوهام - ، ومحمد بن عجلان^(٣)

- وهو صدوق أيضا - ومن تابعهما الرواة

(١) تقدم تخريجه عند الكلام على الإرسال في هذا الحديث.

(٢) هشام بن سعد: هو أبو سعيد المدني، يقال له: (يتيم زيد بن أسلم)؛ لأنه صحبه، وأكثر عنه. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « يكتب حديثه ولا يحتج به ». وسأل أبا زرعة عنه، فقال: « شيخ محله الصدق، وكذلك محمد بن اسحاق ». ونقل عن حرب الكرماني قوله: « سمعت أحمد بن حنبل وذكر له هشام بن سعد فلم يرضه، وقال: ليس بمحكم الحديث ». وعن ابن معين أنه قال: « هشام بن سعد هو صالح ليس بمتروك الحديث ». وقال أبو داود: « هو أثبت الناس في زيد بن أسلم ». وقال العجلي: «جائز الحديث، وهو حسن الحديث ». وقال ابن عدي: « مع ضعفه يكتب حديثه ». وذكره ابن حبان في (المجروحين) وقال: « كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير ». وقال الذهبي: « حسن الحديث ». وقال ابن حجر: « صدوق، له أوهام، ورمي بالشيخ، من كبار السابعة ». توفي في حدود سنة ستين ومائة (١٦٠هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/ ٥٧٦)، الرقم (٢١٩٥). والتاريخ الكبير للبخاري، (٨/ ٢٠٠)، الرقم (٢٧٠٦). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/ ٣٢٩)، الرقم (١٩٠٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/ ٦١-٦٢)، الرقم (٢٤١). والمجروحين لابن حبان، (٢/ ٤٣٧)، الرقم (١١٥٢). والكاشف للذهبي، (٢/ ٣٣٦)، الرقم (٥٩٦٤). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٢١، الرقم (٧٣٤٤).

(٣) محمد بن عجلان: هو إمام صدوق، مشهور، من أهل المدينة. وثقه أحمد، وابن معين، وابن عيينة، وأبو حاتم، وأبو زرعة. ونقل ابن أبي حاتم عن ابن المبارك قوله: « لم يكن بالمدينة أحد أشبه بأهل العلم من ابن عجلان كنت اشبهه بالياقوتة بين العلماء ». وقال يحيى القطان: « كان مضطربا في حديث نافع ». ونقل عنه البخاري في تاريخه الكبير قوله: « لا أعلم إلا إني سمعت ابن عجلان يقول كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن رجل عن أبي هريرة فاختلطت علي فجعلتها عن أبي هريرة ». وقال ابن حجر: « صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة ». توفي سنة ثمان وأربعين ومائة (١٤٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/ ٥٢٥ - ٥٢٦)، الرقم (٢٠٨٩). والتاريخ الكبير للبخاري، (٨/ ١٩٦-١٩٧)، الرقم (٦٠٣). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/ ٢٤٨)، الرقم (١٦٢٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/ ٤٩ - ٥٠)، الرقم (٢٢٨). والثقات لابن حبان، (٧/ ٣٨٦ - ٣٨٨). والكاشف للذهبي، (٢/ ٢٠٠ - ٢٠١)، الرقم (٥٠٤٦). والتقريب لابن حجر، ص ٨٧، الرقم (٦١٧٦).

عن (زيد بن أسلم)^(١)، فرووه عنه، عن أبيه، أن عمر اطلع على أبي بكر وهو آخذ بلسانه، قال: هذا أوردني الموارد. قال الإمام الدارقطني: « ولم يذكر المرفوع إلى النبي ﷺ مرسلًا، ولا مسندًا »^(٢).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بوقف المرفوع.

جنسها: الرابع عشر: « أن يختصر الثقة الحديث اختصاراً مخالفاً، فيتوهم من يقف عليه

صحته لثقة نقلته واتصاله » بح.

* * *

ثانيا: إرسال المسند^(٣):

١- ج حديث « رأى حلة سيرا تباع »

(مكرر ٨٥) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه أنه خرج مع رسول الله ﷺ فرأى حلة

سيرا تباع^(٤).

التعليق: بين الإمام الحافظ أنه وقع في طريق ابن سيرين شذوذ بالإرسال، لأن (حماد بن زيد)^(٥)

- وهو ثقة، ثبت - تفرد بروايته عن أيوب، عن ابن سيرين مرسلًا، أن عمر. ولم يذكر ابن عمر.

(١) زيد بن أسلم: هو أبو أسامة المدني، تابعي، صالح، ثقة، فقيه، تقدمت ترجمته.

(٢) العلل الواردة، (١/١٦٠).

(٣) المسند: هو ما اتصل سننه بذكر النبي ﷺ. الموقظة في مصطلح الحديث للذهبي، ص ٤٢.

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن القلب في إسناده.

(٥) حماد بن زيد: هو أبو إسماعيل الأزرق الجهضمي الأزدي البصري، ولد سنة ثمان وتسعين (٩٨). قال ابن سعد:

« وكان ثقة، ثبتاً، حجة، كثير الحديث ». ونقل ابن أبي حاتم عن ابن مهدي قوله: « لم أر أحدا قط أعلم بالسنة،

ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد ». ونقل عن أحمد قوله: « حماد بن زيد أحب إلينا من عبد

الوارث، حماد بن زيد من أئمة المسلمين من أهل الدين والإسلام، وهو أحب إلينا من حماد بن سلمة ». ونقل عن

أبي الوليد قوله: « ترون حماد بن زيد دون شعبة في الحديث؟ ». وروى عن أبي زرعة - حين سئل عن حماد بن زيد

وحماد بن سلمة - أنه قال: « حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، أصح حديثنا وأتقن ». وقال العجلي:

« بصري، ثقة، ثبت في الحديث ... وكان حديثه أربعة آلاف حديث، يحفظها ولم يكن له كتاب ». ذكره ابن حبان في

الثقات، وقال: « وكان ضريرا يحفظ حديثه كله ... وقد وهم من زعم أن بينهما - يعني بين حمادين - كما بين الدينار

والدرهم؛ لأن حماد بن زيد كان أحفظ وأتقن وأضبط من حماد بن سلمة ». وقال الخليلي:

قال الإمام الحافظ: « فرواه هشام بن حسان، وأيوب، عن ابن سيرين، عن ابن عمر، أن عمر. واختلف عن أيوب؛ فأرسله حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، أن عمر لم يذكر بن عمر ... » ثم قال: « وحديث هشام، وأيوب أصح »^(١).

نوع العلة: الإرسال.

سببها: المخالفة بإسقاط راو.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح المحدث السند الناقص لسلامته الظاهرة واهماً، خصوصاً إذا كان الشيخ أكثر من شيخ شيخه » بح.

* * *

٢- ج حديث « ما بين المشرق والمغرب قبلة »

(مكرر ٩٤) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه قوله: ما بين المشرق والمغرب قبلة^(٢).

التعليق: إن الحديث له طريقان: (مرفوع، وموقوف).

وقع في إسناده موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنه من الإرسال أنه: تفرد به (وكيع)^(٣) عن الرواة الحفاظ عن نافع بإسناده^(٤).

= « ثقة، متفق عليه، مخرج في الصحيحين، رضي الأئمة ». وقال: « والمعتمد في حديث يرويه حماد ويخالفه غيره والرجوع إليه ». وقال الذهبي: « أحد الاعلام ... وكان يحفظ حديثه كالماء ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، فقيه ... من كبار الثامنة ». ونقل في التهذيب عن ابن مهدي قوله: « أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة ». توفي سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٢٨٧/٩ - ٢٨٨)، الرقم (٤١٣٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢٥/٣)، الرقم (١٠٠). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣١٩/١)، الرقم (٣٥٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٣٧/٣ - ١٣٩)، الرقم (٦١٧). والثقات لابن حبان، (٢١٧/٦ - ٢١٨). والإرشاد للخليلي، (٤٩٧/٢ - ٤٩٩)، الرقم (٢١٣). والكاشف للذهبي، (٣٤٩/١)، الرقم (١٢١٩). والتقريب لابن حجر، ص ٢٦٨، الرقم (١٥٠٦). والتهذيب له، (٤٨٠/١ - ٤٨١).

(١) العلل الواردة، (١٢/٢).

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن إبطال السماع فيه.

(٣) وكيع: هو ابن الجراح بن مليح الرُّؤَاسي الكوفي. كنيته: أبو سفيان، ثقة، حافظ، تقدمت ترجمته.

(٤) أخرجه بهذا الإسناد ابن شيبه في مصنفه، من قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة، (٣٤٤/٣)، الرقم (٧٥٠٣).

فرواه عن مالك بن مغول^(١)، عن عبد الله بن بريدة^(٢) - وهم ثقات - ، عن ابن عمر، ولم يذكر عمر.
قال الإمام الحافظ: « والصحيح من ذلك قول عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر »^(٣).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بإرسال المسند.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح الحدوث السند الناقص
لسلامته الظاهرة واهماً، خصوصاً إذا كان الشيخ أكثر من شيخ شيخه » بح.

* * *

(١) مالك بن مغول: هو أبو عبد الله البجلي الكوفي. قال ابن سعد: « وكان ثقة، مأموناً، كثير الحديث، فاضلاً،
خييراً ». وقال العجلي: « كوفي، ثقة، رجل صالح، مبرز في الفضل ». ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد قوله فيه: « مالك
بن مغول ثقة ثبت في الحديث ». وثقه ابن معين وأبو نعيم وأبو حاتم والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات،
وقال: « من عباد أهل الكوفة، ومتقنيهم ». وقال الذهبي: « حجة، مبرز في الصلاح ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت،
من كبار السابعة ». توفي سنة تسع وخمسين ومائة (١٥٩هـ) بالكوفة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٨٥/٨)، الرقم (٣٤٤٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣١٤/٧)، الرقم (١٣٣٩).
ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٦٢/٢)، الرقم (١٦٧٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢١٥ - ٢١٦)، الرقم (٩٦١).
والثقات لابن حبان، (٤٦٢/٧). والكاشف للذهبي (٢/٢٣٧)، الرقم (٥٢٦٢). والتقريب لابن حجر، ص ٩١٧،
الرقم (٦٤٩٢). والتهذيب له، (١٥/٤).

(٢) عبد الله بن بريدة: هو أبو سهل الأسلمي المروزي، قاضي مرو. قال العجلي: « تابعي، ثقة ». وثقه ابن معين،
وأبو حاتم والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. قال الذهبي: « قاضي مرو وعلمها ... ثقة ». وقال ابن حجر:
« ثقة، من الثالثة ». ونقل في التهذيب عن أحمد قوله: « أما سليمان فليس في نفسي منه شيء، وأما عبد الله ثم
سكت. ثم قال: كان وكيع يقول كانوا لسليمان أحمد منهم لعبد الله ». توفي سنة خمس عشرة ومائة (١١٥هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٢٢٠/٩)، الرقم (٣٩٤٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (٥١/٥)، الرقم (١١٠). ومعرفة
الثقات للعجلي، (٢٢/٢)، الرقم (٨٥٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٣/٥)، الرقم (٦١). والثقات لابن حبان،
(١٦/٥ - ١٧). والكاشف للذهبي (١/٥٤٠)، الرقم (٢٦٤٤). والتقريب لابن حجر، ص ٤٩٣، الرقم (٣٢٤٤). والتهذيب
له، (٣٠٧/٢).

(٣) العلل الواردة، (٣٢/٢).

٣- ج حديث « كان يأمر بال غسل يوم الجمعة »

(سؤال: ٩٩) حديث سالم، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ : كان يأمر بال غسل يوم الجمعة وقصة عمر وعثمان رضي الله عنهما في ذلك^(١).

(١) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الحديث على (الزهري)، وله أسانيد، منها:

الأول: عن سالم:

أ - رواه مالك، واختلف عنه:

١- رواه في الموطأ عن الزهري، عن سالم، عن عمر، عن النبي ﷺ، ولم يذكر ابن عمر. ورواه عنه بهذا الإسناد (معن، والقعني، ويحيى بن يحيى، والشافعي، ويحيى بن بكير، وعبد الله بن يوسف)، وغيرهم. أخرجه به عن مالك يحيى بن يحيى الليثي في الموطأ، العمل في غسل يوم الجمعة، (١/١٥٧)، الرقم (٢٦٨). وروى عنه محمد بن حسن الشيباني في موطأ، وذكر ابن عمر. الموطأ، لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) برواية محمد بن حسن الشيباني، مؤسسة الأهرام، القاهرة - مصر، ط٤، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، أبواب الصلاة، باب الاغتسال يوم الجمعة، (١/٤٦)، الرقم (٦٢).

٢- رواه عنه جماعة من الثقات (منهم: جويرية بن أسماء، وإبراهيم بن طهمان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو عاصم، والوليد بن مسلم، وروح بن عباد، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، وأبو قرة، ويحيى بن مالك بن أنس، وغيرهم) في غير الموطأ، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ. أخرجه به البخاري عن (جويرية)، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة، (١/٣٦٢)، الرقم (١٧٨).

وأحمد عن (ابن مهدي)، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (١/٢٥٠)، الرقم (١٩٩).

قال البيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب الطهارة، باب الغسل للجمعة وغيرها (٢/١٢٩)، الرقم (٢٠٩٥): « هذا حديث قد أرسله مالك في الموطأ، ووصله خارج الموطأ، بذكر ابن عمر فيه ».

ب - رواه أصحاب الزهري - غير مالك - (منهم: يونس، ومعمر) عنه، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ. قال الإمام الحافظ: « وهو الصواب ». العلل الواردة، (٢/٤٣).

أخرجه به عن (يونس) مسلم، كتاب الجمعة، ص ٣٧، الرقم (٨٤٥). والترمذي عن (يونس، ومعمر)، كتاب الجمعة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة، ص ١٣٠، الرقم (٤٩٤).

ج - رواه محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، واختلف عنه:

١- فرواه (محمد بن حرب، وعبد الله بن سالم، وابن سميع)، عنه، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر. أخرجه به عن (محمد بن حرب) النسائي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، الغسل يوم الجمعة (٢/٢٦٤)، الرقم (١٦٨٢). والطبراني في مسند الشاميين عن (ابن السميع).

ينظر: مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: حمدي بن عبدالحجيد السلفي، (٣/٤٧)، الرقم (١٧٨٢).

التعليق: تفرّد برواية هذا الحديث (عمرو بن دينار) عن الزهري، مرسلًا. قال الإمام الحافظ:
« ورواه عمرو بن دينار، عن الزهري مرسلًا »^(١).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بإرسال المسند.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح المحدث السند الناقص
لسلامته الظاهرة واهماً، خصوصاً إذا كان الشيخ أكثرًا عن شيخ شيخه » بح.

* * *

= ٢- خالفهم ببقية، فرواه عنه، عن سليمان بن موسى، عن سالم.
لم أقف على من أخرجه عنه فيما بحثت. قال الإمام الحافظ: « والأول أصح ». العلل الواردة، (٢/٤٥).
د - عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ . أخرجه به البخاري، كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل،
(١/٣٦٥)، الرقم (٨٩٤).
الثاني: عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ . أخرجه به مسلم، كتاب الجمعة، ص ٣٧،
الرقم (٨٤٤).
الثالث: عن طاووس، عن ابن عباس. أخرجه به البخاري، كتاب الجمعة، باب الدهن للجمعة، (١/٣٦٤)،
الرقم (٨٨٤).
الرابع: عن نافع، عن ابن عمر. لم أقف على من أخرجه عن الزهري، عن نافع؛ وإنما وجدت أنه أخرجه عن مالك،
عن نافع النسائي في الكبرى، كتاب الجمعة، الغسل يوم الجمعة، (٢/٢٦٦)، الرقم (١٦٩٠).
الخامس: عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. قاله عبد الرحمن بن يحيى العذري، عن يونس الأيلي عن الزهري.
لم أقف على من أخرجه به فيما بحثت.
السادس: عن عبيد بن السباق، عن ابن عباس. قاله عمار بن خالد، عن علي بن غراب، عن صالح بن أبي
الأخضر، عن الزهري. أخرجه به ابن ملجه، أبواب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة، ص ٢٠٣،
الرقم (١٠٩٨).
السابع: عن أنس.
الثامن: عن الزهري مرسلًا. رواه عنه عمرو بن دينار. لم أجده بهذين الإسنادين فيما بحثت.
(١) العلل الواردة، (٢/٤٥).

٤- ج حديث « ألا تصلون »

(سؤال: ٣٠٢) حديث الحسين بن علي، عن علي رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم طرده وفاطمة رضي الله عنها ليلاً، فقال: ألا تصلون، قلت: يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله، فانصرف، فسمعتة يقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٤)^(١).

(١) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (الزهري)، واختلف عنه:

١- رواه (أبو صالح كاتب الليث، وقتيبة بن سعيد، وحجّين بن المثنى) عن الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن الحسن بن علي، عن علي. أخرجه به عن (حجّين بن المثنى) ابن خزيمة في صحيحه، جماع أبواب صلاة التطوع بالليل، باب استحباب إيقاظ المرء لصلاة الليل، (٣١٥/٢ - ٣١٦)، الرقم (١١٤٠).

وأخرجه به عن (قتيبة) ابن عساكر في تاريخ دمشق، محمد بن صبيح بن رجاء، (٢٧٥/٥٣)، الرقم (٦٤٦٤). ثم قال: « كذا وقع في هذه الرواية وفيها خطأ فحش في موضعين: أحدهما: أنه إنما يرويه قتيبة عن الليث عن عقيل عن الزهري. والآخر أن الذي يرويه عنه علي بن الحسين هو أبوه الحسين بن علي لا عمه الحسن بن علي ».

قال الإمام الحافظ: « ويقال: إنه هكذا كان في كتاب الليث، فقليل له: إن الصواب عن الحسين بن علي، فرجع إلي الصواب ». العلل الواردة، (٩٩/٣).

وأخرجه عن (قتيبة) مسلم، صلاة المسافرين، باب ما روى فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح، ص ٣٥١ - ٣٥٢، الرقم (٢٠٦). فقال: الحسين بن علي. كذلك النسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الترغيب في قيام الليل، ص ٢٦٦، الرقم (١٦١١).

٢- رواه (يحيى بن بكير، وغير واحد)، عن الليث، على الصواب، يعني: عنه، عن عقيل، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي، عن علي. أخرجه به عن (يحيى بن بكير) البخاري في الأدب المفرد.

كتاب الأدب المفرد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، باب ضرب الرجل يده على فخذه عند التعجب، ص ٥٢٧ - ٥٢٨، الرقم (٩٥٥).

وتابع (ابن لهيعة) الليث في روايته عن عقيل على الصواب. لم أقف على من أخرجه عن (ابن لهيعة) فيما بحث. كذلك رواه (شعيب بن أبي حمزة، وحكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، وصالح بن كيسان، وإسحاق بن راشد، ويونس بن يزيد، ومحمد بن أبي عتيق، وزيد بن أبي أنيسة، ومعمّر بن أبان بن همران)، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي. أخرجه به عن (شعيب، وإسحاق بن راشد) البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب

والسنة، باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ شَيْءٍ جَدَلًا﴾. (٣٣٥/٢)، الرقم (٧٣٤٧).

التعليق: وقع في إسناد هذا الحديث من الإرسال كما يأتي:

أ. رواه (معمر)^(١) عن الزهري، عن (علي بن الحسين) مرسلًا عن النبي ﷺ .
ب. كذلك رواه (عتبة بن قيس)^(٢) - متابعا الزهري فيما رواه عنه معمر - عن علي بن الحسين، مرسلًا عن النبي ﷺ . قال الإمام الحافظ: « ورواه معمر، عن الزهري، عن علي بن الحسين مرسلًا. وكذلك رواه مسعر، عن عتبة بن قيس، عن علي بن حسين مرسلًا أيضًا. والصواب ما رواه صالح بن كيسان، وحكيم بن حكيم، ومن تابعهما عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي^(٣) ».

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بإرسال المسند.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راويًا، فيصح الحدوث السند الناقص لسلامته الظاهرة وأهمًا، خصوصاً إذا كان الشيخ أكثرًا عن شيخ شيخه » بح.

* * *

= ٣- رواه (معمر) عن الزهري، عن علي بن الحسين مرسلًا. أخرجه به عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب من نسي صلاة أو نام عنها، (١/ ٥٩٠)، الرقم (٢٢٤٤).

ورواه (عتبة بن قيس) - فيما رواه عنه مسعر - عن علي بن حسين مرسلًا أيضًا. لم أجده بهذا الإسناد فيما بحث. قال الإمام الحافظ: « والصواب ما رواه صالح بن كيسان، وحكيم بن حكيم، ومن تابعهما عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي^(٣) ». العلل الواردة، (٣/ ٩٩).

(١) معمر: هو ابن راشد، أبو عروة البصري، ثقة، تقدمت ترجمته.

(٢) عتبة بن قيس: هو ابن قيس القباط الكوفي. روى عن: علي بن حسين. روى عنه: مسعر، وسفيان بن عيينة. قال الدوري: « سمعت يحيى وسئل حديث مسعر عن عتبة بن قيس عن بن عمر: من عتبة بن قيس هذا؟ قال: شيخ له ». سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، ذكره ابن حبان في الثقات.

الحكم على الراوي: يبدو أنه جاز القنطرة، وخرج من الجهالة؛ إذ روى عنه اثنان من الأئمة، فهو مقبول الرواية، والله أعلم.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (١/ ٥٢٥)، الرقم (٣١٩٩). وتاريخ ابن معين برواية الدوري، (٤/ ٧)، الرقم (٢٨٦٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١/ ٣٧٣)، الرقم (٢٠٦٢). والثقات لابن حبان، (٧/ ٢٧١). والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطُوبُوعَا (٨٧٩هـ)، (٧/ ٧١)، الرقم (٧٥٨٨).

(٣) العلل الواردة، (٣/ ٩٩).

٥- حديث « اصبروا آل ياسر فإن موعدكم الجنة »

(سؤال ٢٧٢) حديث عبد الله بن الحارث، عن عثمان رضي الله عنه ، قال رسول الله ﷺ لعمار وأبيه وأمه وهم يعذبون: اصبروا آل ياسر فإن موعدكم الجنة^(١).

التعليق: وقع شذوذ في هذا الإسناد للحديث، ويبدو أن (سليمان بن قرم)^(٢) - وهو ليين - وهم في روايته، حيث نقص من الإسناد وأسقط راوياً؛

(١) روي هذا الحديث عن (عثمان) رضي الله عنه من طريقين:

الأول: طريق (عبد الله بن الحارث): رواه به إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن الحسين بن محمد المروزي، عن سليمان بن قرم، عن الأعمش، عن عبد الرحمن بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن عثمان. أخرجه بهذا الإسناد الطبراني في المعجم الكبير للطبراني، سمية بنت خياط، (٣٠٣/٢٤)، الرقم (٧٦٩). وأبو نعيم في معرفة الصحابة، (٦/ ٣٣٦١-٣٣٦٢)، الرقم (٧٦٩٠). ولكن ورد في الإسناد (أسد بن خالد) بدلا من (حسين بن محمد).

الثاني: طريق (عبد الله بن عمرو بن العاص): صحح الإمام الحافظ هذا الطريق، بقوله: « والصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص ». العلل الواردة، (٣٩/٣). لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد وبهذا اللفظ، وإنما وجدت أن الطبراني أخرجه في المعجم الكبير له، (١٩/ ٣٣٦)، الرقم (٧٥٩)، بلفظ: « تقتلك الفئة الباغية ».

ولعل الإمام الحافظ قصد هذا؛ لأن البخاري ذكر في تاريخه عند ترجمة عبد الرحمن بن أبي زياد أنه « قال أبو نعيم: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن عبد الرحمن بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث إني لأسير عمرو بن العاص وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعاوية في قتل عمار بن ياسر رضي الله عنه ... وعن الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد: عن عبد الله بن الحارث أن عثمان رضي الله عنه أهلى له حجل وهو محرم فأمر بها فأكلوا الا على رضي الله عنه والأول أصح ». التاريخ الكبير للبخاري، (٥/ ٢٨٣)، الرقم (٩١٨).

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب عند ترجمته: « روى عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عمرو بن العاص حديث تقتل عمارة الفئة الباغية، وقيل عبد الله بن عمرو بن العاص نفسه، وقيل عن عبد الله بن الحارث عن عمرو بن العاص ». تهذيب التهذيب، (٢/ ٥٠٧).

(٢) سليمان بن قرم: هو ابن قرم بن معاذ التيمي الضبي النحوي. كنيته: أبو داود. وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « سليمان بن معاذ الذي يحدث عنه أبو داود ليس بلتين ». وروى عن أبي زرعة قوله فيه: « ليس بذلك ». ونقل عن ابن معين قوله: « ليس بشيء، وهو ضعيف ». ضعّفه النسائي، وذكره ابن حبان في الجرحين، وقال: « كان رافضياً غالباً في الرفض، ويقلب الأخبار ». وقال ابن حجر: « سيء الحفظ، يتشيع، من السابعة ».

الحكم على الراوي: إنه لم يكن متروكا، بل هو مقبول الرواية ما لم يتفرد بها، وإن كان سيء المذهب. =

لأن أصحاب الأعمش^(١) يروونه عن عبد الله بن الحارث^(٢)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

= ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٣٣/٤)، الرقم (١٨٧١). والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١٢٢، الرقم (٢٦٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٣٦/٤)، الرقم (٥٩٧). والمجروحين لابن حبان، (٤١٨/١)، الرقم (٤٠٩). والكاشف للذهبي (٤٦٣/١)، الرقم (٢١٢٢). والتقريب لابن حجر، ص ٤١١، الرقم (٢٦١٥). والتهذيب له، (١٠٥/٢).

(١) الأعمش: هو سليمان بن مهران الكاهلي الأسدي الكوفي، كنيته: أبو محمد، ولد سنة ستين (٦٠هـ). قال ابن سعد: « وكان الأعمش صاحب قرآن، وفرائض، وعلم بالحديث ». ونقل البخاري في تاريخه عن صدقة بن عبد الرحمن قوله: « ما أعلم أحدا أعلم بمحدث ابن مسعود من الأعمش ». وقال العجلي: « ثقة، كوفي، وكان محدث أهل الكوفة في زمانه ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « الأعمش ثقة، يحتج بحديثه ». وروى عن أبي زرعة قوله: « سليمان الأعمش إمام ». ونقل عن ابن معين قوله: « سليمان بن مهران الأعمش ثقة ». وقال الخليلي: « من كبار علماء الكوفة يقارن بالزهري في الحجاز ». وقال الذهبي: « أحد الأعلام ». وقال ابن حجر: « ثقة، حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلّس، من الخامسة ». وذكر في التهذيب أن شعبة إذا ذكر الأعمش قال: المصحف المصحف. توفي سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٦١/٨ - ٤٦٣)، الرقم (٣٣٥٧). والتاريخ الكبير للبخاري (٣٧/٤ - ٣٨)، الرقم (١٨٨٦). ومعرفة الثقات للعجلي (٤٣٢/١ - ٤٣٥)، الرقم (٦٧٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٤٦/٤ - ١٤٧)، الرقم (٦٣٠). والثقات لابن حبان (٣٠٢/٤ - ٣٠٣). والإرشاد للخليلي (٥٦١/٢ - ٥٦٣)، الرقم (٢٥٧). والكاشف للذهبي (٤٦٤/١)، الرقم (٢١٣٢). والتقريب لابن حجر، ص ٤١٤، الرقم (٢٦٣٠). والتهذيب له، (١٠٩/٢ - ١١١).

(٢) عبد الله بن الحارث: هو ابن الحارث بن نوفل بن الحارث بن المطلب الهاشمي. كنيته: أبو محمد. ولقبه: ببه، وأمه هند بنت أبي سفيان، ولد على عهد النبي ﷺ وحنّكه، تحول إلى البصرة، واصطلح عليه أهل البصرة حين مات يزيد بن معاوية. روى عن النبي ﷺ مرسلًا، وعن عمر خطبته بالجابية، وعن عثمان، وعلي. وثقّه ابن المديني، وابن معين، وأبو زرعة والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « من فقهاء أهل المدينة ». وقال العلاءي: « ذكره ابن عبد البر في الصحابة ... ولا صحبة له، بل ولا رؤية، وحديثه مرسل قطعا ». وقال ابن حجر: « له رؤية، ولأبيه وجده صحبة، قال ابن عبد البر: أجمعوا على ثقته ». ونقل في التهذيب عن يعقوب بن شيبة قوله: « ثقة، ثقة، ظاهر الصلاح، وله رضى في العامة ». توفي سنة أربع وثمانين (٨٤هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩٩/٩ - ١٠٠)، الرقم (٣٨٠٩). والتاريخ الكبير للبخاري، (٦٣/٥ - ٦٤)، الرقم (١٥٥). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٥/٢)، الرقم (٨٦٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٠/٥ - ٣١)، الرقم (١٣٦). والثقات لابن حبان، (٩/٥). والكاشف للذهبي (٥٤٤/١)، الرقم (٢٦٧٥). وجامع التحصيل للعلاءي، (٢٠٨/١)، الرقم (٣٤٤). والتقريب لابن حجر، ص ٤٩٨، الرقم (٣٢٨٢). والتهذيب له، (٣٦٨/٢).

قال الإمام الحافظ: « والصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص »^(١).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بإسقاط راو من الإسناد.

جنسها: الرابع: « أن يكون محفوظاً عن صحابي فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته بل ولا يكون معروفاً من جهته » ح.

* * *

ثالثاً: قطع المتصل (الموصول)^(٢):

١- ج حديث « صفة الوضوء وفضل ذلك »

(مكرر ٢٦٢) حديث مسلم بن يسار أبي عبد الله البصري، عن حمران، عن عثمان رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ في صفة الوضوء وفضل ذلك^(٣).

التعليق:

وقع في طريق (موسى بن طلحة) علة الانقطاع؛ لأن (حماد بن سلمة)^(٤) وهم في روايته عن

(١) العلل الواردة، (٣/٣٩).

(٢) المتصل: وهو ما اتصل سنده بسماع كل راو له من فوّه إلى منتهاه، سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً. ينظر: القول السوي شرح المنهل الروي لابن جماعة، ص ٦٦.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الانقطاع فيه بسبب التدليس.

(٤) حماد بن سلمة: هو ابن سلمة بن دينار الخزاز البصري. كنيته: أبو سلمة. قال ابن سعد: « وكان حماد بن سلمة ثقة، كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر ». ونقل ابن أبي حاتم عن وهيب قوله: « كان حماد بن سلمة سيدنا وكان حماد أعلمنا ». وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « ولم يكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل والدين والعلم والنسك والجمع والكتابة والصلابة في السنة والجمع لأهل البدعة ». وقال الحافظ الذهبي: « هو ثقة، صدوق، يغلط، وليس في قوة مالك ». وقال الحافظ ابن حجر: « ثقّه، عابده، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، من كبار الثامنة ». توفي سنة سبع وستين ومائة (١٦٧هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/٢٨٢)، الرقم (٤١١٦). التاريخ الكبير للبخاري، (٣/٢٢ - ٢٣)، الرقم (٨٩). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/١٤٠ - ١٤١)، الرقم (٦٢٣). والثقات لابن حبان، (٦/٢١٦). والكاشف للذهبي، (١/٣٤٩)، الرقم (١٢٢٠). والتقريب لابن حجر، ص ٢٦٨ - ٢٦٩، الرقم (١٥٠٧). والتهذيب له، (١/٤٨١ - ٤٨٣).

(عاصم بن بهدلة)^(١) بإسقاط راو - وهو المسيب بن الرفع - بين عاصم وموسى بن طلحة، وخالف بذلك (أبا عوانة)^(٢).

قال الإمام الحافظ: « وقول أبي عوانة أشبه بالصواب »^(٣)؛ وذلك لأمرين:

أولاً: ثبتت رواية عاصم عن المسيب، ولكن لم يعرف له سماع من (موسى بن طلحة)، والله أعلم.

(١) عاصم بن بهدلة: هو ابن أبي النجود الأسدي الكوفي المقريء. كنيته: أبو بكر. قال ابن سعد: « وكان عاصم ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه ». وقال العجلي: « وكان صاحب سنة وقراءة وكان ثقة، رأساً في القرآن ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ ». وعن أحمد قوله فيه: « ثقة، رجل صالح، خير، ثقة، والأعمش أحفظ منه، وكان شعبة يختار الأعمش عليه في تثبيت الحديث ». وقال الذهبي: « وثق، وقال الدارقطني: في حفظه شيء ». وقال ابن حجر: « صدوق، له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، من السادسة ». ونقل في التهذيب عن البزار قوله: « لم يكن بالحافظ، ولا نعلم أحداً ترك حديثه على ذلك، وهو مشهور ». توفي سنة ثمان وعشرين ومائة (١٢٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٣٨/٨)، الرقم (٣٣٥٨). والتاريخ الكبير للبخاري، (٤٨٧/٦)، الرقم (٣٠٦٢). ومعرفة الثقات للعجلي، (٦ - ٥/٢)، الرقم (٨٠٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٤٠ - ٣٤١)، الرقم (١٨٨٧). والثقات لابن حبان، (٢٥٦/٧). والكاشف للذهبي (٥١٨/١)، الرقم (٢٤٩٦). والتقريب لابن حجر، ص ٤٧، الرقم (٣٠٧١). والتهذيب له، (٢٥٠/٢ - ٢٥١).

(٢) أبو عوانة: هو الوضاح بن عبد الله الإشكري الواسطي البزاز، نزيل البصرة، مشهور بكنيته. قال ابن سعد: « وكان ثقة صدوقاً ». وقال العجلي: « بصري ثقة ... ». وروى ابن أبي حاتم أبي زرعة قوله فيه: « بصري، ثقة إذا حدث من كتابه ». ونقل عن ابن مهدي قوله: « كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم ». وعن عفان بن مسلم قوله: « كان أبو عوانة صحيح الكتاب، كثير العجم والنقط، كان ثبت، وأبو عوانة في جميع حاله أصح حديثاً عندنا من هشيم ». وقال الذهبي: « ثقة، متقن لكتابه ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، من السابعة ». توفي سنة ست وسبعين ومائة (١٧٦هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٢٨٨/٩)، الرقم (٤١٣٧). والتاريخ الكبير للبخاري، (١٨١/٨)، الرقم (٢٦٢٨). والثقات للعجلي، (٣٤٠/٢)، الرقم (١٩٣٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤٠/٩ - ٤١)، الرقم (١٧٣). والثقات لابن حبان، (٥٦٢ - ٥٦٣)، والكاشف للذهبي (٣٤٩/٢)، الرقم (٦٠٤٩). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٣، الرقم (٧٤٥٧). والتهذيب له، (٣٠٧ - ٣٠٩).

(٣) العلل الواردة، (٢٤/٣).

ثانياً: لأن أبا عوانة أحفظ منه، كما قال أبو حاتم الرازي: «... وهو صدوق، ثقة، وهو أحب إلى من أبي الأحوص، ومن جرير بن عبد الحميد، وهو أحفظ من حماد بن سلمة»^(١).

٣- طريق (محمد بن إبراهيم) فيه علة الانقطاع: بإسقاط راو، حيث وهم (ابن كثير)^(٢) - وهو صدوق كثير الغلط - في روايته عن الأوزاعي، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن (حمران) بلا واسطة، حيث إن كلا منهم روى عن التيمي بواسطة عن حمران.

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بقطع المتصل.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح المحدث السند الناقص لسلامته الظاهرة واهماً ... » بح.

* * *

٢- ج حديث « لا شفعة في بئر ولا فحل »

(سؤال: ٢٥٧) حديث أبان بن عثمان، عن عثمان رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: لا شفعة في بئر ولا فحل^(٣).

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤٠/٩ - ٤١)، الرقم (١٧٣).

(٢) ابن كثير: هو محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني المصيبي، كنيته: أبو يوسف. قال ابن سعد: « وكان ثقة ... ويذكرون أنه اختلط في آخر عمره ». ونقل ابن أبي حاتم عن عبد الله بن أحمد قوله: « ذكر أبي محمد بن كثير المصيبي فضعه جداً، وضعف حديثه عن معمر جداً، وقال: هو منكر الحديث، أو قال: يروي أشياء منكورة ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « روى عنه أهل الثغر والغرباء، يخطيء، ويغرب ». وقال الذهبي: « مختلف فيه، صدوق، اختلط بأخرة ». وقال ابن حجر: « صدوق، كثير الغلط، من صغار التاسعة ». توفي سنة ست وعشرة ومائتين (٢١٦هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/٤٩٥)، الرقم (٤٨٢٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (١/٢١٨)، الرقم (٦٨٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/٦٩ - ٧٠)، الرقم (٣٠٩). والثقات لابن حبان، (٩/٧٠). والكاشف للذهبي، (٢/٢١٢)، الرقم (٥١٢٦). والتقريب لابن حجر، ص ٨٩١، الرقم (٦٢٩١). والتهذيب له، (٣/٦٨٢ - ٦٨٣).

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (أبي بكر بن حزم)، والراوي عنه اثنان:

الأول: (محمد بن عمار) حيث رواه عنه، موقوفاً على عثمان. واختلف عنه:

التعليق: وقع في هذا الإسناد شذوذ، وذلك أن مالكاً خالف كلا من (صفوان بن عيسى^(١))، وابن إدريس^(٢) - وهما ثقتان - بروايته عن (محمد بن عمارة)^(٣)

= أ. رواه كل من (صفوان بن عيسى، وابن إدريس) عنه، عن أبي بكر بن حزم، عن أبان، عن أبيه عثمان موقوفاً عليه. أخرجه به عن (ابن إدريس) ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب البيوع والأقضية، من كان لا يرى في الحيوان شفعة، (٧/ ٥٣١ - ٥٣٢)، الرقم (٢٢٣٨٤).

ب. وخالفهما مالك بروايته عنه، عن أبي بكر بن حزم، عن عثمان وموقوفاً، بدون ذكر أبان. ينظر: الموطأ، كتاب الشفعة، باب ما لا تقع فيه الشفعة، (٢/ ٢٥٦)، الرقم (٢٠٩٥).

الثاني: (يزيد بن عياض) رواه عنه، وخالف محمد بن عمارة، فإنه رفع الحديث إلى النبي ﷺ. لم أقف على من أخرجه به عن (يزيد بن عياض) فيما بحث.

قال الإمام الحافظ: « والموقوف أصح، ويزيد بن عياض ضعيف ». العلل الواردة له (٣/ ١٥).

(١) صفوان بن عيسى: هو أبو محمد الزهري القرشي البصري القسم. قال ابن سعد: « وكان ثقة، صالحاً ». وقال العجلي: « بصري، ثقة ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « صالح الحديث ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان من خيار عباد الله، وكان لقبه عبابة ». وقال الذهبي: « وثق ». وقال ابن حجر: « ثقة، من التاسعة ». توفي سنة مئتين (٢٠٠هـ) بالبصرة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٩/ ٢٩٥)، الرقم (٤١٥٨). والتاريخ الكبير للبخاري، (٤/ ٣٠٩)، الرقم (٢٩٣٨). ومعرفة الثقات للعجلي، (١/ ٤٦٨)، الرقم (٧٦٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤/ ٤٢٥)، الرقم (١٨٦٥). والثقات لابن حبان (٨/ ٣٣١). والكاشف للذهبي (١/ ٥٠٤)، الرقم (٢٤٠٤). والتقريب لابن حجر، ص ٤٥٤، الرقم (٢٩٥٦). والتهذيب له، (٢/ ٢١٤).

(٢) ابن إدريس: هو عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الكوفي، ثقة، تقدمت ترجمته، ص ٢١٩.

(٣) محمد بن عمارة: هو ابن عمارة بن عمرو بن حزم الحزمي المدني الأنصاري. قال ابن أبي حاتم: « سئل أبي عن محمد بن عمارة الذي يحدث عنه مالك، فقال: هو صالح الحديث ليس بذاك القوى ». وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: « صدوق، يخطيء، من السابعة ».

تمييز: فرق البخاري في تاريخه، وابن أبي حاتم، وابن حبان، بينه وبين (محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري) الذي روى عن أبي هريرة، وابن عباس، روى عنه: أبو الزناد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، كأن هذا ابن عم أبيه، كما قال الحافظ في التهذيب.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (١/ ١٨٧ - ١٨٩)، الرقم (٥٧٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/ ٤٤ - ٤٥)، الرقم (٢٠٤). والثقات لابن حبان، (٧/ ٣٣٨). والكاشف للذهبي (٢/ ٢٠٤)، الرقم (٥٠٧١). والتقريب لابن حجر، ص ٨١، الرقم (٦٢٠٧). والتهذيب له، (٣/ ٦٥٥).

عن أبي بكر بن حزم^(١)، عن عثمان، ولم يذكر أبان.

يبدو أن روايتهما أسند؛ بدليل أن الإمام مالكا نفسه رواه عن أبي بكر بن حزم عن أبان؛ كما ذكره الإمام ابن حزم الظاهري بإسناده: من طريق ابن وهب، عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن أبان بن عثمان، عن أبيه: إذا وقعت الحدود فلا شفعة. قال الإمام الحافظ: « ورواه مالك، عن محمد بن عمارة، عن أبي بكر بن حزم، عن عثمان، ولم يذكر أبان وكلهم وقفوه ». ثم قال: « والموقوف أصح »^(٢).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بقطع المتصل.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح المحدث السند الناقص

لسلامته الظاهرة واهماً ... » بح.

* * *

(١) أبو بكر بن حزم: هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، قاضي المدينة وأميرها. اسمه وكنيته واحد، وقد ينسب إلى جده. قال الواقلي: « وكان ثقة، كثير الحديث ». ونقل البخاري عن مالك قوله: « لم يكن عندنا أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، كان قاضياً لعمر بن عبد العزيز ... ». وثقه ابن معين وابن خراش، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: « ثقة، عابد، من الخامسة ». ونقل في التهذيب عن مالك قوله: « ما رأيت مثل أبي بكر بن حزم أعظم مروءة، ولا أتم حالاً، ولا رأيت مثل ما أرى ولي المدينة والقضاء والموسم ». توفي سنة عشرين ومائة (١٢٠هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/٤١٤ - ٤١٥)، الرقم (١٨٥١). والتاريخ الكبير للبخاري، (٩/١٠)، الرقم (٥٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/٣٣٧)، الرقم (١٤٩٢). والثقات لابن حبان، (٥/٥٦١ - ٥٦٢). والكاشف للذهبي، (٢/٤١٢)، الرقم (٦٥٣٧). والتقريب لابن حجر، ص ١١١٨، الرقم (٨٠٤٤). والتهذيب له، (٤/٤٩٤ - ٤٩٥).

(٢) العلل الواردة، (٣/١٤).

٣- ج حديث « صفة وضوء النبي ﷺ »

(سؤال: ٢٦١) حديث حمران؛ في صفة وضوء النبي ﷺ (١) (٢).

(١) هذا الحديث له ألفاظ منها ما أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً، (٢٢٩/١)، الرقم (١٥٩): « عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار ثم مسح برأسه ثم غسل رجله ثلاث مرار إلى الكعبين ثم قال قال رسول الله ﷺ من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على عدة رواة، وهم:

١- الزهري، واختلف عنه:

أ - روى عنه (يونس، ومعمر، وشعيب بن أبي حمزة، وابن جريج، وإبراهيم بن سعد، ومعاوية بن يحيى)، روه عنه، عن (عطاء بن يزيد الليثي) عن (حمران). أخرجه بهذا الإسناد:

عن (إبراهيم بن سعد، وشعيب، ومعمر) البخاري، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، (٢٢٩/١)، الرقم (١٥٩). وكتاب الوضوء، باب المضمضة في الوضوء، (٢٣٠/١)، الرقم (١٦٤). وكتاب الصوم، باب سواك الرطب واليابس للصائم، ص ٥٧٠، الرقم (١٩٣٤).

وعن (يونس) مسلم، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء، ص ١٢٢، الرقم (٢٢٦). قال الإمام الحافظ: « والقول قول يونس، ومن تابعه عن الزهري، عن عطاء بن يزيد ». العلل الوردة، (٢١/٣).

ب - خالف (جعفر بن برقان) الجماعة، فرواه عنه، عن (حمران) وسقط من الإسناد (عطاء بن يزيد).

أخرج به ابن أبي شيبة في مصنفه عنه مختصراً، كتاب الطهارة، في مسح الرأس، (٢٩/١)، الرقم (١٣٤). فقال: « حدثنا حسين بن علي، عن جعفر بن برقان، عن الزهري، عن حمران، عن عثمان، أن النبي ﷺ مسح مرة ».

ج - روى الزهري هذا الحديث أيضاً عن عروة بن الزبير، عن حمران بلفظ آخر غير لفظ عطاء بن يزيد. أخرجه به البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، (٢٢٩/١)، الرقم (١٦٠). فقال: « قال صالح بن كيسان: قال ابن شهاب: ولكن عروة يحدث عن حمران: فلما توضأ عثمان قال ألا أحدثكم حديثاً لولا آية ما حدثكموه؛ سمعت النبي ﷺ يقول: لا يتوضأ رجل فيحسن وضوءه ويصلي الصلاة إلا غفر له ما بينه وبين الصلاة حتى يصليها. قال عروة: الآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ﴾ (البقرة: ١٥٩) ».

د - رواه (يحيى بن يمان) عن معمّر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان. فوهم فيه. أخرجه به الطبراني في الأوسط، (١٤٨/٤)، الرقم (٣٨٣٦).

٢- هشام بن عروة:

التعليق: خالف (جعفر بن بُرقان)^(١) - وهو صدوق، يهم في روايته عن الزهري - غيره من الحفاظ الأثبات الكثر من الرواة عن الزهري، فرواه عنه، عن (حمران)، فإنه أسقط من الإسناد (عطاء بن يزيد).

= أ. (مالك، والليث، وأصحاب هشام)، روه عنه، عن أبيه (عروة)، عن (حمران). أخرجه مالك في الموطأ فيما رواه يحيى الليثي عنه، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء، (١/٦٦ - ٦٧)، الرقم (٦٥).

وأخرجه عن (سفيان بن عينة) الحميدي، أحاديث عثمان بن عفان رضي الله عنه (١/١٦٩)، الرقم (٣٥).

ب. شعبة:

أولاً: (الحسين بن محمد المروزي) روى عنه، عن هشام، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن عثمان. وهم في روايته عن سليمان. أخرجه به علي بن الجعد في مسنده، جامع بن شداد أبو صخرة المازني، (١/٣٨٥)، الرقم (٤٨٧).

ثانياً: (حمزة بن زياد) روى عنه، عن هشام، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن إنسان، عن عثمان. وهم في روايته عن سليمان بدلا من حمران، بزيادة مجهول.

لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد، وإنما أخرجه عن (حمزة بن زياد) الخطيب البغدادي في تاريخه، محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن عثمان، (٢/٦٩)، الرقم (٣٣).

ج. مبارك بن فضالة، عنه، عن أبيه، عن أبان، عن عثمان. وهم في ذكر (أبان). أخرجه به عن (مبارك) ابن أبي حاتم في علله، (٥/٣٥٩ - ٣٦٠)، الرقم (٢٠٤٤).

تابع كل من (أبي الزناد، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم) الزهري وعروة بن الزبير في روايتهما عن (حمران) عن (عثمان). قال الإمام الحافظ: « والصواب قول مالك، ومن تابعه، عن هشام، عن أبيه، عن حمران، عن عثمان ». العلل الواردة، (٣/٢٢).

٣- أبو الزناد، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم: رويه عن عروة بن الزبير، عن حمران. أخرجه به عن (أبي الزناد) البزار في البحر الزخار، عروة بن الزبير عن حمران، (٢/٧٧)، الرقم (٤٢٥). قال الإمام الحافظ: « والصواب حديث عطاء بن يزيد، وحديث عروة، عن حمران ». العلل الواردة، (٣/٢٢).

(١) جعفر بن بُرقان: هو أبو عبد الله الكلابي الجزري الرقي. قال ابن سعد: « وكان ثقة، صدوق، له رواية وفقه وفتوى في دهره، وكان كثير الخطأ في حديثه ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « محله الصدق، يكتب حديثه ». وروى عن أحمد قوله فيه: « إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس. ثم قال: في حديث الزهري يخطيء ». ونقل عن ابن معين قوله: « كان أمياً، يذكر بخير، وليس هو في حديث الزهري بشيء ». وثقه ابن معين، وابن نمير، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال البرقاني: « قلت فقد لقيه [يعني الزهري] فما بلاؤه، قال الدارقطني: ربما حدث عن الثقة عن ابن برقان عن الزهري ويحدثه الآخر عن ابن برقان عن رجل عن الزهري أويقول بلغني عن الزهري فأما حديثه عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم فثابت صحيح ». وقال الذهبي =

قال الإمام الحافظ: « لأنه كان أمياً، في حفظه بعض الوهم، خاصة عن الزهري »^(١).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بقطع المتصل.

جنسها: الخامس: « أن يكون روى بالعننة، وسقط منه رجل، دل عليه طرق أخرى محفوظة » ح.

* * *

٤- ج حديث « الصلاة أحسن ما يعمل الناس »

(سؤال: ٢٧٣) حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن عثمان رضي الله عنه، قوله: الصلاة أحسن ما

يعمل الناس، فإن أحسنوا فأحسن وإن أساءوا فاجتنب إساءتهم^{(٢)(٣)}.

= في (من تكلم فيه وهو موثق): « صدوق مشهور، قال أحمد يخطيء في حديث الزهري، وقال ابن خزيمة لا يحتج به ». وقال ابن حجر: « صدوق، يهم في حديث الزهري، من السابعة ». توفي سنة أربع وخمسين ومائة (١٥٤هـ).
ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/٤٨٧ - ٤٨٨)، الرقم (٤٧٩٢). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢/١٨٧)، الرقم (٣١٤٣). ومعرفة الثقات للعجلي، (١/٢٦٨)، الرقم (٢١٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢/٤٧٤ - ٤٧٥)، الرقم (١٩٣٢). والثقات لابن حبان، (١/١٣٦). ومن تكلم فيه وهو موثق للذهبي، ص ١٤٦ - ١٤٧، الرقم (٦٦). والتقريب لابن حجر، ص ١٩٨، الرقم (٩٤٠). والتهذيب له، (١/٣٠١ - ٣٠٢).
وسؤالات أبي بكر البرقاني لأبي الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، الفاروق الحديثة، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، ص ٦٣، الرقم (٨١).
(١) العلل الواردة، (٣/٢١).

(٢) هذا الأثر أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب إمامة المفتون والمبتدع، (١/٣٢٩)، الرقم (٦٩٥). وتامه: « عبيد الله بن عدي بن الخيار، أنه دخل على عثمان بن عفان وهو محصور فقال له: إنك إمام العامة وقد نزل بك ما ترى، وهو ذا يصلي بنا إمام فتنة، وأنا أخرج من الصلاة معه، فقال له عثمان: إن الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم، فإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم ».

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (الزهري)، واختلف عنه:

١- روى جماعة من أصحابه (منهم: الأوزاعي، والنعمان بن راشد، والزبيدي، وأبو أيوب الإفريقي) عنه، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار. أخرجه بهذا الإسناد البخاري عن (الأوزاعي). كما تقدم آنفا.
٢- خالفهم آخرون من أصحاب الزهري، (منهم: شعيب بن أبي حمزة، وإسحاق بن راشد، وعبيد الله بن أبي زياد)، فرووه عنه، عن (عروة)، عن (عبيد الله بن عدي). أخرجه به عن (شعيب بن أبي حمزة) البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب من تكون خلفه الجمعة، (٣/٣١٨)، الرقم (٥٨٥٦).
=

التعليق: وقع في هذا الإسناد للحديث من الشذوذ كما يأتي:

١- خالف محمد بن ثور^(١) - وهو ثقة - كلا من عبد الواحد بن زياد^(٢)،

= ٣- ورواه (معمر) عن الزهري، واختلف عنه:

أ. رواه (عبد الواحد بن زياد، وغندر) عنه، عن الزهري، عن عروة، عن عبيد الله بن علي. أخرجه به عن (محمد بن جعفر غندر) ابن شبة في تاريخ المدينة، من صلى بالناس وعثمان ؓ محصور، (٤/١٢١٥).

ب. رواه (محمد بن ثور) عنه، عن الزهري، عن عبيد الله بن علي، لم يذكر بينهما أحدا.

ج. وأرسله حماد بن زيد، عن معمر، عن الزهري. وتابعه جعفر بن برقان، عن الزهري.

لم أقف على من أخرجه بهذين الإسنادين فيما بحث.

ورواه ابن إسحاق، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبيد الله بن علي. أخرجه به ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، عبيد الله بن علي، (٤٧/٣٨)، الرقم (٤٤٦٨).

(١) محمد بن ثور: هو أبو عبد الله الصنعاني اليماني العابد. نقل البخاري في تاريخه عن عبد الرزاق قوله: « محمد بن ثور صوّام قوّام ». وقال ابن أبي حاتم: « سألت أبي، قلت: ابن ثور ما حاله؟ قال: الفضل، والعبادة، والصدق ... ». وثقه ابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « وثقوه ». وقال ابن حجر: « ثقة، من التاسعة ». توفي سنة تسعين ومائة (١٩٠هـ) تقريبا.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (١/٥٢)، الرقم (١٠٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٧/٢١٧ - ٢١٨)، الرقم (١٢٠٨). والثقات لابن حبان، (٩/٥٧). والكاشف للذهبي (٢/١٦١)، الرقم (٤٧٦٠). والتقريب لابن حجر، ص ٨٣، الرقم (٥٨١٢). والتهذيب له، (٣/٥٢٧).

(٢) عبد الواحد بن زياد: هو أبو بشر العبلي الثقفي البصري. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ». وقال العجلي: « بصري، ثقة، حسن الحديث ». ونقل ابن أبي حاتم عن الدارمي قوله: « قلت ليحيى بن معين: أبو عوانة أحب إليك، أو عبد الواحد؟ فقال أبو عوانة أحب إليّ، وعبد الواحد ثقة ». وثقه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وقال الدارقطني: ثقة مأمون، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عبد البر: « اجمعوا، لا خلاف بينهم أن عبد الواحد بن زياد ثقة ». وقال الحافظ ابن حجر: « ثقة في حديثه، عن الأعمش وحده مقال، من الثامنة ». وقال في التهذيب: « أحد الأعلام ». ونقل فيه عن أبي داود قوله: « ثقة، عمد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها ». وعن ابن قطان قوله: « ثقة، لم يعتل عليه بقادح ». توفي سنة سبع وسبعين ومئة (١٧٧هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/٢٩٠)، الرقم (٤١٤٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (٦/٥٩)، الرقم (١٧٠٦). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/١٠٧)، الرقم (١١٤٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/٢٠ - ٢١)، الرقم (١٠٨) =

وغندر^(١) - وهما ثقتان - في روايتهما (عن معمر، عن الزهري، عن عروة) وغير معمر ممن روى (عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن)، فأسقط - أعني ابن ثور - من الإسناد من روى عنه الزهري.
 ٢- وخالف (حماد بن زيد)^(٢) - وهو ثقة، ثبت، فقيه - أصحاب معمر في روايته عنه، عن الزهري، عن عثمان مرسلًا.
 ٣- وخالف (جعفر بن برقان)^(٣) أصحاب الزهري في روايته عنه، عن عثمان مرسلًا أيضًا.

= والثقات لابن حبان، (١٢٣/٨). والكاشف للذهبي (١/٦٧٢)، الرقم (٣٥٠١). والتقريب لابن حجر، ص ٦٣٠، الرقم (٤٢٦٨). والتهذيب له، (٢/٦٣١).

(١) غُنْدَرٌ: هو محمد بن جعفر الهذلي البصري. صاحب سعيد بن أبي عروبة، كنيته: أبو عبد الله. وغندر لقبه. قال في التهذيب: « وقال العيشي: إنما سماه غندرا ابن جريح كان يكثر التشغب عليه، وأهل الحجاز يسمون المشغب غندرا ». قال ابن سعد: « وكان ثقة إن شاء الله ». ونقل البخاري عن ابن المديني قوله: « هو أحب إلي من عبد الرحمن في شعبة ... وجالس غندر شعبة نحواً من عشرين سنة ». وقال العجلي: « بصري، ثقة، وكان من أثبت الناس في حديث شعبة ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « كان صدوقاً، وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة ». ونقل عن ابن المبارك قوله: « إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكماً فيما بينهم ». ذكره ابن حبان في الثقات وقال: « وكان من خيار عباد الله، ومن أصحابهم كتاباً، على غفلة فيه ». وقال ابن حجر: « ثقة، صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة، من التاسعة ». توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة (١٩٣هـ) بالبصرة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٩/٢٩٧)، الرقم (٤١٦٧). والتاريخ الكبير للبخاري، (١/٥٧ - ٥٨)، الرقم (١١٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/٢٣٥)، الرقم (١٥٨٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/٢٢١ - ٢٢٢)، الرقم (١٢٢٣). والثقات لابن حبان، (٩/٥٠). والكاشف للذهبي (٢/١٦٢)، الرقم (٤٧١). والتقريب لابن حجر، ص ٨٣٣، الرقم (٥٨٢٤). والتهذيب له، (٣/٥٣١ - ٥٣٢).

(٢) حماد بن زيد: أبو إسماعيل الأزرق الجهضمي الأزدي البصري، ثقة، ثبت، فقيه، تقدمت ترجمته.

(٣) جعفر بن برقان: هو أبو عبد الله الجزري، صدوق، يهيم في حديث الزهري، تقدمت ترجمته، ص ٢٤٣.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/٤٨٧ - ٤٨٨)، الرقم (٤٧٩٢). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢/١٨٧)، الرقم (٣١٤٣). ومعرفة الثقات للعجلي، (١/٢٦٨)، الرقم (٢١٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢/٤٧٤ - ٤٧٥)، الرقم (١٩٣٣). والثقات لابن حبان، (١/١٣٦). وسؤالات البرقاني للدارقطني، ص ٦٣، الرقم (٨١). ومن تكلم فيه وهو موثق للذهبي، ص ١٤٦ و ١٤٧، الرقم (٦٦). والتقريب لابن حجر، ص ١٩٨، الرقم (٩٤٠). والتهذيب له، (١/٣٠١ - ٣٠٢).

قال الإمام الحافظ: « وقال محمد بن ثور عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عدي لم يذكر بينهما أحدا. وأرسله حماد بن زيد، عن معمر، عن الزهري. وتابعه جعفر بن برقان، عن الزهري. وحديث حميد بن عبد الرحمن هو المحفوظ »^(١).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بقطع المتصل.

جنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح المحدث السند الناقص لسلامته الظاهرة واهماً، خصوصاً إذا كان الشيخ أكثر من شيخ شيخه » بح.

* * *

٥- حديث « هل وجدتما علي في هذا أثره، أو جوراً في حكم »

(سؤال: ٢٩٤) حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن علي رضي الله عنه أنه أرسله بمصحف إلى طلحة والزبير رضي الله عنهما

هل وجدتما علي في هذا أثره، أو جوراً في حكم. فقالا: ولا واحدة من ثنتين^(٢).

التعليق: خالف (معاوية بن هشام)^(٣) - وهو صدوق له أوهام - في روايته

(١) العلل الواردة، (٣/٤٠).

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (الثوري)، واختلف عنه:

١. رواه (وكيع، ومؤمل، وأبو حذيفة) عنه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن ابن عباس. أخرجه به عن (وكيع) ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجمل، باب في مسير عائشة وعلي وطلحة والزبير رضي الله عنهم (١٤/٢٤٩)، الرقم (٣٨٧٨). ونصه: « حدثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن علي بن حسين، قال: حدثني ابن عباس، قال: أرسلني علي إلى طلحة والزبير يوم الجمل، قال: فقلت لهما: إن أخاكما يقرئكما السلام ويقول لكما: هل وجدتما علي في حيف في حكم، أو في استئثار في فيء، أو في كذا، أو في كذا؟ قال: فقال الزبير: لا ولا في واحدة منهما، ولكن مع الخوف شدة المطامع ». وأخرجه به عن (مؤمل) الإمام الحافظ في العلل الواردة، (٣/٧٨).

٢. خالفهم (معاوية بن هشام)، فرواه عنه، عن جعفر، عن أبيه، عن ابن عباس. ولم يذكر علي بن الحسين. لم أقف على من أخرجه عن (معاوية بن هشام) فيما بحث.

(٣) معاوية بن هشام: هو أبو الحسن القصار الأزدي الأسدي الكوفي. قال ابن سعد: « وكان صدوقاً، كثير الحديث ». وقال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن معاوية بن هشام ويحيى بن يمان، فقال: ما أقربهما! ثم قال: معاوية بن هشام كأنه أقوم حديثاً، وهو صدوق ». ونقل عن ابن معين قوله: « صالح، وليس بذاك ». وثقه أبو داود والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « أخطأ ». وقال ابن عدي: =

أصحاب الثوري^(١)، حيث روه عنه متصلاً، فخالفهم بإسقاط (علي بن الحسين) من الإسناد؛ وعليه فإن روايته شاذة؛ لأنه خالف الأكثرين من الرواة عن الثوري. لذلك قال الإمام الحافظ: « والأول [يعني من ذكروا علي بن الحسين] أصح »^(٢).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بقطع المتصل.

وجنسها: الثامن: « أن يقصر الراوي بالسند، فيسقط راوياً، فيصح المحدث السند الناقص لسلامته الظاهرة واهماً، خصوصاً إذا كان الشيخ أكثر من شيخ شيخه » بح.

* * *

رابعاً: إعضال^(٣) المتصل:

١- حديث « أَنَّهُ قَبْلَ الْحَجَرِ »

(سؤال: ٨٦) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ؛ أَنَّهُ قَبْلَ الْحَجَرِ^(٤).

= « وقد أغرب عن الثوري بأشياء وأرجو أنه لا بأس به ». وقال الذهبي: « كوفي، ثقة ». وقال ابن حجر: « صدوق، له أوهام، من صغار التاسعة ». وقال في التهذيب: « وقال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب الضعفاء معاوية بن هشام ... روى ما ليس من سماعه فتركوه ». ثم قال: « قرأت بخط الذهبي: هذا خطأ من أبي الفرج ما تركه أحد ». توفي سنة خمس ومائتين (٢٠٥هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٢٧/٨)، الرقم (٣٥٨٦). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٣٧/٨)، الرقم (١٤٥٢). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٨٥/٢)، الرقم (١٧٥٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٨٥/٨)، الرقم (١٧٥٩). والثقات لابن حبان، (١٦٦/٩ - ١٦٧). والكامل لابن عدي، (١٤٩/٨ - ١٥١)، الرقم (١٨٩٠). والكاشف للذهبي، (٢٧٧/٢)، الرقم (٥٥٣٥). والتقريب لابن حجر، ص ٩٥٦، الرقم (٦٨١٩). والتهذيب له، (١١٢/٤ - ١١٣).

(١) منهم: وكيع، ومؤمل، وأبو حذيفة.

(٢) العلل الواردة، (٧/٣).

(٣) المعضل: هو ما سقط من سننه اثنان فصاعداً مع التوالي؛ كقول مالك قال رسول الله ﷺ. القول السوي شرح المنهل الروي لابن جماعة، ص ٨٧ - ٨٨. وفتح المغيث للسخاوي، (٢٨٠/١).

وجدير بالذكر أن المعضل لا دخل له بمسائل العلل؛ إلا أن هذا المثال وأشباهه قد يندرج تحت مسائلها لأمرين:

١- إنه يحتاج إلى تتبع وجمع الطرق. ٢- وإنه من رواية ثقة.

(٤) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (أيوب السخيتاني)، واختلف عنه:

١- روى (الحوضي، ومسدد، والمقدمي) عن (حماد بن زيد)، عنه، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ. =

التعليق: وقع في هذا الإسناد للحديث من العلل والخلل، كما يأتي:

١- طريق حماد بن زيد:

أ. وصله كل من: الحوضي^(١)، ومسدد^(٢)،

= أخرجه به عن (المقدمي) مسلم، كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود، ص ٥٧٨، الرقم (٢٤٩). ونصه: « وحدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر قبل الحجر، وقال: إني لأقبلك وإني لأعلم أنك حجر، ولكني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ».

وعن (مسدد) الدارمي في سننه. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، دار المغني، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: حسين سليم الداراني، ج، كتاب المناسك، باب في تقبيل الحجر، ص ١١٨٤ و ١١٨٥، الرقم (١٩٠٦).

و عن (الحوضي) البيهقي في معرفة السنن للبيهقي، ج ٧، كتاب المناسك، افتتاح الطواف بالاستلام، ص ٢٠٤، الرقم (٩٨١٧).

٢- خالف غيرهم، فرواه عن (حماد بن زيد)، عنه، عن نافع، عن عمر مرسلًا.

لم أفق على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

٣- وخالف (إسماعيل بن علي) في روايته (حماد بن زيد)، حيث رواه عن (أيوب) أنه قال: نبئت أن عمر قال مرسلًا. أخرجه به أحمد في العلل ومعرفة الرجال، (١/ ٥٣٠)، الرقم (١٢٤٧).

(١) الحوضي: هو حفص بن عمر بن الحارث الأزدي النمري البصري، كنيته: أبو عمر. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « صدوق متقن، وكان علي ابن المدني جعله من أصحاب شعبة ». ونقل عن أحمد قوله فيه: « ثبت، ثبت، متقن، متقن، لا تأخذ عليه حرفا واحدا ». ونقل المزي عن ابن المدني قوله: « اجتمع أهل البصرة على عدالة أبي عمر الحوضي، وعبد الله بن رجاء ». وعن يعقوب بن شيبه أنه قال فيه: « كان من المثبتين ». وقال الذهبي: « ثبت، حجة ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، عيب بأخذ الأجرة على الحديث، من كبار العاشرة ». توفي سنة خمس وعشرين ومائتين (٢٢٥هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/ ٣٠٧)، الرقم (٤٢١٧). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢/ ٣٦٦)، الرقم (٢٧٨٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/ ١٨٢)، الرقم (٧٨٦). والثقات لابن حبان، (٨/ ٢٠٠). والكاشف للذهبي (١/ ٣٤١)، الرقم (١١٥٢). وتهذيب الكمال للمزي، (٧/ ٢٦ - ٢٨)، الرقم (١٣٩٧). والتقريب لابن حجر، ص ٢٥٨، الرقم (١٤٢١).

(٢) مسدد: هو ابن مسرهد بن مسربل البصري الأسدي الحافظ، كنيته: أبو الحسن. نقل البخاري عن يحيى القطان قوله فيه: « لو أني أتيت مسددا فحدثته لكان يستأهل ». وروى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: « قال لي أحمد بن حنبل: مسدد صدوق، ما كتبت عنه، فلا تعده علي ». وثقه أبو حاتم والعجلي والنسائي، وذكره ابن حبان =

والمقدمي^(١) - وهم ثقات - عنه، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر.
ب. وخالفهم سليمان بن حرب^(٢)، وأبو الربيع^(٣)،

= في الثقات. وقال ابن حجر: « ثقة، حافظ، يقال: إنه أول من صنف المسند بالبصرة، من العاشرة ». ونقل في التهذيب عن جعفر بن أبي عثمان قوله: « قلت لابن معين: عن من اكتب بالبصرة؟ فقال: اكتب عن مسدد؛ فإنه ثقة، ثقة ». توفي سنة ثمان وعشرين ومئتين (٢٢٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٠٩/٩)، الرقم (٤٢٢٥). والتاريخ الكبير للبخاري، (٧٢/٨)، الرقم (٢٢٠٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٧٢/٢)، الرقم (١٧٠٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤٣٨/٨)، الرقم (١٩٩٨). والثقات لابن حبان، (٢٠٠/٩). والكاشف للذهبي (٢/٢٥٦)، الرقم (٥٣٨٨). والتقريب لابن حجر، ص ٩٣٥، الرقم (٦٦٤٢). والتهذيب له، (٥٧/٤ - ٥٨).

(١) المقدمي: هو القاسم بن يحيى بن عطاء بن مقدم الهلالي الواسطي. كنيته: أبو محمد. وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن حجر: « ثقة، من التاسعة ». ونقل في التهذيب عن ابن حبان قوله: « مستقيم الحديث ». توفي سنة سبع وتسعين ومائة (١٩٧هـ).

ينظر: الثقات لابن حبان، (٣٣٦/٨). والكاشف للذهبي (٢/١٣٢)، الرقم (٤٥٣٨). والتقريب لابن حجر، ص ٧٩٦، الرقم (٥٥٣٩). والتهذيب له، (٤٢٣/٣).

(٢) سليمان بن حرب: هو أبو أيوب الأزدي الواشحي البصري، نزيل مكة وقاضيها. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « سليمان بن حرب إمام من الأئمة، كان لا يدلس، ويتكلم في الرجال، وفي الفقه، وليس بدون عفان، ولعله أكثر منه، وقد ظهر من حديثه نحو عشرة آلاف ما رأيت في يده كتابا قط، وهو أحب إلي من أبي سلمة التبوذكي في حماد بن سلمة وفي كل شيء ». وقال ابن حجر: « ثقة، إمام، حافظ، من التاسعة ». ونقل في التهذيب عن أبي داود قوله: « كان سليمان بن حرب يحدث بالحديث ثم يحدث به كأنه ليس ذاك ». وعن الخطيب قوله: « كان يروي على المعنى فيغير ألفاظه ». وعن يعقوب بن شيبة أنه قال: « وكان ثقة، ثبتا، صاحب حفظ ». توفي سنة أربع وعشرين ومائتين (٢٢٤هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٠١/٩)، الرقم (٤١٨٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (٨/٩ - ٩)، الرقم (١٧٨٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٠٨/٤ - ١٠٩)، الرقم (٤٨١). والثقات لابن حبان، (٢٧٦/٨). والكاشف للذهبي، (٤٥٨/١)، الرقم (٢٠٧٩). والتقريب لابن حجر، ص ٤٠٦، الرقم (٢٥٦٠). والتهذيب له، (٨٨/٢ - ٨٩).

(٣) أبو الربيع: هو سليمان بن داود العتكي الزهراني البصري الحافظ، نزيل بغداد. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « سألنا علي بن المديني عن نكتب من أصحاب حماد بن زيد؟ فقال: عن سليمان بن حرب وأبي الربيع الزهراني وذكر أبا الربيع بخير ». ونقل عن ابن معين قوله فيه: « ثقة، صدوق ». وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: « ثقة، لم يتكلم فيه أحد بحجة، من العاشرة ».

وعارم^{(٢)(١)} - وهم ثقات أيضا - فرووه عن حماد، عن أيوب، عن نافع، عن عمر مرسلًا، فأسقطوا
(ابن عمر) من الإسناد.

= ونقل في التهذيب عن ابن خراش قوله فيه: « تكلم الناس فيه، وهو صدوق ». وقال ابن حجر تعقيبا:
« ولا أعلم أحدا تكلم فيه بخلاف ما زعم بن خراش ». توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين (٢٣٤هـ).
ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٠٩/٩)، الرقم (٤٢٢٧). والتاريخ الكبير للبخاري، (٤/١١)، الرقم (١٧٩١).
والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤/١١٣)، الرقم (٤٩٣). والثقات لابن حبان، (٨/٢٧٨). والكاشف للذهبي
(٨/٤٥٩)، الرقم (٢٠٨٨). والتقريب لابن حجر، ص ٤٠٧، الرقم (٢٥٧١). والتهذيب له، (٢/٩٣ - ٩٤).
(١) كما قال في (التتبع): « وقد وصله مسدد، والحوضي عن حماد. وخالفهم سليمان، وأبو الربيع، وعارم فأرسلوه،
عن حماد ... وهو صحيح من حديث سويد بن غفلة، وعابس بن ربيعة، وابن سرجس، عن عمر ».
الإلزامات والتتبع، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢،
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، ص ٤٠٠، الرقم (١١٥).
(٢) عارم: هو محمد بن الفضل السدوسي البصري. كنيته: أبو النعمان. وعارم لقبه. قال البخاري: « تغير بآخره ».
وقال العجلي: « بصري، ثقة، رجل صالح، وليس يعرف إلا بعارم ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله:
« إذا حدثك عارم فاختم عليه، وعارم لا يتأخر عن عفان، وكان سليمان بن حرب يقدم عارما على نفسه، إذا خالفه
عارم في شيء رجع إلى ما يقول عارم، وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدي ». وقوله أيضا:
« اختلط عارم في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع عنه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط
سنة أربع عشرة، ولم اسمع منه بعدما اختلط، فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد، وأبو زرعة لقيه
سنة اثنتين وعشرين ». ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث
به، فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا علم أن سماعهم عنه كان قبل تغيره فإن
احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك، وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكب عنها
على الأحوال، وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه يترك الكل ولا يحتج بشيء منه ». وقال
الذهبي: « تغير قبل موته فما حدث ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، تغير في آخر عمره، من صغار التاسعة ».
ونقل في التهذيب عن أبي داود قوله فيه: « بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله، ثم استحکم به
الاختلاط سنة ست عشرة ». وعن الدارقطني أنه قال: « تغير بآخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو
ثقة ». توفي سنة أربع وعشرين ومائتين (٢٢٤هـ) بالبصرة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٠٦/٩)، الرقم (٤٢١٣). والتاريخ الكبير للبخاري، (١/٢٠٨)، الرقم (٦٥٤).
ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/٢٥٠)، الرقم (١٦٣٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/٥٨ - ٥٩)، الرقم (٢٦٧). =

يبدو أن حماد بن زيد رواه مرة مرسلًا، ومرة موصولًا، وأتى الحوضي ومن تابعه بزيادة، وهم ثقات حفاظ، فينبغي قبولها لعدم وجود مانع من ذلك^(١)، والله أعلم.

٢- خالف إسماعيل بن عليّة^(٢) - وهو ثقة - (حماد بن زيد) بروايته، حيث رواه عن (أيوب) أنه قال: نبئت أن عمر قال مرسلًا. فأعضله، وأسقط من الإسناد اثنين.

رجح الدارقطني رواية (حماد بن زيد) بقوله: « وقول حماد بن زيد أحب إلى »^(٣)؛ لما يأتي:

١- لأنه مخرج به عند (مسلم)، والحديث صحيح عن عمر من طريق غيرهما، وهم: (سويد بن غفلة، وعابس بن ربيعة، وابن سرجس) كما عند البخاري ومسلم والنسائي في الكبرى.

٢- ولأن (حماد بن زيد) أثبت في أيوب من (ابن عليّة)، كما قال في التهذيب: « وقال يحيى: ابن زيد أثبت من عبد الوارث، وابن عليّة، والثقفى، وابن عيينة. وقال أيضا: ليس أحد أثبت في أيوب منه. وقال أيضا: من خالفه من الناس جميعا، فالقول قوله في أيوب »^(٤).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بإعضال المتصل.

جنسها: لم يرد فيه جنس معين، وقد يقال فيه: « أن يكون الحديث محفوظاً عن الثقات بإسناد، فيشذ عنهم مقبول بإسقاط راو أو أكثر من ذلك الإسناد ».

* * *

= والمجروحين لابن حبان، (٣١١ / ٢ - ٣١٢)، الرقم (٩٩٣). والكاشف للذهبي (٢ / ٢١٠)، الرقم (٥١١٤). والتقريب لابن حجر، ص ٨٩، الرقم (٦٢٦٦). والتهذيب له، (٣ / ٦٧٥ - ٦٧٦).

(١) ينظر: تعليق الشيخ مقبل بن هادي الوادي في حاشية الإلزامات والتتبع، ص ٤٠١.

(٢) إسماعيل بن عليّة: هو إسماعيل بن إبراهيم الأسدي. كنيته: أبو بشر، ثقة، حافظ، تقدمت ترجمته، ص ١٧٤.

(٣) العلل الواردة، (٢ / ١٣).

(٤) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، (١ / ٤٨٠).

٢- حديث « البخيل مَنْ ذكرتُ عنده فلم يُصلِّ عليَّ ».

(سؤال ٣٠٤) حديث الحسين بن علي، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: البخيل مَنْ ذكرتُ عنده فلم يُصلِّ عليَّ صلى الله عليه وسلم (١).

التعليق: وقع في هذا الإسناد للحديث من العلة ما يأتي:

خالف (عبد العزيز الدراوردي) (٢) غيره من أصحاب عمارة، فرواه عنه، عن عبد الله بن علي بن الحسين مرسلًا عن علي رضي الله عنه؛ لأن عبد الله لم يسمع من علي، كما قال النسائي في السنن الكبرى: « عن عبد الله بن علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب مرسلًا » (٣).

ورواه أصحاب عمارة غير الدراوردي، منهم: سليمان بن بلال، وعبد الله بن جعفر، وإسماعيل بن جعفر، عنه مسندًا.

يبدو أنَّ مخالفته شذوذ؛ لأنه تفرّد بها وهو « صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء » (٤)، و(سليمان بن بلال) ثقة، وله متابعان، والله أعلم. لذلك رجح الإمام الحافظ رواية سليمان بن بلال ومن تابعه بقوله: « وقول سليمان بن بلال أشبه بالصواب، والله أعلم » (٥).

(١) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (عمارة بن غزية)، واختلف عنه:

١- ورواه سليمان بن بلال (وتابعه عبد الله بن جعفر، وإسماعيل بن جعفر المدينيان)، عن عمارة بن غزية، عن عبد الله بن علي، عن أبيه، عن جده. أخرجه به عن (سليمان بن بلال) الترمذي، كتاب الدعوات، باب قول الرسول صلى الله عليه وسلم رغم أنف رجل، ص ٨٠٥، الرقم (٣٥٤٦). وأخرجه به عن (إسماعيل بن جعفر) أبو بكر الدينوري في (المجالسة وجواهر العلم). المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري (ت ٣٣٣هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (٣/ ٤٤١ - ٤٤٥)، الرقم (١٠٤٨).

وأخرجه به عن (عبد الله بن جعفر) القاضي أبو إسحاق الأزدي في (فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم).

فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، لأبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي (ت ٢٨٢هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (١/ ٤٢)، الرقم (٣٦).

٢- وخالفهم الدراوردي، عن عمارة بن غزية، عن عبد الله بن علي بن الحسين مرسلًا، عن علي. أخرجه به النسائي في السنن الكبرى، كتاب فضائل القرآن، باب المراء في القرآن، (٧/ ٢٩١)، الرقم (٨٠٤٦).

(٢) عبد العزيز الدراوردي: هو عبد العزيز بن محمد، كنيته: أبو محمد، صدوق، تقدمت ترجمته.

(٣) السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، من البخيل؟ (٩/ ٢٨)، الرقم (٩٨٠١).

(٤) التقريب لابن حجر، ص ٦١٥، الرقم (٤١٤٧).

(٥) العلل الواردة، (٣/ ١٠٢).

قال ابن عدي في الكامل: « وهذا الحديث بهذا الإسناد يرويه سليمان بن بلال وأظن أن غير خالد قد رواه عنه أيضا »^(١).

وقال أبو نعيم في (معرفة الصحابة): « رواه إسماعيل بن جعفر، وعبد الله بن جعفر بن نجيح المدنيان، عن عمارة »^(٢).

وقال الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة: « كذا أخرجه الدارقطني في ترجمة الحسين بن علي عن أبيه وغيره ولا يتبين لي ذلك فإن رواية عبد الله عن أبيه عن علي عن جده إما علي أو الحسين »^(٣). ولكن بالإسناد الذي جاء به الترمذي فيه التصريح بذلك.

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بإعضال المتصل.

جنسها: لم يرد فيه جنس معين، وقد يقال فيه: « أن يكون الحديث محفوظاً عن الثقات بإسناد، فيشذ عنهم مقبول بإسقاط راو أو أكثر من ذلك الإسناد ».

* * *

المطلب الثاني: ما يتعلق بالاختلاف^(٤)

١- حديث « أمره حين نذر أن يعتكف بالوفاء، وأمره أن يصوم »

(سؤال ٩٣) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ؛ أنه أمره حين نذر أن يعتكف بالوفاء، وأمره أن يصوم^{(٥)(٦)}.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، خالد بن مخلد (٣/٤٦٥)، الرقم (٥٩٥).

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، (٢/٦٧١)، الرقم (١٨٠٢).

(٣) الأحاديث المختارة، مسند علي، الحسين بن علي عن أبيه، (٢/٤٧)، الرقم (٤٢٤).

(٤) الاختلاف: هو أن يختلف الرواة في سند الحديث أو في متنه. فإذا كان مما يؤثر قدحا في الحديث يسمى الاضطراب ويتوقف في قبوله؛ وإذا لم يكن مما يؤثر قدحا فيسلك فيه مسلك الجمع إن أمكن وإلا فالترجيح.

ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، (٢/٧٣٢).

(٥) هذا الحديث ورد بألفاظ منها ما أخرجه البخاري، كتاب الاعتكاف، باب إذا نذر في الجاهلية ثم أسلم، (١/٥٩١)، الرقم (٢٠٤٣)، ونصه: « عن نافع عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام قال أراه قال ليلة قال له رسول الله ﷺ أوف بندرك ».

(٦) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (نافع)، وله طرق، منها:

= الأول: طريق عبيد الله بن عمر العمري: رواه عنه، عن ابن عمر، واختلف عنه:

أ - من أسنده عن عمر، منهم: (عبد الله بن نمير، وحفص بن غياث، وعلي بن مسهر، وقيل عن يحيى القطان).
أخرجه بهذا الإسناد:

أبو عوانة في مسنده عن (عبد الله بن نمير، وحفص بن غياث)، باب الخبر الموجب على الناذر أن يعتكف، (١٨/٤)،
الرقم (٥٨٧٥). وابن أبي شيبه في مصنفه عن (حفص بن غياث)، كتاب الأيمان والنذور، في رجل نذر وهو مشرك،
(٥٦/٥)، الرقم (١٢٥٥١).

وعن (علي بن مسهر) أبو جعفر الطحاوي في (شرح مشكل الآثار)، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ
فيما ادعى قوم أنه يدل على جواز الاعتكاف بغير صوم، (٣٤٢/١٠ - ٣٤٣)، الرقم (٤١٥٤).
وعن (يحيى القطان) أحمد في مسنده، مسند ابن عمر رضي الله عنهما، (٣١٧/٤ - ٣١٨)، الرقم (٤٧٠٥).

ب - من أسنده عن ابن عمر، وقال فيه: (إن عمر نذر)، منهم: (يحيى بن سعيد القطان، وأبو أسامة، وعبد الله بن
المبارك، وشعبة، وشعيب بن إسحاق، وسعيد بن بشير). أخرجه بهذا الاسناد:

البخاري عن (يحيى القطان، وأبي أسامة حماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك)، كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف
ليلاً، (١/٥٨٨ - ٥٨٩)، الرقم (٢٠٣٢). وكتاب الأيمان والنذور، باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنساناً في الجاهلية
ثم أسلم، (٢/٦١١)، الرقم (٦٦٩٧).

ومسلم عن (أبي أسامة، وعبد الوهاب الثقفي، وشعبة)، كتاب الأيمان والنذور، باب نذر الكافر، ص ٧٨٣،
الرقم (١٦٥٦)، ثم قال: « ... كلهم عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، وقال حفص من بينهم عن عمر بهذا
الحديث ».

وعن (شعيب بن إسحاق) أبو عوانة في مسنده، كتاب النذور، باب الخبر الموجب على الناذر، (٤/١٧)،
الرقم (٥٨٧٠). وعن (سعيد بن بشير) الدارقطني في سننه، باب الاعتكاف (٣/١٨٨)، الرقم (٢٣٦٥).

وقال البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب المعتكف يصوم، (٤/٥٢١)، الرقم (٨٥٧٨): « ذكر نذر الصوم
مع الاعتكاف غريب تفرد به سعيد بن بشير عن عبيد الله والله أعلم ».

واختلف عن الثوري (بين الإسناد عن عمر، وعن ابنه):

أخرجه (عنه، مسنداً عن عمر) البزار في البحر الزخار، عبيد الله بن عمر، عن نافع (١/٢٥٠)، الرقم (١٤٠).

وأخرجه به الإمام الحافظ عنه في العلل الواردة، (٢/٣١)، رقم السؤال (٩٣).

ولم أقف على من أخرجه له مسنداً عن ابن عمر فيما بحث.

واختلف في الحديث متناً:

١ - إن عمر نذر أن يعتكف ليلة. ٢ - إنه نذر أن يعتكف يوماً.

=

= قال مسلم - بعدما ساق طريق (عبيد الله) فيما رواه عنه أبو أسامة، وعبد الوهاب الثقفي، وحفص بن غياث، وشعبة - : « أما أبو أسامة والثقفى ففى حديثهما اعتكاف ليلة. وأما فى حديث شعبة فقال جعل عليه يوماً يعتكفه. وليس فى حديث حفص ذكر يوم ولا ليلة ».

صحيح مسلم، كتاب الأيمان والندور، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم، ص ٧٨٣، الرقم (١٦٥٦).
قال ابن حبان: « ألقاظ أخبار ابن عمر مصرحة أن عمر نذر اعتكاف ليلة إلا هذا الخبر، فإن لفظه أن عمر نذر اعتكاف يوم، فإن صحت هذه اللفظة يشبه أن يكون ذلك يوماً أراد به بليته، وليلة أراد بها بيومها، حتى لا يكون بين الخبرين تضاد ». صحيح ابن حبان، (٢٢٦/١٠)، الرقم (٤٣٨١).

الثاني: طريق أيوب السخيتاني، رواه عن نافع، عن ابن عمر، واختلف عنه:

أ - أسنده (عن عمر): ابن عليه، وابن عيينة.

لم أقف على من أخرجه عن ابن عليه بهذا الاسناد ولكن أخرجه - عن ابن عيينة فيما رواه عنه (إسحاق بن موسى) - النسائي في سننه، كتاب الأيمان والندور، إذا نذر ثم أسلم قبل أن يفي، ص ٥٨٩ - ٥٩٠، الرقم (٣٨٢٠).

ب - أسنده (عن ابن عمر): معمر، وجريير بن حازم، وهما بن سلمة، وسفيان في قول. أخرجه به مسلم - عن (معمر، وجريير) - كتاب الأيمان والندور، باب نذر الكافر، ص ٧٨٣، الرقم (١٦٥٦).

وأخرجه أبو عوانة عن (هماد بن سلمة، وسفيان)، باب الخبر الموجب على الناذر أن يعتكف في المسجد الحرام أن يوفي بنذره، (١٩/٤)، الرقم (٥٨٧٩).

ج - أرسله حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، لم يذكر فيه ابن عمر. أخرجه به مسلم، كتاب الأيمان والندور، باب نذر الكافر، ص ٧٨٣ - ٧٨٤، الرقم (١٦٥٦).

الثالث: طريق عبد الله بن عمر العمري: رواه عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر: نذر أن يعتكف يوماً وليلة. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحثت. قال الإمام الحافظ: « فإن كان حفظ هذا، فقد صحت الأقاويل عن نافع، ويكون قول من قال: يوماً بليته، ومن قال: ليلة بيومها، والله أعلم ». العلل الواردة، (٣٠/٢).

تفرد (عبد الله بن بديل المكي) بروايته عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر. أخرجه به أبو داود، أول كتاب الصوم، باب المعتكف يعود المريض، (٤/١٣٦ - ١٣٣)، الرقم (٢٤٧٤). والإمام الحافظ في سننه، كتاب الصوم، باب الاعتكاف، (٣/١٨٦)، الرقم (٢٣٣١). وقال في العلل: « يرويه عبد الله بن بديل المكي وكان ضعيفاً، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر. ولم يتابع عليه، ولا يعرف هذا الحديث عن أحد من أصحاب عمرو بن دينار ». العلل الواردة، (٢/٢٦ - ٢٧)، رقم السؤال (٩٣).

وأخرجه البزار في البحر الزخار، عبيد الله بن عمر عن نافع، (١/٢٥١)، الرقم (١٤٢) والرقم (١٤٤)، ثم قال: « وهذا الحديث رواه غير واحد عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، وأعلى من رواه عن عبيد الله، سفيان الثوري ».

التعليق: ذكر الدارقطني أنه وقع الاختلاف في الحديث من وجهين:

الأول: من حيث الإسناد:

أ. أهو من رواية ابن عمر، أن عمر رضي الله عنه نذر فيكون من مسند ابن عمر؟ أم من رواية عمر فيكون من مسنده؟

اختلف الحفاظ في هذه المسألة، فلم يرجح الدارقطني واحداً من المختلفين، بل أطلق القول في ذلك، ولكن بما أنه ذكره في مسند عمر رضي الله عنه، وكذا ذكره من مسند ابن عمر رضي الله عنه، يستأنس به أنه يعتبر من مسندهما من غير منافاة بينهما، لا سيما أنه لم يرجح، والله أعلم.

الثاني: من حيث المتن:

(أ) أذكر فيه الصوم؟ أم لا؟

ورد من طريق الحفاظ الاعتكاف بدون ذكر الصوم، إنما ورد ذكره من طريق (سعيد بن بشير)^(١)، فنخالف فيه (سعيد) غيره من أصحاب (عبيد الله) بذكر الصوم، فهو منكر؛ لأنه ضعيف.

= وقال ابن عدي: « ولا أعلم ذكر في هذا الإسناد ذكر الصوم مع الاعتكاف إلا من رواية عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار ... وعبد الله بن بديل له غير ما ذكرت مما ينكر عليه من الزيادة في متن أو في إسناد ... ».

الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن بديل بن ورقاء، (٣٥٧/٥ - ٣٥٨)، الرقم (١٠٢٠).

(١) سعيد بن بشير: هو الأزدي البصري، نزيل دمشق، كان قدريا. كنيته: أبو عبد الرحمن. قال البخاري في تاريخه: « يتكلمون في حفظه ». وقال ابن أبي حاتم: « سمعت أبي وأبا زرعة ذكرا سعيد بن بشير، فقالا: محله الصلح عندنا. قلت لهما: يحتج بحديثه؟ فقالا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة، والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه ». وقال أيضا: « سمعت أبي ينكر على من أدخله في كتاب الضعفاء ». ونقل عن الميموني قوله: « ذكر سعيد بن بشير، فرأيت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يضعف أمره ». وعن ابن معين قوله: « سعيد ابن بشير ليس بشيء ». وعن ابن نمير أنه قال: « سعيد بن بشير منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات ». ضعفه ابن المديني وابن معين والنسائي وأبو داود، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « وكان رديء الحفظ، فحش الخطأ، يروي عن قتادة مالا يتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يعرف من حديثه، وهو الذي يروي عن هشيم عن أبي عبد الرحمن عن قتادة يكنى عنه ولا يسميه ». وقال الذهبي: « وهو يحتمل، وقال دحيم: ثقة كان مشيختنا يوثقونه، كان قدريا ». وقال ابن حجر: « ضعيف، من الثامنة ». توفي سنة تسع وستين ومائة (١٦٩هـ) بدمشق.

= الحكم على الراوي: يبدو أنه ضعيف، ولكن ليس شديدا، قد يعتبر به فيما لم يخالف، والله أعلم.

قال البيهقي: « ذكر نذر الصوم مع الاعتكاف غريب، تفرد به سعيد بن بشير عن عبيد الله، والله أعلم »^(١).

وقال ابن الجوزي: « أن هذا اللفظ تفرد به سعيد بن بشير عن عبيد الله قال يحيى بن معين وابن نمير: ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف »^(٢).

ورأى الدارقطني أنه حسن لخرقة ضبط (سعيد)، فقال في سننه: « هذا إسناد حسن تفرد بهذا اللفظ سعيد بن بشير عن عبيد الله »^(٣).

وقال هنا: « فإن كان سعيد بن بشير ضبط هذا فهو عنه صحيح، إذا كان في عقد نذره الصوم مع الاعتكاف »^(٤).

نوع العلة: الشذوذ.

سببها: المخالفة بزيادة في المتن.

جنسها: الأول: « أن يدرج الثقة في الحديث ما ليس منه، فيغتر بظاهره من وقف عليه مدرجاً،

فيصححه » بح.

(ب) هل النذر بالاعتكاف مطلقاً، أو يوماً، أو ليلة، أو يوماً بليلته؟

هذه المسألة وقع فيها الاختلاف بين الحفاظ المتقنين، كما قال بن عبد الهادي في (تنقيح التحقيق): « رواه البخاري في (الصحيح) عن محمد بن مقاتل عن عبد الله بن المبارك، وكذا رواه سليمان بن بلال ويحيى بن سعيد القطان وأبو أسامة وعبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله، قالوا فيه: (ليلة)،

= ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٩/٤٧٢)، الرقم (٤٧٤٣). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣/٤٦٠)، الرقم (١٥٢٩). الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١٢٦، الرقم (٢٨٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤/٦ - ٧)، الرقم (٢٠). والمجروحين لابن حبان، (١/٤٠٠ - ٤٠١)، الرقم (٣٨٧). والكاشف للذهبي (١/٤٣٣)، الرقم (١٨٥٨). والتقريب لابن حجر، ص ٣٧٤، الرقم (٢٢٨٩). والتهذيب له، (٢/٨ - ٩).

(١) السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب المعتكف يصوم، (٤/٥٢٠ - ٥٢١)، الرقم (٨٥٧٨).

(٢) التحقيق في مسائل الخلاف، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ومعه تنقيح التحقيق للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الوعي العربي، حلب - دمشق، والقاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، مسألة يصح الاعتكاف بغير صوم، (٥/٤٤٣)، الرقم (١٣٧٢).

(٣) سنن الدارقطني، كتاب الصيام، باب الاعتكاف، (٣/١٨٨)، الرقم (٢٣٦٥).

(٤) العلل الواردة للإمام الحافظ، (٢/٢٦).

وكذلك قاله حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر. وقال جرير بن حازم ومعمر عن أيوب: (يوماً) بدل: ليلة، وكذلك رواه شعبة عن عبيد الله^(١).

يعني أنه يحتاج إلى سلوك طرق دفع الاختلاف والتعارض، كالجمع، أو الترجيح، أو غيرهما، كما ذهب ابن عبد الهادي إلى الجمع بين الروايتين مرة، حيث قال: «ويمكن الجمع في حديث عمر بين اللفظين، بأن يكون المراد: اليوم مع ليلته، أو الليلة مع يومها»^(٢). وإلى ترجيح أحدهما مرة ثانية، فقال: «ورواية الجماعة عن عبيد الله أولى، وحماد بن زيد أعرف بأيوب من غيره»^(٣).

نوع العلة: الاختلاف.

سببها: زيادة ألفاظ في متن الحديث.

جنسها: الرابع والعشرون: «أن يروي الثقة حديثاً فيهم في لفظة منه لاشتباهاً عليه من نفس الحديث».

* * *

٢- حديث «كان يستجد الحلل لأصحاب رسول الله ﷺ»

(سؤال ٩٧) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه أنه كان يستجد الحلل لأصحاب رسول الله ﷺ^(٤).

(١) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ل محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ)، أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الحباني، كتاب الصيام، مسائل الاعتكاف، (٣/ ٣٦٥)، رقم المسألة (٣٨٢).

(٢) المصدر السابق، ص ٣٦٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

(٤) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (نافع)، واختلف عنه:

١- رواه (يونس بن يزيد) عنه، عن ابن عمر، عن عمر. وتابعه (ابن سمعان).

أخرجه به عن (يونس بن زيد) البيهقي في السنن الكبرى، كتاب صلاة الخوف، باب الرخصة في العلم وما يكون في نسجه قز وقطن، (٣/ ٣٨٤)، الرقم (٦٠٩٠).

٢- وخالفه (عمر بن محمد العمري). وهو ثقة - فرواه عنه، عن عمر، فأرسله ولم يذكر فيه ابن عمر. =

التعليق: وقع اختلاف في هذا الإسناد للحديث كما يأتي:

أن (عمر بن محمد العمري)^(١) - وهو ثقة - خالف (يونس بن يزيد)^(٢)، بروايته عن نافع، فأرسله عن عمر، ولم يذكر فيه ابن عمر.

لم يرجح الإمام الحافظ أيا من الروایتين، إلا أنه ذكر لرواية (يونس بن يزيد) متابعا وهو (ابن سمعان)^(٣) - وهو متروك لا يتقوى به - والله أعلم.

= لم أقف على من أخرجه هكذا، وإنما أخرجه ابن زنجويه في الأموال موصولا، وذكر فيه ابن عمر، فقال: « أنا ابن زريع، عن عمر بن محمد، أنا نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب كان يستنسخ لأصحاب رسول الله ﷺ الحلل باليمن، الحلة بألف واثنى عشرة مائة، وينهى أن يجعل فيها البول ». كتاب الأموال، لحميد بن زنجويه (ت ٢٥١هـ)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: د. شاكِر ذيب فياض، الكسوة التي يكسوها الإمام الناس من النبي، (٢/ ٥٥٤)، الرقم (٩١٢).

(١) عمر بن محمد العمري: هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي المدني، نزيل عسقلان. قال ابن سعد: « وكان ثقة، قليل الحديث ». وقال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن ولد محمد بن زيد، فقال: هم خمسة، أوثقهم عمر بن محمد وهو ثقة، صدوق ». وقال ابن علي: « وهو في جملة من يكتب حديثه ». وثقه أحمد وابن معين والعجلي والبزار، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « ثقة، جليل، مرابط، من أطول الرجال ». وقال ابن حجر: « ثقة، من السادسة ». توفي قبل سنة خمسين ومائة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٧/ ٥٣٣)، الرقم (٢١١١). والتاريخ الكبير للبخاري، (٦/ ١٩٠)، الرقم (٢١٣٤). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/ ١٧١)، الرقم (١٣٦٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/ ١٣١)، الرقم (٧١٨). والثقات لابن حبان، (٧/ ١٦٥). والكمال في ضعفاء الرجال، (٦/ ٣٨ - ٤١)، الرقم (١١٩٣). والكاشف للذهبي (٢/ ٦٩)، الرقم (٤١٠٨). والتقريب لابن حجر، ص ٧٢٧، الرقم (٤٩٩٩). والتهذيب له، (٣/ ٢٥٠).

(٢) يونس بن يزيد: وهو الأيلي، ثقة، تقدمت ترجمته، ص ١٤٤.

(٣) عبد الله بن زياد بن سمعان: هو أبو عبد الرحمن المخزومي المدني، مولى أم سلمة. قال البخاري في تاريخه: « سكتوا عنه، نسبه إبراهيم بن المنذر المدني، كان مالك يضعفه ». وقال النسائي: « متروك الحديث ». وقال ابن أبي حاتم: « امتنع أبو زرعة من أن يقرأ علينا حديث ابن سمعان، وقال: هو لا شيء ». وروى عن أبيه قوله: « ابن سمعان ضعيف الحديث سبيله سبيل الترك ». ونقل عن عبد الرحمن بن القاسم قوله: « سألت مالكا عن ابن سمعان، فقال: كذاب ». ونقل عن عبد الواحد بن واصل أنه: كان عنده ابن سمعان ومحمد بن إسحاق، فقال ابن سمعان: حدثني مجاهد. فقال ابن إسحاق: كذب والله أنا أكبر منه، وما رأيت مجاهدا. وعن أحمد أنه قال فيه: =

فلحديث دائر بين الاتصال والانقطاع؛ لأن رواية نافع عن عمر مرسله، كما قال أبو زرعة العراقي: « وفي سنن أبي داود روايته عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي واضحة الإرسال، وصرح بذلك الزكي عبد العظيم في مختصره فقال نافع عن عمر منقطع »^(١).

نوع العلة: الاختلاف.

سببها: المخالفة بزيادة راو ونقصه.

جنسها: الرابع: « أن يكون محفوظاً عن صحابي فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته بل ولا يكون معروفاً من جهته » ح.

* * *

٣- حديث « أيما أمة ولدت من سيدها فإنها لاتباع ولا توهب »

(سؤال ٩٨) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه قوله: أيما أمة ولدت من سيدها فإنها لاتباع ولا توهب^(٢).

= « هو متروك الحديث، كان إبراهيم بن سعد يرميه بالكذب ». ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « كان ممن يروي عن عمر لم يره، ويحدث بما لم يسمع ». وقال ابن علي: « ولا بن سمعان من الحديث أحاديث صالحة، ورأيت أروى الناس عنه عبد الله بن وهب، والضعف على حديثه ورواياته بين ». وقال الدارقطني في الضعفاء والمتروكين: « مدني، متروك ». قال الذهبي: « المدني، الفقيه، أحد المتروكين في الحديث ... كذبه مالك ». وقال ابن حجر: « متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره، من السابعة ». ونقل في التهذيب عن هشام بن عروة قوله: « حدث عني بأحاديث والله ما حدثته بها، ولقد كذب علي ».

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٩٦/٥)، الرقم (٢٧١). والضعفاء والمتروكون للنسائي/١٥١، الرقم (٣٥٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦٠/٥ - ٦٢)، الرقم (٢٧٩). والمجروحين لابن حبان، (٤٩٩/١ - ٥٠٠)، الرقم (٥٢٣). والكامل لابن عدي، (٢٠١/٥ - ٢٠٥)، الرقم (٩٦٨). والضعفاء والمتروكون للدارقطني، حرف النون، (٢/٢٥٧)، الرقم (٣٠٩). والكاشف للذهبي (١/٥٥٣)، الرقم (٢٧٢٧). والتقريب لابن حجر، ص ٥٠٧، الرقم (٣٣٤٦). والتهذيب له، (٢/٣٣٦ - ٣٣٧).

(١) تحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي، حرف النون، ص ٣٣٥.

(٢) إن الحديث (عن ابن عمر) له طريقان:

١- نافع: رواه (مالك، وعبيد الله بن عمر، وسعد بن إبراهيم) عنه، عن ابن عمر، عن عمر قوله. أخرجه به مالك، كتاب العتق والولاء، باب بيع أمهات الأولاد، (٢/٣٣٧)، الرقم (٢٢٤٨).

٢- عبد الله بن دينار: واختلف عنه:

التعليق: خالف (عبد العزيز بن مسلم القسَملي)^(١) - وهو ثقة - الحفاظ في رفعه الحديث، فروايته شاذة. وتابعه (عبد الله بن جعفر)^(٢)، وهو المخرمي - وهو ثقة أيضا - وعليه، فإنه يدخل في

= أ - رواه أصحابه - غير يونس المؤدب ومن تابعه - عنه، عن ابن عمر، عن عمر قوله. أخرجه به ابن أبي شيبة عن (سفيان) في مصنفه، كتاب البيوع والأقضية، في بيع أمهات الأولاد، (٤٣٩/٧)، الرقم (٢١٨٩٥).
ب - رواه يونس بن محمد المؤدب عن (عبد العزيز بن مسلم)، عنه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ .
أخرجه به عن (يونس) الإمام الحافظ في سننه، كتاب المكاتب، (٢٣٤/٥)، الرقم (٤٢٤٧).
وتابعه عبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، ورفعته إلى النبي ﷺ .
وتابع (عبد الله بن جعفر) عبد العزيز. ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٧، الرقم (٤٢٥٠).
قال البيهقي في السنن الصغير: « ورواه أيضا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، وغلط فيه بعض الرواة، فرووه مرفوعا إلى النبي ﷺ وهو وهم فاحش ».

السنن الصغير، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي، كتاب المكاتب، باب عتق أمهات الأولاد (٢٢٧/٤)، الرقم (٤٤٦٥).
قال الإمام الحافظ: « والحديث، عن عمر موقوف ». العلل الواردة، (٤١/٢).

(١) عبد العزيز بن مسلم القَسَملي: هو أبو زيد الخراساني المروزي، نزيل البصرة. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « صالح الحديث، ثقة ». وثقه ابن معين، وابن نمير، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « ثقة، عابد، يعد من الأبدال ». وقال ابن حجر: « ثقة، عابد، ربما وهم، من السابعة ». ونقل عن ابن حبان قوله: « ربما وهم فأفحش ». توفي سنة سبع وستين ومائة (١٦٧هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٢٨٣/٩)، الرقم (٤١٢١). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢٨/٦)، الرقم (١٥٧٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (٩٩/٢)، الرقم (١١١٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٩٤/٥ - ٣٩٥)، الرقم (١٨٣٦). والثقات لابن حبان، (١١٦/٧). والكاشف للذهبي (٦٥٨/١)، الرقم (٣٤١٠). والتقريب لابن حجر، ص ٦١٦، الرقم (٤١٥٠). والتهذيب له، (٥٩٤/٢).

(٢) عبد الله بن جعفر: رأى ابن عدي في الكامل أنه هو (ابن نجيح المدني، والد علي بن المدني)؛ وعليه ضعف الأحاديث التي وردت من طريقه، منها هذا الحديث بالإسناد الذي نحن بصدده، فقال: « وهذه الأحاديث التي أمليتها لعبد الله بن جعفر عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر كلها غير محفوظات لا يحدث بها، عن ابن دينار غير عبد الله بن جعفر ». ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن جعفر بن نجيح مدني، (٢٩٣/٥)، الرقم (٩٩٧). وعلى هذا الأساس قال الخطيب البغدادي: « ... ثنا أحمد بن إبراهيم بن شاذان، ثنا أبو عيسى محمد بن أحمد بن إبراهيم، ثنا بندار محمد ابن بشار، ثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قضى رسول الله ﷺ ... الحديث. قلت: لم أكتبه إلا بهذا الإسناد، والحفوظ: عن ابن عمر، قال: قضى عمر =

باب تعارض الوقف والرفع، ومنه حكم الإمام الحافظ بالأكثر الأحفظ، فرجح في مسند ابن عمر الموقوف بقوله: « والصواب: عن ابن عمر، عن عمر، قوله: يستمتع بها سيدها ما كان حيًّا، فإذا مات فهي حرة، لا تباع، ولا توهب، ولا تورث »^(١).

نوع العلة: الاختلاف.

سببها: المخالفة بين الرفع والوقف.

= أن أمهات الأولاد ... ». تاريخ بغداد، محمد بن أحمد بن إبراهيم، (٢/ ٨٥)، الرقم (٥١).
وقال ابن عبد الهادي: « وغلط فيه بعض الرواة عن عبد الله بن دينار فرفعه إلى النبي ﷺ، وهو وهم، لا يحل ذكره ». تنقيح التحقيق، من مسائل أمهات الأولاد، لا يجوز بيع أم الولد، (٥/ ١٠٤ - ١٠٥)، الرقم (٣٢٨٩). وقال الذهبي في تنقيح التحقيق: « عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد ... رواه عبد العزيز بن مسلم، وعبيد الله بن عمر عنه مرفوعا والمحفوظ أن النبي ﷺ قضى بذلك عمر ﷺ ». تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين أبو عبد الله الذهبي، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، أم الولد (٢/ ٣٣٦)، الرقم (٨٠٣).
ولكن صرح الإمام الحافظ في سننه، كتاب المكاتب، (٥/ ٢٣٦)، الرقم (٤٢٤٧) بأنه هو (المُخْرَمِي)، فقال: « نا عبد الله بن مطيع، نا عبد الله بن جعفر هو المخرمي، نا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ ... الحديث ».

كذلك فرق الحاكم بينهما في (معرفة علوم الحديث) بقوله: « روى عنه ابن المبارك عبد الله بن جعفر المدني، وعبد الله بن جعفر المدني: إسنادهما واحد، وفي عصر واحد، والرواة عنهم يتقاربون، فالأول المخرمي مخرج حديثه في الصحيح، والثاني والد علي بن المدني ».

معرفة علوم الحديث، النوع السابع والأربعون: معرفة المتشابه، ص ٦٣٤ - ٦٣٥.
وإن (عبد الله بن جعفر المخرمي) ثقة، وعليه صحح ابن القطان المرفوع، فقال ابن الملقن: « وذكر هذا الحديث ابن القطان في الأحاديث التي ضعفها عبد الحق وهي عنده حسنة أو صحيحة، وقال: رواه كلهم ثقات. قال: وعندي أن الذي أسنده ثقة خير من الذي أوقفه ».

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين أبو حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، دار الهجرة، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: أحمد بن سليمان بن أيوب، كتاب أمهات الأولاد، الحديث الثاني، (٩/ ٧٥٥).

(١) العلل الواردة، (١٣/ ١٩٢)، الرقم (٣٠٨٤).

جنسها: لم يرد فيه جنس معين، ويمكن أن يقال فيه: « أن يخالف ثقات غيرهم كذلك، بزيادة راو أو نقصه، فيحكم بصحة رواية الأكثر أو الأحدث ». .

* * *

٤- حديث « كان إذا رأى جنازة، قام »

(سؤال ٢٥٥) حديث أبان بن عثمان، عن عثمان رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه كان إذا رأى جنازة قام ^{(١)(٢)}.

التعليق: يبدو أن هذا حديث غريب عن عثمان رضي الله عنه، لم يروه عنه إلا ابنه أبان، ولم يروه عن أبان إلا موسى بن عمران، ولم يروه عن موسى إلا إسماعيل بن أمية. قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه ... » ^(٣).

(١) هذا الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده، مسند أبي هريرة، (١١/٣٣٩)، الرقم (٦٤٥٥)، ونصه: « حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن العلاء، عن أبيه، أنه شهد جنازة فضلى عليها مروان بن الحكم، فذهب أبو هريرة حتى جلسنا بالمقبرة، فجاء أبو سعيد فقال لمروان: أرني يدك، فأعطه يده، فقال: قم، قال: فقام، ثم قال مروان: لم أقممتي؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى جنازة قام حتى يمر بها وقال: (إن الموت فزع)، فقال مروان: أصدق، أبا هريرة؟ قال: نعم، قال: فما منعك أن تخبرني؟ قال: كنت إماما فجلست فجلست ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (إسماعيل بن أمية)، واختلف عنه:

١- رواه (إسماعيل بن عياش، ومصعب بن صدقة القرقساني والد محمد بن مصعب، وسعيد بن مسلمة) عنه، عن موسى بن عمران بن مناح، عن أبان بن عثمان، فاتفقوا على رفعه. أخرجه به عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند عن (سعيد بن مسلمة). المسند، مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه، (١/٣٧٧)، الرقم (٤٩٥).

٢- ورواه (يحيى بن سليم الطائفي) عن إسماعيل، واختلف عنه:

أ - فإنه وقفه عن (إسماعيل بن أمية) فيما رواه عنه (عبد الجبار بن العلاء، والحسن بن محمد الزعفراني). لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

ب - خالفهما (الحميدي، وسويد بن سعيد، وأبو معمر الهذلي، وأبو البري سهل بن محمود)، فرووه عن يحيى مرفوعا. أخرجه به عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند عن (أبي معمر). المسند، مسند عثمان بن عفان، (١/٣٤٦) - (٣٤٧)، الرقم (٤٢٦).

(٣) البحر الزخار للبزار، أبان بن عثمان، (٢/٢١)، الرقم (٣٥٩).

ثم رواه عن (إسماعيل بن أمية) جماعة مرفوعا غير (يحيى بن سليم الطائفي)، فإنه رواه عن إسماعيل، واختلف عنه:

١- رواه الحميدي وغيره عنه مرفوعا.

٢- خالفهم (عبد الجبار بن العلاء)^(١)، والحسن بن محمد الزعفراني^(٢) - وهما ثقتان -، فروياه عن يحيى بن سليم موقوفا.

والصواب أنه مرفوع كما رواه أصحاب إسماعيل غير يحيى بن سليم، وأصحاب يحيى غير (عبد الجبار، والحسن بن محمد)، والله أعلم.

نوع العلة: الاختلاف في الوقف والرفع.

سببها: المخالفة بالزيادة والنقص.

جنسها: لم يرد فيه جنس معين، ويمكن أن يقال فيه: « أن يختلف الرواة في إسناد حديث أو إرساله، وفي رفعه أو وقفه، والصحيح منه ما قاله الأحفظ أو الأكثر ».

(١) عبد الجبار بن العلاء: هو ابن العلاء بن عبد الجبار العطار البصري الأنصاري، نزيل مكة، كنيته: أبو بكر. قال العجلي: « بصري، ثقة، سكن مكة ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « مكّي، صالح ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان متقنا ». وقال الذهبي: « ثقة، سريع القراءة ». وقال ابن حجر: « لا بأس به، من صغار العاشرة ». توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين (١٤٨هـ).

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (١٠٩/٦)، الرقم (١٨٦٨). ومعرفة الثقات للعجلي، (٦٩/٢)، الرقم (١٠٠٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٢/٦)، الرقم (١٧٢). والثقات لابن حبان، (٤١٨/٨). والكاشف للذهبي (١/٦١٢)، الرقم (٣٠٨٧). والتقريب لابن حجر، ص ٥٦٢ - ٥٦٣، الرقم (٣٧٦٧). والتهذيب له، (٤٦٩/٢ - ٤٧٠).

(٢) الحسن بن محمد الزعفراني: هو ابن محمد بن الصباح الزعفراني البغدادي الفقيه البزار، كنيته: أبو علي. قال ابن أبي حاتم: « كتبت عنه مع أبي وهو ثقة، سئل أبي عنه، فقال: صدوق ». وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: « وكان راويا للشافعي وكان يحضر أحمد وأبو ثور عند الشافعي وهو الذي يتولى القراءة عليه ». وقال ابن حجر: « ثقة، من العاشرة ». ونقل في التهذيب عن أبي عمرو الصديقي قوله: « سألت العجلي عنه، فقال: ثقة من الثقات، مشهور، ولم يتكلم فيه أحد بشيء. قال: وسألت عنه أبا علي صالح بن عبد الله الطرابلسي، فقال: ثقة، ثقة ». توفي سنة تسع وخمسين ومائتين (٢٤٩هـ).

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٦/٣)، الرقم (١٥٣). والثقات لابن حبان، (١٧٧/٨). والكاشف للذهبي (١/٣٣٩)، الرقم (١٠٦٢). والتقريب لابن حجر، ص ٢٤٢، الرقم (١٢٩١). والتهذيب له، (٤١٣/١).

٥- حديث « لا طلاق قبل نكاح »

(سؤال ٢٩٢) حديث ابن عباس، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: لا طلاق قبل نكاح^{(١)(٢)}.

التعليق: ورد الحديث عن (محمد بن المنكدر)^(٣)، بطريقتين:

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي، أبواب الطلاق واللعان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح، ص (٢٨١)، الرقم (١١٨١) وابن ماجه، أبواب الطلاق، باب لا طلاق قبل النكاح، ص (٣٤٦)، الرقم (٢٠٤٧)، ونصه عند الترمذي: « عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (محمد بن المنكدر)، واختلف عنه:

١- رواه عبد الله بن زياد بن سمعان، عن محمد بن المنكدر، عن طاووس، عن ابن عباس، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم. أخرجه به الخطيب في تاريخ بغداد، عبد الله بن زياد بن سمعان المدائني، (١١/١٢٣)، الرقم (٥٠٤١).

٢- رواه حسين المروزي، عن ابن أبي ذئب، عن ابن المنكدر، عن طاووس مرسلًا، عن النبي صلى الله عليه وسلم. لم أقف على من أخرجه عن (حسين المروزي، عن أبي ذئب)، وإنما أخرجه به عن (سفيان الثوري) عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الطلاق، باب الطلاق قبل النكاح، (٦/٤١٧ - ٤١٨)، الرقم (١١٤٥٧).

٣- وقيل: عن ابن أبي ذئب، عن ابن المنكدر، عن جابر. أخرجه به ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطلاق، الرجل يقول: يوم أتزوج فلانة فهي طالق، (٤/٣٧٤)، الرقم (١٨٠٠٢).

قال الإمام الحافظ: « ولا يصح عن جابر، وإنما رواه ابن المنكدر مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصواب، وعبد الله بن زياد بن سمعان متروك الحديث ». العلل الواردة، (٣/٧٤).

(٣) محمد بن المنكدر: هو ابن المنكدر بن عبد الله القرشي التميمي المدني. كنيته: أبو عبد الله. روى ابن سعد عن الواقدي قوله فيه: « وكان ثقة، ورعا، عابدا، قليل الحديث، يكثر الإسناد عن جابر بن عبد الله ». ونقل البخاري في تاريخه عن مالك قوله: « كان محمد سيد القراء، لا يكاد أحد يسأله عن حديث إلا كاد أن يبكي ». وعن ابن عيينة أنه قال: « بلغ سنه نيفا وسبعين ولم أر أحدا أجدر أن يحمل عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم منه، جالسناه عام الزهري ». وقال العجلي: « مدني، تابعي، ثقة، رجل صالح ». ونقل ابن أبي حاتم عن ابن عيينة قوله: « كان محمد بن المنكدر من معادن الصديق، يجتمع إليه الصالحون ». وعن الحميدي أنه قال: « محمد بن المنكدر حافظ ». وثقه أبو حاتم وابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « كان من سادات القراء لا يتمالك البكاء إذا قرأ أحد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ». قال الذهبي: « إمام، بكاء، متأله ». وقال ابن حجر: « ثقة، فاضل، من الثالثة ». وقال في التهذيب: « أحد الأئمة الأعلام ». توفي سنة ثلاثين ومائة (١٣٠هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/٤٤٠ - ٤٤٤)، الرقم (١٨٩٢). والتاريخ الكبير للبخاري، (١/٢١٩ - ٢٢٠)، =

١- مرسلًا:

أ. رواه (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب)^(١) - وهو ثقة، فقيه، فاضل - عن (محمد بن المنكدر)، عن طاووس، عن النبي ﷺ .

ب. ورواه (سفيان الثوري)، عنه، عمّن سمع طاووساً، عن النبي ﷺ .

٢- مرفوعاً:

أ) رواه عنه (عبد الله بن زياد بن سمعان)^(٢) - وهو متروك الحديث - مخالفاً به ابن أبي ذئب، فروايته منكراً، ولا اعتبار بها.

ب) وروى عن (ابن أبي ذئب) عن [عطاء] و(محمد بن المنكدر)، عن جابر.

وهذا الإسناد حكم عليه الأئمة بأنه وهم؛ لأن (ابن أبي ذئب) لم يسمع من (عطاء)، وإنما قال:

بلغني عن (عطاء)^(٣)، كما روى أبو داود الطيالسي، فقال:

= الرقم (٦٩١). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/ ٢٥٥)، الرقم (١٦٥١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/ ٩٧ - ٩٨)، الرقم (٤٢١). والثقات لابن حبان، (٥/ ٣٥٠). والكاشف للذهبي (٢/ ٢٢٤)، الرقم (٥١٧٠). والتقريب لابن حجر، ص ٨٩٩، الرقم (٦٣٦٧). والتهذيب له، (٣/ ٧٠٩ - ٧١٠).

(١) ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب القرشي المخزومي المدني. نقل ابن أبي حاتم عن أحمد قوله فيه: « كان ابن أبي ذئب يشبه سعيد بن المسيب، ف قيل لأحمد: أخلف مثله؟ قال: لا، وقال: كان أفضل من مالك، إلا أن مالكا أشد تنقية للرجال منه ». وثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال النووي: « واتفقوا على إمامته وجلالته ». وقال الذهبي: « وكان كبير الشأن، ثقة ». وقال ابن حجر: « ثقة، فقيه، فاضل، من السابعة ». توفي سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩هـ).

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (١/ ١٥٢ - ١٥٣)، الرقم (٤٥٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٧/ ٣١٣ - ٣١٤)، الرقم (١٧٠٤). والثقات لابن حبان، (٧/ ٣٩٠). وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، (١/ ٨٦ - ٨٧)، الرقم (١٦). والكاشف للذهبي، (٢/ ١٩٤)، الرقم (٥٠٠١). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (١/ ١٩١ - ١٩٣)، الرقم (١٨٥). والتقريب لابن حجر، ص ٨٧١، الرقم (٦١٢٢). والتهذيب له، (٣/ ٦٢٨ - ٦٢٩).

(٢) ابن سمعان: هو عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان، متروك، تقدمت ترجمته.

(٣) قال ابن أبي حاتم: « وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن أبي ذئب، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: لا طلاق قبل نكاح؟ فقالا: لم يسمع ابن أبي ذئب من عطاء ومحمد بن المنكدر؛ يقول في هذا الحديث: بلغني عن عطاء ». كتاب العلل، لابن أبي حاتم، علل أخبار رويت في النكاح، (٤/ ٢٠ - ٢١)، الرقم (١٢٢٠).

« حدثنا ابن أبي ذئب، قال: حدثني من سمع عطاء، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: لا طلاق لمن لم ينكح، ولا عتاق لمن لم يملك »^(١).

فالحديث دائر بين الرفع والإرسال، والإرسال هو الأصح، كما نقل ابن أبي حاتم عن أبيه، وأبي زرعة^(٢)، وعن يحيى بن المعين^(٣) أنهم أفادوا بأنّ الصحيح ما رواه الثوري، عن ابن المنكدر، عن سمع طاوساً، عن النبي ﷺ.

نوع العلة: الاختلاف.

سببها: المخالفة بين الإسناد والإرسال.

جنسها: السادس: « أن يكون الحديث في أصله مرسلاً، فيهمُ بعض الثقات فيصّله » بح.

أو يقال فيه: « أن يختلف الرواة في إسناد حديث أو إرساله، وفي رفعه أو وقفه، والصحيح منه ما قاله الأحفظ أو الأكثر ».

* * *

(١) مسند أبي داود الطيالسي، عطاء بن أبي رباح، عن جابر، (٣/ ٢٦١)، الرقم (١٧٨٧).

(٢) قال ابن أبي حاتم: « قال أبي وأبو زرعة جميعاً: هذه الأسانيد كلها وهم عندنا، والصحيح: ما رواه الثوري، عن ابن المنكدر، عن سمع طاوساً، عن النبي ﷺ ». كتاب العلل، علل أخبار رويت في النكاح، (٤/ ٢١)، الرقم (١٢٢٠).

(٣) نقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: « ... لا يصح عن النبي ﷺ: لا طلاق قبل نكاح، وأصح شيء فيه: حديث الثوري، عن ابن المنكدر، عن سمع طاوساً، أن النبي ﷺ قال... الحديث ». المصدر نفسه، علل أخبار رويت في الطلاق، (٤/ ١٣٣)، الرقم (١٣١٢).

المطلب الثالث: ما يتعلق بجرح الراوي^(١)

حديث « الشفاعة »

(سؤال ١٤) حديث حذيفة بن اليمان، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ: حديث الشفاعة^{(٢)(٣)}.

التعليق: علل الدارقطني الحديث من وجهين:

(١) مما يطعن به الراوي ويجرحه أمور، منها: كذبه، أو تهمته بذلك، أو فحش غلظه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أو مخالفته للثقات، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه. ينظر: نخبة الفكر للحافظ ابن حجر، ص ٨٢.

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى ﴿إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك﴾، (٨٦٤/١)، الرقم (٣٣٤٠). ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ص (١١٠)، الرقم (١٩٤). ونصه عند البخاري: « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ في دعوة فرفع إليه الذراع وكانت تعجبه فنهس منها نهسة، وقال: أنا سيد القوم يوم القيامة، هل تدرون بم يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد فيصبرهم الناظر ويسمعهم الداعي وتدنو منهم الشمس، فيقول بعض الناس: ألا ترون إلى ما أنتم فيه إلى ما بلغكم ألا تنظرون إلى من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس: أبوكم آدم فيأتونه فيقولون يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأمر الملائكة فسجدوا لك وأسكنك الجنة ألا تشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه وما بلغنا فيقول ربي غضب غضبا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله ونهاني عن الشجرة فعصيته نفسي نفسي اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى نوح فيأتون نوحا فيقولون يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض وسمك الله عبدا شكورا أما ترى إلى ما نحن فيه ألا ترى إلى ما بلغنا ألا تشفع لنا إلى ربك فيقول ربي غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله نفسي نفسي ائتوا النبي ﷺ فيأتوني فأسجد تحت العرش فيقال يا محمد ارفع رأسك واشفع تشفع وسل تعطه ».

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (أبي هنيئة البراء بن نوفل)، واختلف عنه:

١- رواه (النضر بن شميل، وروح، والحسن بن عمرو بن يوسف) عن أبي نعامة عمرو بن عيسى العدوي، عن أبي هنيئة البراء بن نوفل، عن والان العدوي، عن حذيفة، عن أبي بكر. أخرجه به أحمد عن (النضر بن شميل)، مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (١/ ١٧٢ و ١٧٣)، الرقم (١٥).

٢- رواه الجريري، عن أبي هنيئة، وأسنده عن حذيفة، عن النبي ﷺ. ولم يذكروا فيه أبا بكر.

أخرجه به ابن الجوزي في العلل المتناهية.

ينظر: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دار الكتب

العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ، تحقيق: خليل الميس، حديث في الشفاعة، (٢/ ٩٢٢ - ٩٢٣)، الرقم (١٥٣٩).

تنبيه: قال ابن الجوزي (الحريري) بدل (الجريري).

قال الإمام الحافظ: « ووالان غير مشهور إلا في هذا الحديث، والحديث غير ثابت ». العلل الواردة له، (١/ ١٨٩).

(١) جهالة حال (والان)^(١). فقال: « والان غير مشهور إلا في هذا الحديث »^(٢).

وقال - بما قاله الإمام الحافظ - بعض الأئمة، منهم:

أ. قال البزار في (البحر الزخار): « وهذا الحديث حديث فيه رجلان لا نعلمهما رويًا إلا هذا الحديث: أبو هنيذة البراء بن نوفل، فإننا لا نعلم روى حديثًا غير هذا، وكذلك والان لا نعلم روى إلا هذا الحديث »^(٣).

ب. قال الخطيب: « وليس يُعرف لوالان حديث غيره ». وقال في موضع آخر: « قد ذكرت أنه لا يعرف له غير هذا الحديث. وأردت بذلك حديثًا مرفوعًا فإن مالك بن عمير قد روى عن والان: أنه سأل عبد الله بن مسعود عن نازلة فأفتاه فيها »^(٤).

ج. قال ابن الجوزي: « والان مجهول لا يعرف قال أبو حاتم الرازي: والان مجهول »^(٥).

ولكن يبدو أنه روى حديثًا آخر، وأنه جاوز الجهالة، بدليل ما يأتي:

١- قال الضياء المقدسي: « ... ورواه الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتابه التوحيد عن أحمد بن سعيد الدارمي وأحمد بن منصور البزار كلاهما عن النضر بن شميل وكان قال في أول الحديث: إن صح الخبر، ثم قال في آخره: إنما استثنيت صحة الخبر في الباب لأنني في الوقت الذي

(١) والان: هو ابن بيهس أو ابن قرفة العدوي البصري. روى عن حذيفة بن اليمان. وروى عنه أبو هنيذة البراء بن نوفل. نقل ابن أبي حاتم عن ابن معين قوله: « والان بن قرفة بصري ثقة ». وقال العراقي تعقيبًا على قول الإمام الحافظ بأنه غير مشهور إلا في حديث الشفاعة عن أبي بكر: « قلت: قال ابن معين بصري ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له في صحيحه هذا الحديث محتجًا به ». وقال ابن حجر: « وكذا أخرجه [يعني حديث الشفاعة] أبو عوانة وهو من زياداته على مسلم ».

الحكم على الراوي: يبدو أنه جاوز جهالة الحال، ويكتب حديثه، والله أعلم.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/١٥٤)، الرقم (٣٨٧٥). والتاريخ الكبير للبخاري، (٨/١٨٥)، الرقم (٢٦٤١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/٤٣)، الرقم (١٨٤). والثقات لابن حبان، (٥/٤٩٧). والميزان، (٨/٢٠٤)، الرقم (٧٢٦). ولسان الميزان، (٨/٣٧٢)، الرقم (٨٣٣٠).

(٢) العلل الواردة، (١/١٨٩).

(٣) البحر الزخار للبزار، (١/١٤٩ - ١٥٢)، الرقم (٧٦).

(٤) تاريخ بغداد للخطيب، محمد بن سنان بن يزيد، (٣/٣٠٥ - ٣٠٦)، الرقم (٨١).

(٥) العلل المتناهية، حديث في الشفاعة، (٢/٩٢٢)، الرقم (١٥٣٩).

ترجمت الباب لم أكن أحفظ في ذلك الوقت عن والان خبراً غير هذا الخبر، ولم أحفظ له راوياً غير والان بن نوفل، ثم وجدت له خبراً ثانياً وراوياً آخر قد روى عنه مالك بن عمير الحنفي، غير أنه العجلي لا العدوي ... وقال الدارقطني: والان مجهول في الحديث غير ثابت والله أعلم. ولعل الدارقطني لم يقف على هذه الحكاية التي ذكرها أبو بكر بن خزيمة ومن شرط الجهالة أن لا يروي عن الشخص غير واحد، والله أعلم»^(١).

٢- قال العراقي في ذيله على (الميزان) تعقيباً على قول الدارقطني: « قال ابن معين: بصري ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له في صحيحه هذا الحديث محتجاً به»^(٢).

٣- وقال ابن حجر: « والان بن بيهس ويقال: ابن قرفة العدوي ... وقد قال ابن معين: بصري ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات »^(٣).

تنبيه: بالنسبة لـ(أبي هنيئة) الذي وصّمه البزار بالجهالة بقوله: « أبو هنيئة البراء بن نوفل فإننا لا نعلم روى حديثاً غير هذا »^(٤): فقد قال ابن سعد: « وكان معروفاً، قليل الحديث »^(٥). وقال ابن معين فيما روى عنه ابن أبي حاتم: « أبو هنيئة البراء بن نوفل بصري ثقة»^(٦).

(٢) عدم ثبوت الحديث، فقال: « والحديث غير ثابت »^(٧).

يبدو أن الإمام الحافظ قد بنى على جهالة (والان، وأبي هنيئة) عدم ثبوت الحديث، ولكن بين بعض الأئمة ثبوت الحديث، منهم:

أ. قال البزار: « على أن هذا الإسناد مع ما فيه من الإسناد الذي ذكرنا فقد رواه جماعة من جلة أهل العلم بالنقل واحتملوه »^(٨).

(١) الأحاديث المختارة، حذيفة بن اليمان عن أبي بكر رضي الله عنه (١/١٢٤)، الرقم (٣٩).

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي، (٨/٢٠٤)، الرقم (٧٣٦).

(٣) لسان الميزان لابن حجر، (٨/٣٧٢)، الرقم (٨٣٣٠).

(٤) كما ذكرنا قوله فيه آنفاً.

(٥) الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/١٥٤)، الرقم (٣٨٧٥).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/٤٣)، الرقم (١٨٤).

(٧) العلل الواردة، (١/١٨٩).

(٨) البحر الزخار للبزار، (١/١٥٢)، الرقم (٧٦).

ب. وقال الضياء لمقدسي: « وروى هذا الحديث علي بن المديني، عن روح بن عبادة، عن أبي نعامة. ورواه الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتابه التوحيد عن أحمد بن سعيد الدارمي. وأحمد بن منصور البزار كلاهما عن النضر بن شميل ... ورواه أبو حاتم ابن حبان في كتابه الأنواع والتقاسيم عن عبد الله بن محمد الأزدي عن إسحاق بن إبراهيم وذكر أن الإمام إسحاق بن راهويه مدح هذا الحديث»^(١).

ج. وقال ابن حجر: « وذكره ابن حبان في (الثقات) وأخرج حديثه في صحيحه! قلت: وكذا أخرجه أبو عوانة وهو من زياداته على مسلم»^(٢).

تنبيه: قال ابن عدي: « وهذا الحديث عرف من رواية النضر بن شميل، عن أبي نعامة رواه عنه الثقات، ثم حدث به علي بن المديني، عن روح بن عبادة، عن أبي نعامة، وسرقه من علي جماعة ضعفاء، فرووه عن روح، ثم حدث به بعد ذلك الحسن بن عمرو العدوي هذا»^(٣).

نوع العلة: الجهالة.

سببها: كون الراوي غير معروف بالرواية.

جنسها: السابع: « الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله » ح.

* * *

(١) الأحاديث المختارة، حذيفة بن اليمان عن أبي بكر رضي الله عنه، (١/١٢٥)، الرقم (٣٩).

(٢) لسان الميزان لابن حجر، (٨/٣٧٢)، الرقم (٨٣٣٠).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، الحسن بن عمرو بن سيف العبدي، (٣/١٧٧)، الرقم (٤٦٣).

الفصل الثاني

أجناس العلل التي تدور حول المتن

المبحث الأول : ما يتعلق بإحالة المعنى كلياً أو جزئياً

المطلب الأول: اختصار الحديث، أو سقط فيه

حديث « مَنْ سرَّه أن يقرأ القرآن كما أنزل »

(مكرر ١٠) حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « مَنْ سرَّه أن يقرأ القرآن كما أنزل ». وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « سل تعطه »^(١).

التعليق: تفرد (يحيى بن آدم)^(٢) - وهو ثقة - في روايته عن ابن عياش بزيادة وهي قوله: « أن أبا بكر، وعمر بشراه: أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال: من سره أن يقرأ القرآن غصا »، واختصره. وأبو بكر بن عياش^(٣) لين الحديث لا يحتمل منه مثل هذه الزيادة، إلا أن العلماء احتملوا حديثه؛ لأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا حاضرين في ذلك الوقت.

(١) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن القلب في إسناده.

(٢) يحيى بن آدم: هو يحيى بن آدم بن سليمان الأموي الكوفي المقرئ، كنيته: أبو زكريا. قال ابن سعد: « وكان ثقة ». وقال العجلي: « كوفي، ثقة، وكان جامعاً للعلم، عاقلاً، ثبتاً في الحديث، وأبوه ثقة ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « كان يفقه، وهو ثقة ». ونقل عن الدارمي قوله: « قلت ليحيى بن معين: يحيى بن آدم ما حاله في سفیان؟ فقال: ثقة ». وثقه ابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: « وكان متقناً، يتفقه ». وقال الذهبي: « أحد الأعلام ». وقال ابن حجر: « ثقة، حافظ، فاضل، من كبار التاسعة ». ونقل في التهذيب عن يعقوب بن شيبه قوله فيه: « ثقة، كثير الحديث، فقيه البدن، ولم يكن له سن متقدم ». ونقل عن ابن شاهين قوله في الثقات: « يحيى بن أبي شيبه ثقة، صدوق، ثبت، حجة، ما لم يخالف من هو فوقه مثل وكيع ». توفي سنة ثلاث ومائتين (٢٠٣هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٢٦/٨)، الرقم (٣٥٨٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢٦١-٢٦٢)، الرقم (٢٩٢٧). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٤٧/٢)، الرقم (١٩٦٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٢٨/٩ - ١٢٩)، الرقم (٥٤٥). والثقات لابن حبان، (٢٥٢/٩). والكاشف للذهبي (٣٦٠/٢)، الرقم (٦١٢٤). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٤٧، الرقم (٧٥٤٦). والتهذيب له، (٣٣٧/٤).

(٣) أبو بكر بن عياش: هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي الحنظلي المقرئ، مشهور بكنيته، والصحيح أن اسمه كنيته. قال ابن سعد: « وكان أبو بكر ثقة، صدوق، عارفاً بالحديث والعلم، إلا أنه كثير الغلط ». وقال العجلي: « كوفي، ثقة ». وقال ابن أبي حاتم: « قلت لأبي: أبو بكر بن عياش وعبد الله بن بشر الرقي؟ قال: أبو بكر أوثق منه واحفظ ». ونقل عن أحمد قوله فيه: « صدوق، ثقة، صاحب قرآن وخير ».

قال الإمام الحافظ: « ورواه أبو بكر بن عياش، وزائدة بن قدامة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله. وهو صحيح عن عبد الله. وقال يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله أن أبا بكر، وعمر بشراه: أن النبي ﷺ، قال: من سره أن يقرأ القرآن غصاً »^(١).

قال أبو بكر البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده عن أبي بكر إلا يحيى بن آدم، ويحيى ثقة، عن أبي بكر بن عياش، وأبو بكر فلم يكن بالحافظ وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه وزاد فيه لأن زائدة قال: عن عاصم، عن زر، عن عبد الله ولم يقل: عن أبي بكر وعمر، والزيادة لمن زاد إذا كان حافظاً، وأرجو أن يكون الحديث صحيحاً لأن أبا بكر وعمر قد كانا مع النبي ﷺ في ذلك الوقت، فاختصره أبو بكر بن عياش »^(٢). يعني: أنه زاد في الحديث بسبب أنه اختصر الحادثة.

نوع العلة: القلب في المتن.

سببها: اختصار الحديث بما يوجب تغييره.

الجنس الرابع عشر: « أن يختصر الثقة الحديث اختصاراً مخللاً، فيتوهم من يقف عليه صحته لثقة نقلته واتصاله » بح.

* * *

= ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « كان أبو بكر بن عياش من الحفاظ المتقين ... وكان يحيى القطان وعلي بن المدني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهيم إذا روى ». وقال الذهبي: « أحد الأعلام ». وقال ابن حجر: « ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح من السابعة ». ونقل في التهذيب عن يعقوب بن شيبه قوله فيه: « شيخ قديم معروف بالصلاح البارع وكان له فقه كثير وعلم بأخبار الناس ورواية للحديث يعرف له سنة وفضل وفي حديثه اضطراب ». توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة (١٩٣هـ) بالكوفة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٠٨/٨)، الرقم (٣٥١٧). والتاريخ الكبير للبخاري، (١٤/٩)، الرقم (١٠٠). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٨٩/٢)، الرقم (٢٠٩٩). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٥٠-٣٤٨/٩)، الرقم (١٥٦٥). والثقات لابن حبان، (٦٧٠-٦٦٨ /٨). والكاشف للذهبي (٤١٢/٢)، الرقم (٦٥٣٥). والتقريب لابن حجر، ص ١١٨، الرقم (٨٠٤٢). والتهذيب له، (٤٩٢-٤٩٣).

(١) العلل الواردة، (١٨٣/١).

(٢) البحر الزخار للبزار، (٦٦/١)، الرقم (١٣).

المطلب الثاني: الرواية بالمعنى، والقلب في المتن

١- حديث « إنا لا نورث ما تركنا صدقة »

(سؤال ٦) حديث عمر، عن أبي بكر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: « إنا لا نورث ما تركنا صدقة، الحديث بطوله ^(١) .

التعليق: إن هذين إسنادان لمتنين من ضمنهما قوله صلى الله عليه وسلم: « إنا لا نورث ما تركنا صدقة »، ولكل متن قصة:

الأول: قصة آل النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة وأزواجه صلى الله عليه وسلم في بعثته عثمان رضي الله عنه إلى أبي بكر ... الحديث ^(٢).

(١) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (مالك بن أوس بن الحدثان)، واختلف عنه: ١- رواه (مالك بن أنس، وأبو أويس، وزباد بن سعد)، عن الزهري، عن مالك بن أوس، عن عمر، عن أبي بكر. واختلف عن مالك بن أنس:

أ. حدث به عن مالك كذلك جماعة، (منهم: جويرية بن أسماء، وبشر بن عمر، وعمرو بن مرزوق، وإسحاق بن محمد الفروي، والهيثم بن حبيب بن غزوان)، فأسندوا هذه الألفاظ عن عمر، عن أبي بكر. أخرجه به ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني عن (جويرية)، (٩٠ / ١)، الرقم (٦١).

وأخرجه به البزار عن (بشر بن عمر) في البحر الزخار، (١٨٣ / ١)، الرقم (١٠٣).

ب. وغيرهم يرويه عن مالك فيسندها، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرجه به البغوي في شرح السنة عن (إسحاق بن محمد الفروي).

شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد الشاويش، (١١ / ١٣٠ - ١٣٢)، الرقم (٢٧٣٨).

٢- رواه (معمر، وابن أبي عتيق، وشعيب بن أبي حمزة، وأسماء بن زيد، وغيرهم)، فأسندوا هذه الألفاظ عن مالك بن أوس بن الحدثان، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وذكروا في الحديث عن عمر، عن أبي بكر الصديق، أنه قال: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمل كما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم. أخرجه به أحمد في مسنده عن (معمر)، مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه، (١ / ٣٤٦ - ٣٤٧)، الرقم (٤٢٥).

٣- رواه تليد بن سليمان، عبد الملك بن عمير، عن الزهري، فأسنده عن مالك بن أوس بن الحدثان، عن أبي بكر: أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: « لا نورث ما تركنا صدقة »، لم يذكر بينهما عمر بن الخطاب. أخرجه به التمام في فوائده، (٢ / ٧٢)، الرقم (١١٧٤). قال الإمام الحافظ: « حدث به عن عبد الملك بن عمير كذلك تليد بن سليمان وحده، ولم يكن بالقوي في الحديث ». العلل الواردة له، (١ / ١٧٠).

(٢) أخرجه مالك، كتاب الجامع، باب ما جاء في تركة النبي صلى الله عليه وسلم، (٢ / ٥٩٢)، الرقم (٢٨٤٠) عن عائشة رضي الله عنها.

والثاني: قصة دخول علي وعباس على عمر وعنده عثمان وعبدالرحمن والزبير رضي الله عنهم وقوله الحديث. وقد ورد ضمن هذه القصة قول أبي بكر: « أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم كما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم »^(١).

ولا تناقض بين الروايتين، وكل منهما ثابت، والله أعلم. ولكن تفرد (عبد الملك بن عمير)^(٢) - وهو ثقة، تغير حفظه - في ذكره إتيان العباس وعلي إلى أبي بكر رضي الله عنه - كما رواه الطبراني في الأوسط - من حديث الزهري عن (مالك بن أوس بن الحدثان)^(٣).

(١) أخرجه مسلم عن (مالك بن أوس)، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا نورث ما تركنا فهو صدقة، ص ٨٤١، الرقم (١٧٥٨) و(١٧٥٩).

(٢) عبد الملك بن عمير: هو أبو عمر اللخمي القرشي الكوفي القبطي نسبة إلى فرس له سباق يقال له القبطي. رأي علياً وأبا موسى الأشعري. وولي القضاء بالكوفة قبل الشعبي. قال العجلي: « كوفي تابعي ثقة ... وهو صالح الحديث روى أكثر من مائة حديث، وهو ثقة في الحديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « ليس بحافظ، هو صالح، تغير حفظه قبل موته ». ونقل عن أحمد قوله: « عبد الملك بن عمير مضطرب الحديث جداً مع قلة حديثه، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها ». وأنه ضعّفه. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان مدلساً ». وقال الذهبي: « قال النسائي وغيره: ليس به بأس، واحتج به الشيخان، وقال أبو حاتم: ليس بحافظ. وقال يحيى بن معين: هو مختلط، قلت: ما اختلط الرجل ولكنه تغير تغير الكبر، وضعفه أحمد بن حنبل لغلطه ». وقال ابن حجر: « ثقة، فصيح، عالم، تغير حفظه، وربما دلّس من الرابعة ». وقال العلاءي: « قال أبو حاتم: تغير حفظه. وقال ابن معين: مخلط. وذكر بعض الحفاظ: إن اختلاطه احتمال لأنه لم يأت فيه بحديث منكر، فهو من القسم الأول ». توفي بالكوفة سنة ست وثلاثين ومائة (١٣٦هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٨ / ٤٣٣ - ٤٣٤)، الرقم (٣٢٤٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (٥ / ٤٢٦ - ٤٢٧)، الرقم (١٣٨٦). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢ / ١٠٤)، الرقم (١١٣٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥ / ٣٦٠ - ٣٦١)، الرقم (١٧٠٠). والثقات لابن حبان، (٥ / ١١٦ - ١١٧). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (١ / ١٣٥ - ١٣٦)، الرقم (١٢٣). والتقريب لابن حجر، ص ٦٢٥، الرقم (٤٢٢٨).

والمختلطين، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي العلاءي (ت ٧٦١هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط، ص ٧٦، الرقم (٣٠).

(٣) مالك بن أوس بن الحدثان: هو أبو سعد النصري المدني، مخضرم أدرك الجاهلية، ولكنه تأخر إسلامه؛ فلا يصحّ له صحبة. قال النووي: « واتفقوا على توثيقه ». ونقل ابن حجر عن الزهري قوله: « ذكرت لعروة حديث مالك بن أوس فقال: صدوق. وقال بن خراش: ثقة ». وقال الذهبي: « وهو من العلماء الأثبات ». توفي بالمدينة سنة اثنتين وتسعين (٩٢هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧ / ٦٠)، الرقم (١٤٤٩). والتاريخ الكبير للبخاري، (٧ / ٣٠٥)، الرقم (١٢٩٦). =

نوع العلة: القلب في المتن.

سببها: الوهم بسبب التقارب بين المتنين.

جنسها: الثالث: « أن يكون بين متنين تقارب، فينتقل ذهنه من حديث لآخر » بح.

* * *

٢- حديث « ما أسكر كثيره، فقليله حرام »

(سؤال: ٩١) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: ما أسكر كثيره، فقليله حرام^{(١)(٢)}.

التعليق: بين الإمام الحافظ أن الحديث من هذا الطريق له علة، وهي:

= والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٨/ ٢٠٣)، الرقم (٨٩٦). والثقات لابن حبان، (٥/ ٣٨٢). وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، (٢/ ٧٩)، الرقم (١٠١). وتذكرة الحفاظ للذهبي، (١/ ٦٨)، الرقم (٦١). وتهذيب لابن حجر، ص ٩١٣، الرقم (٦٤٦٦).

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود، كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، (٥/ ٥٢٣)، الرقم (٣٨١). والترمذي، كتاب الأشربة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام، ص (٤٢٩)، الرقم (١٨٦٥). ونصه: « عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: ما أسكر كثيره فقليله حرام ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (موسى بن عقبة)، واختلف عنه:

١- رواه أصحاب موسى غير (عبد العزيز بن المطلب) عنه، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

منهم (المغيرة بن عبد الرحمن) و(حماد بن حميد). أخرجه بهذا الإسناد:

الطبراني في المعجم الكبير، عن (المغيرة بن عبد الرحمن)، (٢/ ٣٨١)، الرقم (١٣٤١١).

والتمام في فوائده، عن (حماد بن أبي حميد)، (٢/ ١٢٦)، الرقم (١٣٣٣).

وكذلك رواه من أصحاب نافع: (مالك) و(عبيد الله بن عمر) و(ابن أبي ذئب) و(يحيى بن سعيد الأنصاري) و(مطيع الأعور الأنصاري) عن نافع، بدون ذكر عمر رضي الله عنه. أخرجه بهذا الإسناد:

الطبراني في المعجم الأوسط، (٥/ ١٠٦)، الرقم (٤٨٠٧). والبيزار في البحر الزخار، (١٢/ ١٩٣)، الرقم (٥٨٥٨). و(١٢/ ٢٣٥)، الرقم (٥٩٦٦).

٢- وخالفهم (عبد العزيز بن المطلب)، فرواه عنه، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر مرفوعاً.

أخرجه بهذا الإسناد أبو بكر النجاد في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ص ٩١ - ٩٢، الرقم (٧٣).

القلب في المتن: سببه الرواية بالمعنى، وإبدال لفظ الحديث؛ لأن الثابت الذي يرويه أصحاب نافع عنه ليس بهذا اللفظ، وإنما هو بلفظ: « كل مسكر حرام ».

قال الدارقطني في حديث (نافع عن ابن عمر): « وليس هذا اللفظ بمحفوظ عن نافع، والمحفوظ: كل مسكر حرام »^(١). يعني: أنه من حديث (نافع) شاذ، يخالف لما رواه الثقات^(٢).

(١) العلل الواردة، (٢٣٣/٩)، الرقم (٢٩٧٣).

(٢) فيما وجدت لا يخلو الطرق التي أسند بها الحديث عن نافع من علل ظاهرة قاذحة، منها:

١- الطبراني في المعجم الكبير، (٣٨٢/١٢)، الرقم (١٣٤١١).

فيه (علي بن سعيد بن بشير الرازي) وهو متكلم فيه، قال حمزة بن يوسف السهمي: « وسألت الدارقطني عن عليك الرازي فقال ليس في حديثه كذاك ... قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر وأشار بيده وقال هو كذا وكذا كأنه ليس هو بثقة ».

سؤالات للدارقطني وغيره، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ)، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، ص ٢٤٤ - ٢٤٥، الرقم (٣٤٨).

٢- الطبراني في المعجم الأوسط، (١٥٥/٤)، الرقم (٣٨٥٤).

وفيه (محمد بن إسحاق) قال الحافظ ابن حجر: « صدوق، رمي بالتشيع والقدر، مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما »، وقد عنعن. طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ٥١، الرقم (١٢٥).

٣- ابن عرفة في جزئه. جزء الحسن بن عرفة، لأبي علي الحسن بن عرفة العبدي (ت ٢٥٧هـ)، دار الأقصى، الكويت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ص ٨٢، الرقم (٧٠). فيه (محمد بن إسحاق)، وهو مدلس - كما مر - وقد عنعن.

٤- حنبل في جزئه. جزء حنبل، لحنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني (ت ٢٧٣هـ)، التاسع من فوائد ابن السماك، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: هشام بن محمد، ص ٦٦ - ٦٧، الرقم (٨).

فيه (محمد بن عبد الرحمن بن الجبر) ضعيف، واه، قال الحسيني في (الإكمال): « قال بن معين: ليس بشيء، وقال النسائي وجماعة: متروك، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال ابن حبان: يتفرد بالمعضلات عن الثقات ويأتي بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير، لا يحتج به ». الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد، ص ٣٧٩، الرقم (٧٨٢).

٥- أبوبكر النجاد في (مسند عمر بن الخطاب، ص ٩١، الرقم (٧٣)، وص ٩٣، الرقم (٧٦). فيه (إسماعيل بن عياش)، قال ابن حجر: « صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم ». تقريب التهذيب، ص ١٤٢ - ١٤٣، الرقم (٤٧٧). و(عبد الله بن تميم الأسدي) لم أجد له ترجمة فيما بحث.

٦ - أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه، (١٦٢/٥ - ١٦٤)، الرقم (٥٦٤٨).

فنفي هنا أن يكون من مسند عمر رضي الله عنه ، ونفي هناك أن يكون من حديث نافع بهذا اللفظ.

نوع العلة: القلب في المتن.

سببها: الرواية بالمعنى بما يوجب تغييره.

جنسها: **الخامس عشر:** « أن يروي الثقة الحديث بالمعنى، فيخطيء في لفظه » بح.

الثالث والعشرون: « أن يكون المتن لسند ما، فيرويه بعض الثقات، فيجعل ذلك السند لمتن

آخر ليس له » بح.

* * *

٣- حديث « في صفة الوضوء »

(سؤال: ٢٦٩) حديث شقيق بن سلمة أبي وائل، عن عثمان، عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة

الوضوء^{(١)(٢)}.

= فيه (أبو معشر)، وهو نجيح بن عبد الرحمن السندي، قال الحافظ ابن حجر فيه: « ضعيف، من السادسة، أسن واختلط ». تقريب التهذيب، ص ٩٩٨، الرقم (٧٥٠).

٧- البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة، باب: ما أسكر كثيره فقليله حرام (٨/ ٥١٤)، الرقم (١٧٣٩٢). وفيه (أبو معشر)، وهو ضعيف كما مرّ آنفاً.

٨- البزار في البحر الزخار، مسند ابن عباس رضي الله عنه ، (١٢/ ١٩٣)، الرقم (٥٨٥٨). فيه (عبد الله بن شبيب)، قال الحافظ ابن حجر فيه: « أخباري علامة، لكنّه واه. قال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث ». لسان الميزان، (٤/ ٤٩٩)، الرقم (٤٢٣٣).

(١) هذا الحديث تقدم تخريجه فيما سبق من حديث حمران عن عثمان رضي الله عنه.

(٢) روى هذا الحديث (إسرائيل) عن عامر بن شقيق، عن أبي وائل، واختلف عنه:

١- رواه كل من (عبد الرحمن بن مهدي، وأبا غسان، ويحيى بن آدم، ووكيع) عن إسرائيل، فذكروا فيه المضمضة والاستنشاق قبل غسل الوجه. قال الإمام الحافظ: « وهو الصواب ». العلل الواردة، (٣/ ٣٤).

أخرجه به عن (يحيى بن آدم) أبو داود، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ، (١/ ٧٩ - ٨٠)، الرقم (١١٠). وأخرجه به عن (وكيع) أحمد، (١/ ٣٣٥)، الرقم (٤٠٣).

وأخرجه عن (ابن مهدي) ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الوضوء، باب تحليل اللحية في الوضوء، (١/ ٧٨ - ٧٩)، الرقم (١٥٢).

٢- تفرد (ابن نمير) عن أصحاب إسرائيل بتقديمه غسل الوجه على المضمضة والاستنشاق فيه، فقال: « رأيت عثمان يتوضأ فغسل يديه ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وتمضمض واستنشق ثلاثاً ». =

التعليق: خالف (ابن نمير)^(١) في روايته الحفاظ الأثبات من الرواة عن (إسرائيل)، حيث وهم، فد(قلب في متن الحديث).

قال الإمام الحافظ: « فقال ابن نمير، عن إسرائيل، في هذا الحديث: رأيت عثمان يتوضأ فغسل يديه ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، وتمضمض واستنشق ثلاثاً ». ثم قال: « وتقديم ابن نمير لغسل الوجه على المضمضة والاستنشاق فيه، وهم منه على إسرائيل لمخالفة الأثبات عن إسرائيل، قوله »^(٢).

نوع العلة: القلب في متن الحديث .

سببها: الرواية بالمعنى.

جنسها: الثاني عشر: « أن ينقلب على الثقة سند، أو متن حديث ، فيرويه واهماً ، فيغتر من وقف على ظاهره صحته، وليس الأمر كذلك » بح.

* * *

= أخرجه به عبد بن حميد في المنتخب من مسنده.

المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد الكشّي (ت ٢٤٩هـ)، دار بلنسية، الرياض - السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، (١/١٠٩ و ١١٠)، الرقم (٦٢).
قال الإمام الحافظ: « وتقديم ابن نمير لغسل الوجه على المضمضة والاستنشاق فيه وهم منه على إسرائيل لمخالفة الأثبات عن إسرائيل ». العلل الواردة، (٣/ ٣٤).

وأخرجه به في سننه، كتاب الطهارة، باب ما روي في الحث على المضمضة والاستنشاق، (١/ ١٤٨ - ١٤٩)، الرقم (٢٨٦). ثم قال: « قال موسى بن هارون: وفي هذا الحديث موضع فيه عندنا وهم؛ لأن فيه الابتداء بغسل الوجه قبل المضمضة والاستنشاق. وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي، عن إسرائيل بهذا الإسناد، فبدأ فيه بالمضمضة والاستنشاق قبل غسل الوجه، وتابعه أبو غسان مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل فبدأ فيه بالمضمضة والاستنشاق قبل الوجه وهو الصواب ».

تابع (عبدة بن أبي لبابة) إسرائيل في روايته عن شقيق بن سلمة. أخرجه به ابن ماجه، أبواب الطهارة وسننها، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، ص١٠٧، الرقم (٤١٣).

(١) ابن نمير: هو عبد الله بن نمير الخارفي الكوفي، كنيته: أبو هشام، ثقة، تقدمت ترجمته.

(٢) العلل الواردة، (٣/ ٣٤).

المبحث الثاني: ما يتعلق بما لا يؤثر في تغيير المعنى

مطلب: التصحيف في لفظ من ألفاظه

حديث « في تزويج النبي ﷺ حفصة »

(سؤال: ١) حديث عمر ، عن أبي بكر رضي الله عنه في تزويج النبي ﷺ حفصة رضي الله عنها^(١).

التعليق: بين الدارقطني أنّ في الحديث عللاً عدة، منها:

١- التصحيف: صحّف (معمر)^(٢) اسم الصحابي (خُنَيْس بن حُدَافَة) - كما رواه الجماعة - فصحّفه إلى (حُبَيْش).

(١) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (الزهري)، واختلف عنه:

١- رواه عنه جماعة من الثقات الحفاظ منهم: (شعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، ويونس وعقيل، ومحمد بن أخي الزهري، وسفيان بن حسين، والوليد بن محمد الموقري، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي)، فاتفقوا على أمرين: أ - إسناده، فقالوا: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر: « تأمّت حفصة من خنيس بن حذافة السهمي ». ب - لفظ واحد في قول أبي بكر: « لم يعني أن أرجع إليك شيئاً إلا أني قد كنت علمت أن رسول الله ﷺ ذكر حفصة ». أخرجه به البخاري عن (شعيب بن أبي حمزة)، كتاب المغازي، باب (٢/ ٥١)، الرقم (٤٠٥). ثم قال: « تابعه يونس، وموسى بن عقبة، وابن أبي عتيق، عن الزهري ». وعن (صالح بن كيسان)، كتاب النكاح، باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير، ص ٣٣٦ - ٣٣٧، الرقم (٥١٢٢).

٢- رواه معمر بن راشد، عن الزهري بهذا الإسناد، ولكنه وقع في روايته أشياء، وهي:

أ) جوّده، وأسنده، وقال فيه: « لم يعني أن أرجع إليك شيئاً إلا أني كنت سمعت رسول الله ﷺ يذكرها، ولم أكن لأفشي سرّ رسول الله ».

ب) قال معمر فيه - فيما حكى عنه هشام بن يوسف - : « حبّيش بن حذافة » صحف فيه.

ج) قال عبد الرزاق عن معمر: « خنيس بن حذافة، أو حذيفة ». أخرجه به أحمد عن (معمر)، مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، (١/ ١٩٦)، الرقم (٧٤). قال الإمام الحافظ: « والصحيح أنه خنيس بن حذافة بن قيس السهمي أخو عبد الله بن حذافة الذي استعمله النبي ﷺ وهو الذي كان ينادي في أيام منى حين أمر رسول الله ﷺ أنها أيام أكل وشرب. وهو الذي قال من أبي يا رسول الله؟ قال: أبوك حذافة ». العلل الواردة، (١/ ١٥٥).

(٢) معمر: هو ابن راشد، أبو عروة البصري، ثقة، تقدمت ترجمته.

قال الدارقطني: « إلا أن معمرًا قال فيما حكى عنه هشام بن يوسف^(١): قال فيه حبيش بن حذافة صحف فيه »^(٢).

نوع العلة: التصحيف في المتن.

سببها: الوهم.

جنسها: الثالث عشر: « أن يتصحَّف على الثقة راوٍ بآخر، أو لفظ بآخر، فيرويه مصحِّفًا، على التوهم، فيغتر بظاهر سنده الواقف عليه، ولا تتميز علته إلا بجمع الطرق » بح.

٢- الشك: وهم عبد الرزاق^(٣) - وهو ثقة، حافظ - ، فشكَّ في اسم (خنيس): هل هو (خنيس)، أو (حذيفة)، فقال: « خنيس بن حذافة، أو حذيفة »، يعني: حذيفة بن حذافة. كما أخرجه به أحمد، فقال:

(١) قال الإمام الحافظ في (المؤتلف والمختلف): « حدثنا محمد بن مخلد، حدثنا صالح بن أحمد، حدثنا علي بن المدني قال: سمعت هشام بن يوسف الصنعاني قال: قال معمر - في حديث: تأيمت حفصة من خنيس بن حذافة - فقال له ابن قمازين: إنما هو خنيس بن حذافة، فقال معمر: لا هو حبيش بن حذافة ».

المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (٢/ ٦٩١).

(٢) وقال أيضاً: « وأما خنيس بلحاء، فهو خنيس بن حذافة السهمي شهد بدراً، وهو زوج حفصة بنت عمر هلك عنها فتزوجها رسول الله ﷺ ... وهو أخو عبد الله بن حذافة لأبيه، ... ». المصدر نفسه، (٢/ ٦٩٠ - ٦٩١).

والتوضيح لشرح الجامع الصحيح، لسراج الدين المعروف بابن الملقن، دار النوادر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، (٣٣/ ٣٧٣ - ٣٧٤).

وتقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجبلي (ت ٤٩٨هـ)، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، (١/ ٢١٥ - ٢١٦).

والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، (٣/ ٩٣)، الرقم (٢٠٧)، و(٣/ ٣٢١)، الرقم (٢٣٠٣).

(٣) عبد الرزاق: هو ابن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني. كنيته: أبو بكر. قال البخاري في تاريخه: « ما حدث من كتابه فهو أصح ». وقال العجلي: « يمانى ثقة ... وكان يتشيع وهو من الأبناء ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « يكتب حديثه، ولا يحتج به ». ونقل عن عبد الرزاق قوله: « جالسنا معمرًا تمام سبع سنين أو ثمان ». وعن ابن معين أنه قال: « كان عبد الرزاق في حديث معمر أثبت من هشام بن يوسف ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان ممن جمع وصنف، وحفظ وذاكر، وكان ممن يخطيء إذا حدث من حفظه، على تشيع فيه ». وقال الذهبي: « أحد الاعلام ... صنف التصانيف ». وقال ابن حجر: « ثقة، حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر =

« حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر، قال: تأييت حفصة بنت عمر من خنيس أو حذيفة بن حذافة - شك عبد الرزاق - وكان من أصحاب النبي ﷺ ممن شهد بدرا، فتوفي بالمدينة ... »^(١).

وهذا لا يعد من مباحث العلل؛ لأن الشك في اسم الصحابي غير قاذح، إذ الصحابة ﷺ كلهم عدول.

* * *

= عمره فتغير، وكان يتشيع، من التاسعة». ونقل في التهذيب عن النسائي قوله: « فيه نظر لمن كتب عنه بآخره، كتب عنه أحاديث مناكير ». توفي بعد أن عمي سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (١٠٨/٨)، الرقم (٢٦٠١). والتاريخ الكبير للبخاري، (٦/١٣٠)، الرقم (١٩٣٣). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/٩٣)، الرقم (١٠٩٧). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/٣٨ - ٣٩)، الرقم (٢٠٤). والثقات لابن حبان، (٨/٤١٢). والكاشف للذهبي (١/٦٥١)، الرقم (٣٣٦٢). والتقريب لابن حجر، ص ٦٠٧، الرقم (٤٠٩٢). والتهذيب له، (٢/٥٧٢-٥٧٤).

(١) المسند للإمام أحمد، (١/١٩٦)، الرقم (٧٤).

المبحث الثالث: ما يتعلق بمخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه

مطلب: زيادة لفظ من متن الحديث تخالف ما كان عليه الراوي

حديث « ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ثم يصلي »

(مكرر ٨) حديث علي بن أبي طالب، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ثم يصلي الحديث^(١).

التعليق: بين الإمام الحافظ أن (أسماء بن الحكم الفزاري)^(٢) - وهو صدوق - تفرد بروايته عن روى عن علي رضي الله عنه بذكره استحلاف علي لمن حدّثه، قال العقيلي: « وحدثنني آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري، قال: أسماء بن الحكم الفزاري سمع علياً، روى عنه علي بن ربيعة يُعد في الكوفيين، قال: كنت إذا حدثني رجل ... الحديث، لم يُرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا، وحديث آخر، وقد روى علي عن عمر ولم يستحلفه، وهذا حديث لم يُتأبع عليه أسماء^(٣) ».

(١) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الشذوذ فيه بوقف المرفوع.

(٢) أسماء بن الحكم الفزاري: هو أبو حسان الكوفي. قال ابن سعد: « وكان قليل الحديث ». وقال العجلي: « كوفي، تابعي، ثقة ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « يروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، روى عنه علي بن ربيعة الوالبي، يخطيء ». ونقل ابن عدي عن البخاري قوله: « ولم يرو عن أسماء غير هذا الحديث الواحد، ويقال: إنه قد روى عنه حديث آخر لم يتابع عليه ». وقال البزار: « أما أسماء بن الحكم فرجل مجهول، لم يحدث بغير هذا الحديث، ولم يحدث عنه غير علي بن ربيعة ». وقال موسى بن هارون: « ليس بمجهول؛ لأنه روى عنه علي بن ربيعة، والركين بن الربيع، وعلي بن ربيعة قد سمع من علي، فلولا أن أسماء بن الحكم عنده مرضياً ما أدخله بينه وبينه في هذا الحديث، وهذا الحديث جيد الإسناد ». وقال الحافظ ابن حجر: « صدوق، من الثالثة ».

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٤٤/٨)، الرقم (٣٠٥٨). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٢٣/١)، الرقم (٨٤). والبحر الزخار للبزار، (١٨٨/١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٢٥/٢)، الرقم (١٢٤٢). والثقات لابن حبان، (٥٩/٤). والكامل لابن عدي، (١٤٢/٢ - ١٤٣)، الرقم (٢٤٠). والكاشف للذهبي، (٢٤٢/١)، الرقم (٣٤٣). والتقريب لابن حجر، ص ١٣٥، الرقم (٤١٢). والتهذيب له، (١٣٦/١ - ١٣٧).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي، (١٠٦/١ - ١٠٧)، الرقم (١٢٦).

قال الحافظ ابن حجر: « ولعل البخاري إنما أراد بعدم المتابعة في الاستحلاف، أو الحديث الآخر الذي أشار إليه ... وجاءت عنه [يعني عن علي] رواية عن المقداد، وأخرى عن عمار، ورواية عن فاطمة الزهراء رضی الله تعالى عنها، وليس في شيء من طرقه أنه استحلفهم »^(١).

وقال ابن عدي: « وهذا الحديث طريقه حسن، وأرجو أن يكون صحيحاً »^(٢)، فكأنه لم ير هذا التفرد قادحاً. قال المزي: « هذا [يعني عدم وجود متابع للاستحلاف] لا يقدر في صحة الحديث لأن وجود المتابعة ليس شرطاً في صحة كل حديث صحيح على أن له متابعاً ... والاستحلاف ليس بمنكر للاحتياط »^(٣).

يبدو أن ذكر الاستحلاف زيادة شاذة، ولا يقدر في قبول الحديث، والله أعلم.

* * *

(١) التهذيب لابن حجر، (١/١٣٦ - ١٣٧).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، (٢/١٤٣).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، (٢/٥٣٤)، الرقم (٤٠٩).

المبحث الرابع: ما يتعلق بإدراج^(١) كلام آخر فيه ليس منه:

المطلب الأول: إدراج حديث آخر فيه

١- حديث « هذا أوردني الموارد »

(٢ مكرر) حديث عمر، عن أبي بكر رضي الله عنه، وقوله - إشارة إلى لسانه - : « هذا أوردني الموارد »^(٢).

التعليق: بين الإمام الحافظ ما وقع في هذا الحديث من الإدراج كما يأتي:

وهم (عبد الصمد بن عبد الوارث)^(٣) على الراوي عن الدراوردي^(٤)، فأدرج في الأثر الموقوف على أبي بكر رضي الله عنه حديثاً آخر مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فروى « كل عضو يشكو إلى الله اللسان على حدته » عن أبي بكر رضي الله عنه أنه رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

والصواب أنّ (الدراوردي) روى عن (زيد بن أسلم)؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال ... الحديث. قال الإمام الحافظ الدارقطني في (الأفراد): « تفرد به عبد الصمد بن عبد الوارث عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر. قال: ابن صاعد كذا قال عبد الصمد أدرج الحديث المسند بالموقوف »^(٥).

(١) الإدراج لغة: « لف الشيء في الشيء »، ومنه: « أدرجت الكتاب في الكتاب إذا جعلته في درجه أي في طيه »

وهو نوعان: الأول: إدراج في سند الحديث. والثاني: إدراج في متنه. وهنا نقصد الثاني.

ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، (٦٤٤/١٠). والنكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، (٨١١/٢).

(٢) تقدم تخريجه عند الكلام على الإرسال في هذا الحديث.

(٣) عبد الصمد بن عبد الوارث: هو أبو سهل التنوري التميمي. قال ابن سعد: « وكان ثقة إن شاء الله ».

وقال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عنه، فقال: شيخ مجهول ». وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: « الحافظ الحجة »، ونقل

عن أبي حاتم قوله: « صدوق ». وقال ابن حجر: « صدوق، ثبت في شعبة، من التاسعة ». توفي سنة سبع

ومائتين (٢٠٧هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٠١ / ٩)، الرقم (٤١٨٣). والتاريخ الكبير للبخاري، (١٠٥ / ٦)، الرقم (١٨٤٨).

والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥٠ / ٦ - ٥١)، الرقم (٢٦٩). والثقات لابن حبان، (٤١٤ / ٨). وتذكرة الحفاظ للذهبي،

(١ / ٣٤٤)، الرقم (٣٢٨). والتقريب لابن حجر، ص ٦١٠، الرقم (٤١٠٨).

(٤) الدراوردي: هو عبد العزيز بن محمد، صدوق، تقدمت ترجمته.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد لمحمد بن طاهر المقدسي، مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (٣٣ / ١)، الرقم (١).

نوع العلة: الإدراج.

سببها: الوهم.

جنسها: الثاني: « أن يدخل على الثقة حديث في حديث آخر » بح.

* * *

٢- حديث « نهاه عن القراءة في الركوع والسجود »

(٢٩٥ مكرر) حديث ابن عباس، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه نهاه عن القراءة في الركوع والسجود، وعن خاتم الذهب ولبس المعصفر^(١).

التعليق: بين الإمام الحافظ ما وقع في هذا الحديث من إدراج حديث آخر فيه كما يأتي:
زاد كل من الوليد بن كثير^(٢)، ومحمد بن إسحاق^(٣)،

(١) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الإرسال فيه.

(٢) الوليد بن كثير: هو أبو محمد المخزومي المدني، نزيل الكوفة. قال ابن سعد: « وكان له علم بالسيرة ومغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وله أحاديث، وليس بذلك ». ونقل ابن أبي حاتم عن ابن عيينة قوله: « كان الوليد بن كثير صدوقا ». وعن إبراهيم بن سعد أنه قال: « كان الوليد بن كثير ثقة متتبعا للمغازي حريصا على علمها ». وثقه ابن معين وعيسى بن يونس، وأبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « ثقة ». وقال ابن حجر: « صدوق، عارف بالمغازي، رمي برأي الخوارج، من السادسة ». ونقل في التهذيب عن الساجي قوله: « صدوق، ثبت، يحتج به ». توفي سنة إحدى وخمسين ومائة (١٥١هـ) بالكوفة.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/ ٥٥١)، الرقم (٢١٤٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/ ١٤)، الرقم (٦٢). والثقات لابن حبان، (٧/ ٥٤٨ - ٥٤٩). والكاشف للذهبي، (٢/ ٣٥٤)، الرقم (٦٠٩٠). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٤١، الرقم (٧٥٠٢). والتهذيب له، (٤/ ٣٣٣).

(٣) محمد بن إسحاق: هو ابن إسحاق بن يسار المطلبي الزهري المدني، إمام المغازي. كنيته: أبو بكر. قال ابن سعد: « وكان محمد ثقة ». ونقل البخاري في تاريخه عن ابن عيينة قوله: « قال الزهري من أراد المغازي فعليه بمولى قيس بن مخزومة هذا ». وعن شعبة أنه قال: « محمد بن إسحاق أمير المحدثين بحفظه ». وقال العجلي: « مدني، ثقة ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « محمد بن إسحاق ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، وهو أحب إليّ من أفلح بن سعيد، يكتب حديثه ». وروى عن أبي زرعة أنه قال: « صدوق، من تكلم في محمد بن إسحاق؟ محمد بن إسحاق صدوق ». ونقل عن ابن أبي ذئب قوله: « كنا عند الزهري، فنظر إلى محمد بن إسحاق مقبلا، فقال الزهري: لا يزال بالحجاز علم كثير مادام هذا الأحوال بين أظهرهم ». ونقل عن عمر بن حبيب قوله: « قلت لهشام بن عروة: حدثنا محمد بن إسحاق. قال: ذاك كذاب ». وعن ابن إدريس أنه قال لمالك وذكر المغازي: =

ويزيد بن أبي حبيب^(١) في الحديث بالإسناد الذي رواه عن (إبراهيم بن عبد الله بن حنين) حديثا آخر، وهو :

= « قال ابن إسحاق أنا بيطارها. فقال: قال لك: أنا بيطارها؟ نحن نفيناها عن المدينة ». وعن عباس الدوري أنه قال: « سمعت أحمد بن حنبل وذكر محمد ابن إسحاق فقال: أما في المغازي وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا - ومدّ يده، وضمّ أصابعه ». وعن الأثرم قوله: « قلت لأبي عبد الله: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ قال: هو كثير التدليس جدا، فكان أحسن حديثه عندي ما قال: أخبرني، وسمعت ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وقد تكلم في ابن إسحاق رجلان: هشام بن عروة، ومالك بن أنس: فأما هشام بن عروة فحدثني محمد بن زياد الزياتي قال ثنا بن أبي شيبه قال ثنا علي بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قلت لهشام بن عروة إن ابن إسحاق يحدث عن فاطمة بنت المنذر، قال: وهل كان يصل إليها ... وهذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث، وذلك أن التابعين مثل الأسود، وعلقمة من أهل العراق، وأبي سلمة وعطاء ودونهما من أهل الحجاز قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، سمعوا صوتها، وقبل الناس أخبارهم ... وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل ... وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة، ثم عاد له إلى ما يجب، وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق، وكان يزعم أن مالكا من موالي نبي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم فوقع بينهما لهذا مفاوضة ... ». وقال البرقاني: « سألته [يعني الدارقطني] عن محمد بن إسحاق بن يسار عن أبيه، فقال لا يحتج بهما، وإنما يعتبر بهما ». وقال الخليلي: « وإنما لم يخرج البخاري في الصحيح من أجل روايته للمطولات والمغازي، ويستشهد به، وأكثر عنه فيما يحكى في أيام النبي ﷺ وفي أحواله وفي التواريخ، وهو عالم واسع العلم، ثقة ». وقال الذهبي: « كان صدوقا، من مجور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة ». وقال العلائي في جامع التحصيل: « محمد بن إسحاق بن يسار الإمام المشهور ممن أكثر منه [يعني من الإرسال] وخصوصا عن الضعفاء ». وقال ابن حجر: « صدوق، يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة ». توفي سنة إحدى وخمسين ومئة (١٥١هـ)، ودفن في مقابر الخيزران ببغداد.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٣٣٣/٩ - ٣٣٤)، الرقم (٤٢٨١). والتاريخ الكبير للبخاري، (٤٠/١)، الرقم (٦١). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٣٣/٢)، الرقم (١٥٧١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٩١ - ١٩٤)، الرقم (١٠٨٧). والثقات لابن حبان، (٣٨٥ - ٣٨٠/٧). وسؤالات البرقاني للدارقطني، ص ١٢٤، الرقم (٤٢٣). والإرشاد للخليلي، (٢٨٨/١ - ٢٩٠)، الرقم (١٣٨). والكاشف للذهبي (١٥٦/٢)، الرقم (٤٧١٨). وجامع التحصيل للعلائي، ص ١٠٩، الرقم (٤٢). والتقريب لابن حجر، ص ٨٢٥، الرقم (٥٧٢٢). والتهذيب له، (٣/٥٠٤ - ٥٠٧).

(١) يزيد بن أبي حبيب: هو يزيد بن سويد الأزدي المصري، كنيته: أبو رجاء. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ». وقال العجلي: « مصري، تابعي، ثقة ». وقال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن يزيد بن أبي حبيب

أن النبي ﷺ كسى علياً عليه السلام حلة سبراء^(١)، كما قال الإمام الحافظ^(٢).

* * *

المطلب الثاني: إدراج بعض الحديث فيه

لم أجد له نموذجاً ضمن المقرر دراسته من الأحاديث.

* * *

وموسى الجهني: أيهما أحب إليك؟ قال: يزيد أحب إليّ». وعن روى عن أبي زرعة قوله: «مصري، ثقة». ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: «عالم أهل مصر ... وكان حبشياً، ثقة، من العلماء الحكماء الأتقياء». وقال ابن حجر: «ثقة، فقيه، وكان يرسل، من الخامسة». ونقل في التهذيب عن الليث قوله: «يزيد بن أبي حبيب سيدنا وعلما». توفي سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/٥٢٠)، الرقم (٤٨٥). التاريخ الكبير للبخاري، (٨/٣٣٦)، الرقم (٣٢٦). والثقات للعجلي، (٢/٣١٢)، الرقم (٢٠١٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/٢٦٧)، الرقم (١١٢٢). والثقات لابن حبان، (٥/٥٤٦). والكاشف للذهبي، (٢/٣٨١)، الرقم (٦٢٨٩). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٧٣، الرقم (٧٥١). والتهذيب له، (٤/٤٠٨).

(١) أخرجه أحمد، مسند علي بن أبي طالب عليه السلام، (١/٤٧٧)، الرقم (٧١٠)، فقال: حدثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، قال: سمعت علي بن أبي طالب، يقول: نهاني رسول الله ﷺ - لا أقول نهاكم - عن تحميم الذهب، وعن لبس القسي والمعصفر، وقراءة القرآن وأنا راكع، وكساني حلة من سبراء فخرجت فيها، فقال: «يا علي، إني لم أكسكها لتلبسها ...».

(٢) العلل الواردة، (٣/٨٠).

المطلب الثالث: إدراج كلام الراوي فيه

١- حديث « تابعوا بين الحج والعمرة »

(سؤال ٩٠) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «تابعوا بين الحج والعمرة، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب»^{(١)(٢)}.

التعليق: بين الإمام الحافظ أنه وقعت في هذه الرواية للحديث علة واحدة، وهي إدراج كلام الراوي في الحديث، حيث أدرج (إسماعيل بن مسلم المكي)^(٣) - وهو ضعيف - قول عمر رضي الله عنه:

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي، كتاب الحج عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة، ص (١٩٨)، الرقم (٨١٠). والنسائي، كتاب مناسك الحج، فضل المتابعة بين الحج والعمرة، ص (٤١١)، الرقم (٢٦٣٠). ونصه عند الترمذي: « عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكثير خبث الحديد والذهب والفضة، وليس للحجة المبرورة ثواب إلا في الجنة ». (٢) روى الحديث (إسماعيل بن مسلم المكي)، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، أنه خطبهم، فقال: فرقوا بين الحج والعمرة، فإنه أتم لحجكم، وتابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب. هذا الحديث شطران:

الأول: « فرقوا بين الحج والعمرة، فإنه أتم لحجكم ». أخرجه به ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الحج، في العمرة في أشهر الحج، (٥/ ١٨٠)، الرقم (١٣٦٨٢)، بلفظ: « افصلوا بين حجكم وعمرتكم », قال الإمام الحافظ: « فأما قوله الأول: فصحيح عن نافع، عن ابن عمر ». العلل الواردة، (١٧/٢).

الثاني: « وتابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب ». أخرجه به الطبراني في المعجم الأوسط، (٥/ ٣٥٢)، الرقم (٥٥٢٩).

ولم أقف على من أخرجه من حديث (إسماعيل بن مسلم المكي) فيما بحث.

(٣) إسماعيل بن مسلم المكي: هو أبو إسحاق المكي البصري، ولكثرة مجاورته مكة قيل له: المكي. نقل ابن سعد عن محمد بن عبد الله الأنصاري قوله فيه: « وكان له رأي، وفتوى، وبصر، وحفظ للحديث وغيره ». وقال النسائي: « إسماعيل بن مسلم يروي عن الزهري، متروك الحديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « هو ضعيف الحديث مخلط », قال: قلت: له هو أحب إليك أو عمرو بن عبيد؟ قال: « جميعا ضعيفين، وإسماعيل هو ضعيف الحديث، ليس بمتروك، يكتب حديثه ». ونقل عن ابن المديني قوله: « سمعت يحيى - يعني القطان - وسئل عن إسماعيل بن مسلم المكي قال: لم يزل مختلطا، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب ». وعن أحمد أنه قال: « إسماعيل بن مسلم المكي منكر الحديث ». ذكره ابن حبان في المجروحين، وكناه بأبي ربيعة، وقال: « فكان من فصحاء الناس ... وقد ضعفه بن المبارك وتركه يحيى القطان وابن مهدي ». وقال ابن عدي: =

« فرقوا بين الحج والعمرة، فإنه أتم لحجكم » في الحديث النبوي: « تابعوا بين الحج والعمرة، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب ». قال الإمام الحافظ: « وأما قوله: (تابعوا...) فهو وهم من حديث نافع، وإنما رواه عبيد الله، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ، وهو الصواب »^(١).

نوع العلة: الإدراج.

سببها: الوهم.

جنسها: لم يرد فيه جنس معين، ويمكن أن يقال فيه: « أن يُدرجَ من يحتج به كلام الراوي في الحديث، فيوهم أنه منه ».

* * *

= « وأحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة إلا أنه ممن يكتب حديثه ». وقال الذهبي: « ضعفوه، وتركه النسائي ». وقال ابن حجر: « وكان فقيها، ضعيف الحديث، من الخامسة ». وقال في التهذيب: « وذكره العقيلي والدولابي والساجي وابن الجارود وغيرهم في الضعفاء ». وكذا الدارقطني.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٢٧٤/٩)، الرقم (٤٠٨٦). والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٥٠، الرقم (٣٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٩٨/٢ - ١٩٩)، الرقم (٦٦٩). والمجروحين لابن حبان، (١٢١/١)، الرقم (٣٦). والكمال لابن عدي، (٤٥٤/١ - ٤٦٣)، الرقم (١٢٠). والضعفاء والمتروكون للدارقطني، (١٣٤/١)، الرقم (٧). والكاشف للذهبي، (٢٤٩/١ - ٢٥٠)، الرقم (٤٠٨). والتقريب لابن حجر، ص ١٤٤، الرقم (٤٨٩). والتهذيب له، (١٦٧/١ - ١٦٨).

تنبيه: الرواة الذين أسماؤهم (إسماعيل بن مسلم) كثيرون، منهم: اثنان بصريان، واثنان مكيان، واحد منهم قالوا في نسبه (المكي البصري) وهو الذي نحن بصدد ترجمته، وقد يشبهه بمن عداه من الثلاثة. أما البصريان فهما:

- ١- أبو محمد العبدلي البصري القاضي، وهو ثقة، ليس بالمكي.
- ٢- أبو إسحاق البصري، سكن مكة، فعرف بذلك، وكان ضعيف الحديث، وهو الذي نترجم له.

وأما المكيان:

١- أبو إسحاق الذي هو البصري، صاحب الترجمة.

٢- المخزومي المكي، صدوق، وهو غير أبي إسحاق.

ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ص ١٤٤.

(١) العلل الواردة، (١٧/٢).

المطلب الرابع: إدراج ألفاظ غريبة فيه

حديث « في جمع القرآن »

مكرر(١٣): حديث زيد بن ثابت، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في جمع القرآن. فقال: هو حديث في جمع القرآن^(١).

التعليق: تفرد (إبراهيم بن سعد)^(٢) من بين الرواة عن الزهري برواية غريبة من جهة المتن، وهو « أن عبد الله بن مسعود، كره أن يولِّي زيد بن ثابت نسخ المصحف، فقال: يا معشر المسلمين، أَعْزَلْ عن نسخ كتاب الله، ويتولاه رجل، والله لقد أسلمت، وإنه لفي صلب رجل كافر؟ يعني زيدا... »^(٣). فإنه ذكر ألفاظا في متن الحديث لم يروها غيره.

نوع العلة: الإدراج.

سببها: الوهم بذكر الفاظ في متن الحديث لم يروها غيره.

جنسها: الأول: « أن يدرج الثقة في الحديث ما ليس منه، فيغتر بظاهره من وقف عليه مدرجاً، فيُصَحِّحُه » بح.

(١) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن التدليس فيه.

(٢) إبراهيم بن سعد: هو إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف القرشي المدني. كنيته: أبو إسحاق. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ... وروى المغازي عن محمد بن إسحاق، وغير المغازي ... وكان عسرا في الحديث ». وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: « وقول من تكلم في إبراهيم بن سعد ممن ذكرناه بمقدار ما تكلم فيه تحاملا عليه فيما قاله فيه ». وقال: « ولإبراهيم بن سعد أحاديث صالحة مستقيمة، عن الزهري وعن غيره، ولم يتخلف أحد عن الكتابة عنه بالكوفة والبصرة وبغداد، وهو من ثقات المسلمين ». وقال الذهبي: « وكان من كبار العلماء ». وقال ابن حجر: « ثقة، حجة، تُكَلِّم فيه بلا قاذح، من الثامنة ». ونقل في التهذيب عن ابن معين قوله في حديث جمع القرآن: « ليس أحد حدث به أحسن من إبراهيم بن سعد، وقد حدث مالك بطرف منه »، توفي سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/٥٨٢)، الرقم (٢٢٠٨). والتاريخ الكبير للبخاري، (١/٢٨٨ - ٢٨٩)، الرقم (٩٢٨). ومعرفة الثقات للعجلي، (١/٢٠١)، الرقم (٢٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢/١٠١ - ١٠٢)، الرقم (٢٨٣). والثقات لابن حبان، (٧/٧). والكامل لابن عدي، (١/٣٩٩ - ٤٠٤)، الرقم (٧٧). والكاشف للذهبي (١/٢١٢)، الرقم (١٣٨). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٨، الرقم (١٧٩). والتهذيب له، (١/٦٦ - ٦٧).

(٣) فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام، باب تأليف القرآن وجمعه، ص ٢٨٢ و ٢٨٣.

المبحث الخامس: ما يتعلق بأنه لا يشبه كلام النبوة

مطلب

حديث « ما أحب إليّ من أن ألقى الله بما في صحيفته من هذا المسجّي^(١) »

(٢٩٧ مكرر) حديث جابر بن عبد الله، عن عليّ أنه دخل على عمر رضي الله عنه وهو مسجّي عليه فقال: ما أحب إليّ من أن ألقى الله بما في صحيفته من هذا المسجّي^(٢).

التعليق: بين الإمام الحافظ أنه وقع في متن هذا الحديث زيادة لا تشبه كلام النبوة، وهي: أن (ابن عيينة)^(٣) خالف الرواة عن (جعفر بن محمد)، فتفرد عنهم بأن زاد لفظ: « فقال صلى الله عليك ». «

وهذا لا يشبه كلام النبوة مما أخذه الصحابة الكرام رضي الله عنهم والتابعين وتابعيهم؛ لذلك لم يرضه ابن عيينة، واستفسره، كما قال الإمام الحافظ: « قال ابن عيينة: فقلت لجعفر: أليس يقال: لا يصلى إلا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال هكذا سمعنا، أو جاء في الحديث^(٤). «

نوع العلة: ما لا يشبه كلام النبوة.

سببها: المخالفة للأصول الثابتة.

جنسها: لا نجد جنسا مما ذكره الإمام الحاكم والشيخ الباحو يدخل تحته هذا النوع، ويمكن أن يقال: « أن يتفرد من يحتج به بزيادة في متن الحديث مما لا يشبه كلام النبوة ». «

* * *

(١) المسجّي: أي المغطى. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، ص ٤١٩.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الشذوذ فيه.

(٣) ابن عيينة: هو أبو محمد الهلالي الكوفي الأعور، ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، تغير بأخرة، تقدمت ترجمته، ص ١٥٣.

(٤) العلل الواردة، (٣/٩٠).

الفصل الثالث:

الأحاديث التي لا تندرج تحت مسائل العلل

المبحث الأول: ما صححه العلماء وتجاوز العلة

المطلب الأول: زيادة الثقة

١- حديث « سلوا الله العفو والعافية »

(٤ مكرر) حديث عمر، عن أبي بكر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: سلوا الله العفو والعافية. الحديث^(١).
التعليق: بين الإمام الحافظ أن الحديث له طريقان:
١- طريق قتادة.

٢- طريق أبي التياح الذي خالف فيه قتادة، فلم يذكر ابن عباس ولا عمر رضي الله عنهما.
ثم رجح طريق قتادة الذي رواه عنه (سليم بن حيان)^(٢) - وهو ثقة - وزاد فيه (عمر)، بل في رواية (ابن عباس) أيضا، واعتبر هذه الزيادة مقبولة؛ لأنها من زيادة الثقات، فقال: « وقول سليم بن حيان فيه؛ أصح لأنه ثقة، وزاد فيه عمر، وزيادته مقبولة »^(٣).

* * *

٢- حديث « في صفة الوضوء »

(سؤال ٢٦٣) حديث عطية بن أبي رباح، عن حمران، عن عثمان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في صفة الوضوء^{(٤)(٥)}.

(١) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الانقطاع فيه.

(٢) سليم بن حيان: هو سليم بن حيان بن بسطام الهذلي البصري. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « ما به بأس ». وثقه أحمد وابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « بصري، صدوق ». وقال ابن حجر: « ثقة، من السابعة ».

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٢١٣/٤)، الرقم (٢٥٣٩). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣١٤/٤)، الرقم (١٣٦٧). والثقات لابن حبان، (٦/٤٣٥). والكاشف للذهبي، (١/٤٥٦)، الرقم (٢٠٦٧). والتقريب لابن حجر، ص ٤٠٤، الرقم (٢٥٤٦). والتهذيب له، (٢/٨٢ - ٨٣).

(٣) العلل الواردة، (١/١٦٧).

(٤) تقدم تخريج أصل هذا الحديث فيما سبق.

(٥) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (عطية بن أبي رباح)، واختلف عنه:

١- رواه عنه الحجاج بن أرطاة، واختلف عنه:

أ - رواه حفص بن غياث، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطية، عن حمران، عن عثمان.

التعليق: خالف (حفص بن غياث)^(١) - وهو ثقة، تغير قليلا - أصحاب (حجاج بن أرطاة)^(٢)، وأصحاب (عطاء بن أبي رباح)^(٣) عدا (حجاج) في روايته عنه، حيث زاد في الإسناد (حمران).

= لم أقف على من أخرجه به، وإنما أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، (٤٥٦/٦)، الرقم (٢٩٧٧) من غير إسناد إلى حجاج، فقال: « وقال بعضهم عن حجاج عن عطاء: عن حمران عن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو المشهور عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ». »

ب - خالفه (حماد بن زيد، ويحيى بن أبي زائدة، وغيرهما)، فرووه عن الحجاج، عن عطاء، عن عثمان مرسلًا. أخرجه به عن (حماد بن زيد) عبد الله بن أحمد في مسند أبيه، مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه (١/٣٩٠)، الرقم (٥٢٧). وعن (أبي معاوية) ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الطهارة، في الوضوء كم هو مرة، (١٩/١)، الرقم (٦٥).
٢- رواه (يزيد بن أبي حبيب، وأسامة بن زيد، والأوزاعي)، عن عطاء، عن عثمان مرسلًا. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

قال أبو بكر البرقاني: « قلت: ممن سمعت حديث حفص بن غياث، فإني لم أره إلا من حديث أبي عمر القاضي، عن محمد بن إسحاق الصغاني، عن معلى بن منصور، عن حفص؟ قال: حدثناه جماعة، ولم يثبت على أحد ». العلل الواردة، (٢٨/٣).

(١) حفص بن غياث: هو ابن غياث بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي القاضي، كنيته: أبو عمر، ولد سنة سبع عشرة ومئة (١١٧هـ). قال ابن سعد: « وكان ثقة، مأمونا، ثبتا، إلا أنه كان يدلّس ». وقال العجلي: « ثقة، مأمون، فقيه ... وكان سخيا، عفيفا، مسلما ». وقال ابن أبي حاتم: « سئل أبي عن حفص بن غياث وأبي خالد الأحمر، فقال: حفص أتقن وأحفظ من أبي خالد ». وروى عن أبي زرعة قوله فيه: « ساء حفظه بعد ما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا ». ونقل الذهبي عن يعقوب بن شيبة قوله فيه: « ثبت إذا حدث من كتابه ويتقى بعض حفظه ». وقال ابن حجر: « ثقة، فقيه، تغير حفظه قليلا في الآخر، من الثامنة ». توفي سنة خمس وتسعين ومائة (١٩٥هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٨/٥١٢)، الرقم (٣٥٣٣). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢/٣٧٠)، الرقم (٢٨٠٤). ومعرفة الثقات للعجلي، (١/٣٦٠)، الرقم (٣٣٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/١٨٥ - ١٨٦)، الرقم (٨٠٣). والثقات لابن حبان، (٦/٢٠٠). وتهذيب الكمال للمزي، (٧/٥٦) وما بعدها، الرقم (١٤١٥). والكاشف للذهبي (١/٣٤٣)، الرقم (١١٦٥). والتقريب لابن حجر، ص ٢٦٠، الرقم (١٤٣٩).

(٢) حجاج بن أرطاة: هو أبو أرطاة النخعي الكوفي، صدوق، كثير الخطأ والتدليس، تقدمت ترجمته.

(٣) عطاء بن أبي رباح: هو عطاء بن أسلم القرشي الفهري المكي. كنيته: أبو محمد. قال ابن سعد: « وكان ثقة، فقيها، عالما، كثير الحديث ». وقال العجلي: « مكي، تابعي، ثقة، وكان مفتي أهل مكة في زمانه، وكان أسود ». ونقل ابن أبي حاتم عن عمر بن سعيد عن أمه قولها: « قدم ابن عمر مكة، فسألوه، فقال ابن عمر: =

وهذا من المواضع التي اعتبر فيها الإمام الحافظ بزيادة الثقة؛ كما قال: « فإن كان حفظ حفص بن غياث هذا عن الحجاج، فقد زاد فيه حمران، وهذه زيادة حسنة، وحفص من الثقات »^(١).

بخلاف كثير من المتقدمين، منهم أبو زرعة، كما قال ابن أبي حاتم: « قال أبو زرعة: روى هذا الحديث حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وهشيم، وعباد ابن عوام، وابن أبي زائدة، عن حجاج، عن عطاء، عن عثمان، مرسلًا.

ورواه يزيد بن أبي حبيب، وأسامة بن زيد، والليث، وابن لهيعة، عن عطاء، عن عثمان، مرسلًا. ورواه ابن جريج، عن عطاء: أنه بلغه عن عثمان، مرسلًا؛ وهو الصحيح عندنا، والله أعلم »^(٢).

قال العلالي: « وقال أبو زرعة عطاء - يعني ابن أبي رباح - عن أبي بكر الصديق مرسل، وكذلك عن عثمان »^(٣).

فإذا قلنا بزيادة الثقة - كما قال به الإمام الحافظ - كانت الزيادة صحيحة، ولا تعد مخالفة حفص بن غياث شذوذاً.

= تجمعون لي المسائل وفيكم ابن أبي رباح ». وثقه ابن معين وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان أسود، أعور، أشل، أعرج، ثم عمي في آخر عمره، وكان من سادات التابعين فقهًا، وعلمًا، وورعًا، وفضلاً، لم يكن له فراش إلا المسجد الحرام ». وقال الذهبي: « أحد الأعلام ». وقال ابن حجر: « ثقة، فقيه، فاضل، لكنه كثير الإرسال، من الثالثة ... وقيل إنه تغير بأخرة ولم يكتر ذلك منه ». ونقل في التهذيب عن قتادة قوله: « إذا اجتمع لي أربعة لم أبال من خالفهم: الحسن، وسعيد، وإبراهيم، وعطاء، هؤلاء أئمة الأمصار ». وعن ابن المديني قوله: « مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء بكثير كان عطاء يأخذ عن كل ضرب ». ثم قال ابن حجر: « قرأت بخط الذهبي قول بن المديني - كان ابن جريج، وقيس بن سعد تركا عطاء بآخره - لم يعن الترك الاصطلاحي، بل هو ثبت، رضي، حجة، إمام، كبير الشأن ». توفي سنة أربع عشرة ومائة (١١٤هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٢٨/٨ - ٢٩)، الرقم (٢٣٣٨). والتاريخ الكبير للبخاري، (٤٦٣/٦)، الرقم (٢٩٩٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (١٣٥/٢)، الرقم (١٢٣٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٣٠ - ٣٣١)، الرقم (١٨٣٩). والثقات لابن حبان، (١٩٨/٥ - ١٩٩). والكاشف للذهبي (٢/٢١)، الرقم (٣٧٩٧). والتقريب لابن حجر، ص ٦٧٧، الرقم (٤٦٢٣). والتهذيب له، (١٠١/٣ - ١٠٢).

(١) العلل الواردة، (٢٨/٣).

(٢) العلل لابن أبي حاتم، (٦٤٠/١)، الرقم (١٦٤).

(٣) جامع التحصيل للعلالي، (٢٣٧/١)، الرقم (٥٢٠).

٣- حديث « أنه قضى باليمين مع الشاهد »

(٣٠١ مكرر) حديث الحسين بن علي، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ؛ أنه قضى باليمين مع الشاهد^(١).

كما قلنا سابقاً^(٢) يبدو أن إسناد هذا الحديث - غير ما ورد فيه جابر - منقطع على كل الوجوه التي ورد بها؛ أما ما ورد فيه فقد وصله جماعة من الثقات عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر. وهذه الزيادة اعتبر بها الإمام الحافظ كما قال: « وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديث، وربما وصله عن جابر، لأن جماعة من الثقات حفظوه، عن أبيه، عن جابر. والحكم يوجب أن يكون القول قولهم، لأنهم زادوا وهم ثقات، وزيادة الثقة مقبولة »^(٣).

* * *

المطلب الثاني: ما سلك العلماء فيه مسلك الجمع

١- حديث « حبس الأصل، وسبل الثمرة »

(سؤال ٩٦) حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر أنه سأل النبي ﷺ عن ماله بشمع، فقال: إني أصبت مالاً لم أصب مثله قط، وأردت أن أتقرب بها إلى الله فقال: حبس الأصل، وسبل الثمرة^(٤).
التعليق: إن طريق (أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر) غريب، غير معروف عن أيوب؛ لأنه تفرد به (حماد بن زيد) - وهو ثقة ثبت - ولم يروه عنه به غير يونس المؤدب^(٥) - وهو أيضاً ثقة،

(١) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الانقطاع في إسناده.

(٢) عند الكلام عن الانقطاع في هذا الحديث.

(٣) العلل الواردة، (٣/٩٨).

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الشذوذ فيه بالزيادة في إسناده.

(٥) يونس المؤدب: هو يونس بن محمد بن مسلم البغدادي المعلم المؤدب. كنيته: أبو محمد. قال ابن سعد: « وكان ثقة، صدوقاً ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « صدوق ». وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الخليلي: « ثقة، حافظ ... وهو متفق عليه عن مالك ». وقال ابن حجر: « ثقة ثبت من صغار التاسعة ». ونقل في التهذيب عن يعقوب بن شيبه قوله: « ثقة، ثقة ». توفي سنة سبع ومئتين (٢٠٧هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/٣٣٩)، الرقم (٤٣٣٧). والتاريخ الكبير للبخاري، (٨/٤١٠)، الرقم (٣٥١٧).

والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/٢٤٦)، الرقم (١٠٣٣). والثقات لابن حبان، (٩/٢٨٩). والإرشاد للخليلي، =

ثبت - كما قال الدارقطني: « وأما حديث أيوب، عن نافع، فهو غريب عنه، تفرد به حماد بن زيد، عنه، ولا أعلم حدث به عن حماد غير يونس المؤدب »^(١)، والله أعلم.

تابع (الهيثم بن سهل)^(٢) - وهو جازئ الحديث - يونس المؤدب بروايته عن حماد، عن أيوب، ولكن لا يتقوى بروايته؛ لأنه ضعيف في (حماد بن زيد) خاصة، والله أعلم. ولكن يبدو أن غرابة هذا الإسناد لا تعد علة قاذحة؛ لأنه لا منافاة بينه وبين ما رواه غير حماد عن أصحاب نافع؛ لإمكان أن يكون من حديث أيوب عن نافع أيضا، والله أعلم.

* * *

٢- حديث « الصلاة أحسن ما يعمل الناس »

(سؤال ٢٧٣) حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن عثمان رضي الله عنه، قوله: الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإن أحسنوا فأحسن وإن أساءوا فاجتنب إساءتهم^(٣).

التعليق: وقع في هذا الإسناد للحديث مخالفة، وهي:

أن الأكثر من أصحاب الزهري (منهم: الأوزاعي، والنعمان بن راشد، والزبيدي) رواوا الحديث عنه، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عدي.

= (٢٥٣/١)، الرقم (٩٥). والكاشف للذهبي، (٤٠٤/٢)، الرقم (٦٤٧٦). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٩٩، الرقم (٧٩٧١). والتهذيب له، (٤٧٣/٤).

(١) العلل الواردة، (٤٠/٢)، الرقم (٩٦).

(٢) الهيثم بن سهل: هو ابن عبد الله بن بحر التستري الزبيدي، نزيل بغداد، كنيته: أبو بشر. ولد سنة اثنتين وخمسين ومائة (١٥٢هـ). نقل الخطيب البغدادي عن عبد الغني بن سعيد الحافظ يذكر: « أن إسماعيل بن إسحاق القاضي ضرب الهيثم بن سهل على حديثه عن حماد بن زيد، وأنكر عليه ذلك ». وروى عن البرقاني قوله: « أخبرنا أبو الحسن الدارقطني، قال: الهيثم بن سهل كان ضعيفا ». ونقل ابن حجر في اللسان عن مسلمة بن قاسم قوله: « كتب الناس عنه، وهو جازئ الحديث ». توفي بعد سنة ستين ومائتين (٢٦٠هـ).

الحكم على الراوي: يبدو أنه لا يحتج به، ولكن جازئ الحديث؛ إلا أنه أنكر عليه روايته عن (حماد بن زيد) خاصة، والله أعلم.

ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٩٢/١٦ - ٩٤)، الرقم (٧٣٥٣). وميزان الاعتدال للذهبي، (١١٠/٧)، الرقم (٩٣٦٤). ولسان الميزان لابن حجر، (٣٥٧ - ٣٥٨)، الرقم (٨٣٠٧).

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الانقطاع فيه.

وخالفهم بعض أصحابه (منهم: شعيب بن أبي حمزة، وإسحاق بن راشد، وعبيد الله بن أبي زياد)، فرووه عنه، عن عروة، عن عبيد الله بن عدي.

رجح الإمام الحافظ رحمته الله كفة الخلاف بالكثرة، فمال بها إلى القول بأن « حديث حميد بن عبد الرحمن هو المحفوظ »^(١).

ولكن هذا الاختلاف يمكن جمعه بأن الإمام (الزهري) - وهو من المكثرين - قد سمعه من كليهما (حميد، وعروة)، كما قال الإمام الحافظ الدارقطني: « ولا يدفع حديث عروة، أن يكون الزهري حفظ عنهما جميعاً »^(٢).

* * *

٣- حديث « نهاه عن القراءة في الركوع والسجود »

(٢٩٥ مكرر) حديث ابن عباس، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه نهاه عن القراءة في الركوع والسجود، وعن خاتم الذهب ولبس المعصفر^(٣).

التعليق:

بين الإمام الحافظ أنه وقع الاختلاف على كثير من رواة هذا الإسناد، من ذلك:

أ- عن (داود بن قيس)^(٤) من الرواة عن (إبراهيم)، فرواه يحيى القطان، ووكيع، وابن وهب، عن (داود بن قيس)، عن إبراهيم، عن أبيه.

(١) العلل الواردة، (٣/٤٠).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الإرسال فيه.

(٤) داود بن قيس: هو أبو سليمان الفراء الدباغ القرشي المدني. روى ابن سعد عن الواقدي قوله: « وكان ثقة، له أحاديث صالحة ». وعن القعني أنه قال: « ما رأيت بالمدينة رجلين كانا أفضل من داود بن قيس ومن الحجاج بن صفوان ». وقال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن داود بن قيس فقال: هو ثقة، هو أقوى عندنا من هشام بن سعد، وكان القعني يثني عليه ». ونقل عن أحمد قوله: « داود بن قيس ثقة، هو أكثر من هشام بن سعد ». وعن يحيى بن معين أيضا أنه قال: « كان داود ابن قيس - يعني الفراء - صالح الحديث ثقة، وداود بن قيس أحب إلي من هشام بن سعد ». ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « ثقة، من العباد ». وقال ابن حجر: « ثقة، فاضل، من الخامسة ».

وخالفهم (القعني)^(١)، فرواه عن (داود بن قيس)، عن إبراهيم، عن ابن عباس. ولم يذكر أبا إبراهيم.

وهذا يمكن فيه التوفيق بين الروایتين بأن إبراهيم رواه مرة عن أبيه، ومرة عن ابن عباس رضي الله عنه، وكلتاها صحيحتان، والله أعلم.

ب - عن (أسامة بن زيد):

رواه (ابن وهب) عنه، فرواه عن (إبراهيم بن عبد الله)، عن أبيه، عن (علي). ورواه كل من (وكيع، وعثمان بن عمر، ومحبوب بن محرز) عنه، عن (عبد الله بن حنين)، عن (علي).

وهذا أيضا يبدو أنه من عوالي أسامة بن زيد؛ لأمرين:

١- صرح بالسماع فيما رواه عنه وكيع عند أحمد، فقال: « حدثنا وكيع وعثمان بن عمر قالوا: حدثنا أسامة بن زيد، قال وكيع: قال: سمعت عبد الله بن حنين ... »^(٢).

٢- وقد ثبت سماعه من (عبد الله بن حنين)، وهو من آخر من سمع منه، والله أعلم.

* * *

= ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/ ٥٥٤)، الرقم (٢١٥٥). التاريخ الكبير للبخاري، (٣/ ٢٤٠)، الرقم (٨٢١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/ ٤٢٢- ٤٢٣)، الرقم (١٩٢٤). والثقات لابن حبان، (٦/ ٢٨٨). والكاشف للذهبي، (١/ ٢٨٢)، الرقم (١٤٥٩). والتقريب لابن حجر، ص ٣٠٨، الرقم (١٨١٧).

(١) القعني: هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي المدني. سكن البصرة، كنيته: أبو عبد الرحمن. قال العجلي: « بصري، ثقة، رجل صالح، قرأ مالك عليه نصف الموطأ وقرأ هو على مالك النصف الباقي ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « بصري، ثقة، حجة ». وروى عن أبي زرعة قوله: « ما كتبت عن أحد أجلّ في عيني منه ». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان من المتقين في الحديث ». وقال الذهبي: « أحد الأعلام ». وقال ابن حجر: « ثقة، عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً، من صغار التاسعة ». توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين (٢٢١هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/ ٣٠٣)، الرقم (٤١٩٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (٥/ ٢١٢)، الرقم (٦٨٠). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/ ٦١)، الرقم (٩٧٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥/ ١٨١)، الرقم (٨٣٩). والثقات لابن حبان، (٨/ ٣٥٣). والكاشف للذهبي، (١/ ٥٩٨)، الرقم (٢٩٨٥). والتقريب لابن حجر، ص ٥٤٧، الرقم (٣٦٤٥). (٢) المسند لأحمد، (٢/ ٦٨)، الرقم (١٠٩٨).

المطلب الثالث: ما لا يعدّ معلا من إرسال الصحابي^(١)

١- حديث « سلوا الله العفو والعافية »

(سؤال: ٤) حديث عمر، عن أبي بكر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم : سلوا الله العفو والعافية. الحديث^{(٢)(٣)}.

(١) بما أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول ثقات، فلا تضر جهالتهم، وعليه فإن الحديث الذي في سننه رجل مبهم وعلم أنه من الأصحاب فلا يعد معلا.

(٢) هذا الحديث أخرجه الترمذي، كتاب الدعوات، باب، ص ٨٠٨، الرقم (٣٥٥٨)، ونصه: « قام أبو بكر الصديق على المنبر ثم بكى، فقال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الأول على المنبر ثم بكى، فقال: أسألوا الله العفو والعافية، فإن أحدا لم يعط بعد اليقين خيرا من العافية ». وقال: « وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه عن أبي بكر ». وقال الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح: « حسن صحيح ».

مشكاة المصابيح، لولي الدين أبو عبد الله، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، (ت ٧٤١هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٩٨٥م، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، كتاب الدعوات، باب جامع الدعاء، الفصل الثاني، (٢/ ٧٦٦، ٧٦٧)، الرقم (٢٤٨٩).

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري)، واختلف عنه: أولاً: طريق قتادة: رواه به سليم بن حيان، واختلف عن سليم:

أ. رواه عن قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عمر، عن أبي بكر. لم أفق عليه بهذا اللفظ، وإنما أخرجه أحمد في المسند، مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (١/ ١٨٦ - ١٨٧)، الرقم (٤٩)، بلفظ آخر، فقال: « حدثنا بهز بن أسد، حدثنا سليم بن حيان، قال: سمعت قتادة يحدث عن حميد بن عبد الرحمن أن عمر قال: إن أبا بكر خطبنا فقال ... الحديث ». ب. وقيل عنه، عن قتادة، عن حميد الحميري، عن ابن عباس، عن عمر، عن أبي بكر. أخرجه به أبو الشيخ في الأقران.

ذكر الأقران، لأبي محمد عبد الله بن محمد المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: مسعد السعدني، ص ٥٥، الرقم (١٦٢).

ثانياً: طريق أبي التياح: خالف فيه قتادة، فرواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي بكر، ولم يذكر عمر ولا ابن عباس رضي الله عنهم. ذكره ابن أبي حاتم في العلل، (٥/ ٤٥٠)، الرقم (٢١٠٤)، ثم قال: « قال أبو زرعة: هذا حديث وهم عندنا؛ وحميد بن عبد الرحمن لم يلق أبا بكر، ولم يقارب لقاءه. وسألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: هذا خطأ؛ إنما هو: حميد، عن ابن عباس؛ قال: سمعت أبا بكر ».

التعليق:

بين الإمام الحافظ أنّ أبا التياح^(١) - يزيد بن حميد الضُّبَعِيُّ الذي كان ثقةً ثبّتاً - خالف قتادة؛ حيث قصر الإسناد، إذ لم تثبت رواية حُمَيْد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي بكر ﷺ، بل روى عن أبي بكرة وابن عمر وأبي هريرة وابن عباس ﷺ وثلاثة من ولد سعد. قال الإمام الحافظ: « ورواه أبو التياح فخالف قتادة، فرواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي بكر، ولم يذكر عمر ولا ابن عباس ﷺ. وقول سليم بن حيان فيه أصح لأنه ثقة، وزاد فيه عمر، وزيادته مقبولة. »

* * *

٢- ج حديث « الماء من الماء »

(سؤال: ٢٦٧) حديث زيد بن خالد الجهني، عن عثمان ﷺ، عن النبي ﷺ: الماء من الماء^(٢).

(١) أبو التياح يزيد بن حميد الضُّبَعِيُّ: بصري، مشهور بكنيته. قال ابن سعد: « وكان ثقة، وله أحاديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « صالح ». ونقل عن أحمد قوله: « أبو التياح ثبت، ثقة، ثقة ». وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « أحد الائمة ... ثقة عابد ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، من الخامسة ». وقال في التهذيب: « وقال الحاكم في تاريخ نيسابور: ثقة، مأمون ». توفي سنة ثمان وعشرين ومائة (١٢٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٢٣٧/٩)، الرقم (٣٩٩٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٢٦/٨)، الرقم (٣٦٨٨). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٦٢/٢)، الرقم (٢٠١٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢٥٦/٩)، الرقم (١٠٧٦). والثقات لابن حبان، (٥٣٤/٥). وتهذيب الكمال للمزي، (١١٢ - ١١١ /٣٣)، الرقم (٦٩٧٨). والكاشف للذهبي، (٢/٣٨١)، الرقم (٦٢٩٢). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٧٣، الرقم (٧٥٤). والتهذيب له، (٤/٤٠٩).

(٢) هذا الحديث أخرجه بهذا اللفظ مسلم، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء، ص (١٦٥ - ١٦٦)، الرقم (٣٤٣)، ونصه: « عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، قال خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قباء حتى إذا كنا في بني سالم. وقف رسول الله ﷺ على باب عتبان فصرخ به، فخرج يجر إزاره، فقال رسول الله ﷺ: (أعجلنا الرجل)، فقال عتبان: يا رسول الله، أرأيت الرجل يعجل عن امرأته ولم ين، ماذا عليه؟ قال رسول الله ﷺ: إنما الماء من الماء. »

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (عطاء بن يسار)، واختلف عنه:

١- رواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، وأسنده عن عثمان، وطلحة، والزبير، وأبي بن كعب، عن النبي ﷺ. قال الإمام الحافظ: « حدث به عن يحيى: حسين المعلم، وشيبان، وهو صحيح عنهما ». العلل الواردة، (٣/٣٦).

التعليق: بين الإمام الحافظ أن (حسين المعلم)^(١) انفرد عن (شيبان) في روايته عن (يحيى بن أبي كثير) بزيادة قول (أبي سلمة):

= أخرج به عن (شيبان) البخاري، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر، (٢٣٣/١)، الرقم (١٧٩). وأخرجه به عن (حسين المعلم) أبو عوانة في مستخرجه.

مسند أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائني (ت ٣١٦هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، كتاب الطهارة، بيان الغسل من الختائين، (١/ ٢٤١)، الرقم (٨٢٢).

واختلف عن يحيى:

أ- رواه عنه (شيبان)، وفيه: أن زيدا سأل عليا، وطلحة، والزبير، وأبيا، فأمره بذلك، ولم يذكر فيه النبي ﷺ . يريد به ما ورد فيما رواه البخاري (عن شيبان)، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر، (٢٣٣/١)، الرقم (١٧٩)، فقال: « فسألت عن ذلك عليا والزبير وطلحة وأبي بن كعب ﷺ فأمره بذلك ». ب - ورواه عنه (حسين المعلم)، وفيه: قال أبو سلمة: وأخبرني عروة، أن أبا أيوب، أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ . أخرجه به الطبراني في المعجم الكبير، (٤/ ١٣١)، الرقم (٣٨٩٤).

قال الإمام الحافظ: « وفي هذا الموضع وهم؛ لأن أبا أيوب لم يسمع هذا من رسول الله ﷺ ، وإنما سمعه من أبي بن كعب، عن النبي ﷺ . قال ذلك هشام بن عروة: عن أبيه، عن أبي أيوب، عن أبي بن كعب ». أخرجه به البخاري.

ينظر: صحيح البخاري، كتاب الطهارة، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، (١/ ٢٥٣)، الرقم (٢٩٣). والعلل الواردة، (٣/ ٣١).

٢- ورواه زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن خالد، أنه سأل خمسة أو أربعة من أصحاب النبي ﷺ ، فأمره بذلك، ولم يرفعه.

أخرجه به ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطهارة، من كان يقول: الماء من الماء، (١/ ١٦٤)، الرقم (٩٦٢). (١) حسين المعلم: هو الحسين بن ذكوان المعلم العونى البصري المكنب. قال العقيلي: « ضعيف، مضطرب الحديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « سألت علي بن المديني من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي، قلت: ثم من؟ قال: ثم الاوزاعي، وحسين المعلم ». وعن أبي زرعة قوله: « بصري، ليس به بأس ». ونقل عن ابن معين قوله فيه: « ثقة، وهو بصري ». وثقه ابن سعد وأبو حاتم والبزار والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « الثقة ». وقال ابن حجر: « ثقة، ربما وهم، من السادسة ». ونقل في التهذيب عن الدارقطني قوله فيه: « من الثقات ». توفي سنة خمس وأربعين ومائة (١٤٥هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/ ٢٧٠)، الرقم (٤٠٧١). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢/ ٣٨٧)، الرقم (٢٨٦٩). والضعفاء الكبير للعقيلي، (١/ ٣٠٤)، الرقم (٣١٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/ ٥٢)، الرقم (٢٣٣). =

« وأخبرني عروة، أن أبا أيوب^(١) أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ ». ولم يذكر (أبي بن كعب). قال الإمام الحافظ: « وفي هذا الموضع وهم^(٢) ». والسبب أن « أبا أيوب لم يسمع هذا من رسول الله ﷺ ، وإنما سمعه من أبي بن كعب، عن النبي ﷺ »، كما رواه هشام بن عروة عن أبيه، عن أبي أيوب، عن أبي بن كعب^(٣).

= والثقات لابن حبان، (٢٠٦/٦). والكاشف للذهبي، (٣٣٢/١)، الرقم (١٠٨٧). والتقريب لابن حجر، ص ٢٤٧، الرقم (١٣٣٩). والتهذيب له، (٤٢٢/١ - ٤٢٣).

(١) أبو أيوب: هو خالد ابن زيد ابن كليب الأنصاري، من كبار الصحابة شهد بدرا، ونزل النبي ﷺ عليه حين قدم المدينة، مات غازيا الروم سنة (٥٠هـ) خمسين. ينظر: التقريب لابن حجر، ص ٢٨٦، الرقم (١٦٤٣).
(٢) العلل الواردة، (٣/٣٦).

(٣) اختلف الأئمة في هذا الحديث في أمرين:

الأول: في كون عدم ذكر (أبي بن كعب) في قول (أبي سلمة) وهما، أو لا، على قولين:

١- أنه وهم: كما يرى الإمام الحافظ، وصنيع البخاري في صحيحه دال على ذلك.

قال الحافظ ابن رجب: « الذي وقع في الرواية الأولى عن أبي سلمة، عن عروة، أن أبا أيوب أخبره، أنه سمع ذلك من النبي ﷺ ، وهم، نبه عليه الدارقطني وغيره، تدل عليه الرواية الثانية، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أخبرني أبو أيوب، قال: أخبرني أبي بن كعب، عن النبي ﷺ ... وخرج [يعني البخاري] - أيضا - حديث يحيى بن أبي كثير الذي خرجنا هنا من طريق شيبان، عن يحيى، إلى قوله في آخر الحديث: « وأبي بن كعب، فأمره بذلك » ولم يذكر ما بعده، ولعله تركه لما وقع فيه من الوهم الذي ذكرناه ... ».

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية - السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، (١/٣٧٤ - ٣٧٥).

٢- أنه ليس وهما، بل سمعه أبو أيوب مرتين: مرة من أبي بن كعب، من النبي ﷺ ، ومرة من النبي ﷺ مباشرة، كما يرى الحافظ ابن حجر، وقال: « الظاهر أن أبا أيوب سمعه منهما لاختلاف السياق؛ لأن في روايته عن أبي بن كعب قصة ليست في روايته عن النبي ﷺ مع أن أبا سلمة - وهو بن عبد الرحمن بن عوف - أكبر قدرا، وسنا، وعلمنا من هشام بن عروة، وروايته عن عروة من باب رواية الأقران؛ لأنهما تابعيان، فقيهان، من طبقة واحدة، وكذلك رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب؛ لأنهما فقيهان، صحابيان كبار، وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أخرجه الدارمي وابن ماجه ».

فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار طيبة، الرياض - السعودية، ط ٤، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، (١/٦٧٣)، الرقم (٢٩٢). =

= الثاني: في كون حديث « الماء من الماء » صحيحا، أو معلولا:

أ. يرى ابن المديني وأحمد، وابن عبد البر أنه معلول.

قال الحافظ ابن رجب: « وقد قال علي بن المديني في هذا الحديث: إنه شاذ. وقال ابن عبد البر: هو منكر؛ لم يتابع عليه يحيى بن أبي كثير. وقد صح عن أكثر من ذكر عنه من الصحابة: أنه لا غسل بدون الإنزال - خلاف ذلك. قال علي بن المديني: قد روي عن علي وعثمان وأبي بن كعب بأسانيد جيد أنهم أفتوا بخلاف ما في هذا الحديث أهـ ... وقد كان قوم من الأنصار قديما يقولون: (إن الماء من الماء)، ثم استقر الأمر على أنه إذا التقى الختانان وجب الغسل، ورجع أكثر من كان يخالف في ذلك عنه ».

فتح الباري لابن رجب، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، (١/٣٧٥).

وقال الحافظ ابن حجر: « ... وقد حكى الأثرم عن أحمد أن حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول؛ لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا الحديث، وقد حكى يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني أنه شاذ». فتح الباري لابن حجر، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، (١/٦٧٣).

ب. يرى الحافظ ابن حجر أن الحديث من حيث الإسناد ليس معلولا، وإن كان من حيث العمل منسوخا، فقال تعقيبا على ما نقله عن أحمد: « والجواب عن ذلك: أن الحديث ثابت من جهة اتصال إسناده وحفظ روايته، وقد روى ابن عيينة أيضا عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواية أبي سلمة عن عطاء أخرجه بن أبي شيبة وغيره فليس هو فردا وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه وكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية، وقد ذهب الجمهور إلى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل الجماع منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة وعائشة المذكوران في الباب قبله والدليل على النسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد قال حدثني أبي بن كعب أن الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام ثم أمر بالاعتسار بعد ... وروى بن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس أنه حمل حديث الماء من الماء على صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع وهو تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض ».

فتح الباري لابن حجر، كتاب الغسل، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة، (١/٦٧٣ - ٦٧٤).

والراجع: أن الحديث من حيث الإسناد ليس معلولا، وإن كان من حيث العمل منسوخا؛ لأن النسخ ليس علة على ما استقر عليه المفهوم الاصطلاحي، والله أعلم.

المبحث الثاني: ما لا يعدّ معلا من أحاديث الضعفاء والمتروكين

المطلب الأول: ما كان الانقطاع فيه ظاهرا

١- حديث « بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء »

(سؤال ٢٥٤) حديث أبان بن عثمان، عن عثمان رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من قال: بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم ثلاث مرات لم يفجأه بلاء^{(١)(٢)}.

التعليق: مدار الحديث على راويين، وهما:

١- أبو مودود^(٣)، وفي إسناده انقطاع.

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، ص (٤١٩ - ٤٢٠)، الرقم (٥٠٨٨). والترمذي، كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الدعاء إذا أصبح وإذا أمسى، ص (٧٦٩)، الرقم (٣٣٨٨). ونصه عند الترمذي: « عن أبان بن عثمان، قال: سمعت عثمان بن عفان رضي الله عنه يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة: بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم، ثلاث مرات لم يضر بشيء. فكان أبان قد أصابه طرف فالج، فجعل الرجل ينظر إليه، فقال له أبان: ما تنظر؟ أما إن الحديث كما حدثتك، ولكني لم أقله يومئذ ليمضي الله علي قدره ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (أبان بن عثمان)، وله طرق:

الأول: طريق أبي مودود (عبد العزيز بن أبي سليمان): روى هذا الحديث، واختلف عنه:

أ - رواه (أبو ضمرة أنس بن عياض، وخالد بن يزيد العمري)، عنه، عن محمد بن كعب، عن أبان، عن عثمان. أخرجه به عن (أبي ضمرة) النسائي في السنن الكبرى، (١١/٩)، الرقم (٩٧٥٩).

ب - خالف (زيد بن الحباب) كلا من أبي ضمرة، وخالد بن يزيد، فرواه عن أبي مودود، عن سمع أبان، ولم يسم أحدا. أخرجه به عن (زيد بن الحباب) ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الدعاء، ما يستحب أن يدعو به إذا أصبح، (١٠/٤١-٤٢)، الرقم (٢٩٧٦٣).

ج - وخالفهم (عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عامر العقدي)، فروياه عن أبي مودود، عن رجل، عن سمع أبان، عن عثمان. أخرجه به عن (ابن مهدي) أبو نعيم في حلية الأولياء، عبد الرحمن بن مهدي، (٩/٤٢). وأخرجه به عن (أبي عامر) ابن أبي حاتم في علله، (٥/٤١٣)، الرقم (٢٠٧٩).

الثاني: أبو الزناد: رواه عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن أبان، عن عثمان.

أخرجه به أبو داود الطيالسي في مسنده، (١/٧٧)، الرقم (٧٩).

(٣) أبو مودود: هو عبد العزيز بن أبي سليمان الهذلي المدني القاص. رأى أبا سعيد الخدري، وأنس رضي الله عنه. قال البرقي: « ومن يضعف في روايته ويكتب حديث أبو مودود المدني ». وثقه ابن المديني وأحمد وابن معين =

ووهم (أبو ضمرة أنس بن عياض)^(١) في ذكره (محمد بن كعب)^(٢). قال الإمام الحافظ: « وهذا القول هو المضبوط عن أبي مودود، ومن قال فيه: عن محمد بن كعب القرظي فقد وهم »^(٣).

وقال ابن أبي حاتم: « وسألت أبي عن حديث رواه أبو ضمرة، عن أبي مودود، عن محمد بن كعب، عن أبان بن عثمان، عن أبيه ... الحديث. قال أبي: دُكر هذا الحديث لابن مهدي، فقال: أملى عليّ أبو مودود: حدثني رجل، عن رجل؛ أنه سمع أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ، وأنكر أن يكون عن محمد بن كعب القرظي ... »^(٤).

= وأبو داود، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « وكان ممن يخطيء ». وقال الذهبي: « وثقوه ». وقال ابن حجر: « مقبول، من السادسة ».

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٧٧/٧)، الرقم (٢٢٠٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (١٥/٦)، الرقم (١٥٣٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٨٤/٥)، الرقم (١٧٩١). والثقات لابن حبان، (١١٤/٧). والكاشف للذهبي (١/٦٥٥)، الرقم (٣٣٩٠). والتقريب لابن حجر، ص ٦١٢، الرقم (٤١٢٧).

(١) أبو ضمرة: هو أنس بن عياض بن ضمرة الليثي المدني. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير الحديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله فيه: « لا بأس به »، وكذا قال النسائي. وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: « ثقة، سمح بعلمه جدا ». وقال ابن حجر: « ثقة، من الثامنة ». توفي سنة مائتين (٢٠٠هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٦١٤/٧)، الرقم (٢٢٨٢). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٣/٢)، الرقم (١٥٩١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢٨٩/٢)، الرقم (١٠٥٥). والثقات لابن حبان، (٧٦/٦). والكاشف للذهبي (١/٢٥٦)، الرقم (٤٧٦). والتقريب لابن حجر، ص ١٥٤، الرقم (٥٦٩).

(٢) محمد بن كعب: هو أبو حمزة القرظي المدني، ولد سنة أربعين. كان أبوه ممن لم يثبت يوم قريظة فترك. قال ابن سعد: « وكان ثقة، عالماً، كثير الحديث ». وقال العجلي: « مدني، تابعي، ثقة، رجل صالح، عالم بالقرآن ». وروى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله فيه: « مديني، ثقة ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « كان من أفاضل أهل المدينة علماً وفقها ». وقال الذهبي: « ثقة، حجة ». وقال ابن حجر: « ثقة، عالم، من الثالثة ». توفي سنة ثمان ومئة (١٠٨هـ). ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤١٩/٧ - ٤٢٠)، الرقم (١٨٦٠). والتاريخ الكبير للبخاري، (٢١٦/٨ - ٢١٧)، الرقم (٦٧٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٥١/٢)، الرقم (١٦٤٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦٧/٨)، الرقم (٣٠٣). والثقات لابن حبان، (٣٥١/٥). والكاشف للذهبي (٢/٢١٣)، الرقم (٥١٢٩). والتقريب لابن حجر، ص ٨٩١، الرقم (٦٢٩٧). والتهذيب له، (٦٨٤/٣ - ٦٨٥).

(٣) العلل الواردة، (٨/٣)، الرقم (٢٥٤).

(٤) العلل، لابن أبي حاتم، (٥/٤١٢)، الرقم (٢٠٧٩).

٢- عبدالرحمن بن أبي الزناد^(١)، وهو غريب. قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يرويه عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا عثمان »^(٢).

وهذا الإسناد متصل وإن كان عبدالرحمن بن أبي الزناد صدوقاً وكان يخطيء إلا أنه مقبول، فحديثه لا ينحط عن درجة الحسن؛ لذلك قال الإمام الحافظ أبو الحسن رحمته الله: « وهذا متصل، وهو أحسنها إسناداً »^(٣).

وهذا لا علة فيه؛ لأنه لا اعتبار للإسناد المنقطع، والحكم للمقابل، فلا مخالفة فيه، ويحتمل من (عبد الرحمن بن أبي الزناد) تفرد، والله أعلم.

* * *

٢- حديث « صفة وضوء النبي ﷺ »

(٢٦١ مكرر) حديث حمران؛ في صفة وضوء النبي ﷺ^(٤).

(١) عبد الرحمن بن أبي الزناد: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، كنيته: أبو محمد. قال ابن سعد: « وكان كثير الحديث، ضعيفا ». وثقه الترمذي والعجلي. وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « يكتب حديثه، ولا يحتج به ». ونقل عن أحمد قوله فيه: « مضطرب الحديث ». وعن ابن معين أنه قال: « عبد الرحمن بن أبي الزناد دون الدراوردي، لا يحتج بحديثه ». ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بحبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به ». وقال ابن عدي: « وبعض ما يرويه لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه ». وقال ابن حجر: « صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهاً، من السابعة ». ونقل في التهذيب عن ابن المديني قوله: « ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون ورأيت عبد الرحمن بن مهدي يخط على أحاديثه ». توفي سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٧/ ٥٩٤ - ٥٩٥)، الرقم (٢٢٤٨). والتاريخ الكبير للبخاري، (٥/ ٣١٥)، الرقم (٩٩٧). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/ ٧٧)، الرقم (١٠٣٩). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٥/ ٢٥٢ - ٢٥٣)، الرقم (١٢٠١). والمجروحين لابن حبان، (٢/ ٢١)، الرقم (٥٩٠). والكامل لابن عدي، (٥/ ٤٤٩ - ٤٥٣)، الرقم (١١٠٦). والكاشف للذهبي (١/ ٦٢٧)، الرقم (٣١٩٣). والتقريب لابن حجر، ص ٥٧٨، الرقم (٣٨٦٦). والتهذيب له، (٢/ ٥٠٤ - ٥٠٥).

(٢) البحر الزخار للبزار، (٢/ ٢٠)، الرقم (٣٥٧).

(٣) العلل الواردة، (٣/ ٩)، الرقم (٢٥٤).

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الشذوذ فيه بقطع المتصل.

التعليق: وهم (حمزة بن زياد)^(١) - وهو مجهول - في روايته عن سليمان بدلا من حمران، حيث روى عن شعبة، عن هشام، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن إنسان، عن عثمان. وهذا لا دخل له بمسائل العلل، لجهالة (حمزة بن زياد)، ولأنه ظاهر الانقطاع، لوجود إبهام فيه، والله أعلم.

* * *

٣- حديث « لما نزلت: وأنذر عشيرتك الأقربين »

(سؤال ٢٩٣) حديث ابن عباس، عن علي، عن النبي ﷺ لما نزلت: وأنذر عشيرتك الأقربين دعاني رسول الله ﷺ، فقال: يا علي الحديث بطوله^{(٢)(٣)}.

(١) حمزة بن زياد: هو ابن زياد بن سعد بن عبيد الطوسي، نزيل بغداد، كنيته: أبو محمد. نقل الخطيب البغدادي عن مهني قوله: « سألت أحمد عن حمزة الطوسي، فقال لا يكتب عن الخبيث ... وسألت يحيى - يعني ابن معين - عن حمزة الطوسي، فقال: ليس به بأس ». وقال الذهبي في الميزان: « لا يدرى من هو، تركه أحمد ». ينظر: الثقات لابن حبان، (٨/ ٢١٠). وتاريخ بغداد للخطيب، (٩/ ٥٤)، الرقم (٤٢٥٢). وميزان الاعتدال للذهبي، (٢/ ٣٨٠)، الرقم (٢٣٠٦). ولسان الميزان لابن حجر، (٣/ ٢٨٩)، الرقم (٢٧٨١).

(٢) هذا الحديث أخرجه أحمد في فضائل الصحابة ﷺ، من فضائل علي عليه السلام، (٢/ ٦٥٠-٦٥١)، الرقم (١١٠٨). ونصه: « عن المنهال بن عمرو، عن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي قال: لما نزلت ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، دعا رسول الله ﷺ رجلا من أهل بيته، إن كان الرجل منهم لأكلا جذعة، وإن كان شارباً فرقا، فقدم إليهم رجلا، فأكلوا حتى شبعوا، فقال لهم: «من يضمن عني ديني ومواعيدي، ويكون معي في الجنة، ويكون خليفتي في أهلي؟» فعرض ذلك على أهل بيته، فقال علي: أنا، فقال رسول الله ﷺ: علي يقضي عني ديني، وينجز مواعيدي ».

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (المنهال بن عمرو)، واختلف عنه: أولا: طريق (محمد بن إسحاق):

١- فرواه (سلمة بن الفضل) فحفظ إسناده، ورواه عن ابن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن ابن عباس، عن علي، عن النبي ﷺ . أخرجه به البزار في البحر الزخار، (٢/ ١٠٥)، الرقم (٤٥٦).

٢- رواه (غير سلمة) عن ابن إسحاق، قال: حدثني من لا أتهم عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، عن علي. ولا يسمي من بينهما. أخرجه به (محمد إسحاق) في السيرة.

التعليق: إنَّ هذا الحديث مدار إسناده على (المنهال بن عمرو)^(١)، عدا ما رواه (أبو إسرائيل الملائي)^(٢)، فرواه عن الأعمش، عن بعض بني هاشم.

= سيرة ابن إسحاق، لمحمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١هـ)، نشر معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، مطبعة محمد الخامس، فاس - المغرب، بدون رقم الطبعة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، تحقيق محمد حميد الله، ص ١٢٦، الرقم (١٨٩).
ثانيا: طريق الكوفيين:

١- غير الأعمش: فرواه غير واحد من الكوفيين، عن المنهال، عن عبد الله بن الحارث، عن علي، ولم يذكر فيه ابن عباس. أخرجه به (جعفر بن محمد المعروف بالخلدي الخواص) في جزئه.
مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية (فوائد أبي علي الرفاء، والخلدي، ومكرم البزاز)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، تحقيق: نبيل جرار، الجزء الأول من فوائد الخلدي، ص ١٦٩، الرقم (٣٦٤).
٢- الأعمش:

أ - رواه شريك - وتابعه عبد الله بن عبد القدوس - عن الأعمش، عن المنهال، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي. أخرجه به عن (شريك) أحمد في المسند، (١/٥٤٥)، الرقم (٨٨٣).
ب - ورواه أبو إسرائيل الملائي، عن الأعمش، عن بعض بني هاشم، عن علي.
لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

(١) المنهال بن عمرو: هو الأسدي، الكوفي. نقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن سعيد القطان قوله: « أتى شعبة المنهال بن عمرو، فسمع صوتا فتركه ». قال ابن أبي حاتم: « سمعت أبي يقول: يعني أنه سمع صوت قراءة بألحان، فكره السماع منه من أجل ذلك ». وثقه ابن معين والعجلي والنسائي. وقال الحافظ ابن حجر: « صدوق، ربما وهم، من الخامسة ». ونقل في التهذيب عن أبي الحسن بن القطان قوله: « كان أبو محمد بن حزم يضعف المنهال، وردّ من روايته حديث البراء، وليس على المنهال حرج فيما حكى ابن أبي حاتم، فذكر حكايته المتقدمة، قال: فإن هذا ليس بجرح إلا أن تجاوز إلى حد تحريم، ولم يصح ذلك عنه، وجرحه بهذا تعسف ظاهر، وقد وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما ».

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٨/١٢)، الرقم (١٩٦٣). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/٣٠٠)، الرقم (١٨٠٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١/١٥٣)، الرقم (٧٤). والكاشف للذهبي، (٢/٢٩٨)، الرقم (٥٦٥٣). والتقريب لابن حجر، ص ٩٧٤، الرقم (٦٩٦٦). والتهذيب له، (٤/١٦٢ - ١٦٤).

(٢) أبو إسرائيل الملائي: هو إسماعيل بن خليفة الملائي الكوفي. قال ابن سعد: « يقولون: إنه صدوق ». وقال البخاري في تاريخه: «ضعفه أبو الوليد ... تركه ابن مهدي ». وقال النسائي: « ليس بثقة ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « حسن الحديث، جيد اللقاء، وله أغاليط، لا يحتج بحديثه، ويكتب حديثه، وهو سيء الحفظ ». وعن أبي زرعة قوله: « صدوق، كوفي، إلا أنه كان في رأيه غلو ». ونقل عن أحمد قوله: « أبو إسرائيل يكتب حديثه، =

فإنه بالسند المتصل غريب، تفرد به (سلمة بن الفضل)^(١) - وهو صدوق كثير الخطأ - كما قال البزار - بعدما ذكر الحديث بهذا الإسناد - : « وهذا الحديث لا نعلم يروى بهذا الإسناد متصلاً عن ابن عباس، عن علي إلا من حديث سلمة، عن ابن إسحاق، ولا نعلم روى عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، عن علي إلا هذه الأحاديث التي ذكرناها »^(٢).

= وروى حديثاً منكراً في القتل «. وعن ابن المبارك أنه قال: « لقد منّ الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل ». ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « وكان رافضياً، يشتم أصحاب محمد ﷺ، تركه ابن مهدي، وحمل عليه أبو الوليد الطيالسي حملاً شديداً، وهو مع ذلك منكر الحديث ». وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين. وقال ابن عدي: « وعامة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة ممن يكتب حديثه ». وقال الذهبي: « ضَعْفُ ». وقال ابن حجر: « صدوق، سيء الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع، من السابعة ». توفي سنة تسع وستين ومائة (١٦٩هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٨/ ٥٠١)، الرقم (٣٤٩١). والتاريخ الكبير للبخاري، (١/ ٣٤٦)، الرقم (١٠٩١). والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٥٢، الرقم (٤٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢/ ١٦٦- ١٦٧)، الرقم (٥٥٩). والمجروحين لابن حبان، (١/ ١٣٠- ١٣١)، الرقم (٤١). والكامل في ضعفاء الرجال، (١/ ٤٦٧- ٤٧١)، الرقم (١٢٦). والضعفاء والمتروكون للدارقطني، (١/ ١٣٢)، الرقم (٧٤). والكاشف للذهبي (١/ ٢٤٥)، الرقم (٣٧٠). والتقريب لابن حجر، ص ١٣٨، الرقم (٤٤٤). والتهذيب له، (١/ ١٤٨- ١٤٩).

(١) سلمة بن الفضل: هو الأبرش الأنصاري الأزرق قاضي الري، كنيته: أبو عبد الله. قال البخاري في تاريخه: « عنده مناكير ... وهنه علي »، يعني: ابن المديني. وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، لا يمكن أن اطلق لسانه فيه بأكثر من هذا، يكتب حديثه، ولا يحتج به ». ونقل عن جرير قوله: « ليس من لدن بغداد إلى أن تبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل ». وعن ابن معين أنه قال فيه: « ثقة، قد كتبنا عنه، كان كيساً، مغازيه أتم، ليس في الكتب أتم من كتابه ». ضَعْفُ النسائي، وقال ابن المديني: « ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديث سلمة ». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « يخالف، ويخطيء ». وقال ابن عدي: « ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه مقاربة محتملة ». وقال ابن حجر: « صدوق، كثير الخطأ، من التاسعة ». توفي بعد سنة التسعين ومائة.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٤/ ٨٤)، الرقم (٢٠٤٤). والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١١٨، الرقم (٢٥٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤/ ١٦٨- ١٧٠)، الرقم (٧٣٩). والثقات لابن حبان، (٨/ ٢٨٧). والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، (٤/ ٣٦٩- ٣٧٠)، الرقم (٧٩٠). والكاشف للذهبي، (١/ ٤٥٤)، الرقم (٢٠٤٣). والتقريب لابن حجر، ص ٤٠١، الرقم (٢٥١٨). والتهذيب له، (٢/ ٧٦).

(٢) البحر الزخار للبزار، (٢/ ١٠٥)، الرقم (٤٥٦).

ولكن سلمة كان أثبت الناس في (محمد ابن إسحاق)^(١) كما نقل ابن معين عن جرير قوله:
« ليس من لدن بغداد إلى أن يبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة »^(٢).

وعليه فإنه يحتمل منه تفرده، وترجح روايته على غيره لكونه أحفظ من روى عن ابن إسحاق؛
لذلك قال الإمام الحافظ الدارقطني: « فرواه سلمة بن الفضل فحفظ إسناده ». وقال أيضا:
« والأشبه بالصواب حديث سلمة، عن ابن إسحاق »^(٣).

خالف (أبو إسرائيل الملائي) - وهو صدوق، سيء الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع -
أصحاب الأعمش في روايته عنه، عن بعض بني هاشم، وهذا منه شذوذ، لأنه كان سيء الحفظ،
وخالف الأحفظ من الرواة والأكثر.

وهذا لا دخل له بمسائل العلل، لأنه ظاهر الانقطاع، لوجود إبهام فيه، والله أعلم.

* * *

٤- حديث « نهاه عن القراءة في الركوع والسجود »

(٢٩٥ مكرر) حديث ابن عباس، عن علي، عن النبي ﷺ؛ أنه نهاه عن القراءة في الركوع
والسجود، وعن خاتم الذهب ولبس المعصفر^(٤).

١- خالف (الليث بن سعد)^(٥) - وهو ثقة، ثبت، فقيه، مشهور - مالكا في روايته عن نافع،
فرواه عنه، عن إبراهيم، عن بعض موالي آل عباس، عن علي. فلم يذكر (أباه).

(١) محمد بن إسحاق: هو أبو بكر بن إسحاق بن يسار، صدوق يدلّس، تقدمت ترجمته.

(٢) التهذيب لابن حجر، (٧٦/٢).

(٣) العلل الواردة، (٧٥/٣ - ٧٦).

(٤) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام عن الإرسال فيه.

(٥) الليث بن سعد: هو أبو الحارث الفهمي المصري. ولد سنة ثلاث وتسعين. قال ابن سعد: « وكان ثقة، كثير
الحديث صحيحه، وكان قد استقل بالفتوى في زمانه بمصر ... ». وقال العجلي: « مصري، فهمي، ثقة ». وروى ابن
أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: « سمعت يحيى بن عبد الله بن بكير يقول: الليث أفقه من مالك، ولكن كانت الخطوة
لمالك ». ونقل عن ابن معين: « الليث بن سعد أثبت من روى عن المقبري ». وقال الذهبي: « ثبت، من نظراء
مالك ». وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، فقيه، إمام مشهور، من السابعة ». وقال في التهذيب: « وقال ابن المديني:
الليث ثقة، ثبت ». توفي سنة خمس وسبعين ومائة (١٧٥هـ).

والمضبوط منهما رواية مالك، ومخالفة الليث له شذوذ، حيث وهم في روايته، فوقعت فيه جهالة. قال الإمام الحافظ: « فرواه مالك بن أنس، عن نافع، وضبط إسناده»^(١).

ورواية الليث لا دخل لها بمسائل العلل، لأنها ظاهرة الانقطاع، لوجود إبهام فيها، والله أعلم.
٢- وهم (همام)^(٢) في روايته، فوقعت فيها جهالة، وخالف بذلك أصحاب (عبيد الله بن عمر). وهذا لا دخل له في مباحث العلل، لأنه ظاهر الانقطاع، والحكم لغيره، والله أعلم.

* * *

= ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٥٢٤/٩)، الرقم (٤٩٠١). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/٢٣٠)، الرقم (١٥٦٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٧٩/٧)، الرقم (١٠١٥). والثقات لابن حبان، (٧/٣٦٠ - ٣٦١). والكاشف للذهبي (٢/١٥١)، الرقم (٤٦٩١). والتقريب لابن حجر، ص ٨١٧، الرقم (٥٧٢٠). والتهذيب له، (٣/٤٨١ - ٤٨٤).
(١) العلل الواردة، (٣/٨٢).

(٢) همام بن يحيى: هو ابن يحيى بن دينار العَوْزِي الأزدِي الشيباني البصري. كنيته: أبو عبد الله. قال ابن سعد: « وكان ثقة، ربما غلط في الحديث ». وقال الترمذي: « وهمام ثقة، حافظ ». وقال العجلي: « بصري ثقة ». وقال ابن أبي حاتم: « سئل أبي عن همام وأبان العطار: من تقدم منهما؟ قال: همام أحب إليّ ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط ». ونقل عن عفان بن مسلم أنه قال: « كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ ابن هشام نظرنا في كتبه، فوجدناه يوافق هماما في كثير مما كان يحيى ينكره عليه، فكف يحيى بعد عنه ». ونقل عن يزيد بن زريع قوله: « همام حفظه رديء، وكتابه صالح ». ونقل عن أحمد أنه قال: « همام ثبت في كل المشايخ ». وعن ابن معين قوله: « ثقة صالح، وهو في قتادة أحب إلى من حماد بن سلمة، واحسنهما حديثا عن قتادة ». قال الذهبي: « همام بن يحيى العونِي الحافظ ». وقال ابن حجر: « ثقة، ربما وهم، من السابعة ». ونقل في التهذيب عن عفان بن مسلم قوله: « كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر في كتبه فقال: يا عفان كنا نخطيء كثيرا، فنستغفر الله تعالى ». وقال ابن حجر تعقيبا على قول عفان: « وهذا يقتضي أن حديث همام بآخره أصح ممن سمع منه قديما، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل ». توفي سنة ثلاث وستين ومائة (١٦٣هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٩/٢٨١)، الرقم (٤١١٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (٨/٢٣٧)، الرقم (٢٨٥٢). وسنن الترمذي، ص ٢٧٠ - ٢٧١، الرقم (١١٤١). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/٣٣٥)، الرقم (١٩١٨). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/١٠٧ - ١٠٨)، الرقم (٤٥٧). والثقات لابن حبان، (٧/٥٨٦). والكاشف للذهبي (٢/٣٣٩)، الرقم (٥٩٨٦). والتقريب لابن حجر، ص ١٠٢٤، الرقم (٧٣٦٩). والتهذيب له، (٤/٢٨٤ - ٢٨٥).

المطلب الثاني: ما رواه الضعفاء والمتروكون^(١)

١- حديث « ثلاث وددت أني سألت رسول الله ﷺ عنها »

(سؤال ٩) حديث عبد الرحمن بن عوف، عن أبي بكر الصديق ثلاث وددت أني سألت رسول الله ﷺ عنها: وددت أني سألته فيمن هذا الأمر فلا ينازعه أهله. وددت أني كنت سألته هل للأنصار في هذا الأمر شيء. وددت أني كنت سألته عن ميراث العممة وابنة الأخت^(٢).

التعليق: لا علاقة للحديث بالعلل؛ لأن في إسناده (علوان بن داؤد)^(٣) وهو ضعيف، منكر الحديث، والله أعلم. قال العقيلي: « ولا يعرف علوان إلا بهذا، مع اضطراب الإسناد، ولا يتابع عليه »^(٤).

(١) نعني بالضعيف والمتروك: من كان مردود الرواية لشدة ضعفه، بسبب فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه. أو كان متهما بالكذب، أو مبتدعا وهو داع إلى بدعته.

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على شيخ لأهل مصر وهو (علوان بن داؤد)، واختلف عنه: ١- رواه سعيد بن عفير، عنه، عن حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق. أخرجه به الطبراني في المعجم الكبير، (٦٢/١)، الرقم (٤٣).

٢- خالفه الليث بن سعد، فرواه عن علوان، عن صالح بن كيسان بهذا الإسناد إلا أنه لم يذكر بين علوان وبين صالح حميد بن عبد الرحمن. أخرجه به ابن زنجويه في كتاب الأموال، لحميد بن زنجويه، باب: الحكم في رقاب أهل الذمة، (٣٠٣/١ - ٣٠٤)، الرقم (٤٦٧).

قال الإمام الحافظ: « فيشبه أن يكون سعيد بن عفير ضبطه عن علوان؛ لأنه زاد فيه رجلا، وكان سعيد بن عفير من الحفاظ الثقات ». العلل الواردة، (١٨٢/١).

(٣) علوان بن داؤد: هو ابن داود البجلي الكوفي، ويقال: علوان بن صالح. روى عن: مالك بن مغول. روى عنه: عمر بن عثمان الحمصي. قال العقيلي: « ولا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به »، يعني: الحديث الذي نحن بصده. ونقل عن البخاري قوله: « علوان بن داود، ويقال ابن صالح، منكر الحديث ». ونقل الذهبي عن أبي سعيد بن يونس قوله: « منكر الحديث ». توفي سنة ثمانين ومائة (١٨٠هـ) تقريبا.

ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، (٤١٩/٣)، الرقم (١٤٦١). والثقات لابن حبان، (٥٢٦/٨). وميزان الاعتدال للذهبي، (١٣٥/٥ - ١٣٦)، الرقم (٥٧٦٩). ولسان الميزان، (٤٧٣ - ٤٧٤)، الرقم (٥٢٩٣).

تنبيه: ذكر الإمام الدارقطني في العلل (داؤد) بالهمز، وغيره بالواو الخالص.

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي، (٤٢١/٣).

٢- حديث « ما النجاة من هذا الأمر الذي نحن فيه »

(سؤال ١٦) حديث عبد الله بن عمر، عن أبي بكر الصديق سألت رسول الله ﷺ : ما النجاة من هذا الأمر الذي نحن فيه ^{(١)(٢)}.

التعليق: لا يعدّ الحديث معلاً من أجل (كوثر بن حكيم) ^(٣) وهو متروك الحديث، والله أعلم.

* * *

(١) تقدم تخريج أصل هذا الحديث فيما سبق.

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (هشيم)، واختلف عنه:

١- رواه (عبد الله بن مطيع، والخضر بن محمد بن شجاع، والحسن بن شبيب)، عن هشيم، عن كوثر بن حكيم، عن نافع، عن ابن عمر، عن أبي بكر. أخرجه به عن (عبد الله بن مطيع) أبو بكر المروزي في مسند أبي بكر الصديق، ص ٦٣ - ٦٤، الرقم (٢٣).

٢- ورواه أحمد بن منيع، عن هشيم، عن كوثر، عن نافع مرسلًا، عن أبي بكر، وشك في ابن عمر. لم أجله بهذا الإسناد، وإنما أخرجه ابن عساکر في (مدح التواضع) مسندًا، ومن غير شك، فقال: « ... حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا هشيم، قال حدثنا كوثر بن حكيم، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال أبو بكر رضي الله عنه ... الحديث ».

مدح التواضع وذم الكبر، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساکر (ت ٥٧١هـ)، دار السنابل، سورية - دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: محمد عبد الرحمن النابلسي، ص ٥٢ - ٥٣، الرقم (٢٥).

٣- وغير أحمد بن منيع يرويه مرسلًا بلا شك. لم أفق على من أخرجه به فيما بحث.

(٣) كوثر بن حكيم: هو ابن حكيم بن أبان الهمداني الكوفي، نزيل حلب، كنيته: أبو مخلد. قال البخاري ويعقوب بن شيبه: « منكر الحديث ». وقال النسائي وأحمد والدارقطني فيما رواه عنه البرقاني: « متروك الحديث ». وقال ابن معين: « ليس بشيء ». وقال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن كوثر بن حكيم، فقال: ضعيف الحديث، قلت متروك الحديث؟ قال: لا أعلم له حديثًا مستقيمًا ». وعن أبي زرعة قوله: « ضعيف الحديث ». ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، ويأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات ». وقال ابن عدي: « ولكوثر غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظة ». وقال ابن حجر في اللسان: « وقال الدارقطني، وغيره: مجهول ». وقال أيضًا: « وذكره العقيلي والدولابي، وابن الجارود، وابن شاهين في الضعفاء ».

ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٨٩، الرقم (٥٠٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٧٦/٧)، الرقم (١٠٠٥).

والمجروحين لابن حبان، (٢٢٨/٢ - ٢٢٩)، الرقم (٩٠١). والكامل لابن عدي، (٢٢٠/٧)، الرقم (١٦١٠).

وميزان الاعتدال للذهبي، (٤٠٤/٥)، الرقم (٦٩٨٩). ولسان الميزان لابن حجر، (٤٢٦/٦)، الرقم (٦٢٤٠).

٣- حديث « نهس كتفا، وصلّى، ولم يتوضأ »

(سؤال ١٨) حديث آخر من حديث ابن عباس، عن أبي بكر الصديق: أن النبي ﷺ : نهس كتفا، وصلّى، ولم يتوضأ^(١).

التعليق: (حسام بن مصك)^(٢) ضعيف، لا يحتمل من مثله مخالفة الحفاظ الأثبات.

لذلك لا يعدّ الحديث معلاً؛ لأن القول قولهم كما قال الدارقطني: « وهم أثبت من حسام، والقول قولهم »^(٣).

* * *

(١) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (ابن سيرين)، واختلف عنه:

١- رواه (موسى بن داود، وزيد بن الحباب)، عن حسام بن مصك، عن ابن سيرين، عن ابن عباس، عن أبي بكر. أخرجه به عن (موسى بن داود) أبو يعلى في مسنده، (٣٣ / ١ - ٣٣)، الرقم (٢٤).

٢- خالفه (أيوب السختياني، وهشام بن حسان، وأشعث بن سوار، وغيرهم)، فرووه عن ابن سيرين، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ، ولم يذكروا فيه أبا بكر. أخرجه به عن (أيوب) البخاري، كتاب الأطعمة، باب النهس وانتشال اللحم، (٣٩٣ / ٢ - ٣٩٤)، الرقم (٥٤٠٤).

وأخرجه به الحاملي في أماليه عن (أشعث بن سوار).

ينظر: أمالي الحاملي (رواية ابن البيع)، لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل الحاملي البغدادي (ت ٣٣٠هـ)، المكتبة الإسلامية، عمان - الأردن، ودار ابن القيم، الدمام - السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، ص ٢٧٣، الرقم (٢٧٣).

(٢) حسام بن مصك: هو أبو سهل الأزدي بصري. قال ابن سعد: « وهو ضعيف ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « ليس بقوي، يكتب حديثه ». وعن أبي زرعة قوله: « واهي الحديث، منكر الحديث ». وقال ابن عدي: « وعامة أحاديثه إفرادات، وهو مع ضعفه حسن الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصديق ». وقال الذهبي في الميزان: « قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: مطروح الحديث، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وقال الدارقطني: متروك، وقال النسائي ضعيف ».

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٢٨٤ / ٩)، الرقم (٤١٢٥). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣١٧ / ٣)،

الرقم (١٤١٩). والكامل لابن عدي، (٣١٥ / ٣)، الرقم (٥٤٦). وميزان الاعتدال للذهبي، (٢٢١ / ٢)، الرقم (١٨٠).

(٣) العلل الواردة للإمام الحافظ، (٢١١ / ١).

٤- حديث « العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه »

(سؤال ٢٠) حديث آخر من حديث ابن عباس، عن أبي بكر: أن النبي ﷺ ، قال: العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه^{(١)(٢)}.

التعليق: لا يعدّ الحديث معلاً؛ لأن في إسناده موصولاً (الوليد بن سلمة الأردني)^(٣)، وهو متروك الحديث^(٤).

(١) أخرج هذا الحديث البخاري، كتاب الهبة، باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها، (٧٠٥/١)، الرقم (٢٥٨٩). ومسلم، كتاب الهبات، باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة، ص (٧٦٢)، الرقم (١٦٢٢). ونصه: « عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ : العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (عمر بن قيس)، واختلف عنه:

١- رواه الوليد بن سلمة الأردني، عن عمر بن قيس سنن، ويضطرب في إسناده: فمرة يرويه عن عطاء، عن ابن عباس، عن أبي بكر. ومرة يرويه عن عطاء، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بكر. ومرة يرويه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بكر. أخرجه به الإمام الحافظ في العلل الواردة له، (٢١٣/١)، وقال: « ولا يصح هذا عن أبي بكر، والوليد بن سلمة ذاهب الحديث ». ينظر: وقال في (الأفراد): « حديث (العائد في هبته ...) غريب من حديث الزهري عن سعيد، تفرد به الوليد بن سلمة الأردني، عن عمر بن قيس، عنه ». أطراف الغرائب والأفراد لمحمد بن طاهر المقدسي، (٣٧/١)، الرقم (٢١).

٢- رواه الحارث بن منصور، عن عمر بن قيس، عن عطاء، عن جابر، عن أبي بكر موقوفا.

لم أفق على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

(٣) الوليد بن سلمة الأردني: هو أبو العباس الطبراني قاضي الأردن. قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن الوليد بن سلمة، فقال: ذاهب الحديث ». وروى عن أبي زرعة أنه سئل عنه، فقال: « آه .. آه، أتينا ابنه وكان صدوقاً، وكان يحدث بأحاديث مستقيمة، فلما أخذ في أحاديث أبيه جاء يعني بالآوابد ». ونقل عن شعيب بن إسحاق قوله: « كذاها هذه الأمة وهب بن وهب، والوليد بن سلمة الأردني ». ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « كان ممن يضع الحديث على الثقات، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وابنه ثقة ». وقال الذهبي في الميزان: « وقال دحيم وغيره: كذاب ». وقال ابن حجر في اللسان: « وقال الدارقطني: ضعيف ترك ... وقال تمام: منكر الحديث. وقال العقيلي، عن أبي مسهر: كذاب ».

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/٩ - ٧)، الرقم (٢٧). والمجروحين لابن حبان، (٣/٨٠). وميزان الاعتدال

للذهبي، (١٣١/٨)، الرقم (٩٣٨٠). ولسان الميزان لابن حجر، (٣٨٣/٨)، الرقم (٨٣٥٧).

(٤) العلل الواردة، (٢١٣/١).

وفيه (عمر بن قيس سننل^(١) وهو ضعيف، ويضطرب في إسناده^(٢)).
وموقوفاً فيه (عمر بن قيس) أيضاً، و(الحارث بن منصور الواسطي)^(٣) وهو صدوق، يهيم.

* * *

(١) عمر بن قيس: هو أبو حفص المكي، لقبه: سننل، أخو حميد بن قيس. قال ابن سعد: « وكان فيه بذاء، وتسرع إلى الناس، فأمسكوا عن حديثه وألقوه، وهو ضعيف في حديثه ليس بشيء ». وقال البخاري في تاريخه: « منكر الحديث ». وقال النسائي والصيرفي وأحمد: « متروك الحديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « ضعيف الحديث، متروك الحديث ». وعن أبي زرعة أنه قال فيه: « مكّي، لين الحديث ». ضعفه ابن مهدي، وابن معين، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « وكان فيه دعاية، يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات ». وقال ابن عدي: « له حديث كثير، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، وخالد بن نزار يحدث عنه بنسخة وفيها عجائب ... وعمر ضعيف بالإجماع لم يشك أحد فيه ». وقال الذهبي: « واه ». وقال ابن حجر: « متروك، من السابعة ». وقال في التهذيب: « وضعفه أبو زرعة الدمشقي، وابن الجارود، والدارقطني، والأزدي، والخليلي ».

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٨/٨)، الرقم (٢٤٢٤). والتاريخ الكبير للبخاري، (١٨٧/٦)، الرقم (٢١٢٢). والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١٨٨، الرقم (٤٨٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٢٩/٦)، الرقم (٧٠٣). والمجروحين لابن حبان، (٨٥/٢). الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، (٩/٦ - ١١)، الرقم (١١٨٦). والضعفاء للدارقطني، ص ٢٩٨، الرقم (٣٧٨). والكاشف للذهبي (٦٨/٢)، الرقم (٤١٠٢). والتقريب لابن حجر، ص ٣٢٦، الرقم (٤٩٩٣). والتهذيب له، (٢٤٧/٣ - ٢٤٨).

(٢) العلل الواردة، (٢١٣/١).

(٣) الحارث بن منصور: هو أبو منصور الواسطي الزاهد. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « نزل عليه الثوري، وهو صدوق ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « يغرب ». وقال ابن عدي: « وفي حديثه اضطراب ». وقال الذهبي: « ثقة ». وقال ابن حجر: « صدوق، يهيم، من التاسعة ». وقال في التهذيب: « ونسبه أبو نعيم الأصبهاني إلى كثرة الوهم ».

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩٠/٣ - ٩١)، الرقم (٤٢١). والثقات لابن حبان، (١٨٢/٨). والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، (٤٦٧/٢ - ٤٦٨)، الرقم (٣٨٣). والكاشف للذهبي، (٣٠٥/١)، الرقم (٨٧٥). والتقريب لابن حجر، ص ٢١٤، الرقم (١٠٥٧). والتهذيب له، (٣٣٧/١ - ٣٣٨).

٥- حديث « من قال في سوق من الأسواق: لا إله إلا الله »

(سؤال ١٠١) حديث سالم، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ: من قال في سوق من الأسواق: لا إله إلا الله وحده لا شريك له^(١).

- (١) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير)، واختلف عنه:
- ١- رواه (حماد بن زيد، وعمران بن مسلم المنقري، وسماك بن عطية، وحماد بن سلمة، وغيرهم)، عن عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن عمر.
 - أخرجه به عن (حماد بن زيد، ومعتمر بن سليمان) الترمذي، أبواب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب ما يقول إذا دخل السوق، ص ٧٧٩ - ٧٨٠، الرقم (٣٤٢٩). وعن (حماد بن زيد) أحمد في مسنده، (١/٣٠٤)، الرقم (٣٣٧).
 - ٢- رواه (هشام بن حسان)، واختلف عنه:
 - أ. فرواه عنه عبد الله بن بكر السهمي، فتابع حماد بن زيد ومن تابعه. أخرجه به الطبراني في الدعاء، باب القول عند دخول الأسواق، ص ١١٦٦، الرقم (٧٩٠).
 - ب. ورواه فضيل بن عياض، عن هشام، عن سالم، عن أبيه، ولم يذكر عمر.
 - أخرجه به ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، عمرو بن دينار (١/٢٣٥ - ٢٣٦).
 - ج. ورواه سويد بن عبد العزيز، عن هشام، عن عمرو، عن ابن عمر، عن عمر، موقوفا. ولم يذكر فيه سلماً. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحثت.
 - ٣- وروي عن المهاصر بن حبيب، وعن أبي عبد الله الفراء، عن سالم، عن أبيه، عن عمر مرفوعاً. أخرجه به الطبراني في الدعاء، باب القول عند دخول الأسواق، ص ١١٦٧، الرقم (٧٩٣) عن (المهاصر)، وقال بدله (المهاجر).
 - ٤- وروي عن عمر بن محمد بن زيد، قال: حدثني رجل من أهل البصرة مولى قريش، عن سالم. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحثت. قال الإمام الحافظ: « فرجع الحديث إلى عمرو بن دينار، وهو ضعيف الحديث لا يحتج به ». العلل الواردة، (٢/٥٠).
 - ٥- وروي هذا الحديث عن راشد أبي محمد الحماني، عن أبي يحيى، عن ابن عمر، عن عمر.
 - لم أقف على من أخرجه به إلا ما قال الإمام الحافظ في (الأفراد) - بعدما ذكر الحديث - : « غريب من حديث راشد بن سعيد الحماني، عن أبي يحيى وهو عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، تفرد به الربيع بن بدر عنه، وإنما رواه أبو يحيى، عن سالم، عن أبيه ». أطراف الغرائب والأفراد لمحمد بن طاهر المقدسي، (١/٦١)، الرقم (١٥٣).
 - وإلا ما ذكره أبو العباس الأصبغ في جزئه، وإنه قال فيه (محمد بن راشد) بدل (راشد أبي محمد)، وذكرنا سلماً أيضاً.
 - مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصبغ وإسماعيل الصفار، لأبي العباس الأصبغ، وأبي علي إسماعيل الصفار، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: نبيل جرار، جزء الأصبغ، ص ١٨٧، الرقم (٣٧٤). =

التعليق: حكم الدارقطني على هذا الحديث بالضعف وبالإضطراب؛ لأنه من حديث (عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير)^(١) وهو ضعيف الحديث لا يحتج به، واضطرب في هذا الحديث خاصة؛ حيث رواه مرفوعاً مرة، وموقوفاً أخرى، عن عمر في رواية، وعن ابنه عليه السلام في رواية أخرى. رواه الإمام الحافظ عن المهاصر بن حبيب^(٢)، وأبي عبدالله الفراء^(٣) بصيغة التمریض، وبدون سند إليهما. وأكد ضعف هذا الحديث الأئمة، منهم:

= قال الإمام الحافظ: « وأبو يحيى هذا هو عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، ولم يسمع من ابن عمر، إنما روى هذا عن سالم، عن ابن عمر ». العلل الواردة، (٥٠/٢).

(١) عمرو بن دينار: هو أبو يحيى الأعور البصري قهرمان آل الزبير. قال البخاري في تاريخه: « فيه نظر ». وقال العجلي: « يكتب حديثه، وليس بالقوي ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « ضعيف الحديث، روى عن سالم بن عبد الله عن أبيه غير حديث، منكر، وعامة حديثه منكر ». وعن أبي زرعة قوله: « واهي الحديث ». ونقل عن ابن عليه قوله: « عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير ضعيف ». وعن ابن معين أنه قال فيه: « لا شيء ». ضعفه النسائي، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « كان ممن ينفرد بالموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب ». وقال الذهبي: « ضعفه ». وقال ابن حجر: « ضعيف، من السادسة ».

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٣٣٩/٦)، الرقم (٢٥٤٥). ومعرفة الثقات للعجلي، (١٧٦/٢)، الرقم (١٣٧٨). والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١٨٦، الرقم (٤٧٦). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢٣٣/٦)، الرقم (١٢٨١). والمجروحين لابن حبان، (٣٧/٢)، الرقم (٦١٥). والكاشف للذهبي، (٧٦/٢)، الرقم (٤١٥٣). والتقريب لابن حجر، ص ٧٣٤، الرقم (٥٠٦٠). والتهديب له، (٢٦٩/٣).

(٢) المهاصر بن حبيب: هو أخو ضمرة الزبيدي الشامي، وقد تكون كنيته أبا ضمرة أيضاً. قال ابن سعد: « وكان معروفاً ». وقال العجلي: « شامي، تابعي، ثقة ». وقال ابن أبي حاتم: « سئل أبي عنه، فقال: لا بأس به ». وذكره ابن حبان في الثقات. توفي سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨هـ).

تنبيه: ذكره ابن أبي حاتم بأنه (أخو ضمرة)، وخطأً فيه البخاري في تاريخه حيث ذكره بـ(أبي ضمرة)؛ ولكن يبدو أن ما ذكره البخاري هو صحيح؛ لأن مسلماً أيضاً ذكره في الأسماء والكنى بذلك، وكذلك غيرهما من أئمة علم الرجال عدا ابن حبان في الثقات، والله أعلم.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٦٣/٩)، الرقم (٤٧٠٧). والتاريخ الكبير للبخاري، (٦٦/٨ - ٦٧)، الرقم (٢١٨٠). و(بيان خطأ البخاري في تاريخه)، (١٢٥/١٠)، الرقم (٥٨٧). والأسماء والكنى لمسلم، (٤٥٤/١)، الرقم (١٧١٨). ومعرفة الثقات للعجلي، (٣٠١/٢)، الرقم (١٨٠٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٤٣٩/٨ - ٤٤٠)، الرقم (٢٠٠٥). والثقات لابن حبان، (٤٥٠/٥)، وكذلك (٥٢٥/٧).

(٣) أبو عبد الله الفراء: يبدو أنه هو القزاز. روى عن سالم بن عبد الله بن عمر. روى عنه الدراوردي. =

١- البخاري، كما روى عنه الترمذي بقوله: « سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر. قلت له: من عمران بن مسلم هذا هو عمران القصير؟ قال: لا ، هذا شيخ منكر الحديث »^(١).
٢- العقبلي: « وقد روى هذا الحديث عمرو بن دينار القهرمان وغيره عن سالم، والأسانيد فيه فيها لين »^(٢).

٣- أبو حاتم الرازي، فقال ابنه: « وسألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سليم الطائفي، عن عمران بن مسلم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: ... الحديث؟ قال أبي: هذا حديث منكر. قال أبو محمد: وهذا الحديث هو خطأ؛ إنما أراد: عمران بن مسلم، عن عمرو بن دينار، قهرمان آل الزبير، عن سالم، عن أبيه، فغلط وجعل بدل عمرو: عبد الله بن دينار، وأسقط سالما من الإسناد»^(٣).

= وقال ابن منده: « حدث عن ابن عمر. وقال الدراوردي: عن أبي عبد الله الفراء، عن سالم، عن ابن عمر، قال: من دخل السوق، فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له ». روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « هو مجهول ». وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظان الذهبي وابن حجر بما قال به أبو حاتم بأنه مجهول. تنبيه: ذكره البخاري في تاريخه، وابن منده في فتح الباب، وابن حبان في الثقات ملقبا بـ(الفراء)، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، والذهبي في الميزان، وابن حجر في اللسان بـ(القزاز). وهذا يحتمل واحدا من أمرين: الأول: إما أن يكون من تصحيف وتحريف النسخ، لقرب حروف الكلمتين في الصورة والشكل معا. والثاني: وإما أن يكون له لقبان، والله أعلم.

الحكم على الراوي: يبدو أنه مجهول؛ لأنه لم يرد فيه توثيق من أحد إلا ما كان من ابن حبان، فإنه معروف بتوثيقه للراوي بمجرد عدم ورود جرح في حقه، والله أعلم.
ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٥٠/٩)، الرقم (٤٣٠). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩/٤٠١)، الرقم (١٩٢٢). والثقات لابن حبان، (٦٦٦/٧). وفتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده، ص ٤٧، الرقم (٤٢٨٤). ونشل النبال بمعجم الرجال للحوييني، (٤/٢٨٠)، الرقم (٤٨٧٣). وميزان الاعتدال للذهبي، (٧/٣٩٢)، الرقم (١٠٣٨). ولسان الميزان لابن حجر، (٩/١٠٩)، الرقم (٨٩٤٨).

(١) علل الترمذي الكبير، باب ما يقول إذا دخل السوق، ص ٣٣، الرقم (٦٧٤).

(٢) الضعفاء الكبير للعقبلي، (٣/٣٠٤)، الرقم (٣٦٤).

(٣) العلل لابن أبي حاتم، علل أخبار رويت في الدعاء (٥/٣٥٢)، الرقم (٢٠٣٨).

٤- وقال الإمام الحافظ: « ويشبه أن يكون الاضطراب فيه من عمرو بن دينار، لأنه ضعيف قليل الضبط »^(١).

٤- ابن القيسراني، فقال: « رواه أزهر بن سنان: عن محمد بن واسع، عن سالم، عن أبيه، عن جده. وأزهر لا شيء في الحديث. وأورده [يعني ابن عدي] في ترجمة عمران بن مسلم المكي: عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. وعمران منكر الحديث. وأورده في ترجمة عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير: عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن جده. وعمرو هذا ليس بشيء ضعيف »^(٢).

وعليه فالحديث لا يندرج تحت مسائل العلل، والله أعلم.

* * *

٦- حديث « إن الله مئة خلقٍ وسبعة عشر خُلُقًا »

(سؤال ٢٧١) حديث عبد الله بن راشد مولى عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ: إن الله مئة خلقٍ

وسبعة عشر خُلُقًا، من أتى بخلقٍ منها دخل الجنة^(٣).

التعليق: الحديث لا يندرج تحت مسائل العلل، لأن في إسناده راويين ضعيفين، وهما:

١- (عبد الواحد بن زيد)^(٤) وهو متروك.

(١) العلل الواردة، (٤٩/٢).

(٢) ذخيرة الحفاظ لابن القيسراني، (٤/٢٣٥٤)، الرقم (٥٤٦١).

(٣) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (عبد الله بن راشد)، واختلف عنه:

١- رواه عبد الواحد بن زيد، عنه، عن عثمان. أخرجه به الطيالسي في مسنده، (٨٢/١)، الرقم (٨٤).

٢- خالفه الحسن بن ذكوان، رواه عنه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

لم أفق على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

(٤) عبد الواحد بن زيد: هو أبو عبيدة البصري الزاهد القاص، شيخ الصوفية وواعظهم. قال البخاري في تاريخه: « تركوه ». وقال النسائي: « بصري، متروك الحديث ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « ليس بالقوى في الحديث، ضعيف بكرة ». ونقل عن ابن معين قوله فيه: « ليس حديثه بشيء، ضعيف الحديث ». ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « له حكايات كثيرة في الزهد والرفائق ... يعتبر بحديثه إذا كان دونه وفوقه ثقات ويجتنب ما كان من حديثه من رواية سعيد بن عبد الله بن دينار فإن سعيدا يأتي بما لا أصل له عن الإثبات ». وذكره أيضا في المجروحين، وقال: « كان ممن يغلب عليه العبادة حتى غفل عن الإتيان فيما يروي فكثر المناكير في روايته فبطل الأحتجاج به ». وذكره ابن الجوزي في الضعفاء، وقال: « قال يحيى ليس بشيء، وقال البخاري والنسائي والفلاس: متروك الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف بكرة، وقال الدارقطني: ضعيف ». وقال ابن حجر في اللسان: « وحدث عنه وكيع، ومسلم، وأبو سليمان الداري ... وذكره الساجي، والعقيلي، وابن شاهين، =

٢- و(الحسن بن ذكوان)^(١) وهو صدوق يخطيء، ورمي بالقدر، وكان يدلس. قال الإمام الحافظ:
« وهما بصريان ضعيفان، والحديث غير ثابت »^(٢).

* * *

= وابن الجارود في الضعفاء. وقال ابن عبد البر: أجمعوا على ضعفه. «
الحكم على الراوي: إنه بين الضعف، حتى وصل أمره إلى الترك، ولا يسعفه رواية بعض من هو أعلم بحاله من
بين السواد الأعظم الذين تركوه، والله أعلم.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٦/٦٢)، الرقم (١٧١٣). والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٦٨، الرقم (٣٧٠). والجرح
والتعديل لابن أبي حاتم، (٦/٢٠)، الرقم (١٠٧). والثقات لابن حبان، (٧/١٢٤). والمجروحين له، (٢/١٥٤)،
الرقم (٧٠). والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، (٢/١٥٥)، الرقم (٢١٩٦). وميزان الاعتدال للذهبي، (٤/٤٢٤-٤٢٥)،
الرقم (٥٢٩٣). ولسان الميزان لابن حجر، (٥/٢٩٠)، الرقم (٤٩٥٧).

(١) الحسن بن ذكوان: هو أبو سلمة البصري. روى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « هو ضعيف الحديث، ليس
بالقوى ». ضعفه ابن معين وأبو حاتم والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: « صدوق، يخطيء،
ورمي بالقدر، وكان يدلس، من السادسة ». وقال في التهذيب: « وقال الساجي: إنما ضُعبَ لمذهبه، وفي حديثه بعض
المناكير، ذكره يحيى بن معين، فقال: صاحب الأوابد، منكر الحديث، وضعفه، قال: وكان قدريا ». ونقل عن أحمد قوله
فيه: « أحاديثه أباطيل ».

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (٢/٢٩٣)، الرقم (٢٥١٤). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣/١٣)، الرقم (٤٣).
والثقات لابن حبان، (٦/١٦٣). والكاشف للذهبي، (١/٣٣٤)، الرقم (١٠٢٨). والتقريب لابن حجر، ص ٢٣٧،
الرقم (١٢٥٠). والتهذيب له، (١/٣٩٤ - ٣٩٥).

(٢) العلل الواردة، (٣/٣٩).

٧- حديث « اجتنبوا أم الخبائث »

(سؤال ٢٧٤) حديث عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن عثمان رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اجتنبوا أم الخبائث، فإنه كان رجل فيمن كان قبلكم ... الحديث^{(١)(٢)}.

التعليق: وقع في هذا الإسناد للحديث مخالفتان:

١- رفع الموقوف: خالف (عمر بن سعيد بن سريج)^(٣)،

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الأشربة، ذكر ما يجب على المرء من مجانبة الخمر، (١٦٨/١٢ - ١٦٩)، الرقم (٥٣٤٨). ونصه: « حدثنا عمر بن سعيد، عن الزهري، أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبيه عبد الرحمن بن الحارث قال: سمعت عثمان بن عفان خطيباً، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: اجتنبوا أم الخبائث، فإنه كان رجل ممن قبلكم يتعبد، ويعتزل الناس، فعلقته امرأة، فأرسلت إليه خادماً، فقالت: إنا ندعوك لشهادة، فدخل فطفقت كلما يدخل باباً، أغلقته دونه حتى أفضى إلى امرأة وضيئة جالسة وعندها غلام وباطية فيها خمر، فقالت: إنا لم ندعك لشهادة، ولكن دعوتك لتقتل هذا الغلام، أو تقع علي، أو تشرب كأساً من هذا الخمر، فإن أبيت صحت بك وفضحتك، قال: فلما رأى أنه لا بد من ذلك، قال استقيني كأساً من هذا الخمر، فسقته كأساً من الخمر فقال: زيديني، فلم يزل حتى وقع عليها، وقتل النفس، فاجتنبوا الخمر، فإنه والله لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر في صدر رجل أبداً، ليوشكن أحدهما يخرج صاحبه ».

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (الزهري)، واختلف عنه:

١- رواه (عمر بن سعيد بن سريج)، عنه، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن أبيه. أخرجه به ابن حبان. ينظر: صحيح ابن حبان، كما خرجه آتفاً.

٢- خالفه (يونس، ومعمر، وشعيب، وغيرهم)، فرووه عن الزهري موقوفاً على عثمان رضي الله عنه . أخرجه به النسائي عن (معمر، ويونس). ينظر: سنن النسائي، كتاب الأشربة، ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر، ص ٨٤٩ - ٨٥٠، الرقم (٥٦٦٦) و(٥٦٦٧). قال الإمام الحافظ: « والموقوف هو الصواب ». العلل الواردة، (٤١/٣).

٣- ورواه الحسن بن عمار، عنه، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن النبي صلى الله عليه وسلم . رواه عنه عمرو بن قيس الملائي. لم أف على من أخرجه به إلا ما نقل ابن الجوزي في العلل المتناهية نفس كلام الإمام الحافظ فيه. ينظر: العلل المتناهية، لابن الجوزي، (٢/ ٦٧٤ - ٦٧٥)، الرقم (١١٢٢).

(٣) عمر بن سعيد بن سريج: هو ابن سرحة التنوخي. روى عن: الزهري، وعبد الرحمن بن حميد. روى عنه: عبد الرحمن بن إسحاق، وفضيل بن سليمان. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: « يعتبر بحديثه من غير الضعفاء عنه ». وقال الذهبي في الميزان: « لين ... تكلم فيه ابن حبان، وابن عدي، فقال ابن عدي: أحاديثه عن الزهري ليست مستقيمة ». وقال ابن حجر في التهذيب: « يروي المقاطيع، روى عنه أبو إسحاق ... وأخلق به أن يكون =

- وهو ضعيف^(١) - في روايته الرواة عن الزهري برفعه الحديث؛ فعليه هذا الإسناد منكر.

٢- الإبدال: خالفهم (الحسن بن عمارة)^(٢) - وهو متروك - في رفعه الحديث، وفي إبداله شيخ الزهري وهو (أبو بكر بن عبد الرحمن بن هشام) بـ(سعيد بن المسيب)؛ قال الإمام الحافظ:

= عمر بن سعيد بن سريح أحد الضعفاء الراوي عن الزهري، ضعفه ابن عدي وغيره ... «.

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (١٥٩/٦)، الرقم (٢٠٢٣). والثقات لابن حبان، (١٧٥/٧). وميزان الاعتدال للذهبي، (٢٤٠/٥ - ٢٤١)، الرقم (٦١٣١). ولسان الميزان لابن حجر، (١٠٩/٦ - ١١٠)، الرقم (٥٦٣٣). والتهذيب له، (٢٢٩/٣).

تنبيه: ذكر العلماء جده بـ(سريح) مرة، وبـ(سريح) مرة ثانية، وبـ(سريح) مرة ثالثة، وكذا بـ(سريح) أيضا. مثلا: ذكره البخاري في التاريخ بـ(سريح). وذكره الإمام الحافظ في العلل بـ(سريح)، وفي المؤتلف والمختلف بـ(سريح)، وذكره ابن حبان في صحيحه بـ(سريح)، وفي المجروحين بـ(سريح)، وذكره العقيلي في الضعفاء مرة بـ(سريح) ومرة بـ(سريح)، قال ابن حجر في اللسان: « والتحقق في ضبط جده: أنه بالجيم في سريح وفي سرجة »، ويبدو أن هذا من فعل النسخ، والله أعلم.

التاريخ الكبير للبخاري، (١٥٩/٦)، الرقم (٢٠٢٣). والعلل الواردة للإمام الحافظ، (١٧١/٨). والمؤتلف والمختلف، له أيضا، باب سرجة وشرحة، (١٣٤٨/٣). وصحيح ابن حبان، (١٧١/١٢)، الرقم (٥٣٤٨). وكتاب المجروحين لابن حبان، (١٠٧/٨)، الرقم (٢٠). والضعفاء الكبير للعقيلي، (٢٦٩/٢)، الرقم (٨٢٧). و(١٦٣/٣)، الرقم (١١٥٤). ولسان الميزان لابن حجر، (١١٠/٦)، الرقم (٥٦٣٣).

(١) لا سيما في روايته عن الزهري، كما قال العقيلي: « عن الزهري في حديثه خطأ واضطراب ». الضعفاء الكبير للعقيلي، (١٦٣/٣)، الرقم (١١٥٩). وضعفه الإمام الحافظ. وقال الذهبي: « عن الزهري لين، ويقال له ابن سرجة، تكلم فيه ابن حبان، وابن عدي، فقال ابن عدي، أحاديثه عن الزهري ليست مستقيمة ». ميزان الاعتدال للذهبي، (٢٤٠/٥)، الرقم (٦١٣١).

(٢) الحسن بن عمارة: أبو محمد البجلي الكوفي الفقيه قاضي بغداد في خلافة المنصور. قال ابن سعد: « وكان ضعيفا في الحديث، ومنهم من لا يكتب حديثه ». وقال البخاري في تاريخه: « كان ابن عيينة يضعفه ». وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: « هو متروك الحديث ». ونقل عن أبي داود الطيالسي قوله: « قال لي شعبة: ائت جرير بن حازم، فقل له: لا ترو عن الحسن بن عمارة فإنه يكذب ... ». وعن ابن عيينة أنه قال: « كنت إذا سمعت الحسن بن عمارة يروى عن الزهري وعمرو بن دينار جعلت إصبعي في أذني ». وعن أحمد قوله: « متروك الحديث، أحاديثه موضوعة، لا يكتب حديثه ». ضعفه العجلي، وترك أن يحدث عنه. وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « كان بلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء كان يسمع من موسى بن مطير، وأبي العطف، وأبان بن أبي عياش، وأضرابهم، ثم يسقط أسماءهم، ويرويها عن مشايخهم الثقات ... ». وقال الذهبي: « ضعفه ». وقال ابن حجر: « متروك، من السابعة ». وقال في التهذيب: « وقال أبو حاتم ومسلم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال النسائي أيضا: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وقال الساجي: ضعيف، متروك، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه ... ». توفي سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣هـ).

« ووهم فيه الحسن في موضعين في رفعه، وفي روايته إياه عن سعيد بن المسيب، والذي قبله أصح »^(١)، وهذا الإسناد منكر أيضاً. فالحديث لا يندرج تحت مسائل العلل، والله أعلم.

* * *

٨- حديث « ذلك عثمان وطلحة والزبير وأنا من شيعتهم »

(سؤال ٢٩٨) حديث النعمان بن بشير، عن علي بن أبي طالب في قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا

الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ (الأنبياء: ١٠١)، قال: ذلك عثمان وطلحة والزبير وأنا من شيعتهم^(٢).

التعليق: إن مدار الحديث على (ليث بن أبي سليم)^(٣) وهو متروك - كما بين الإمام الحافظ - ؛

لذا فإنه لا دخل للحديث في مسائل العلل؛ لأن مداره على ضعيف، والله أعلم.

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٨٨/٨)، الرقم (٣٤٥٥). والتاريخ الكبير للبخاري، (٣٠٣/٢)، الرقم (٢٥٤٩).

ومعرفة الثقات للعجلي، (٢٩٩/١)، الرقم (٣٠٢). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢٧/٣ - ٢٨)، الرقم (١١٦).

والجروحين لابن حبان، (٢٧٣/١ - ٢٧٦)، الرقم (٢٠٨). والكاشف للذهبي (٣٢٨/١)، الرقم (١٠٥١). والتقريب لابن

حجر، ص ٢٤٠، الرقم (١٢٧٤). والتهذيب له، (٤٠٧/١ - ٤٠٨).

(١) العلل الواردة، (٤١/٣).

(٢) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (ليث بن أبي سليم)، واختلف عنه:

أولاً: رواه يعقوب القمي، واختلف عنه:

أ. رواه مجيب بن غياث عنه، عن ليث، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير.

لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

ب. رواه يحيى بن الضريس، عنه، عن أشعث، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير.

أخرجه به ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، الزبير بن العوام (٤٢٣/١٨ - ٤٢٤).

قال الإمام الحافظ: « ويعقوب القمي ليس بالقوي ». العلل الواردة، (٩١/٣).

ثانياً: خالفه محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، فرواه عن ليث بن أبي سليم، عن ابن النعمان بن بشير، عن

علي. وزاد فيه أبا بكر وعمر، وقال: وأنا منهم.

أخرجه به ابن عساكر في تاريخ دمشق، الزبير بن العوام، (٤٢٣/١٨).

(٣) ليث بن أبي سليم: هو أبو بكر القرشي الكوفي، واسم أبي سليم أيمن. قال ابن سعد: « وكان ليث رجلاً

صالحاً عابداً، وكان ضعيفاً في الحديث، يقال: كان يسأل عطاء وطاووساً، ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه، فيروي

أنهم اتفقوا من غير تعمد لذلك ». وقال العجلي: « كوفي جائز الحديث ». وقال أيضاً: « لا بأس به ». =

٩- حديث « من قال كل يوم مئة مرة: لا إله إلا الله الملك الحق المبين »

(سؤال ٣٠٨) حديث الحسين بن علي، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ قال: من قال كل يوم مئة مرة: لا إله إلا الله الملك الحق المبين كان له أمانا من الفقر واستجلب به الغنى^(١).

= وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « أحب إلي من يزيد بن أبي زياد، كان أبرأ ساحة، يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث ». وعن أبي زرعة أنه قال: « لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث ». ونقل عن أحمد قوله فيه: « مضطرب الحديث، ولكن حدث الناس عنه ». ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « وكان من العبادة، ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، كل ذلك كان منه في اختلاطه، تركه يحيى القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين ». وقال ابن علي: « وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه ». وقال الذهبي: « فيه ضعف يسير من سوء حفظه، كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير، وبعضهم احتج به ». وقال ابن حجر: « صدوق، اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك، من السادسة ». ونقل في التهذيب عن الحاكم أبو عبد الله قوله فيه: « مجمع على سوء حفظه ». توفي سنة ثمان وأربعين ومائة (١٤٨هـ).

ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد، (٤٦٨/٨)، الرقم (٣٣٧٩). ومعرفة الثقات للعجلي، (٢/٢٣١)، الرقم (١٥٦٧). والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٢٠٩، الرقم (٥٣١). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (١٧٩-١٧٧/٨)، الرقم (١٠١٤). والمجروحين لابن حبان، (٢/٣٣٧ - ٢٤٠)، الرقم (٩٠٣). والكامل في ضعفاء الرجال، (٢٣٣ - ٢٣٨)، الرقم (١٦١٧). والكاشف للذهبي (٢/١٥١)، الرقم (٤٦٩٢). والتقريب لابن حجر، ص ٨١٧ و ٨١٨، الرقم (٥٧٢١). والتهذيب له، (٣/٤٨٤ - ٤٨٥).

(١) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (مالك بن أنس)، واختلف عنه:

١- رواه الفضل بن غانم، واختلف عنه:

أ. (إبراهيم المخرمي، وحميد الزيات) عنه، عن مالك، عن جعفر، عن أبيه، عن جده، عن علي. أخرج به أبو نعيم في صفة الجنة عن (إبراهيم المخرمي).

صفة الجنة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: علي رضا بن عبد الله، (٢/٣٢ - ٣٣)، الرقم (١٨٥).

ب. وخالفهما (محمد بن أحمد بن البراء)، فرواه عن الفضل بن غانم، عن مالك، عن جعفر، عن أبيه مرسلا، عن النبي ﷺ. لم أقف على من أخرج به هذا الإسناد فيما بحث.

٢- ورواه عمر بن إبراهيم كردي، عن مالك. فتابع رواية ابن أيوب، عن الفضل بن غانم.

=

لم أجده بهذا الإسناد أيضا فيما بحث.

التعليق: بين الإمام الحافظ أن مدار الحديث على (مالك)، وأنه روي عنه مسندا، ومرسلا، وكل

من روى عنه ضعيف، كما نبينه فيما يأتي:

١- مسندا: رواه (إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي)^(١) - وهو ضعيف - ، عن الفضل بن

غانم^(٢) - وهو ضعيف أيضا - عن مالك، عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن جده، عن علي.

= ٣- تابع (أبو حنيفة سلم بن المغيرة) الفضل بن غانم فيما رواه عنه المخرمي والزيات، فرواه عن مالك، عن جعفر، عن أبيه، عن جده، عن علي. لم أجده بهذا الإسناد عن أبي حنيفة إلا ما ذكره الحافظ ابن حجر في اللسان بقوله: « وأخرج الدارقطني في غرائب مالك ... عن سلم بن المغيرة الأسدي، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه رفعه: من قال في يوم مئة مرة ... الحديث ». لسان الميزان لابن حجر، (٤/ ١١١)، الرقم (٣٥٤٩).

قال الإمام الحافظ: « والفضل بن غانم ليس بالقوي ». ينظر: العلل الواردة، (٣/ ١٠٧).

(١) إبراهيم بن عبد الله المخرمي: هو ابن عبد الله بن محمد بن أيوب المخرمي، كنيته: أبو إسحاق. قال الذهبي في الميزان: « وقال فيه الإسماعيلي: صدوق، وقال الدارقطني: ليس بثقة، حدث عن ثقات بأحاديث باطلة ». ونقل ابن حجر في اللسان عن الحاكم قوله: « سمعت أبا بكر الإسماعيلي يقول لأبي علي الحافظ: كتبت عن أبي إسحاق المخرمي ببغداد؟ فقال: نعم، قال: فما قولك فيه؟ فقال: لا ينكر له، لقي الجرمي وأفرانه، فقال الإسماعيلي: ما هو عندي إلا صدوق ». توفي سنة أربع وثلاث مائة (٣٠٤هـ).

الحكم على الراوي: يبدو أنه صدوق، ربما أخطأ، والله أعلم.

ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٧/ ٤٠)، الرقم (٣١٠٥). وميزان الاعتدال للذهبي، (١/ ١٦٢)، الرقم (١٢٦). ولسان الميزان لابن حجر، (١/ ٣٠٤)، الرقم (١٧٩).

(٢) الفضل بن غانم: هو أبو علي الخزاعي المروزي، نزيل بغداد، القاضي بالري ومصر. نقل ابن أبي حاتم عن أحمد قوله: « من يقبل عن ذلك حديثا؟ ». وقال الذهبي في الميزان: « قال يحيى: ليس بشيء، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الخطيب: ضعيف ». وقال ابن حجر في اللسان عن الحديث أعلاه: « وقال الدارقطني: كل من رواه عن مالك ضعيف ». توفي سنة ست وثلاثين ومائتين (٢٣٦هـ).

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٧/ ٦٦)، الرقم (٣٧٤). والثقات لابن حبان، (٩/ ٦). وتاريخ بغداد للخطيب، (١٤/ ٣٢١)، الرقم (٦٧٤٣). وميزان الاعتدال للذهبي، (٥/ ٤٣٣)، الرقم (٦٧٤٧). ولسان الميزان لابن حجر، (٦/ ٣٤٧)، الرقم (٦٠٦٢).

تابع كل من (عمر بن إبراهيم الكردي)،^(١) و(أبو حنيفة سلم بن المغيرة)^(٢) - وهما ضعيفان أيضاً - الفضل بن غانم فيما رواه عنه (إبراهيم المخرمي).

٢- مرسلًا: رواه (محمد بن أحمد البراء)^(٣) عن (الفضل بن غانم)، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلًا.

فلا دخل للحديث بمسائل العلل؛ لأن كل من رواه عن مالك ضعيف، كما قال الإمام الحافظ رحمته الله^(٤).

* * *

(١) عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي: هو أبو حفص الهاشمي القرشي. قال الخطيب: « وكان غير ثقة، يروي المناكير عن الأثبات ». قال الذهبي في الميزان: « قال الدارقطني كذاب خبيث ». وقال ابن حجر في اللسان: « وقال ابن عقدة: ضعيف ... ولم يعرفه ابن القطان، فقال: مجهول ». بقي إلى ما بعد العشرين ومائتين.

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٩٨/٦)، الرقم (٥١٠). وتاريخ بغداد للخطيب، (٣٦/١٣)، الرقم (٥٨٥٨). وميزان الاعتدال للذهبي، (٢١٦/٥ - ٢١٧)، الرقم (٦٠٥٠). ولسان الميزان لابن حجر، (٦١/٦)، الرقم (٥٥٧٣).

(٢) أبو حنيفة سلم بن المغيرة: هو الأزدي البغدادي. نقل الخطيب عن الدارقطني قوله: « سلم بن المغيرة يكنى أبا حنيفة، وهو بغدادي ليس بالقوي ». وقال الذهبي: « ضعفه الدارقطني، وقال مرة: ليس بالقوي ».

ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (٢١١/١٠)، الرقم (٤٧١١). وميزان الاعتدال للذهبي، (٢٦٦/٣)، الرقم (٣٣٨). ولسان الميزان لابن حجر، (١١١/٤)، الرقم (٣٥٤٩).

(٣) محمد بن أحمد البراء: هو أبو الحسن العبدي القاضي. قال الخطيب: « وكان ثقة ». توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين (٢٩١هـ).

ينظر: تاريخ بغداد للخطيب، (١٠٤/٢)، الرقم (٧٣). وتاريخ أصبهان لأبي نعيم، (١٩٧/٢)، الرقم (١٤٤٨). وتاريخ الإسلام للذهبي، (١٠٠٨/٦)، الرقم (٣٦٧).

(٤) قال ابن حجر في اللسان: « وأخرج الدارقطني في (غرائب مالك) من طريق عبد الله بن أبي سعيد ومن طريق عمر بن الوليد الواسطي كلاهما عن سلم بن المغيرة الأسدي عن مالك عن جعفر بن محمد، عن أبيه رفعه: من قال في يوم مئة ... الحديث. وأخرجه أيضا من طريق الفضل بن غانم ومن طريق الفضل بن العباس ومن طريق يحيى بن يوسف الزهري كلهم عن مالك، ثم قال الدارقطني: كل من رواه عن مالك ضعيف ». ينظر: لسان الميزان لابن حجر، (١١١/٤)، الرقم (٣٥٤٩).

١٠- حديث « اصنع المعروف إلى من هو أهله وإلى من ليس من أهله »

(سؤال ٣٠٩) حديث الحسين بن علي، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ قال: اصنع المعروف إلى من هو أهله وإلى من ليس من أهله، فإن أصبت أهله فهو أهله، فإن لم تصب أهله فأنت أهله^(١).

التعليق: إن الحديث لا دخل له بمسائل العلل؛ لما يأتي:

١- مدار الحديث على (جعفر بن محمد)، فكل من روى عنه ضعيف.

٢- رواياته كلها منقطعة؛ لأنَّ أسنَدَها هو ما رواه (محمد بن الحسن الهمداني)^(٢) عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإنه لم يسمع منه.

(١) بين الإمام الحافظ أن مدار هذا الإسناد للحديث على (جعفر بن محمد)، واختلف عنه:

١- رواه (محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الأزجي)، عن جعفر، عن أبيه، عن جده، عن علي. لم أجده بهذا الإسناد فيما بحث.

٢- ورواه (سعيد بن مسلمة)، واختلف عنه:

أ. قال العلاء بن عمرو الحنفي: عن سعيد بن مسلمة، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر. لم أقف على من أخرجه بهذا الإسناد فيما بحث.

ب. وقال غيره: عن سعيد، عن جعفر، عن أبيه، عن جده مرسلًا. أخرجه به القضاعي في مسند الشهاب عن (هارون بن معروف).

مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت ٤٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٠٥ - ١٩٨٥، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (١/٤٣٦)، الرقم (٧٤٧).

قال الإمام الحافظ: « غريب عن جعفر ». العلل الواردة، (٣/١٠٧).

(٢) محمد بن الحسن الهمداني: هو ابن أبي يزيد الهمداني المعشاري الكوفي، كنيته: أبو الحسن. وروى ابن أبي حاتم عن أبيه قوله فيه: « ليس بالقوي ». ونقل عن أحمد قوله: « ضعيف الحديث، ما أرى يسوي شيئًا ». وعن ابن معين أنه قال: « ليس بثقة، كان يكذب ». ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: « منكر الحديث، يروي عن الثقات المعضلات ». ونقل الخطيب عن أبي داود قوله فيه: « هذا كذاب، وثب على كتب أبيه ». وعن النسائي قوله: « متروك الحديث ». وعن البرقاني أنه قال: « قال: قلت لأبي الحسن الدارقطني: محمد بن الحسن الهمداني، عن جعفر بن محمد، يروي عنه: سريج بن يونس؟ قال: كوفي، لا شيء ». «

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٧/٢٢٥)، الرقم (١٢٤٨). والمجروحين لابن حبان، (٢/٢٧٦)، الرقم (٩٦٨). وتاريخ بغداد للخطيب، (٢/٥٥٨)، الرقم (٥٤٢).

ملحق: أجناس ليست ضمن ما ذكره الحافظ الحاكم، والشيخ باحو:

- (١) « أن يضطرب الثقة في روايته بذكر راو وغيره، فيرويه على الوهم ».
- (٢) « أن يروى بعض الحديث عن راو، وبعضه عن غيره، فيشتبه على الراوي، فيسند الحديث كله إلى واحد منهما ».
- (٣) « أن يخالف ثقات غيرهم كذلك، بزيادة راو أو نقصه، فيحكم بصحة رواية الأكثر أو الأحفظ ».
- (٤) « أن يختلف الرواة في إسناد حديث أو إرساله، وفي رفعه أو وقفه، والصحيح منه ما قاله الأحفظ أو الأكثر ».
- (٥) « أن يتفرد من يحتج به بزيادة في متن الحديث مما لا يشبه كلام النبوة ».
- (٦) « أن يدرج من يحتج به كلام الراوي في الحديث، فيوهم أنه منه ».

خاتمة

تضمنت هذه الرسالة أجناس العلل ببيان معناها اللغوي والاصطلاحي، وبلورة مفهومها والتفريق بينها وبين ما يلابس معناها من الألفاظ كالنوع والقسم، وما يلزم من تعريفها. كذلك تضمنت الدراسات السابقة في أجناس العلل، وأول من فتح بابها، ومن بسط الموضوع فيها، وما وصلت إليه جهود العلماء.

وأخذت معنى العلة أيضا بالبيان: تعريفها، ومفهومها، وأهميتها، وصعوبة، وذكرت العلماء الذين برعوا فيها، والمؤلفات التي تناولتها.

وأخذت ترجمة الإمام الحافظ الدارقطني مكانها الواسع فيها: ولادة، ونسبة، ووفاة، وألقاب، ومكانته العلمية في الحديث خاصة والعلوم الشرعية الأخرى عامة، وشيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته المطبوعة والمفقودة.

وأخذ كتاب (العلل الواردة) فيها موقعه بالبيان أيضا، من حيث أقوال أشهر العلماء فيه، وكيفية تأليفه، ونسبته إلى الإمام الحافظ، وما أخذ عليه، ومنهجه في تحليل الأحاديث. وكذلك تضمنت ترجمة موجزة براوي كتاب العلل للإمام (أبي بكر البرقاني).

وأخذت الدراسة التطبيقية نصيب الأسد فيها على نماذج من مسانيد الخلفاء الراشدين، بدءا بتصنيف العلل على أنواعها، ثم توزيع الأحاديث - بعد دراسة العلل فيها - على تلك الأنواع، ثم تنزيل الأجناس على العلل، وتضمنت هذه الدراسة أموراً:

١- تخريج طرق كل حديث من مصادرها حسب ما تيسر واستطعنا الوصول إليه.

٢- ترجمة الرواة الذين لهم تأثير على مسار تصحيح الحديث أو تعليقه.

٣- الاستشهاد بأقوال أبرز علماء هذا الفن مما له دور في بيان علة الحديث وتحديد نوعها.

تضمنت هذه الدراسة كل الأجناس العشرة التي صاغها الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والخمس والعشرين التي صاغها الشيخ أبو سفيان مصطفى باحو إلا (العشرين) منها.

وتضمنت كذلك كل الأحاديث التي اخترناها للدراسة وهي ثمانون حديثاً، ثم أخرجنا ثمانية منها.

* * *

نتائج الدراسة

خلال ما قضيناه من تجربة مع موضوعات هذه الرسالة وصلنا إلى نتائج عدة، منها:

أولاً: ما يتعلق بعلم العلل:

١- إن الخوض في موضوع العلل بمثابة الصعود إلى ذروة الجبل، أو الخوض في أعماق البحر، وإنه يحتاج إلى جمع الهمم واستحضار ذخيرة من فنون علم الحديث المختلفة.

٢- إن الاشتغال بعلم العلل له طعم خاص لا يتذوقه إلا المولعون به ولا يدانيه الاشتغال بأي علم من العلوم الأخرى سوى ما يتعلق بكلام الله تعالى؛ لأن فيه رياضة عقلية نشطة، وتفكيراً حاداً دقيقاً.

٣- إن الحديث الواحد قد يتضمن عللاً عدة، ولا يمكن إدراكها إلا من خلال الاطلاع على ما بينه العلماء الأجلاء فرسان هذا المجال بتعليقاتهم وتوضيحاتهم القيمة.

٤- إن مظان معرفة علل الأحاديث النبوية هي كتب العلل، ولكن ليس على سبيل الحصر، لأن علماء هذا العلم أدلوا بدلوهم في توضيح العلل في شتى المجالات، منها:

أ - المتون كجامع الترمذي، وسنن النسائي، مسند البزار.

ب - الشروح، كالتمهيد لابن عبد البر، وفتح الباري لابن رجب وابن حجر.

ج - التخریجات، كالبدر المنير لابن الملقن، نصب الراية للزيلعي.

ج - التواريخ والطبقات، كالتاريخ الكبير للبخاري، وتاريخ بغداد للخطيب وتاريخ دمشق لابن عساکر. وكالطبقات الكبير لابن سعد، وحلية الأولياء لأبي نعيم.

٥- إنّه لا بدّ من تخريج طرق الحديث من مخرجها والرجوع إليها حقيقة دون الاعتماد على ما عزاه صاحب كتاب العلة، لأن في مقارنة الطرق بطريقة عملية توضيحات مهمة مما لا يدرك بمجرد المعرفة السطحية.

وإننا في بداية الأمر خرّجنا طرق الأحاديث بنصوص أسانيدنا الواردة في مصادرها، ولكننا تركناها خشية الإطالة.

ثانيا: ما يتعلق بأجناس العلل:

١- إن أجناس العلل لا زالت في بدايتها من حيث الاستخراج أولا، ثم من حيث التطبيق في الميدان العملي ثانيا.

٢- إن صياغتها واستخراجها مسألة اجتهادية، تعتمد على الخبرة النوعية والممارسة الممتازة.

٣- إن الحديث الواحد قد يشمله أكثر من جنس بحسب تعدد العلل فيه.

٤- إن الجنس الواحد قد يندرج تحته أكثر من نوع، وأكثر من حديث، كما هو الواضح من مفهومه.

ثالثا: ما يتعلق بكتاب (العلل الواردة):

١- إنه سفر كبير، وموسوعة ضخمة، وبحر عميق، يجد كل من يشتغل بموضوع العلل ضالته فيه مما يتعلق بها من الأنواع والأجناس على اختلافهما.

٢- إنه في مستوى علمي عال، فلا يمكن الوصول إلى درره بسهولة، ولا يتيسر جني ثماره إلا لمن له تأن وتدبر وصبر كبير أولا، واستنجد بكتب العلل المتعددة.

٣- إنه يحتاج إلى خدمة أكثر فأكثر، وما قدم فيه قليل قليل، لا سيما من حيث تخريج أحاديثه لا يزال في بدايته.

٤- إنه لمن الممكن استخراج عشرات البحوث والكتب من طياته في مجالات متعددة متعلقة بالعلل خاصة وبعلم الحديث عامة كما قام الإمام الحافظ ابن حجر ببعض ذلك.

٥- إنه يشمل الأحاديث النبوية الصحيحة والحسنة، والضعيفة والموضوعة، ويشمل كثيرا من الآثار الموقوفة على الصحابة الكرام رضي الله عنهم.

رابعا: ما يتعلق بعلم الرجال والجرح والتعديل:

١- إنه من الخطأ الحكم على راو في حديث لأول وهلة وبمجرد معرفة أنه ثقة أو غير ثقة، بل لا بدّ من الرجوع إلى أقوال العلماء فيه لإدراك ما يتعلق به من خصوصيات، فإن غالب الأوهام في ذلك.

٢- إن العلماء أنصفوا في كل راو، فمن عنده شيء أخذوه بالاعتبار ما لم يبلغ أمره إلى حد الترك لكثرة الأخطاء الفاحشة، أو الإتهام بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، لذلك لا بدّ من الرجوع إلى أقوالهم وعدم الاكتفاء بقول واحد منهم مهما كانت منزلته وجلالته في هذا المجال.

٣- إن من الخطأ التعامل مع كل راو بمقياس واحد، وبقاعدة مطردة، بل لا بدّ من النظر إلى كل واحد منهم بنقد خاص، مع الأخذ بالقواعد العامة بنظر الاعتبار.

٤- إنه لا بدّ من الأخذ بالحيلة والحذر في تعيين الرواة، لا سيما من يشتبه اسمه باسم غيره وكنيته بكنية غيره، فإن ذلك يحتاج إلى دقة وتأن.

٥- إن الخوض في معرفة أحوال الرجال بمثابة النزهة والسيحة في رياض الجنان؛ فإن فيه نماذج الرجولة، والتقوى، والاحلاص، والعبادة، والعلم، والتواضع، والزهد، وغيرها كثير من الشيم الرفيعة والأخلاق الفاضلة.

خامسا: ما يتعلق بالأحاديث المختارة للدراسة:

اخترنا ثمانين (٨٠) حديثا للدراسة، ولكن بعد استكمال مسودة الرسالة رأينا أنها طوّلت فأخرجنا ثمانية أحاديث بمواضعها المتكررة، واكتفينا بخمس نماذج لكل موضوع ورد فيه أكثر من ذلك، وجملة الأحاديث من غير تكرار بلغت (٧٢) اثنين وسبعين حديثا، وتكرر (١٨) ثمانية عشر حديثا منها في (٢٥) خمسة وعشرين موضعا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم، مصحف المدينة للنشر الحاسوبى.

أولاً: التفاسىر:

١- تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آى القرآن، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى (ت ٣١٠هـ)، دار هجر، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركى بالتعاون مع مركز البحوث.

٢- تفسير القرآن، لأبى المظفر منصور بن محمد السمعانى (ت ٥٦٢هـ)، مدار الوطن، الرياض - السعودية، ط٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، تحقيق: أبى تىم ياسر بن إبراهيم.

ثانياً: كتب متون الحديث:

أ. الصحاح:

١- الأحاديث المختارة، لضياء الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسى (ت ٦٤٣هـ)، دار خضر، بيروت - لبنان، ط٤، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله دهيش.

٢- الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان، لأبى حاتم محمد بن حبان البُستى (ت ٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ترتيب: الأمير علاء الدين على بن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

٣- الجمع بين الصحيحين، محمد بن فتوح الحميدى (ت ٤٨٨هـ)، دار ابن حزم، ط٢، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، د. على حسين البواب.

٤- صحيح البخارى، (المسند الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى (ت ٢٥٦هـ)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان، ط الجديدة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢هـ، تحقيق: عز الدين ضلى، وغيره.

٥- صحيح ابن خزيمة، لأبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابورى (ت ٣١١هـ)، دار الميمان، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل.

٦- صحيح مسلم، لأبى الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى (ت ٢٦١هـ)، دار قرطبة، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

ب. المسانيد:

- ١- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، لأبي بكر البزار (ت ٢٩٢هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.
- ٢- المسند، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، دار الحديث، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر.
- ٣- مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد الأموي المروزي (ت ٢٩٢هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٤، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- ٤- مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود (ت ٢٠٤هـ)، دار هجر، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي.
- ٥- مسند ابن الجعد، لأبي الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت ٢٣٠هـ)، مكتبة الفلاح - الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: د. عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي.
- ٦- مسند الإمام الشافعي، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، ترتيب سنجر بن عبد الله، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: ماهر ياسين فحل.
- ٧- مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير القرشي الحميدي (ت ٢١٩هـ)، دار السقا، دمشق - سوريا، ط ١، ١٩٩٦م، تحقيق: حسين سليم أحمد الداراني.
- ٨- مسند الدارمي المعروف بـ(سنن الدارمي)، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، دار المغني، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني.
- ٩- مسند الشاشي، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، ط ١، ١٤١٠هـ تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.
- ١٠- مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- ١١- مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت ٤٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- ١٢- مسند عمر بن الخطاب، لأبي بكر أحمد بن سلمان النجاد (ت ٣٤٨هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله.

١٣- مسند أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائني (ت ٣١٦هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي.

١٤- مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، ط٢، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: حسين سليم أسد.

١٥- المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد الكشبي (ت ٢٤٩هـ)، دار بلنسية، الرياض - السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي.

ج. السنن:

١- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا، طبعة خاصة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي.

٢- السنن، لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ)، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، تحقيق: عصام موسى هادي.

٣- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط١، بدون سنة الطبع.

٤- سنن الدارقطني، للحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسن عبدالمنعم شلبي، وجمال عبداللطيف.

٥- سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، دار الصميعي، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد.

٦- سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٥م، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٧- السنن الصغير، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

٨- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

- ٩- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي.
- ١٠- سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط١، بدون سنة الطبع، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.

د. المعاجم:

- ١- المعجم الأوسط للطبراني، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، دار الحرمين، القاهرة - مصر، بدون رقم الطبعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
- ٢- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مصر، ط٢، بدون سنة الطبع، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي.
- ٣- المعجم لأبي يعلى أحمد بن علي بن مثنى الموصلبي (ت ٣٠٧هـ)، دار المأمون للتراث، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: حسين سليم أسد.

هـ. الموطآت:

- ١- الموطأ لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، مؤسسة زايد بن سلطان، أبو ظبي، الإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
- ٢- الموطأ لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) رواية يحيى الليثي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- ٣- الموطأ لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) رواية محمد بن حسن الشيباني، مؤسسة الأهرام، القاهرة - مصر، ط٤، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

و. المصنفات:

- ١- المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيان.
- ٢- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، طبعة المجلس العلمي، كوجارات - الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

ز. المستخرجات والمستدركات:

١- مختصر الأحكام (مستخرج الطوسي على جامع الترمذي)، لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت ٣١٢هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٤١٥هـ.

٢- المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دار الحرمين، القاهرة - مصر، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي.
٣- المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: محمد حسن الشافعي.

ح. الجوامع:

١- الآثار، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (ت ١٨٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: أبو الوفا.
٢- الجامع في الحديث، لعبد الله بن وهب بن مسلم القرشي (ت ١٩٧هـ)، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير.
٣- الجامع لشعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٤- مشكاة المصابيح، لولي الدين أبو عبد الله، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، (ت ٧٤١هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط٣، ١٩٨٥م، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
٥- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الوفاء، القاهرة - مصر، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

ط. الفوائد:

١- الفوائد، لأبي القاسم تمام بن محمد البجلي (ت ٤١٤هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٢هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
٢- الفوائد الحسان عن الشيوخ الثقات، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أحمد بن النقور البزاز (ت ٥٦٥هـ)، أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني.

٣- كتاب الفوائد (الغيلانيات) لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي البزّاز (ت ٣٥٤هـ)، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: حلمي كامل.

ي. الأجزاء:

١- الأحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، دار الراية، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة.

٢- كتاب الأدب المفرد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري.

٣- كتاب الأموال، لحميد بن زنجويه (ت ٢٥١هـ)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: د. شاكِر ذيب فياض.

٤- الترجيح لحديث صلاة التسييح، لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمود سعيد ممدوح، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٥- تعظيم قدر الصلاة، لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ)، مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي.

٦- جزء فيه أحاديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، لأبي بكر أحمد بن محمد ابن مردويه (ت ٤١٠هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر.

٧- جزء الحسن بن عرفة، لأبي علي الحسن بن عرفة العبدي (ت ٢٥٧هـ)، دار الأقصى، الكويت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي.

٨- جزء حنبل، لحنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني (ت ٢٧٣هـ)، التاسع من فوائد ابن السمك، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: هشام بن محمد.

٩- كتاب الجهاد، لأبي بكر بن أبي عاصم الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، ط ١، ١٤٠٩هـ، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الجميد.

١٠- حديث الزهري، لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري القرشي البغدادي (ت ٣٨١هـ)، أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: د. حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط.

- ١١- حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، لإسماعيل بن جعفر بن أبي كثير (ت ١٨٠هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عمر السفياني.
- ١٢- كتاب الدعاء، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٣- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لأبي حاتم محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة - مصر، بدون رقم الطبعة، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
- ١٤- كتاب الزهد، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٥- كتاب الزهد، لعبد الله بن المبارك المروزي (ت ١٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- ١٦- شمائل النبي ﷺ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل.
- ١٧- صفة الجنة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: علي رضا بن عبد الله.
- ١٨- كتاب الصمت وآداب اللسان، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف.
- ١٩- الطهور، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة الصحابة، جدة - السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٠- فضائل الصحابة، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، دار العلم للطباعة والنشر، جدة - السعودية، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس.
- ٢١- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ)، دار ابن كثير، بيروت - لبنان، ودمشق - سوريا، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٢- فضل الصلاة على النبي ﷺ، للقاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي (ت ٢٨٢هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

- ٢٣- المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري (ت ٣٣٣هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.
- ٢٤- مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية (فوائد: أبي علي الرفاء، والخلدي، ومكرم البزاز)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار.
- ٢٥- مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية (منها: فوائد العيسوي)، مكتبة البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار.
- ٢٦- مجموع فيه مصنفات أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم، وأبي علي إسماعيل بن محمد الصفار، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار.
- ٢٧- المخلصيات، لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص (ت ٣٩٣هـ)، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، تحقيق: نبيل جرار.
- ٢٨- مدح التواضع وذم الكبر، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، دار السنابل، سورية - دمشق، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: محمد عبد الرحمن النابلسي.
- ٢٩- كتاب المصاحف، لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني المعروف بابن أبي داود (ت ٣١٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: د. محب الدين عبد السبحان واعظ.

ي. الأمالي:

- ١- الأمالي، لعبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران (ت ٤١٥هـ)، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٢- أمالي الحاملي (رواية ابن يحيى البيهقي)، لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل الحاملي البغدادي (ت ٣٣٠هـ)، المكتبة الإسلامية، عمان - الأردن، ودار ابن القيم، الدمام - السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، تحقيق: د. إبراهيم القيسي.

ك. الزوائد:

- ١- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ودار الغيث للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: مجموعة من الباحثين.

٢- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، لنور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: سيد كسروي حسن.

ل. الأطراف:

١- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. عبد الله مراد علي.

٢- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين.

خامسا: كتب شروح الحديث:

١- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملحق (ت ٨٠٤هـ)، دار النوادر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث.

٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار البيضاء - المغرب، سنة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي.

٣- جمع الوسائل في شرح الشمائل، لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ)، المطبعة الشرفية، القاهرة - مصر، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي وإخوته.

٤- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي (٣٣١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

٥- شرح الأربعين حديثا النووية، لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، ط٦، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار طيبة، الرياض - السعودية، ط٤، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م.

٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية - السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين.

٨- المسالك في شرح موطأ مالك، للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله المعافري الاشبيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

سادسا، كتب التخريجات والتعليقات:

١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملحق (ت ٨٠٤هـ)، دار الهجرة، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، تحقيق: أحمد بن سليمان بن أيوب.

٣- والتعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار باوزير، جدة - السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ(التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

سابعا، كتب مصطلح الحديث:

١- ألفية السيوطي في علم الحديث، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

٢- ألفية العراقي المسماة بـ(التبصرة والتذكرة)، لأبي الفضل عبدالرحيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، مكتبة دار المنهاج، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٢٨هـ، تحقيق: العربي الدائر الفرياطي.

٣- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، شرحه أحمد محمد شاكر، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، أبي الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨هـ)، دار طيبة، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.

٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار ابن الجوزي، الدمام - السعودية، ط ١، ١٤٣١هـ .

٦- التقريب والتيسير، لمعرفة سنن البشير النذير، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: محمد عثمان الخشت.

٧- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، تحقيق: د. أسامة بن عبد الله الخياط.

٨- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري (ت ١٣٣٨هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب - سوريا، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.

٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: د. محمود الطحان.

١٠- رسالة أبي داود إلى أهل مكة، لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠٥هـ، تحقيق: محمد بن لطف الصباغ.

١١- رسوم التحديث في علوم الحديث، لبرهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٣هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي.

١٢- شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل.

١٣- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لأبي الحسن علي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الأرقم، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة، وسنة الطبع، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم.

- ١٤- علوم الحديث لابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان ابن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، دار الفكر المعاصر، دمشق - سوريا، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: د. نورالدين عتر.
- ١٥- الغاية شرح متن ابن الجزري (الهداية في علم الرواية)، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، طبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة - السعودية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، رسالة الماجستير، تحقيق: محمد سيدي محمد الأمين.
- ١٦- فتح المغيث بشرح الفية الحديث، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار المنهاج، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٣٢هـ تحقيق: عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الخضير ومحمد بن عبدالله بن فهد آل فهد.
- ١٧- فن أصول الحديث، للسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، مطبعة الأحمدي، الدلهي - الهند، ١٣٦٦هـ.
- ١٨- القول السوي شرح المنهل الروي، لأبي عبدالله بدر الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٣م - ٢٠١١م، تحقيق: عبدالحفيظ قطاش.
- ١٩- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الهدى، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم آل بحج الدمياطي.
- ٢٠- محاسن الاصطلاح، وتضمنين كتاب ابن الصلاح، لأبي حفص عمر بن رسلان سراج الدين البلقيني (ت ٨٠٥هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، تحقيق: د. عبدالقادر مصطفى الحمدي.
- ٢١- الحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب.
- ٢٢- المدخل إلى الصحيح، لأبي عبدالله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دار الإمام أحمد، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٢٣- معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم.

٢٤- المنع في علوم الحديث، لسراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملحق (ت ٨٠٤هـ)، دار الفواز، الإحساء - السعودية، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع.

٢٥- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب - سوريا، ط ٨، ١٤٢٥هـ، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة.

٢٦- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار ابن الحزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: عبدالحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر.

٢٧- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة سفير، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: عبد الله الرحيلي.

٢٨- نظرات جديدة في علوم الحديث، د. حمزة الملياري، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٩- النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: د. زين العابدين بلا فريج.

٣٠- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الإمام أحمد، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي.

ثامنا: كتب الرجال والطبقات، والجرح والتعديل:

١- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، ط ١، ١٤٠٩هـ.

٢- الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ١٥، ٢٠٠٢م.

٣- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، لمحمد بن عبد الرحمن شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، نشره (فرانز روزنتال)، وترجمه: د. صالح أحمد العلي.

٤- أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سوريا، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: د. علي أبو زيد وآخرون.

٥- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي عبد الله، علاء الدين مغلطي بن قليج بن عبد الله البكجري (ت ٧٦٢هـ)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم.

٦- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال، لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي (ت ٧٦٥هـ)، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي.

٧- الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، دار ابن تيمية، القاهرة - مصر، ط ٢، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.

٨- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لجمال الدين يوسف ابن عبد الهادي (ت ٩٠٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: د. روحية السويفي.

٩- والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير، دمشق - سوريا، وبيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد حسن حلاق.

١٠- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، لعبدالرحمن بن محمد بن إدريس، المعروف بابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. وهو مطبوع ضمن كتاب التاريخ الكبير، وأخذ الجزء العاشر منه.

١١- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

١٢- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، الدار السلفية - الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: صبحي السامرائي.

١٣- تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام)، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

١٤- التاريخ الكبير، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، الفاروق الحديثة، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال.

١٥- التاريخ الكبير، لأبي عبدالله محمد بن إساعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، نشره دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، بدون رقم وسنة الطبعة.

١٦- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي.

١٧- تاريخ يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، رواية أبي الفضل العباس الدوري، دار القلم، بيروت - لبنان، بدون رقم وتاريخ الطبعة، تحقيق: عبد الله أحمد حسن.

١٨- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: عبد الله نواره.

١٩- تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون طبعة وسنة الطبع، تصحيح: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي.

٢٠- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار العاصمة، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٢٣هـ، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني.

٢١- تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (ت ٤٩٨هـ)، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس.

٢٢- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، اعتنى به: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد.

٢٣- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفيحاء، دمشق - سوريا، ودار المنهل، دمشق - سوريا، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: عبده علي كوشك.

- ٢٤- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم، لابن ناصر الدين شمس الدين بن محمد بن عبد الله الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.
- ٢٥- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بميدراآباد دكن الهند، ط ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٢٦- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيد العلائي (٧٦١هـ)، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
- ٢٧- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عن مطبعة دائرة المعارف العثمانية بميدراآباد - الهند، ط ١، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- ٢٨- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٩- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٢٥٦هـ)، دار الجليل، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٣٠- ذخيرة الحفاظ لمحمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، دار السلف، الرياض - السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي.
- ٣١- ذكر الأقران، لأبي محمد عبد الله بن محمد المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: مسعد السعدني.
- ٣٢- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث)، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ٥، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، اعتنى به: عبدالفتاح أبو الغلة.
- ٣٣- الذيل على طبقات الحنابلة، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين.
- ٣٤- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي.

٣٥- سؤالات البرقاني لأبي الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، لأبي بكر أحمد بن محمد البرقاني (ت ٤٢٥هـ)، الفاروق الحديثة، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهرى.

٣٦- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ)، مكتبة المعارف، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

٣٧- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد حنبل (ت ٢٤١هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٤١٤هـ، تحقيق: د. زياد محمد منصور.

٣٨- سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، دار ابن كثير، دمشق - سوريا، وبيروت - لبنان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: محمود الأرنؤوط.

٤٠- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

٤١- طبقات الحفاظ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٢- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة - مصر، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح الحلو.

٤٣- طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عمرو عثمان ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٢م، تحقيق: محيي الدين علي نجيب.

٤٤- طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - مصر، بدون رقم الطبعة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، ود. محمد زينهم محمد عزب.

- ٤٥- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الدمشقي، المعروف بابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن - الهند، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان.
- ٤٦- طبقات الفقهاء، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٧٠م، تحقيق: إحسان عباس.
- ٤٧- الطبقات الكبير، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري، المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط١، ٢٠٠١م، تحقيق: د. علي محمد عمر.
- ٤٨- طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط١، بدون سنة الطبع، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي.
- ٤٩- وطبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأدنه وي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي.
- ٥٠- العبر في خبر من غبر، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: محمد السعيد زغلول.
- ٥١- غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٥٢- الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢، تحقيق: ماهر زهير جرار.
- ٥٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الجدة - السعودية، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تعليق: محمد عوامه، وتخرّيج: أحمد محمد نمر الخطيب.
- ٥٤- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض.
- ٥٥- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- ٥٦- المؤلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر.
- ٥٧- كتاب الجروحين من المحدثين، لمحمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، دار الصمعي، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
- ٥٨- المختلطين، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلي العلائي (ت ٧٦١هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. رفعت فوزي، وعلي عبد الباسط.
- ٥٩- المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، دار الصمعي، الرياض - السعودية، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: د. عبد الله بن مساعد الزهراني.
- ٦٠- المراسيل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٦١- معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت ٣١٧هـ)، مكتبة دار البيان، دولة الكويت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: محمد الأمين الجكني.
- ٦٢- المعجم المختص بالمحدثين، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مكتبة الصديق، الطائف - السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة.
- ٦٣- معرفة الثقات، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ)، مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مجلدان، تحقيق: عبد العليم عبدالعظيم البستوي.
- ٦٤- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الوطن للنشر، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي.
- ٦٥- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مطبعة تركية، استانبول، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: د. طيار آلي قولاج.
- ٦٦- المغني في الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي.
- ٦٧- موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض - السعودية، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود.

٦٩- نظم العقيان في أعيان الأعيان، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع، تحرير: د. فيليب حتي.

٧٠- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.

٧١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، دار صادر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٧١م، تحقيق: د. إحسان عباس.

تاسعا، كتب العلل:

١- أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، للدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، د. ماهر ياسين فحل، دار عمار، عمان - الأردن، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، دار التدمرية، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٨هـ تحقيق: جابر بن عبد الله السريّج.

٤- الإلزامات والتتبع، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي.

٥- ألفية علل الحديث المسمى (شافية الغلل)، مع شرحا (مزيل الخلل) كلاهما لمحمد بن علي بن آدم الأثيوبي، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٥هـ.

٦- الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة)، لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ)، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٣٤هـ تحقيق: علي بن محمد العمران.

٧- التفرد في رواية الحديث، لعبد الجواد حمام، دار النوادر، دمشق - سوريا، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، رسالة علمية، تقدم بها المؤلف لنيل درجة الماجستير.

- ٨- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لمحمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤هـ)، أضواء السلف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، تحقيق: سامي بن محمد، وعبد العزيز الخباني.
- ٩- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: مصطفى أبي الغيط عبد الحي عجيب.
- ١٠- الحديث المعلول: قواعد وضوابط، د. حمزة عبدالله الملياري، المكتبة المكية، مكة المكرمة - السعودية، ودار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١١- سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٢- شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد.
- ١٣- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، لأبي عمرو ابن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، بدون رقم الطبعة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر.
- ١٤- العلل، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المدني (ت ٢٣٤هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٩٨٠م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
- ١٥- علل الترمذي الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي.
- ١٦- علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية، لوصى الله بن محمد عباس، دار الإمام أحمد، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٧- كتاب العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، مؤسسة الجريسي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٨- العلل المنتهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ، تحقيق: خليل الميس.

١٩- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني(ت ٣٨٥هـ)، دار طيبة، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي وغيره.
٢٠- العلة وأجناسها عند المحدثين، لأبي سفيان مصطفى باحو، دار الضياء، طنطا - مصر، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢١- قواعد العلل وقرائن الترجيح، لعادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقني، دار المحدث.
٢٢- مختصر استدراك الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم، لسراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن(ت ٨٠٤هـ)، دار العاصمة، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١١هـ تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد.

٢٣- المنتخب من علل الخلال، لأبي محمد موفق الدين عبد الله ابن قدامة المقدسي(ت ٦٢٠هـ)، دار الراية، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله.
٢٣- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، د. بشير علي عمر، وقف السلام الخيري، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٢٥- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها(من خلال الجامع الصحيح)، لأبي بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.

٢٦- منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل، أبو عبد الرحمن يوسف بن جودة الداودي، دار المحدثين للبحث العلمي، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م.

٢٧- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها، للدكتور حمزة عبدالله المليباري، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

عاشرا: كتب اللغة والمعاجم والغريب:

أ - كتب اللغة والمعاجم والقواميس:

١- تاج العروس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت ١٢٠٥هـ)، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: مجموعة من الباحثين.

٢- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد لأزهري(ت ٣٧٠هـ)، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة - مصر، بدون سنة رقم الطبعة وسنة الطبع، تحقيق: علي حسن هلال وآخرون.

- ٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ٤، ١٩٩٠م، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار.
- ٤- كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ترتيب وتحقيق: د. عبدالحميد هندراوي.
- ٥- العباب الزاخر واللباب الفاخر، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المؤلفين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، ط ١، ١٩٨٧م.
- ٦- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ترتيب وتوثيق: خليل مأمون شيحا.
- ٧- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري (ت ٧١١هـ)، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٨- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: عبد الحميد هندراوي.
- ٩- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- ١٠- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة - مصر، ط ٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١١- المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي (ت ٦١٠هـ)، مكتبة أسامة بن زيد، حلب - سورية، ط ١، ١٩٧٩م، تحقيق: محمود فخور، و عبدالحميد مختار.
- ب - كتب المنطق والمصطلحات:**
- ١- كتاب التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، تحقيق وزيادة: د. محمد عبدالرحمن المرعشلي.
- ٢- رسائل ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، تحقيق: إحسان عباس، ط ٢، ١٩٨٧.
- ٣- كتاب الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري.

٤- المطلع في شرح إيساغوجي في علم المنطق، تأليف: أثير الدين الأبهري (ت حدود ٦٣٠هـ)، شرح القاضي زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ومكتبة أمير، كركوك - العراق، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

ج . المفردات والغرائب:

١- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (ت حدود ٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق - سوريا، ودار الشامية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: صفوان عدنان داودي.
٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، دار ابن الجوزي، الرياض - السعودية، ط٥، ١٤٣٠هـ تحقيق: علي بن حسن بن علي الحلبي.

حادي عشر: الفهارس:

١- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتّاني (ت ١٣٤٥هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط٨، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتّاني.
٢- الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق المعروف بابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: إبراهيم رمضان.
٣- فهرسة ابن الخير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤- المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنشورة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
٥- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي على طبعة وكالة المعارف الجليلة، استانبول - تركيا، ١٩٥١م.

ثاني عشر: السيرة والتاريخ والسياسة الشرعية:

١- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق المكي الفاكهي (ت ٢٧٢هـ)، دار خضر، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش.

- ٢- كتاب الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، دار صادر، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، تحقيق: د. إحسان عباس ود. إبراهيم السعافين وبكر عباس.
- ٣- الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، دار الأندلس الخضراء، جدة، السعودية، بدون رقم الطبعة وسنة الطبع.
- ٤- البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، دار هجر، جيزة - مصر، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي.
- ٥- تاريخ المدينة المنورة، لأبي زيد عمر بن شبة النميري (ت ٢٦٢هـ)، طبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، جدة - السعودية، بدون رقم الطبعة، سنة ١٣٩٩هـ، تحقيق: فهيم محمد شلتوت.
- ٦- الخلافة والملك، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: حماد سلامة.
- ٧- سيرة ابن إسحاق، لمحمد بن إسحاق (ت ١٥١هـ)، نشر معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، مطبعة محمد الخامس، فاس - المغرب، بدون رقم الطبعة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، تحقيق: محمد حميد الله.
- ٨- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لجمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا.
- ٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي الحسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

ثالث عشر: العقيدة والسنة:

- ١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد العُكْبَرِي المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت ٣٨٧هـ)، دار الراية، الرياض - السعودية، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، تحقيق: رضا بن نعلان معطي وآخرين.
- ٢- الردّ الوافر على من زعم بأن من سُمِّي ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر، لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، تحقيق: زهير الشاويش.

- ٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، دار طيبة، الرياض - السعودية، ط٤، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: د. أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي.
- ٤- شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش.
- ٥- كتاب الصفات، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ تحقيق: د. عبدالله الغنيمان.
- ٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، دار الجليل، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: د. محمد إبراهيم، ود. عبدالرحمن عميرة.
- ٧- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: محمد رشاد سالم.

رابع عشر: الفتاوى:

مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، دار الصفوة، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

خامس عشر: البحوث وال مقالات والندوات:

- ١- جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث، د. علي عبد الله شديد الصياح، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بحث مقدم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية في السنة والسيره النبوية، ١٤٢٥هـ .
- ٢- طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى، د. دخيل بن صالح اللحيان، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، العدد (١١٧)، السنة (٣٤)، ١٤٢٢هـ.
- ٣- علوم الحديث: واقع وآفاق، ندوة علمية دولية (عقدت في رحاب كلية الدراسات الإسلامية والأدبية بدبي بتاريخ: ٦ - ٨ صفر ١٤٢٤هـ الموافق: ٨ - ١٠ أبريل ٢٠٠٣م)، مطبعة المعارف، الرياض، السعودية، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين، د. عبد العزيز صغير دخان.
- ٤- مفهوم العلة عند المحدثين، د. محمد عبد الرحمن طوالبه، مجلة المنارة، جامعة آل البيت - الأردن، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٠٤م.

﴿﴾ بوخته‌یه ک دهرباره‌ی ئەم ماسته‌نامه‌یه ﴿﴾

پایه‌ی زانستی شرعی بلنده؛ چونکه مایه‌ی شاره‌زابوونه له ریتمایی و فرمانه‌کانی خوای ﴿﴾ و پیغه‌مبه‌ری سه‌روه‌ر ﴿﴾، له‌ناو زانستی شه‌رعیشدا بلندترینیان – دوا‌ی زانسته‌کانی قورئان – زانستیکه په‌یوه‌ندی به‌فرموده‌کانی پیغه‌مبه‌روه‌ه ﴿﴾ هه‌بیت؛ چونکه ئاشکرایه خوای په‌روه‌ردگار ﴿﴾ به‌لینیداوه به‌پاراستنی قورئانه‌که‌ی و ده‌فرمویت: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ۹)، واته: (بینگومان ئیمه قورئانمان ناردوه‌ته‌خواره‌وه و به‌دلنیا‌یه‌وه هه‌ر ئیمه‌ش ده‌پاریزین)، به‌لام ئەو به‌لینه‌ی بو‌پاراستنی فه‌رمووده‌کانی سه‌روه‌رمان ﴿﴾ نه‌داوه، به‌لکو ئه‌رکه‌که‌ی به‌زانایان و قوتاییانی زانستی شرعی سپاردوه، پیغه‌مبه‌ری خۆشه‌ویست ﴿﴾ لهم باره‌یه‌وه ده‌فرمویت: « نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا، فَبَلَغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ »^(۱)، واته: (خوا‌ر‌ووی که‌سیک گه‌ش و دره‌وشاوه بکات که شتیک له‌ئیمه ده‌بیستیت و ده‌ستبه‌جی وه‌ک چۆن بیستوو‌یه‌تی هه‌روا راید‌ه‌گه‌یه‌نیت، زۆرجار هه‌یه که‌سیکی گه‌یه‌نهر هۆشیار تر و وریاتره له‌وه‌ی بیستوو‌یه‌تی).

گرنگترین و هه‌ستیارت‌ترین بواریش له زانسته‌کانی فه‌رمووده‌دا بریتیه له زانستی ناسازی (علم علل) له‌گیرانه‌وه‌کاندا؛ چونکه ئه‌رکی به‌دوادا‌چوون و ساغ‌کردنه‌وه له‌و گیرانه‌وانه‌دا ده‌گریته ئەستۆ که به‌رواله‌ت سه‌لامه‌ت و بیخه‌وشن و له‌ریگه‌ی که‌سانی متمانه‌پیکراوه‌وه پیمان گه‌یشتوون و جیگه‌ی گومان نین، به‌لام له‌راستیشدا گرفت‌ی شاراو‌ه‌یان تیدایه و ته‌نها که‌سانی پسپۆر و خاوه‌ن ئەزموونی لی‌هاتوو دهرکیان پیده‌کات.

ناسازی (علل)‌ی گیرانه‌وه‌کانیش به‌ش و جو‌ری زۆری هه‌یه و لق و پۆبی جیا‌جیای لیده‌بیته‌وه و پیوستی به‌ریزه‌ندی و پۆلینکاری ورد هه‌یه، زانایان لهم پیناوه‌دا جنسه‌کانی ناسازی (أجناس العلل)‌یان کردوه به‌تالقه‌ی ئەو ریزبه‌ندییه، چونکه وه‌ک بنچینه و ریسای گشتی وان و له‌چوار‌چیوه‌ی هه‌ریه‌که‌یاندا چهند جو‌ره ناسازییه‌ک ریزده‌کریت، سه‌رده‌سته‌ی ئەو زانایانه‌ش پیشه‌وا (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاکم النیسابوری)‌یه که سه‌ره‌تا ده‌(۱۰) دانه له‌و جنسانه‌ی به‌نموونه هه‌له‌پنج‌جاوه و دوا‌ی ئەویش زانای ناودار (ابن‌الملقن)

(۱) پیشتر له (ل ۱) دا ئەم فه‌رمووده‌یه ته‌خریج کراوه.

له‌ناو ريسادا دايرشتوونه‌ته‌وه. چەند سەده‌يه‌ك زانايان ته‌نهما باسيان له‌و ده‌ (١٠) جنسه كرده و ئەوه‌نده‌ي بيزانين كه‌سي تر هه‌تا ئەم سەرده‌مه‌ لێي زياد نه‌كردوون، بيجگه‌ له‌:
١- مامۆستاي هاوچه‌خ شيخ (أبو سفیان مصطفى باحو)، كه‌ كووششي كرده و جنسه‌كاني گه‌يانده‌ته‌ بيست و پينج (٢٥) دانه.

٢- شيخ (عبد السلام بن محمد علّوش)، له‌ گه‌ل ئەو ده‌ (١٠) جنسه‌ي پيشه‌وا (حاكم) به‌پي بۆچووني خۆي گه‌ياندوونيه‌ته‌ چل (٤٠) جنس.

ئيمه‌ش – پشتيوان به‌ خوای گه‌وره – له‌م نامه‌يه‌دا هه‌ولمانداوه ئەو جنسانه‌ له‌ ليكوئينه‌وه‌يه‌كي مه‌يدانيدا له‌سه‌ر چەند نموونه‌يه‌كي ئەو فه‌رموودانه‌ پراكتيزه‌ بکه‌ين كه‌ ناسازيان تيدايه‌، كه‌ بریتين له‌ هه‌شتا (٨٠) فه‌رمووده‌ي دياريكراو له‌ كتیبي (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) ي پيشه‌واي حافظ (أبو الحسن الدارقطني)، ئەو هه‌شتا فه‌رمووده‌يه‌ش دابه‌شكراون به‌ سه‌ر موسنه‌دي هه‌ر چوار خه‌ليفه‌ راشيديه‌كاندا، واته‌ هه‌ريه‌كه‌يان بيست (٢٠) فه‌رمووده‌، بۆيه‌ ناوي ماسته‌رنامه‌كه‌ بریتيه‌ له‌ (أجناس العلل في كتاب علل الدارقطني على نماذج من مسانيد الخلفاء الراشدين)، واته‌: (جنسي ناسازيه‌كاني فه‌رمووده‌ له‌ كتیبي عيله‌لي داره‌قوتنيدا له‌سه‌ر چەند نموونه‌يه‌كي موسنه‌دي خه‌ليفه‌ راشيديه‌كان).

پلانی ليكوئينه‌وه‌يه‌كه‌ بریتيه‌ له‌: پيشه‌كي، به‌شي تيؤري، به‌شي پراكتيكي، دواوته، ئەنجام. كه‌ له‌م ته‌وه‌ره‌ گشتيانه‌دا روونكراونه‌ته‌وه‌:

١- پيشه‌كي هه‌ريه‌ك له‌: (گرنگی بابه‌ته‌كه‌، هۆي هه‌لبژاردني، نوپكاري بابه‌ته‌، پرؤگرامي ليكوئينه‌وه‌، گرفته‌كاني، پرسه‌كاني، هيامكان و... هتد) له‌خوگرته‌وه‌.

٢- به‌شي تيؤري روونكردنه‌وه‌ي بره‌گه‌كاني ناوئيشاني نامه‌كه‌ي له‌خوگرته‌وه‌: (جنسه‌كان، چه‌مكي ناسازي، ژياننامه‌ي دارقطني، ناساندني كتیبي عيله‌ل و ... هتد).

٣- به‌شي پراكتيزه‌يي سه‌ به‌شي سه‌ره‌كويه‌: أ. جنسه‌كاني ناسازي سه‌باره‌ت به‌زنجيره‌ي گيره‌ره‌وه‌كان (الإسناد) . ب. جنسه‌كاني ناسازي سه‌باره‌ت به‌ده‌قي فه‌رمووده‌كان. ج. ئەو فه‌رمووده‌كاني له‌باسه‌كاني ناسازيدا ريزبه‌ند ناکرين.

به‌و هيوايه‌ي جيگه‌ي ره‌زامه‌ندي په‌روه‌ردگار بيت، پاشان خزمه‌تيكمان به‌ بواري زانستي فه‌رمووده‌ شيرينه‌كاني پيغه‌مبه‌ري خوشه‌ويست ﷺ كردبيت.

Summary of this thesis

The role of Islamic knowledge sciences is superior as it leads to the clear understanding of the Guidance and orders of Allah Almighty and his Prophet Mohammed (peace and blessings be on him). The Most high or important amongst those sciences - after the sciences of Quran - is that related to the sayings of the messenger of Allah (PBH). It is clear that our Lord Allah the Almighty has promised to preserve his Quran as He says:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾

which means: Verily We: It is We Who have sent down the Qur'an and surely, We will guard it from corruption(9) Surah Al Hijir, verse 9

On the other hand Allah the Almighty has not promised to preserve hadiths (sayings), but he entrusted scholars and Islamic Knowledge students to implement this task. The Beloved Prophet (PBH) in this regard says:

« نَضَّرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا، فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ »

"May Allah freshen the face of a person who hears something from us and communicates it to others exactly as he has heard it (i.e., both the meaning and the words), for it may be that the recipient of knowledge understands it better than the one who has heard it."

The most important and sensitive issue among the sciences of Hadith is the one which shows aberration (defect) in the narration as it takes up on the task of following up and judging on the narration that it seems to be free of defects and has no problem and is narrated from the way of trust worthy people that there is no suspicion on any one of them, but in reality they have hidden problem in them that only professionals and experts can detect them.

The science of detecting defects of narrations has types and branches. It also splits into different divisions and needs to be categorized and assorted carefully. Just for this cause scholars had considered the categories (varieties) of defects as

a ring in that sequence as it is considered a fundamental and a general rule in the portrait of each type of the several types of varieties of defects that are classified. The leading scholar in this field was Imam (Abu Abdillah Mohammed Bin Abdullah Alhakim Alnaysapoori) who established ten different classes with examples. After that the well known scholar (Ibn Almolaqin) set laws for these classes. For few decades scholars mentioned only those ten classes and as far as we know no-one has added to these classes till this day except:

1. Contemporary scholar sheikh (Abu sofyan Mostafa Baho) who had made a juristic deduction to make them twenty five categories.
2. Sheikh (Abdul Salaam bin Mohammed "alush) adding to those ten categories of Imam Alhakim he classified them into forty categories.
3. We - with the support of Allah- in this thesis will try to practice these categories on few samples of hadiths which have defects in them in a field research from eighty determined hadiths taken from the book of (العلل الواردة) في الأحاديث النبوية (which has been written by Imam (Hafiz Abu Alhasan Ali bin Omar Aldaraqutni). These eighty Hadiths are divided on the Musnads of the four righteous caliphs (i.e. twenty hadiths for each righteous caliph). Therefore, the name of this thesis is (أجناس العلل في كتاب علل الدارقطني على نماذج من مسانيد الخلفاء الراشدين) which means the categories of defects in the Book of Aldaraqutni's defects on few samples from the Musnad's of the righteous caliphs). At the end, I hope that this thesis gets Allah's satisfaction. Then, I hope that I have managed to contribute an effort to the field of the Science of our beloved Prophet Mohammed (peace and blessi